

صالح الدين

نشأة السيرة وقراطية الحديث



ف. روبرت هنتر
ترجمة: بدر الرفاعي

هذا الكتاب يبحث فى نخبة مصر البيروقراطية ، التى وضع لبناتها الأولى محمد على باشا لتتصدى لإنجاز مشروعاته الطموحة ، وتحكم قبضته على موارد مصر وأهلها . وقد تابعت هذه النخبة تطورها على عهد خلفاء محمد على ، وبصفة خاصة الخديو إسماعيل الذى بلغت فى عهده أوج تطورها .

ويتتبع المؤلف - فى هذا الكتاب - المسيرة الشخصية والوظيفية لأفراد هذه المجموعة المتميزة من كبار موظفى مصر ، مستعيناً بالمصادر المنشورة والوثائق غير المنشورة ، خاصة ملفات خدمتهم وما يرد بوثائق خارجية الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المصرية بشأن هذه الشخصيات . وهو يتناول بالتفصيل مسيرة ستة من أبرز شخصيات هذه المجموعة والأدوار المختلفة التى لعبتها خلال خدمتها الوظيفية ، وهذه الشخصيات هى : على مبارك باشا ومحمد سلطان باشا وإسماعيل صديق باشا (المفتش) ومحمد شريف باشا ومصطفى رياض باشا ثم نوبار باشا .

وهو يركز - بصفة خاصة - على موقف أفراد هذه النخبة ، الذين كانوا أداة الحاكم فى فرض استبداده المطلق على البلاد والعباد ، خلال أزمة الديون ، والتى ترتب عليها تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر ، وانتهت باحتلال البلاد من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢ ؛ فقد انقسمت الجماعة بين معارض عنيد للتدخل ومؤيد متحمس له ، بل إن البعض ذهب إلى حد حث هذه الدول على إقصاء إسماعيل عن الحكم .

والكتاب ، بالمنهج الذى ابتعه وما توفر له من وثائق ومصادر لم تتح لمن سبقوه فى دراسة هذه الفترة ، يعد جديداً ومحاولة لوضع أسس جديدة لتناول موضوع نخبة مصر البيروقراطية - السياسية التى قدمت الكثير لتطوير وجه الحياة فى مصر .

المشروع القومي للترجمة

مصر الخديوية

(١٨٧٩ - ١٨٠٥)

نشأة البيروقراطية الحديثة

تأليف: ف. روبرت هنتر

ترجمة: بدر الرفاعي



٢٠٠٥

المشروع القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٦٣٧
- مصر الخديوية
- ف. روبرت هنتر
- بدر الرفاعي
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

Egypt under the Khedives, 1805-1879:
From Household Government to Modern Bureaucracy
By F. Robert Hunter
Copyright © 1984 by the University of Pittsburgh Press

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلية بالأوبرا . الجزيرة . القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

7.....	مقدمة المترجم
11.....	تقديم
	الباب الأول: قيام سلطة الدولة الجديدة
17.....	الفصل الأول: الملامح التقليدية للحكم فى مصر
25.....	الفصل الثانى: محمد على وإعادة تأسيس الحكم
	الباب الثانى: التغييرات التى طرأت على النظام السياسى - الإدارى (١٨٤٩-١٨٧٤)
49.....	الفصل الثالث: التطور الإدارى فى ظل الحكم الخديوى المطلق
113.....	الفصل الرابع: تكوين النخبة البيروقراطية
171.....	الفصل الخامس: موظفو مصر ومصالحهم
	الباب الثالث: تفكيك السلطة
249.....	الفصل السادس: تفكيك الاستبداد الخديوى
315.....	خاتمة

مقدمة المترجم

يقدم هذا الكتاب صورة تفصيلية وموثقة للحظة فريدة في تاريخ مصر. وتمتد هذه اللحظة المثيرة حوالى ثلاثة أرباع القرن (١٨٠٥-١٨٧٩)، شهدت مصر خلالها مجموعة من التحولات، كان لها تداعياتها فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وباختصار، كان من شأن هذه اللحظة الممتدة من عمر مصر أن تغير وجه البلاد. فقد مرت بمصر دورة كاملة، عايشة خلالها قيام وتفكك نظام حكم شخصى على أكبر قدر من المركزية، يستند إلى سلطة رجل واحد هو محمد على، وخلفاؤه من بعده.

فبعد أن خلصت مصر لمحمد على بعد التخلص من الزعامة الشعبية عام ١٨٠٩، ثم المماليك فى مذبحة القلعة (١٨١١)، بدأ فى إعادة تنظيم إدارة مصر، بما يحقق له سيطرة كاملة على موارد البلاد المالية. وقد اعتمد هذا النظام - فى بادئ الأمر - على موظفين من الأتراك بالأساس، لكن مع توسع مشروعات محمد على الطموحة كان لهذا النظام الجديد أن يستعين بعناصر أخرى من الأوروبيين والأرمن.

على أن التطور الأهم فى هذا الإطار هو دخول المصريين لأول مرة ومشاركتهم فى إدارة البلاد من خلال هذه الهيراركية الجديدة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصبح بإمكان المصريين، ولأول مرة أيضاً، الالتحاق بالجيش الجديد الذى قام على قاعدة التجنيد الإجبارى. وقد واصل ولاية مصر من خلفاء محمد على، وبالذات إسماعيل، تدعيم هذا النظام وتطويره؛ بحيث أصبحت مصر تدار من قبل بيروقراطية مركزية على قدر كبير من الحداثة، ويصل نفوذها إلى كل شبر من أراضى البلاد لصالح حاكم مطلق يملك الأرض بما عليها ومن عليها.

ومن خلال الرواتب الكبيرة التى كان يتلقاها كبار هؤلاء الموظفين والهبات من الأراضى وغيرها من الامتيازات التى شملت - فى أحوال

كثيرة- تقديم السكن و "الجراية" بل والوقود إلى جانب الرتب والنياشين؛ تكونت نخبة بيروقراطية حاكمة ذات مصالح طبقية مشتركة. على أن هذه النخبة لم تكن متجانسة من حيث أصولها الاجتماعية وتعليمها، فمنهم من يقرأ العربية بالكاد، وهناك غيرهم ممن كانوا يعرفون أكثر من لغة أجنبية، ومنهم رجالات من أعيان الريف، والبعض الآخر من أصول اجتماعية متواضعة.

وبالرغم من اعتمادها على الحاكم وتبعيةها الكاملة له، فقد استطاعت هذه النخبة، بمرور الوقت، أن تحقق قدرًا من النمو المستقل بعد أن راکمت الثروات والأراضي، التي توسع خلفاء محمد علي في منحها لكبار موظفيهم. فنظرًا للأزمات المالية التي تعرض لها هؤلاء الحكام، لجأوا إلى منح بعض موظفيهم قطعًا من الأرض بدلًا من تعويض نهاية الخدمة، كما كان من شأن تلك الأزمات زعزعة قبضة الحكم الشخصي الاستبدادي بعد أن اضطر للاستدانة وفتح الباب أمام تدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للبلاد، ووصل الأمر حد فرض الرقابة والتفتيش المالي على موارد البلاد لضمان سداد القروض.

وكان لهذا وغيره أثره الواضح على هذه النخبة الإدارية - السياسية؛ حيث أصبح للعديد من هؤلاء الموظفين الكبار صلاته ومصالحه المشتركة مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك. فتمتع بعضهم بحماية قناصل الدول الأوروبية، بينما حصل البعض الآخر على جنسية إحدى الدول الأوروبية. وقد تمايزت مواقف أفراد هذه النخبة على وجه الخصوص، خلال أزمة الديون، والتي اضطرت مصر بسببها إلى القبول بوزيرين أوروبيين في النظارة المصرية، والتي انتهت بالإطاحة بعرش الخديو إسماعيل وتتصيب ابنه توفيق ثم احتلال مصر في عام ١٨٨٢.

والكاتب يستعرض هذه النخبة وإنجازاتها البارزة في الارتقاء بمصر في شتى المجالات، وكذلك مواقفها المختلفة من الحاكم، وخاصة خلال تلك الأزمة الأخيرة، وهو يختار السبّة الأبرز من كبار موظفي مصر الذين شغلوا أعلى مناصب الدولة، وحملوا على أكتافهم عبء تلك البيروقراطية المركزية

التي قادت ما حققته البلاد من إنجازات، وضمنت للحاكم، في الوقت ذاته،
إحكام قبضته على البلاد والعباد.

وهؤلاء الرجال هم: علي مبارك، ومحمد سلطان، وإسماعيل صديق،
ومحمد شريف، ومصطفى رياض، ثم بوغوص نوبار. وهو يتتبع مسيرتهم
الوظيفية مستعيناً بأنواع مختلفة من المصادر، من الكتب المنشورة وحتى
ملفات خدمتهم الوظيفية، كما أنه يرجع إلى وثائق وزارات خارجية الدول
الأوروبية التي كانت على صلة بالمسألة المصرية، وهو جهد غير مسبوق
في هذا المجال، يأمل الكاتب من ورائه أن يضع الأساس والمنهج لدراسة
هذه الفترة من تاريخ مصر.

على أن موقف هؤلاء الرجال أثناء معركة الخديو مع الدول الأجنبية
يسترعى الالتفات؛ فقد تراوح موقفهم بين مساندة موقف هذه الدول في كل ما
من شأنه تقليص سلطة الخديو بل وتشجيعها على عزل إسماعيل، وبين
الوقوف إلى جانب إسماعيل ودعمه حتى النهاية. وهناك منهم من وقف إلى
جانب الخديو في البداية، لكنه عندما تيقن من انتصار الدول الأوروبية قلب
للرجل ظهر المجن.

والمؤلف يتناول كل هذه المواقف ويقلبها من شتى جوانبها، محاولاً
الوقوف على الدوافع الحقيقية لهؤلاء الرجال، وهو يفعل هذا من خلال
استعراض مواقف الأطراف المختلفة وموازن القوى المتحكمة في
التطورات، بل إنه يعود للتفتيش في تاريخهم ومواقفهم الماضية في محاولة
لفهم انحيازاتهم.

والكتاب هو رسالة الدكتوراه التي أنجزها ف. روبرت هنتر، أستاذ
التاريخ بجامعة ولاية إنديانا الأمريكية. وإلى جانب هذا الكتاب، صدر
للمؤلف كتاب عن الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧-١٩٩٣) هاجم فيه احتلال
إسرائيل لأراضي الضفة والقطاع، إلى جانب مجموعة من المقالات حول
قيام الدولة الحديثة في شمال أفريقيا، كما يقوم حالياً بدراسة حول أصول
السياحة في الشرق الأوسط وتأثيراتها.

تقديم

شهدت تونس ومصر وتركيا العثمانية، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، دولا جديدة قوية ذات بيروقراطيات مركزية، وجيوشا على الطراز الأوروبي، بقيادة نخب مؤلفة، في جانب منها، من أشخاص تلقوا تعليمهم في الغرب. وقد دعمت هذه الدول سطوة الحكام المستبدين على رعاياهم، الذين صاروا أكثر انصياعا لمتطلبات الإدارة المركزية. على أن التوترات كانت تظهر أحيانا داخل هذه البنى الجديدة، بسبب النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوروبي، في جانب منها. وأسفر ذلك عن أزمة سياسية ضخمة، شملت الإفلاس وفقدان الحكام لسيطرتهم على مفاتيح نخبهم الحاكمة، وظهور الرقابة المالية الأوروبية. وفي تونس ومصر أدى التدخل الأوروبي إلى الهبات والمقاومة الشعبية، وانتهى باحتلال هذين البلدين من قبل القوات الأجنبية. ونتج عن ذلك إضعاف سلطة الحكام بحيث لا يمكننا الحديث، بحال من الأحوال، عن حكم أوتوقراطي. فقد كان احتلال تونس من قبل فرنسا (١٨٨١) ومصر من قبل بريطانيا (١٨٨٢)، نهاية لحقبة طويلة من الحكم الاستبدادي الشخصي. على أن أجهزة الدولة التي أنشأها هؤلاء الحكام صمدت؛ لأنها كانت تشكل تركيبات اجتماعية ومؤسسية قوية، وحظيت بتأييد جماعات أهلية وأجنبية، وكانت تتمتع ببنى هيراركية ذات أسس تقني متين. وقد صارت أجهزة الدولة تلك اللبنة الأولى في بيروقراطيات القرن العشرين.

وفيما بين ١٨٠٦ و١٨٧٩ مرت مصر بدورة كاملة شهدت خلالها قيام وتفكك نظام حكم شخصي على قدر كبير من المركزية، يستند إلى سلطة رجل واحد، كان واليا عثمانيا بالاسم فقط، ولم يكن لهذا الحكم الشخصي أن يقوم لولا البنية السياسية القائمة، والتي كانت بمثابة كيان إداري وطبقة اجتماعية في ذات الوقت. وكان في القلب من هذه البنية بيروقراطية تتألف من سلسلة تراتبية من إدارات (دواوين) للحكم والإشراف ذات وظائف

تنظيمية جديدة. وقد تولى المناصب الحساسة فى هذه الهيئاراتى وقىاءة جيش المتطوعىن الجدىء نخبه معظمها من الموظفىن الناطقىن بالتركىة؁ تخضع خضوعا مباشرا للحاكم. وكان من شأن هذه الترتىبات بقاء الأوتوقراطىة الخدىوىة فى مصر لما ىزىء على ثلاثة أرباع القرن.

ونتناول هذه الدراسة تطور نظام الدولة الجدىء فى مصر بعد وفاة محمد على عام ١٨٤٩؁ وهدف المؤلف هو تبىان كىف استطاع خدىوىة مصر الحفاظ على مكانتهم فى ظل الأزمات المالىة والانتهاكات الأوروبىة ثم - وهو الأهم - تقءىم تفسير للانهىار السرىع للأوتوقراطىة الخدىوىة فىما بىن الأعوام ١٨٧٥ و ١٨٧٩. وىتصل انهىار وسقوط الحكم الخدىوى المطلق اتصالا وثىقا بالتغىرات التى طرأت على النظام السىاسى والإدارى لمصر - وخاصة إقامة وجوه النخبه الحاكمة البارزىن للعلاقات بعىدا عن الملكىة الخدىوىة Viceregal Household؁ وهو ما ترتب علىه إضعاف روابطهم بالحاكم وولائهم له. وجاء التءخل الأوروبى فىما بىن ١٨٧٥ و ١٨٧٩؁ تتوىجا لسقوط مجموعة حاكمة؁ كانت مخترقة بالفعل من قبل النفوذ "الخارجى". وىعتبر استعمار مصر؁ من ثم؁ واقعة أكثر تعقىدا وتعبىرا مما ىعتقد - واقعة ذات جذور ثقافىة واقتصادىة عمىقة؁ وقاعدة داخلىة قوىة. فبدون تأىىء الموظفىن دعاءة "الإصلاح" المتعاونىن؁ لم ىكن من الممكن إنجاز الرقابة الأوروبىة بالصورة التى رأىناها بعد ١٨٧٥.

كما تسلط هذه الدراسة الضوء على نمط الحكم الجدىء فى مصر. ففىما بىن ١٨٤٩ و ١٨٧٩؁ حدثت تغىرات بنىوىة مهمة فى الأسس المؤسسىة والاجتماعىة للسلطة الخدىوىة. فقد كان من شأن توسع البىروقراطىة المركزىة وتطورها أن تتناقض بشءة مع إدارات الامتىاز والإدارات غىر الرسمىة التى سادت فىما مضى. وفى داخل النخبه البىروقراطىة؁ تراجعى التماىزات الاجتماعىة؁ وأصبحت النخبه أقل انتسابا إلى الترك وأكثر تعبىرا عن أهالى البلاد. وقد شكلت هذه التغىرات وغىرها قطىعة مهمة مع ممارسات العصور الوسطى ودلالة على الانتقال باتجاه قىام الدولة القومىة.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تتناول المخاطر الكامنة في التطوير السريع لبنية البلاد التحتية في وقت تعتمد فيه بشدة على الدعم الخارجى، وفي ظل غياب ضوابط سياسية تتواءم مع القوى الاجتماعية الجديدة التى ظهرت نتيجة لهذه التغيرات. وكان من شأن قرار خديوية مصر بـ"تطوير" بلادهم — وهى سياسة كان هدفها تمكينهم من أن يصبحوا هم الوسطاء بين مصر واقتصاد أوروبا الرأسمالى — تدعيم سلطتهم على المدى القصير، لكنها أدت فى نهاية المطاف إلى حالة من الاضطراب السياسى. فقد سقط خديوية مصر فى القرن التاسع عشر ضحية للدواء الذى وصفوه هم أنفسهم.

وعند شروعى فى هذا العمل صادفتنى عقبتان: الأولى، الغياب الفعلى للمعلومات عن البيروقراطية المصرية والنخبة الحاكمة فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٩. هناك بالطبع الكثير من الدراسات القديمة عن انهيار الحكم الخديوى كتبها مراقبون أوروبيون معاصرون، لكنها تعبر عن رؤية شديدة الانحياز وتركز على البنية الفوقية (شخص الحاكم، على سبيل المثال)، وتصل إلى حد الاستبعاد التام للنظام السياسى — الإدارى الذى كانت تستند إليه سلطة الحاكم. وتبين الدراسات الحديثة التى قدمها رعوف عباس وعلى بركات حول الملكية الزراعية كيف أدى احتكار جهاز الدولة إلى تكوين ثروة أصحاب المناصب العليا فى مصر، وتشير دراسة ألكساندر شولش للفترة من ١٨٧٩ و ١٨٨٢ إلى أن أنشطة العناصر القيادية فى النخبة الحاكمة قد ضعفت تماماً بعد رحيل الحاكم، لكن هذه الأعمال لا تتناسب إطلاقاً مع أغراض دراستى، ولم تكن قد ظهرت وقت أن شرعت فى إنجاز بحثى.

من هنا، كان عملى مستحيلاً دون التوصل إلى وثائق لم يسبق الاستعانة بها فى السجلات المصرية واستغلال مجموعات الوثائق المنشورة (مثل وثائق أمين سامى) التى أهملها بصورة أو بأخرى كتاب التاريخ المصرى. ومن هذه المواد، أمكنتى التخطيط لأول دراسة منظمة لنخبة مصر الإدارية فى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٩ وللجهاز البيروقراطى الذى ساند المجموعة الحاكمة.

وقد أدى اكتشافى لمصادر أرشيفية جديدة إلى ظهور مشكلة كبيرة أخرى هي عدم قدرتى على وضع سجل كامل للأشخاص الذين شغلوا الوظائف الكبرى فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٩. ويعود ذلك إلى عدة أسباب: أولها، أن تعامل الأجنبى مع سجلات مكتوبة بأكثر من لغة ومنسقة بأكثر من نظام يعترضه أكثر من نوع من العقبات. وعلى سبيل المثال، فإن ملفات المعاشات - وهي مصدر رئيسى - كانت أحيانا صعبة القراءة، ليس فقط بسبب النص الذى تختلط فيه الكلمات العربية بالتركية، ولكن أيضا بسبب تبادل استخدام التقويم الهجرى والأفرنجى والقبطى (مثل إيراد السنة وفقا للتقويم القبطى وإيراد الشهر وفقا للتقويم الهجرى). وبسبب هذه المشكلة وغيرها (هناك صفحات وملفات كاملة أحيانا مفقودة) استحال على المؤلف أكثر من مرة التوصل إلى السيرة الوظيفية الكاملة للشخص. وقد لجأت إلى الموسوعات البيوجرافية (مثل خطط على مبارك)، وكتابات المراقبين الأوروبيين، وغيرها من المواد الأرشيفية، والوثائق التى نشرها أمين سامى لاستكمال ملفات الخدمة، لكنى - وبسبب ما أنفقت من وقت فى قراءة ملفات الأشخاص وحاجتى إلى الرجوع إلى المجموعات الأرشيفية الأخرى - لم أتمكن من تدقيق بيانات جميع الأشخاص الذين تولوا المناصب الرئيسية فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٩. وبشكل عام، فقد تمكنت من وضع سيرة شخصية لـ ١٢٤ من شاغلى الوظائف العليا. من بين هذه السير، هناك ٣٩ سيرة تعتبر "ضعيفة"؛ حيث تحوى مجرد نتف من المعلومات، بينما نجد بعض الفجوات التى لم أتمكن من سدها فى عدد من السير الأخرى. ولحسن الحظ، استطعت الحصول على قدر كبير من المعلومات الأرشيفية عن أكثر الموظفين نفوذاً، وبالطبع فإن المعلومات الشخصية بحد ذاتها تمثل مجرد جزء من المواد الأرشيفية وغيرها الواردة هنا. ولا تعد دراستى الكلمة الأخيرة فى نظام مصر السياسى - الإدارى، لكنها، باعتبارها الأولى من نوعها، سوف ترسم مسار البحث فى هذا المجال مستقبلاً.

الباب الأول

قيام سلطة الدولة الجديدة

(١٨٤٨-١٨٠٥)

الفصل الأول

الملامح التقليدية للحكم في مصر

يتطلب التاريخ السياسى والإدارى لمصر الحديثة بعض المعايير المقارنة حتى يتمكن القارئ من التمييز بين العناصر الجديدة والمتغيرة وتلك القديمة والثابتة. من هنا يجىء تركيزى، فى هذا الفصل، على بعض تقاليد الحكم المصرية، متناولاً إياها بأكثر قدر من التبسيط. وملاحظتى مستمدة من الفترة الانتقالية الطويلة من العصر القديم إلى الحديث، والتى تمتد من الحكم الأيوبى (١١٦٩ - ١٢٥٠)، وحتى القرن الثامن عشر، مروراً بالغزو العثمانى فى ١٥١٧، عندما دخلت مصر فى نظام إمبراطورى جديد.^(١) وبرغم الاختلافات الكثيرة بين مصر العثمانية والفترات السابقة من تاريخ مصر المستقلة تحت حكم الأيوبيين والمماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧)، فإن الحياة السياسية والإدارية اتسمت بالتواصل والاستمرارية.

ومن الظواهر المتكررة ميل الحكم المصرى إلى المرور بدورات من التوجيه المركزى، ثم التخفف من هذه المركزية، ثم العودة إليها مرة ثانية.^(٢) فبعد استيلاء كل حاكم جديد على مقاليد الحكم فى القاهرة يتبع أسلوباً مألوفاً. فبعد سيطرة الهدوء على العاصمة، التى تقع وسط مساحة شاسعة من الأراضى الزراعية وتتمتع بسهولة الاتصال بشمال وجنوب النهر، كانت تُرسل الحملات العسكرية إلى الدلتا والصعيد لطرد البدو وغيرهم من المغيرين من الأراضى الزراعية وإعادة الفلاحين إلى قراهم مرة أخرى، وتقديم الإغراءات لهم (مثل إلغاء الضرائب المتأخرة عليهم) للبقاء فى الأرض وزراعتها. وبعد الشروع فى إصلاح قنوات الري الإقليمية، عادة ما يقوم الحاكم الجديد بمسح الأراضى لتحديد إنتاجية الأرض ومقدار الضرائب المقررة عليها. وكان جزء من الضرائب أو الأرض أو العوائد يخصص

لأفراد من المجموعة الحاكمة نظير مباشرتهم إدارة هذه الأراضي وغيرها من المهام. وعلى الرغم من أن الحكم العثماني أقام، لفترة قصيرة، نظامًا مباشرًا لإدارة الأراضي الزراعية، عن طريق تعيين جباة ضرائب بالأجر، فمن الواضح أن القاعدة كانت الإدارة غير المباشرة من خلال منح الامتيازات. وهكذا، كان الحاكم يتحكم في العائد الزراعي المصري ومن خلاله في الأرض نفسها.

ولأسباب إستراتيجية وللاستفادة من موقع مصر كوسيط بين تجارة الشرق والغرب، كثيرًا ما كان الحكام الأقوياء في القاهرة يضمون إلى مجال نفوذهم الحجاز وشمال السودان وسوريا (كان الساحل الفلسطيني طريقًا تقليديًا لغزو مصر). وقد مارسوا هذا النفوذ بصورة مباشرة عن طريق نشر الجيوش في هذه المناطق، أو بصورة غير مباشرة عبر حلفاء محليين أو أنظمة حكم تابعة.

كان من ضرورات الحكم المركزي سيطرة الحاكم على الأداة الإدارية التي تقرر الضرائب وتتولى جبايتها.^(٢) وكان هذا يتم من خلال نخبة يحكمها الولاء الشخصي، تتولى المناصب العليا في الجيش وتوجه الإدارة الزراعية. وكان هؤلاء هم وكلاء الحاكم الشخصيين، ويتمثلون في أعضاء بلاطه أو أفراد أسرته، وكانوا يعتبرون رعية مصرية بوصفهم أتراكًا. وهكذا، كان حكام مصر عسكريين يتحدثون التركية، يضم بلاطهم أعدادًا كبيرة من أبناء جلدتهم الأتراك، المجلوبين في معظم الأحوال. وكان بلاط الحاكم بمثابة النواة التي يمكن أن ينتظم في فلكها المجتمع المصري، لكن ظل مفتاح بقائه في الحكم هو سيطرة النخبة التي تدين له بالولاء، بل إن هذه السيطرة كانت أكثر أهمية حتى من انتظام الموارد.

وكان من شأن سيطرة السلطة العسكرية تمكين الحكومات المركزية من فرض إرادتها على المجتمع المصري، لكن ليس بالقدر الذي حققته الدول

البيروقراطية التي تمتعت بالسلطة المطلقة، على النحو الذي أوضحه ويتفوجل.^(٤) كانت هذه النظم، بالأحرى، حكومات استبدادية شخصية، أوتوقراطيات صغيرة petty despotisms ذات سمات شبيهة بنموذج الملكية الوراثية عند ويبر.^(٥) فالسلطة يمارسها - بصورة تحكمية - حاكم يتمتع بحقوقه في الأرض وقوة العمل والمصادر الدورية وإعادة توزيع الثروة وإعادة تخصيص المناصب الإدارية؛ بحيث تظل كل الوظائف المهمة بيد مساعديه الشخصيين. فلم يكن هناك فصل بين الموارد العامة والخاصة؛ لأن الحاكم كان هو الدولة.

على أن الحكم المركزي لم يكن يدوم طويلاً في غالب الأحيان. فمن الوجهة النظرية، يمكن إضعاف الجماعة الحاكمة بطريقتين. فإقامة جماعة من أفرادها لبعض الصلات والمصالح الأوسع التي تتعارض مع ولائهم للحاكم كان كفيلاً، في حال عدم كبحها، بانقسام النخبة إلى فصائل متصارعة، كما أن التطورات خارج حدود مصر أو في الأقاليم كان يمكن أن تؤدي إلى تأثير مماثل. فكان من شأن أي هزيمة عسكرية على يد قوة غازية أن تؤدي إلى مقاومة داخلية للنظام وإلى ظهور المعارضة داخل الجيش، أو أن تؤدي زيادة في الفيضان إلى ضياع محاصيل البلاد وانتشار المجاعة والأمراض في المناطق الريفية، ونقص الأغذية والتضخم والاضطرابات في العاصمة. وأياً كانت الأسباب، فإن انقسام التركيبة الاجتماعية التي كانت تتألف منها الدولة كان من شأنه دخول البلاد في دوامة الاضطرابات إلى أن تقوم مجموعة حاكمة جديدة مرة أخرى بإقرار النظام.

ويمثل القرنان ونصف القرن من الحكم العثماني، من عام ١٥١٧ إلى أواخر القرن الثامن عشر، أحد هذه الدورات. فمثل الغزاة السابقين، أعاد العثمانيون تنظيم الإدارة، وقاموا بمسح الأراضي، واستصلاح مساحات واسعة من الأرض لحساب الدولة، كما فرضوا على البلاد نظاماً للحكم، على رأسه أحد الولاة، لكن الوصف الصحيح لمعظم هذه الفترة هو: إمبراطورية

تتحلل، وتفقد سلطتها المركزية. وبحلول القرن السابع عشر، كان الوالى قد فقد الكثير من سيطرته على الإدارة المصرية؛ فلم يعد يتحكم فى نظام الضرائب أو الأرض أو حتى الفرق العثمانية العسكرية الست التى دخلت مصر وقت الغزو، والتى بدأت تتدمج فى المجتمع المصرى.

وفى أوقات ضعف السلطة المركزية، كان من المعتاد ظهور رجال أقوياء يمارسون نوعًا من السمسرة السياسية، يطلق عليها ألبرت حوراني سياسة الأعيان.^(٦) فهؤلاء الساسة من الأعيان يتمتعون بمصدر مستقل للسلطة (ينبع من الأرض أو غيرها من المصادر)، يستخدمونه كوسيلة للوصول إلى السلطة الحاكمة، ومن ثم فى وضع أعوانهم، عن طريق المحسوبية، فى المواقع الإدارية الرئيسية. وقد أدى هذا النوع من السياسة، الذى لا يوجد إلا فى المجتمعات التى تقوم على الولاء الشخصى، إلى بناء أدوات قوية استخدمت فى تدعيم المصالح المحلية والدفاع عنها.

وفى القرن الثامن عشر، تولى هذا الدور العسكر (المماليك). وفى الفترة السابقة على الغزو العثمانى كان المملوك يعنى العبد أبيض اللون من غير الأصول العربية الذى جاء من القوقاز لخدمة طبقة النخبة التى حكمت مصر فى الفترة من ١٢٥٠ إلى ١٥١٧. وقد اختفت هذه الطبقة بعد الغزو العثمانى، لكن قادة العسكر من العثمانيين وغيرهم واصلوا جلب العبيد البيض وضمهم إلى قواتهم المسلحة. وبحلول القرن السابع عشر، كان بإمكان هؤلاء المماليك تنظيم أنفسهم فى جماعات يحمل قائدها لقب الأمير أو البك.^(٧) وقد أقام المماليك، الذين يملكون القوة القمعية، لكن دون قاعدة اجتماعية أصيلة، العلاقات مع الجماعات القيادية فى المجتمع، وبخاصة علماء الدين. وكان المماليك يغدقون على هؤلاء العلماء الأموال والهدايا، وكان هؤلاء، بالمقابل، يستخدمون صلاتهم ونفوذهم فى ضمان المساندة لهم فى القاهرة.^(٨) وقد استغل المماليك نفوذهم للفوز بمناصب فى الإدارة العثمانية، مكنتهم من مكافأة أعوانهم وتحقيق المزيد من القوة حتى تمكنوا، بحلول منتصف القرن

الثامن عشر، من الحلول محل الوالى والقوات العسكرية العثمانية ليصبحوا القوة الحقيقية فى البلاد.

وعن طريق استخدام أتباعهم كنواة والفوز بالمساندة الفعالة لجماعات المجتمع، أقام المماليك تنظيمات قوية لإدارة الملكية. وبالطبع، كانت هذه الملكيات هى الشكل السياسى الرئيسى منذ استيلاء المماليك على السلطة بعد الإطاحة بآخر سلاطين الأيوبيين فى القرن الثالث عشر، لكنها أصبحت فى القرن الثامن عشر قاطرة لإقامة مجتمع سياسى. وكان قصر كبيرهم، المحاط بالمعسكرات الحصينة والمؤن وغيرها، مركز الإدارة الفعلية. وفى داخل القصر، يمكنك أن تجد كاتبًا يهوديًا وتجارًا مصريين وعلماء دين وجنودًا أتراكًا، وغير ذلك من أرباب الوظائف. وهذا الخليط السياسى كان يستخدم فى محاربة الفصائل الأخرى وفرض إرادتهم على الحاكم العثمانى. وبعد عام ١٧٥٠، صارت بعض هذه التنظيمات من القوة بما يكفى ليعترف العثمانيون بالاستقلال الذاتى لهم وإقامة دول مستقلة لم تعش كثيرًا. وكانت أكثر هذه الدول نجاحًا تلك التى أقامها على بك الكبير (١٧٦٨-١٧٧٢) الذى أرسل الحملات العسكرية لتأديب البدو، وإلى الحجاز واليمن وسوريا.^(٩)

وبرغم قوتها، لم تتمكن هذه التنظيمات العسكرية من إقامة سلطة مركزية تحقق للبلاد أمنًا حقيقيًا. ويعود ذلك، فى جانب منه، إلى أنه بالرغم من تدهور قوتهم تدريجيًا، لم يكف العثمانيون عن التدخل فى الشؤون المصرية (بل وغزوها من جديد كما حدث فى ١٧٨٦)، كما يعود أيضًا إلى عدم استقرار تلك الملكيات نفسها، والتى تعرضت للاضطراب المتواصل الذى أشاعه الأتباع الطامحون الذين لم يكونوا يصعدون بالقوة إلا إلى إلغاء هذه الملكيات واستبدالها بملكيات أخرى تحقق مصالحهم، لكن المشكلة الأساسية كانت تتمثل فى عجز المماليك عن بناء جيش قادر على التصدى للمعارضة الداخلية وحماية البلاد، فى ذات الوقت، من الهجمات العثمانية. فقد قام حكام المماليك، المتأثرون بالنظم العسكرية الأوروبية، بشراء السلاح

الأوروبي والاستعانة بالمستشارين العسكريين الأوروبيين وجلب القراصنة الأجانب، لكن الجيوش التي قامت على النظام الأوروبي كانت مكلفة، وعندما تبين أن نظام الضرائب غير كاف، اضطر حكام مصر إلى انتهاج كل الطرق لزيادة الموارد. وتقاتلت الطوائف المختلفة في سبيل الفوز بفائض الأرض، وأسفر التنافس بينها عن إغراق البلاد في الفوضى السياسية.

كما أدى هذا التنافس أيضًا إلى انهيار نظام الالتزام، الذي أمكن للعثمانيين عن طريقه استنزاف موارد مصر الزراعية. وكانت الالتزامات، التي قامت في القرن السابع عشر، عبارة عن مساحات من الأراضي مرصودة للحصول على الموارد والضرائب، يوكل أمرها لأفراد بشكل غير دائم، بعد التزامهم بتقديم مبلغ محدد من المال سنويًا، ويمنحون نظير ذلك حق جباية ضرائبها وإدارة شئونها، لكن لكي نضع هذا الانهيار لنظام الالتزام في سياقه الأوسع، يجب أن نعرض باختصار للإدارة في المدن والحوضر. فنطاق الحكومة في مصر، في القرن الثامن عشر، "متدنيًا" Minimal ؛ أي أن وظائفها كانت قاصرة بالأساس على الدفاع وجمع الضرائب. ومن هنا، لم تقم البنية التحتية في المدينة المصرية نتيجة جهود رسمية، بل عبر ترتيبات غير رسمية بين أفراد الطبقة الحاكمة ووجوه المجتمع. كان أفراد النخبة الحاكمة يقدمون الأموال اللازمة لشق وصيانة الطرق وتوفير المياه والصرف الصحي وغيرها، بينما يتولى التجار البارزون وعلماء الدين وغيرهم من شيوخ الطوائف (الذين يقدمون أيضًا الأموال) إدارة المرافق والمساعدة في حفظ النظام والأمن. ومع انقضاء القرن الثامن عشر، وتزايد الاعتماد على أعداد متزايدة من المماليك في الاقتتال بين الطوائف المختلفة، أخذت الترتيبات غير الرسمية التي كانت تضمن بقاء مجتمع المدينة في التراجع. وبينما تصدى علماء الدين لحفظ النظام في القاهرة، كانت المشكلة أكبر بكثير في الأقاليم مع انهيار نظام الالتزام.

وبسبب التطاحن الداخلى وحاجتهم إلى الأموال، شرع المماليك فى تأجير مساحات من أراضى الالتزام أو نقل ملكيتها بأعلى الأسعار. وهكذا تفككت الالتزامات لدرجة أن البعض منها أصبحت مساحته جزءاً من الفدان. وحسب ما يذكر عبد الرحيم، فإن عدد أصحاب الالتزام ارتفع من ١,٧١٤ بين عامى ١٦٥٨ و ١٦٦٠ إلى ٤,٤٣٠ فى عام ١٧٩٧^(١٠)، كما أصبحت أراضى الالتزام وراثية، وحول كثير من الملتزمين أراضيهـم إلى أوقاف معفاة من الضرائب، وهو ما أدى إلى تناقص موارد الحكومة بشكل كبير. وكان لابد من التوصل إلى أساليب جديدة لاستغلال ثروة مصر الزراعية، لكن هذا لم يكن ممكناً فى ظل غياب سلطة مركزية مستقرة.

وكان التدخل الأوروبى عاملاً على قدر كبير من التعقيد. فبدافع من حاجتهم المطردة إلى الإمدادات الغذائية وسوق لمنسوجاتهم الصوفية، زاد الفرنسيون من حجم تجارتهم مع مصر بصورة ملحوظة. ومع حلول التسعينيات من القرن السابع عشر، كان من شأن هذا وغيره من الأنشطة التجارية الأوروبية تردى أوضاع قطاع من الحرفيين والنساجين المصريين، واحتكار التجار الأوروبيين وحلفائهم لتجارة مصر مع أوروبا. وفى عام ١٧٩٨، احتل الجيش الفرنسى مصر، وأسفرت الجهود البريطانية التى تلت ذلك لإخراج الفرنسيين عن احتلال بريطانيا لمصر لفترتين قصيرتين. كان الغزو الفرنسى لمصر حدثاً مهماً؛ فقد أسفر عن استيلاء الإنجليز على شرقى البحر المتوسط، حيث كان لهم آنذاك اهتماماً كبيراً بمصر كمحطة مهمة فى شبكة مواصلاتهم إلى الهند^(١١) والأهم من هذا هو أن الفرنسيين، بقضائهم على جيوش المماليك، مهدوا الطريق أمام صعود الرجل الذى توصل إلى حل جديد لمعضلة النظام السياسى والاقتصادى فى مصر.

الفصل الثانى

محمد على وإعادة تأسيس الحكم

بداية عهد جديد أم آخر المماليك؟

لم يثر أى من حكام الشرق الأوسط فى العصور الحديثة الجدل بقدر ما أثار محمد على، الذى حكم مصر مستقلاً متمتعاً بالسيادة المطلقة خلال الفترة من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨؛ فبعض الكتاب يعتبرونه مجرد حاكم مملوكى آخر، بينما يعتبره آخرون مؤسس مصر الحديثة.^(١) والحقيقة أن محمد على ينطبق عليه الوضعين؛ فإذا كانت الإجراءات التى اتخذها تسير على نهج من سبقوه من دعاة المركزية، وإذا كانت الكثير من الوسائل التى اتبعتها سبقه إليها بعض حكام المماليك خلال القرن الثامن عشر، فقد نجح محمد على فيما فشل فيه هؤلاء الحكام وتجاوزهم. فمحمد على هو الذى أعاد بناء النظام السياسى بعد نصف قرن من الفوضى، وأوجد حلاً لانتهيار نظام الالتزام، ووضع الأساس لدولة من نوع جديد.

كان محمد على، المولود بميناء قولة على بحر إيجه، تركياً من البلقان، قدّم إلى مصر ضابطاً شاباً مع الجيش العثمانى لمحاربة الفرنسيين. وبعد رحيلهم، ناضل فى سبيل الوصول إلى السلطة وعينه السلطان العثمانى والياً عام ١٨٠٥. وفى بحثه الحثيث عن مصادر للمال، بدأ فرض الضرائب على أراضى الالتزام التى بحوزة المماليك والعلماء، وعندما احتجوا تحرك بسرعة للتصدي لهم، ليقتضى على قوة العلماء عام ١٨٠٩ وعلى المماليك كأحد أعمدة النظام السياسى، وذلك بتدبير مذبحة لهم عام ١٨١١. وحيث إن هاتين الطائفتين كانتا القوتين الوحيدتين القادرتين على تأليب رأى العام عليه، فقد مهد عمله هذا الطريق أمام استقرار النظام. والقضاء على المماليك وقمع

العلماء - العنصرين الرئيسيين في التحالفات السياسية أواخر القرن الثامن عشر - له دوره الحاسم في فهم للفترة التالية؛ لأن التخلص من الفريقين أفسح الطريق لظهور توليفة حاكمة جديدة وقيام إدارة مركزية.

فبعد عام ١٨١١ توقفت الهجمات على قوات السلطة، وهدأت الأوضاع في الصعيد، وبدأ الفلاحون يعودون إلى أراضيهم، وشرعت السلطات في عمل مسح جديد للأرض. وفي سياق المسح، تأكدت حقوق الفلاحين في الأرض بعد أن كانت موقوفة على الجباة، وفرضت ضريبة موحدة على الأراضي المتزرعة، أطلق عليها الخراج. وبحلول عام ١٨١٣، كانت الدولة - أي الحاكم ورجاله - قد استردت سيطرتها على الفائض الزراعي، وأوجدت وسائل جديدة لاستغلاله. وهكذا، أصبح الخراج ضريبة ثابتة، يختلف مقدارها طبقاً لنوع التربة وأنواع المحاصيل، يحصلها مباشرة موظفون تابعون للحكومة.

وشأن الحكام المماليك في أواخر القرن الثامن عشر، كان هدف محمد علي هو الفوز باعتراف الدولة العثمانية باستقلاله في حكم مصر، وسعى في سبيل ذلك إلى إقامة جيش على طراز الجيوش الأوروبية. وكانت المحاولات السابقة قد منيت بالفشل الذريع أو كانت قصيرة العمر؛ لأن حكام مصر من المماليك لم يتمكنوا من تدبير المال اللازم لإقامة جيش يمكنه التصدي للعثمانيين.

وقد تخطى محمد علي هذه العقبة بنجاح عن طريق التحكم في إنتاج الأرض نفسه. فبحلول عام ١٨١٦ كانت كل محاصيل مصر الرئيسية تحت سيطرة حكومته، التي كانت تمد الفلاحين بالأموال وتشترى محاصيلهم بأسعار يقررها محمد علي، الذي كان يقوم بالتالي ببيع الإنتاج للأوروبيين ويحقق أرباحاً كبيرة. بالطبع كان احتكار الحكومة قائماً قبل ذلك، لكن ذلك كان يتخذ عادة شكل قصر الحق على بعض الطوائف لزيادة مواردها التي

يستفيد منها الحاكمون، ولم تكن تشمل أبداً مجمل النشاط الاقتصادي. ومن هنا، فإن احتكار محمد علي كان خطوة ثورية حقيقية أدت إلى تنظيم الاقتصاد المصري على غرار الدولة الأوروبية الحديثة.

وبدءاً من عام ١٨٢٠، نجح محمد علي في تنظيم الجيش فيما صار يعرف بـ "النظام الجديد". ومثل الجيوش التي شهدتها أواخر القرن الثامن عشر، كان جيشه يعتمد بشدة على المستشارين الأوروبيين والتقنية الأوروبية، لكن على عكسها اعتمد على التجنيد الإجباري للمصريين. وقد نجح هذا الجيش في هزيمة العثمانيين في موقعتين كبيرتين، وساعد محمد علي في الفوز بالاعتراف بحق أسرته في وراثة حكم مصر كولاة عثمانيين.

وقد تطلب قيام جيش عصرى كبير المزيد من الأموال والمؤسسات اللازمة لدعمه. وقد أمكن التغلب على عقبة المال عام ١٨٢١ بالتوصل إلى تقاوى لنوع من القطن البطويل التيلة ونشرها بغرض التصدير، أطلق عليه جومل (نسبة إلى المهندس الفرنسى الذى توصل إليه). وحسب روجر أوين، فإن هذا النوع الجديد من القطن كان يشكل خمس أو ربع عوائد محمد علي، عندما يكون الموسم طيباً والأسعار مرتفعة، وينزل إلى العشر فى غير ذلك من الأوقات^(٢)، كما أمكن سد المطلب الثانى عن طريق مشروعات التنمية الشاملة التى تبنتها الدولة، ومنها مؤسسات اجتماعية جديدة.

وبغرض توفير المهندسين والأطباء والكفاءات الفنية لسد احتياجات الجيش، وضع محمد علي نظاماً جديداً للتعليم يضم مدارس إعدادية وخاصة فى القاهرة إلى جانب برامج لتدريب الطلبة فى أوروبا.^(٣) وحتى يمكن الرى صيفاً وتسهيل زراعة القطن الجديد، شقت الترع الجديدة العميقة وأقيمت قناطر على النيل شمال القاهرة، وغير ذلك من المرافق التى أسفرت فى النهاية عن قيام نظام للرى الدائم. كما أقيمت صناعة حديثة، فظهرت المسابك والمدايح والمحالج والمطابع و٢٩ من مصانع القطن عام ١٨٣٧.^(٤)

وظهرت الخدمات الصحية العامة، التي شملت عيادات بالقاهرة لعلاج أمراض العيون، وبدأ شق شبكة طرق حديثة. وكانت هذه الأعمال على قدر كبير من الأهمية. فالحكام المماليك السابقون لم يخطر ببالهم إقامة مدارس كبيرة، أو تقديم الخدمات الصحية، أو تجنيد المصريين في الجيش. كان جل همهم، ببساطة، البحث عن مصادر جديدة للأموال، وبذل الهمّة في الحفاظ على الاستقرار والأمن داخل البلاد. وحيث تجاوز محمد علي هذه العقبات، فقد تمكن من التدخل في المجتمع والاقتصاد بوسائل جديدة ووضع حدًا من ثم لحكم الحد الأدنى minimal government في مصر.

المركزية البيروقراطية

من أهم إنجازات محمد علي إقامة بيروقراطية مركزية حلت بالتدريج محل إدارة الامتيازات القديمة؛ فعلى عكس نظامه الاحتكاري وصناعاته الجديدة، التي أصابها التفكك خلال السنوات الأخيرة من عهده، لم تستمر البنية المركزية بعد موته فحسب، بل تطورت بسرعة خلال السنوات التالية بحيث أصبحت "البيروقراطية" مرادفًا للدولة الحديثة في مصر.

كانت بيروقراطية محمد علي نتاجًا لنظام الضرائب المباشرة الذي وضعه وتبنى حكمه لوظائف اجتماعية واقتصادية جديدة. فالحاكم والحكم كانا يدعوان إلى تنظيم ذي أسس واضحة للقيادة، قادر على التوجيه من المركز، لكن كان هناك أيضًا دافع سياسي وراء إنشائه. ففي السنوات الأولى، كافح محمد علي في سبيل إحكام سيطرته على أقسام مصر الإدارية. في البداية، استفاد من المؤسسات العثمانية مثل الروزنامة (الإدارة التنفيذية القديمة للخزانة العثمانية)، والنظام المتخلف للحكم المحلي المؤلف من حكام أتراك يطلق عليهم النظار ورجالهم من الكشاف في القمة، ثم مشايخ البلاد.^(٥) كما

كان عليه أن يعتمد على موظفين من الكتبة الأقباط، يحتفظ البعض منهم بدفاتر حسابات الدولة بمنزله. وكان محمد علي يعين أشخاصاً من أتباعه للإشراف على هؤلاء الموظفين كلما أتيحت له الفرصة.^(٦) وبمرور الوقت، أصبحت الدفاتر تحفظ بأرشفة الدولة، وكان كبار الموظفين الذين يعينهم السلطان يأخذون صف محمد علي، وصار الكتبة الأقباط يتلقون مرتباً شهرياً منتظماً، وكذلك مشايخ الحارات.^(٧) وفي وقت مبكر جداً، أعاد محمد علي تنظيم إدارته المالية ووضع أسس حكمه الملكي، لكن البيروقراطية الهراركية لم تتحدد ملامحها إلا بعد إصلاح الجيش وظهور القطن الطويل الثيلة.

في عام ١٨٢٤ قرر محمد علي وضع تراتبية بيروقراطية تقوم على تسلسل قيادة يبدأ من القاهرة وينتهي بالقرى.^(٨) فقسمت مصر إلى ٢٤ جزءاً وقسم كل من هذه الأجزاء إلى خطط وأقسام ومأموريات ومديريات. وكان يدير هذه الوحدات - بدلاً من النظار والكشاف في النظام العثماني - نوع جديد من الموظفين موفدين من القاهرة (جدول رقم ١). وقد طبق النظام على القرى ومن بقي في الخدمة من الموظفين المحليين. وفي وقت لاحق، وضع هذا النظام الإقليمي تحت إشراف ديوان عموم التفتيش.

جدول رقم ١

بنية الإدارة الإقليمية بعد تطويرها على عهد محمد على

الوالى

|

مفتش عموم

|

مأمور المأمورية

|

ناظر القسم

|

حاكم الخط

|

شيخ البلد — الصراف — الخولى — قائمقام

وكان على موظفى النظام الجديد القيام بنوعين أساسيين من الوظائف. فبالإضافة إلى دورهم الإدارى، أنيط بهم مهام سياسية مباشرة. فكان حكام الأقاليم مسئولين مسئولية عامة عن ضمان الاستقرار لكل مشروعات الحكومة (وكذلك الأمور القضائية) والإشراف على مرعوسيهم المباشرين (المأمورين) لضمان تطبيق النظام وتحصيل الضرائب بصورة صحيحة. وكان على المأمورين والمديرين إرسال تقارير منتظمة إلى القاهرة، تتضمن

كل الإجراءات التي اتخذت للتصديق عليها من طرف الولى. ومن جانبهم، كان المأمورون ينظرون فى الشكاوى الموجهة ضد الموظفين المحليين ويوقعون عليهم العقوبات المتناسبة، ويبدون رأيهم فى المسائل الزراعية، ويفتشون على المصانع، ويفحصون بأنفسهم حالة الأرض والمحاصيل فى زمامهم، وتوجيه مرعوسيههم. وكان رؤساء الخطط يتولون فحص حسابات القرية ويعتنون الخولى والقائمقام، وغير ذلك.^(١٠)

وفى إطار الإدارة المركزية، أصبحت السلطة مركزة فى إدارتين حكوميتين تشكلان جزءاً من كيان إدارى يتألف من دواوين ومجالس. وكانت هاتان الإدارتان المركزيتان، اللتان يرأسهما الولى أو أحد مساعديه المقربين، تباشران أعمال الحكومة اليومية فى العاصمة بالإضافة إلى دورهما فى الإدارة الإقليمية. ولول هاتين الإدارتين هى الديوان الملكى أو الديوان الخديوى^(١١). وكانت هذه الإدارة الكبيرة تتفرد بالمسئولية عن شئون مصر الداخلية، باستثناء الأمور المالية، التى يشاركها فيها إدارات أخرى. فهى التى كانت تحدد أجور موظفى الحكومة، وتتنظر فى طلبات الإدارات الأخرى، وتصدر الأوامر إلى الأقاليم، وتقر المصروفات، وتتلقى كشوف الحسابات من الأقاليم. وكانت تضم مكاتب إدارة الأوقاف، وخدمات البريد، والحجر الصحى، ووثائق السفر، والرقابة، وشئون البناء. وبحلول عام ١٨٣٧، أصبحت تشرف على ترعة المحمودية، وسك العملة، وترسانة السفن ببولاق، والمستشفيات المدنية، ومجالس التجارة، والروزنامه، كما كان هذا الديوان يقوم بدور الجهاز القضائى، يباشر الجناح فى نطاق القاهرة تحقيقاً ومحاكمة، وكذلك جرائم القتل والخيانة العظمى. ولمساعدته، تأسس مجلسان للشئون الداخلية، أحدهما فى القاهرة والآخر فى الإسكندرية. ويبدو أن مجلس القاهرة بلغ قدراً من الأهمية بحيث كان كثيراً ما يتولى وظائف الديوان نفسه.

أما العنصر الرئيسى الثانى فى الإدارة المركزية فكان المعية السنية، أو بطانة الولى. وكانت هذه البطانة، المقيمة بقصر الولى، تتألف من

موظفين يلتقون بصورة منتظمة لمتابعة وتنسيق كل أمور الحكومة، العسكرية والمدنية على حد سواء. ويعكس مجلس المعية السنوية انعدام الفصل بين الإدارة الحكومية وبين المعية الملكية (انظر الجدول رقم ٢). فمعية محمد علي، التي تضم حوالي ١٥٠٠ شخص، كانت مؤلفة من بلاطه وحريمه.^(١٢) وكانت الحاشية، التي تشغل الحجرات الفسيحة الأنيقة الأثاث ذات البسط الفاخرة، تضم مهرجين وضباطاً أتراكاً أفظاظاً؛ سحرة ورجالات دولة، طُهاء وقواد عسكريين، وكلهم يتفانون في خدمة رجل واحد، لكن بلاط محمد علي لم يكن هدفه الوحيد إشباع حاجات الحاكم المادية والمعنوية، فكان يقدم للحكومة أيضاً الموظفين للمساعدة في إدارتها، وبين هؤلاء كان أفراد المعية هم الأكثر نفوذاً.

وكان المجلس بمثابة قناة الاتصال ببقية أجزاء الإدارة.^(١٣) فكان يقوم بجمع المعلومات عن العمل في الجهات الإدارية الأخرى، ويتحرى ما يستوجب التدقيق، ثم يرفع ذلك إلى الوالي. وإذا ما توصل محمد علي إلى قرار، يقوم المجلس بإصداره باسم الحاكم. وكان المجلس نفسه يتمتع بسلطات كبيرة؛ فهو يراقب الحسابات، ويعين ويقيّل موظفي الحكومة، ويتولى مخاطبة الدول الأجنبية، ويفصل في النزاعات الإدارية، ويوقع على الموظفين عقوبات انضباطية، كما أنشأ محكمة عليا للنظر فيما يرتكبه الموظفون من مخالفات. وكما نرى، فإن بعض اختصاصاته كانت تتجاوز اختصاصات الديوان الخديوي، لكن - وكما يوضح دني - فإن الجهتين كانتا منفصلتين وكانت الكلمة الأخيرة في كل الأمور للمجلس.

جدول رقم ٢

المناصب الرئيسية في بلاط محمد علي

الباش معاون

الباش مترجم

الكتخدا

الخازندار

التشريفاتي

المهردار

السلحدار

الحكيمباشي

حامل الدواة

حامل المفاتيح

حامل الغليون

الخصي

وبمرور الوقت، تزايد استياء محمد علي من ميل موظفيه لإحالة كل موضوع، مهما كانت تفاهته، إلى أحد الدواوين المركزية، وما يترتب عليه من تعطيل كبير لسير العمل. وفي عام ١٨٣٧، قام محمد علي، مدفوعاً بأزمته المالية، بإعادة تنظيم إدارته بحيث تستوعب الأقسام الوظيفية التي بدأت تظهر (انظر جدول رقم ٣). فألغيت المجالس، وأعيد تنظيم الدواوين

القائمة، وأضيفت دواوين جديدة. وشملت اللائحة التي صدرت في ذلك العام ستة دواوين (ينحصر عملها في الشؤون المدنية)، هي: المالية، والحربية، والبحرية، والصناعة، والخارجية (بما في ذلك التجارة)، ثم التعليم (وتضم أيضاً قسماً للأشغال العامة).^(١٤)

جدول رقم ٣

الوحدات الرئيسية للإدارة المركزية في عهد حكم محمد علي

ديوان المعية السنية

الديوان الملكي

المجلس العالي

ديوان الجهادية

مجلس الجهادية

ديوان المالية

ديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية

ديوان المدارس

ديوان البحر

ديوان القابريكات

جمعية الحقانية

ديوان الكتخدا

ديوان عموم التفتيش

مجلس الشورى

وعلى الرغم من أن إصلاحات محمد علي كانت بداية للتوجه نحو البيروقراطية، فإن إحلال الإدارة المباشرة محل الإدارة غير المباشرة لم يضع حدًا لكهنوتية المنصب أو مظاهر المحسوبية، كما أن البيروقراطية المصرية لم تتطور بطريقة متواصلة. ففي زمن محمد علي وما بعده، احتفظت الإدارة بامتيازاتها، ويعود ذلك، في جانب كبير منه، إلى أن منح الامتيازات يحقق مزايا كبيرة للحاكم، الذي تقوم سلطته على الولاء والطاعة الشخصية. وفي أيام محمد علي، استمر بيع وشراء الوظائف، والتلاعب في تقدير الرسوم الجمركية، وتفويض طوائف معينة لجمع الضرائب على الملح والفواكه والنبذ والقوارب النيلية الصغيرة، وبعد ١٨٣٧، أُعطى أتباع محمد علي المقربين حق إدارة القرى كجباة للضرائب.^(١٥) ومثل هذه الممارسات توضح مدى تعقيد العملية الإدارية ومصاعب التعميم فيما يتصل بها.

يُضاف إلى هذا أن هذه البيروقراطية الجديدة ليست جديدة تمامًا؛ فقد استلهم محمد علي العديد من السوابق التاريخية. ومن المؤكد أنه كان على دراية بالنظام المركزي لجمع الضرائب بواسطة وكلاء مدفوعي الأجر (الأمناء) الذي اتبعه العثمانيون لفترة قصيرة بعد غزوهم لمصر. لكن تجربته لم تكن عادية من حيث إنها قامت على أسس أوروبية، وبالذات التنظيم شديد المركزية الذي طبقه نابليون. فالنظام الإقليمي الذي وضعه، على سبيل المثال، كان نسخة طبق الأصل من النموذج النابليوني، بل إن المراقبين الأوروبيين يشيرون إلى التأثير الفرنسي الواضح على التقسيمات الجغرافية التي استخدمها محمد علي، فالوحدات الإدارية تكاد تكون ترجمة لنظيرها الفرنسي: قسم مقابل arrondissement وخط مقابل canton ومأمور مقابل préfet، وهكذا.^(١٦) ولم تقتصر هذه الاستعارة الواعية من أوروبا على البيروقراطية وحدها. فجيش مصر القائم على التجنيد الإلزامي كان صورة معدلة من levee en masse الفرنسي، والنظام التعليمي المدعوم من الحكومة مستلهم من المثال النابليوني، كما ترجمت قواعد القانون الفرنسي وطبقت في

الجيش والبحرية.^(١٧) وباختصار، فإن محمد على استخدم الأشكال الأوروبية لتحقيق أغراض تقليدية؛ أى تجميع السلطة مرة أخرى فى يده وفرضها على باقى المجتمع.

غلبة ملكية حاكمة

بالرغم من استعارة محمد على للطرز الأوروبية بل وتبرير إصلاحاته باستخدام تعبيرات مثل "التقدم" و"المدنية"، فإن حكمه كان ملكيًا بكل معنى الكلمة. فبعد عام ١٨٠٥، كان هناك رجل واحد وبيت من الأتباع الشخصيين يديرون الحكم ليصبحوا هم الدولة. ولم يكن محمد على فى حاجة إلى ميليشيا خاصة تجمع بينها الأخوة الدينية تحفظ الأمن وتساند الحكم؛ لأنه كان يملك جيشاً نظامياً. وكان بإمكانه الاستغناء عن الخدمات الإدارية لرجال الدين وغيرهم من "الوسطاء" بعد أن أصبحت لديه بيروقراطية مركزية تقوم بأداء هذه المهام. أما بالنسبة للمشورة الفنية والمعدات والأفكار فكانت أوروبا معينه. وقد شكل كل هذا عناصر النظام السياسى الجديد.

وشأن النخب الملكية السابقة، كانت الطبقة الحاكمة الجديدة فى مصر تتألف فى معظمها من عسكر الأتراك المجلوبين.^(١٨) وباستخدام الأتراك، كان بمقدور محمد على الاستفادة من مشاعر التضامن العرقى وتجنب مشكلة الصلات العائلية التى يسببها وضع غير الأتراك فى المناصب الإدارية العليا. وقد عززت روابط الموقع من مشاعر الانتماء التركى. وكان عدد من موظفى محمد على الأتراك قد جاءوا من قولة، مسقط رأسه. ولأنهم كانوا يجهلون طبيعة الأرض والشعب الذى يحكمونه، فقد ارتبط هؤلاء الموظفون الأتراك بمحمد على، الذى حاول استبقاءهم عبر المنافع الشخصية وعزلهم عن المجتمع المصرى. فقد كان الموظفون الأتراك يتلقون أجوراً أعلى من

تلك التى يتلقاها غير الأتراك ممن يشغلون نفس الوظيفة، وكانوا يتلقون الهبات المالية وغيرها من المنح، وكانت رواتبهم أكثر انتظامًا من غيرهم من أرباب الوظائف، وكان مسموحًا لهم - حتى بعد رحيل محمد على - بحيازة الأراضى والإقطاعات فى البلاد.^(١٩)

كانت النخبة الملكية فى مصر تضم أربع فئات (انظر جدول رقم ٤): أولها أقرباء الوالى بالدم. وثانيها، أصهاره، وكثيرون منهم أصهاره من قبل أن يتولى الحكم. وثالثها، العبيد العتقاء أو المماليك. ورابعها، أشخاص من غير الفئات السابقة، لكنهم التحقوا بخدمته باتفاقات خاصة أو بحكم صلاتهم بالملكية.

من بين هؤلاء، حصلت عشيرة محمد على أعلى المناصب وأكثرها حساسية (انظر الجدول رقم ٥). فسواء أراد الولى قائدًا لحملة عسكرية مهمة، أو حاكمًا لإقليم متمرّد، أو غيرها من المهام الصعبة، عادة ما يكون هذا الشخص من بين أقربائه. وحيث إن كثيرين من أبناء محمد على كانوا يموتون أطفالاً أو يتعثرون فى أداء مهامهم بعد أن يبدعوا بداية طيبة، فقد وقع العبء الرئيسى فى مساعدة الحاكم على كاهل ابنه إبراهيم، وريثه الحقيقى، أو حفيده عباس. ولأنه كان يحكم الأقاليم ويقود الوحدات العسكرية منذ السادسة عشرة من عمره، فقد عُرف إبراهيم بالدقة والقسوة والإقدام.^(٢٠) وكان عباس، على عكس هذا، لا يُعتمد عليه، ويؤمن بالخرافات، ومتحفظًا. ولربما كان وضعه حاكمًا لمصر فى يوم ما (كان عباس التالى فى الترتيب بعد إبراهيم) هو مؤهله الوحيد لما تولاه من مناصب. وكان الأمير سعيد، المولود فى عام ١٨٢٢، أصغر من أن توكل إليه مهام جادة، وظل الحال كذلك حتى العقد الأخير من حكم والده، حين عُيّن قائدًا للبحرية المصرية.^(٢١)

كان إبراهيم وعباس يقومان بمهام مدنية وعسكرية داخل وخارج مصر. فقد تقلد كلاهما مناصب عسكرية مهمة (عباس فى سوريا)، وكان

إبراهيم هو القائد العام للجيش المصرى خلال حكم والده. وفى مصر، كان هذان الرجلان هما ساعدا محمد على للاحتفاظ بسلطته وتدعيمها. فكانا يترأسان الدواوين المركزية، ويشرفان على موظفى الحكومة، ويذهبان إلى الأقاليم فى المهام الخاصة، وكانا يحلان محل الوالى فى غيابه. وفى عام ١٨٢٩، أصبح إبراهيم مسئولاً عن الإدارة كلها؛ فكان يمر على الخزانة مرة أو مرتين يومياً، ويسير دولا ب العمل فى الحكومة، كما طبق العديد من الإصلاحات لصالح والده. وعندما بدأت صحة محمد على فى التدهور خلال السنوات الأخيرة من حكمه، كان إبراهيم وعباس وسعيد، مع عدد محدود من كبار الموظفين، هم الذين يديرون شئون البلاد نيابة عنه. (٢٢)

جدول رقم ٤

نخبة محمد على الحاكمة

محل الميلاد	الوظيفة المدنية	المنصب الملكى	صلة النسب بالحاكم	تاريخ نهاية الخدمة
إبراهيم باشا	قولة	خازندار	ابن	١٨٤٨
عباس باشا	مصر	مفتش عموم	حفيد	١٨٥٤
خورشيد باشا	جورجيا	ديوان الجهادية	عبد أعتق	لم يستدل عليه
أحمد يكن	قولة	حاكم الغربية	ابن أخته	١٨٥٥؟
إبراهيم يكن	قولة	ديوان الجهادية	ابن أخته	١٨٤٦
أحمد منكلى	تركيا	الأمر الخارجية	لم يستدل عليه	١٨٦٢
محمد بك	تركيا؟	خازندار	لم يستدل عليه	١٨٣٣
يوغوص بك	سميرنا	الأمر الخارجية	مترجم	١٨٤٤
باقى بك	اليونان	ديوان المالية	لم يستدل عليه	أقاله عباس
سامى بك	اليونان	لم يستدل عليها	باش معاون	أقاله عباس
محرم بك	قولة	حاكم الإسكندرية	لم يستدل عليها	لم يستدل
محمد شريف	قولة	ديوان المالية	ابن أخته	أقاله عباس
يوسف كامل	تركيا	لم يستدل عليها	باش معاون، ديوان المعية السنية	أقاله عباس

لم يكن بمقدور أبناء محمد على وأحفاده تولى عبء الإدارة وحدهم؛ لذلك دخل الحكومة عدد كبير من أبناء العائلات الأخرى (أوردنا أبرزهم بالجدول السابق). وكما رأينا، فإن البعض منهم كان من قوله. كما ينطبق هذا على أبناء إحدى أخواته، إبراهيم يكن وأحمد يكن، اللذين لحقا بخالهما فى مصر وتوليا مناصب عسكرية مرموقة. وهناك ابن أخت آخر، هو محمد شريف، الذى تولى فى أوقات مختلفة وظائف الكتخدا، وحاكم إقليم الصعيد، وحاكم دمشق، وباش معاون. وتولى أحمد طاهر، وهو أيضا من قوله، حكم الصعيد وقاد حملة لإخماد تمرد هناك.^(٢٣) وهناك أيضا موظفون كبار ممن تزوجوا من أسرة محمد على مثل محرم بك (الذى شغل ديوان الأمور الإفرنجية بالإسكندرية وقيادة البحرية)، ويوسف كامل (الذى شغل ديوان الأمور الإفرنجية وديوان المعية السنية)، ومحمد الدفتردار بك، الذى عينه السلطان خازنداراً فى أوائل حكم محمد على، والذى زاده زواجه من الأميرة نازلى ولاء للوالى.^(٢٤)

كما وظّف محمد على عدداً كبيراً من المماليك، تعود أصول معظمهم إلى الموره أو القوقاز.^(٢٥) ويرى كلوت أن هؤلاء المماليك كانت لهم الأولوية حتى على الأتراك، لكن التمييز بين الاثنين لم يكن حاسماً تماماً. فالمماليك يتحدثون اللغة التركية، ويتزيون بالزى التركى، وبينهم وبين الأتراك صلات نسب ومؤازرة. وكان محمد على يمتلك العدد الأكبر منهم، والذى يقدر بخمسة آلاف. وعمل البعض منهم كمعلم للأمرء والبعض الآخر كانوا رفاق صباهم، لكن أغلبهم شغل وظائف مدنية وعسكرية. فسلك الضباط كان يتألف فى معظمه من مماليك الوالى، كما شغلوا مناصب حكام الأقاليم وأعلى المناصب فى الإدارة المركزية، كما طلب محمد على من كبار رجال حاشيته من الأتراك إدخال بعض مماليتهم فى خدمة الجيش، وألحق القلة القليلة ممن نجوا من مذبحه ١٨١١ بخدمة الحكومة.

كذلك استعان محمد علي بالموهوبين من المديرين من غير الأقارب والعتقاء، والذين التحقوا بخدمته عن طريق التعاقد أو الاتفاق المباشر معه. ومن هؤلاء كان بوغوص بك، الذي تعاقد مع محمد علي بعد قليل من وصوله إلى مصر في عام ١٨١٠ على إدارة جمر ك الإسكندرية.^(٢٦) وفيما بعد، أصبح بوغوص باش مترجم بيلاط الوالي، وأدار شئون مصر الخارجية والتجارية على مدى عشرين عامًا.

جدول رقم ٥

أسرة محمد علي

محمد علي (١٧٦٩-١٨٤٩) (حكم في الفترة من ١٨٠٥-١٨٤٨)					
إبراهيم (١٧٨٩-١٨٤٨) حكم خلال عام ١٨٤٨ أحمد رفعت (١٨٢٥-١٨٥٨) إسماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥) وحكم من (١٨٦٣-١٨٩٥) مصطفى فاضل (١٨٣٠-١٨٧٥)	توحيد (١٧٩٧-١٨٣٠)	نازلي (١٧٩٩-١٨٦٠)	أحمد طوسون (١٧٩٣-١٨١٦) أحمد طوسون الأول (١٨١٣-١٨٥٤) وحكم من (١٨٤٨-١٨٥٤)	محمد سعيد (١٨٢٢-١٨٦٣) حكم من ١٨٥٤-١٨٦٣	محمد عبد الحليم (١٨٣١-١٨٩٤)

المصدر: Comb, Précis de l'histoire d'Egypte, vol. 3, genealogical table, appendix

ووجود بوغوص دليل على وجود الاستثناءات داخل النخبة التركية. فعلى الرغم من مولده فى سмирنا وإجافته للغة التركية كان بوغوص أرمينياً مسيحياً. وبفضل قربه من الوالى، أصبح عميد مجموعة الأرمن القليلة العدد، والذين وصل عدد منهم لأعلى المناصب خلال أربعينات القرن الثامن عشر^(٢٧). ومن بين تلك الاستثناءات كذلك الموظفين الأقباط فى الإدارة المالية. فمنذ سنوات حكمه الأولى، استعان بهم محمد على فى مسح الأراضى ومساعدته فى جمع الضرائب الزراعية. وفيما بعد قبض على رؤسائهم وصادر أموالهم، لكنه لم يستغن عن خدماتهم بصورة كاملة. وبعد وفاة المعلم غالى، كبير الطائفة القبطية، اعتمد محمد على بقوة على ابنه، باسيليوس بك، الذى عمل أكثر من مرة بالقرب من الوالى رئيساً للحسابات.^(٢٨)

وكانت حاشية محمد على محور حكمه وركيزته. فضباط البلاط كانوا يشغلون الوظائف فى الإدارة المدنية أو يتولون مهاماً حكومية كجزء من وظيفتهم فى البلاط.^(٢٩) فكتخذا الوالى، على سبيل المثال، كان مسئولاً عن الديوان الملكى والحاكم الفعلى للقاهرة. كما كان رجال البلاط يكلفون بمهام خاصة. فإذا ما أراد محمد على التفتيش على الموظفين أو إنجاز عمل يحتاج إلى رجل من أهل الثقة، أو إنجاز عمل على وجه السرعة، كان يجد بغيته فى واحد من هؤلاء الرجال. فكان باقى بك يفتش على مكاتب الحكومة ويراجع الحسابات ويوقع الجزاءات على المخطئين، وكان محمد شريف يتوجه إلى الأقاليم للإشراف على جمع المحاصيل والتأكد من وصول السجلات إلى القاهرة فى موعدها، وكان بوغوص بك يصدر الأوامر الحكومية إلى الموظفين، ويتولى تحصيل الأموال لحساب الوالى. وكان إبراهيم باشا يتولى مهاماً أشد قسوة. فكان يصدر الأوامر بقتل موظفى الحكومة الموكل إليهم جمع الضرائب فى حالة عدم تعاونهم، ويقال إنه كان ينفذ العقوبة بيديه. وهناك من يرى أن إبراهيم، بناء على تعليمات من أبيه،

هو الذى قتل المعلم غالى، كبير طائفة الأقباط. وكانت هذه المهام محددة ومؤقتة، وكان المعين لها عادة ما يحاسب فى حال فشله فى أدائها. وبهذه الطريقة، لم ينجح محمد على فحسب فى الاحتفاظ بسيطرته على مؤسسات الدولة، بل وبسطها على المجتمع. ولمرة أخرى فى تاريخ مصر، كان من الممكن لنخبة تعتمد على نفوذ الحاكم الشخصى أن تجعل حكم الرجل الواحد ممكناً.

الدولة الاستبدادية

من خلال المزج بين النخبة الملكية والبيروقراطية الجديدة، استطاع محمد على إقامة حكم مطلق غير محدود وذى استقلال حقيقى، فاق أثره على المجتمع ما سبقه من حكومات مركزية. وعلى الرغم من تقييد أوتوقراطية محمد على فيما بين ١٨٣٧ و ١٨٤٨، فقد ظل الحكم المركزى المطلق قوياً خلال عقد السبعينات من القرن الثامن عشر. فقد أصبحت الدولة — أى الحاكم ورجاله — مرة أخرى قوة فاعلة كبرى فى تطور مصر السياسى والاجتماعى.

فى التطبيق، كان الحكم الشخصى يعنى تركيز كل السلطات الحكومية فى يد الحاكم، الذى يملك جيشاً نظامياً، والذى بيده تحديد الأسعار، وفرض ضرائب جديدة، ومصادرة الأرض، وإصدار الأوامر بالقبض على من يريد وسجن من يريد دون محاكمة. وفى داخل الإدارة، كان كبار الموظفين مفوضين فقط فى القليل من الصلاحيات، وكان عليهم الرجوع إلى الحاكم فى كل شىء تقريباً^(٣٠). فمحمد على هو الذى يمنح الألقاب، ويرفع المرتبات، ويجود بالتعويضات السخية، ويعفو عن المجرمين. وكان هو، بالتالى، الذى بيده حرمان أى موظف من درجته الوظيفية، أو راتبه، أو وظيفته، وأى فلاح

من عيشه أو محصوله، أو أرضه، أو سلب أى شخص من حياته نفسها، إذا أراد؛ فهو ولى النعم وعين الصواب، والمتحكم فى المصائر. (٣١)

ولم تكن امتيازات الحكم تلك، التى كرستها العادة، كلها محددة بقرارات رسمية، على الرغم من الإشارة إليها من حين لآخر فى المراسيم واللوائح. فاللائحة الأساسية لعام ١٨٣٧، تؤكد حق الوالى فى العفو عن الجرائم أو خفض أحكام السجن، كما يؤكد أمرًا أصدره إسماعيل باشا على حقه فى تقرير إجراءات الثواب والعقاب. (٣٢)

وكانت مثل هذه الإجراءات نابعة من المنظور الملكى للحكم، والتى ظلت المرجع والمرشد لسلوك حكام مصر على مدى القرون. وبالنسبة لمحمد على، وكما كان الحال فى عهد من سبقه من الحكام، كانت مصر بقرة حلوبًا؛ شعبها يكسو غيره، بينما يظل هو عاريًا. وجنودها "ملكية" خاصة لمحمد على؛ وموظفوها خدام سعادتته؛ حتى مكاتب الحكومة وإداراتها ملك له، كما قال. وما يحصل عليه الموظفون فى مقابل جهدهم ليس أجرًا أو معاشًا، بل "منحًا" من الحاكم. (٣٣)

لقد كان محمد على يتولى أمور الدولة كافة، ومتابعاتها بصورة مباشرة. وكان يتبع برنامجًا يوميًا ثابتًا: يستيقظ فى الرابعة صباحًا ويتوجه مباشرة إلى مكتبه؛ حيث يتلقى رُزم من المذكرات والعرائض والمراسلات التى تُقرأ على مسامعه، فينظر فى أمرها ويقرر ما يراه فيها. ويقضى بقية الصباح يستقبل الموظفين ويلتقى بالمبعوثين الأوروبيين، ويقوم بزيارات مفاجئة لدواوين الحكومة. وبعد الغداء، يعود محمد على مرة أخرى إلى مكتبه، ويبقى فيه حتى العاشرة أو الحادية عشرة مساءً. كما كان يدير العمل من القصر، الذى كان يضم أيضًا مكاتب إدارية، وكان حريمه يضم سكرتيرة مدربة تعاونته فى تدبير أمور الدولة. وكان يقضى فترة من العام فى الإسكندرية، يتابع خلالها سير العمل فى دواوين التجارة والبحر والأمور

المدنية. وكان يقوم برحلتين تفتيشيتين سنويًا إلى الأقاليم للإشراف على زراعة المحاصيل وتفقد مشروعات الري وفحص الحسابات وبحث الشكاوى ونظر القضايا. (٢٤)

وكان من شأن فرض السيطرة المركزية الشخصية إحداث تغييرات عميقة في الحياة السياسية في مصر. فقضاء محمد علي على الملكية المملوكية وإرسائه لدعائم البيروقراطية أدى إلى نقل السياسة من الشارع إلى قاعات الإدارة. وخلال حكمه، كانت سياسة القصر، حيث يتمتع بالنفوذ المقربون من الحاكم، هي الأهم. ومن ثم كان موظفو المعية أنفسهم، الذين كانوا يستغلون صلتهم بالوالي لتعيين أصدقائهم القريبين وأفراد أسرهم، هم اللاعبون الأهم على ساحة السياسة. وهناك ساحة أقل شأنًا لكن لها شأنها، هي البيروقراطية نفسها، التي كان يمكن لمعارضى سياسات محمد علي عن طريقها محاولة تعطيل مثل تلك السياسات دون الدخول مع الوالى فى تحد مباشر، لكن البيروقراطية الجديدة لم تكن من القوة بحيث يمكنها تجاوز القصر كساحة للسياسة "الداخلية" فى عهد محمد علي. وهكذا، لم يقدر للصراع السياسى أن يخرج إلى العلن حتى سبعينيات القرن الثامن عشر.

وبحلول عام ١٨٣٧، كان من الواضح أن محمد علي قد بلغ بمركزيته حدًا بعيدًا؛ حيث بدأ يصدر عنها ردود أفعال كان من شأنها انكماش برامجه. فالطلبات المتزايدة للحكومة من الأموال والعمال أرهقت الأرض، وزادت من حالات تدفق الفلاحين على المدن الأكبر والصحارى لتخلو قرى بكاملها من سكانها. كما ابتليت مصر، فى عام ١٨٣٧، بأزمة مالية عالمية أدت إلى إفلاس البيوت التجارية العالمية التى كانت الحكومة تقترض منها. وفى ذلك العام أيضًا أخذ محمد علي يخطط لحرب جديدة مع العثمانيين، والتى اندلعت فى عام ١٨٣٩، وأسفرت عن التدخل العسكرى الأوروبى الذى أجبر الوالى على القبول باتفاقية لندن لعام ١٨٤٨. ومقابل الاعتراف بحق أسرته فى حكم

مصر حكمًا وراثيًا، كولاية تابعة للدولة العثمانية، كان على محمد علي أن يوافق على تخفيض عدد أفراد جيشه إلى ١٨٠٠٠ رجل، والتخلي عن كل الأراضي التي استولى عليها من السلطان (ما عدا السودان)، والقبول بالمعاهدة التجارية الأنجلو - تركية الموقعة عام ١٨٣٨، والتي تحظر قيام أى احتكار فى الإمبراطورية العثمانية.^(٣٥)

وأمام التراجع الواضح فى الموارد، بدأ محمد علي بمنح نفسه وأفراد أسرته ومعاونيه الشخصيين مساحات كبيرة من أراضى الأقاليم. فقد تلقى قادة الجيش وأصحاب المناصب العليا قرى بأكملها فيما عرف باسم العهدة. ولضمان سداد متأخرات القرى والقدرة على الوفاء بالضرائب مستقبلاً، أعفيت مساحة من عهدة كل صاحب امتياز من الضرائب^(٣٦). وتشمل مسئوليات صاحب هذا الامتياز الإشراف على الزراعة وتوفير الأموال اللازمة لذلك. وكانت الأراضي التي منحها الحاكم لنفسه أو لأفراد عائلته تعرف باسم الشفالك، وشملت قرى عليها متأخرات أو أراض غير منزرعة غير مدرجة بسجلات المسح. كما كانت تمنح الأراضي غير المنزرعة إلى كبار الموظفين وغيرهم من غير أفراد عائلة الحاكم، وصارت هذه الملكيات تعرف باسم الأبعاديات.

كان الهدف من منح الأراضي هذا هو ضمان توريد الضرائب وتقليل نفقات الحكومة، لكنها كانت أيضاً طريقة ذكية للإبقاء على نظام احتكار الولى. فحتى شتاء ١٨٤٤-١٨٤٥، كان محمد علي قادراً على تحديد نوع المحاصيل التي تزرع فى هذه الأراضي وشرائها بالسعر الذي يقرره.^(٣٧) لكن بعد هذا التاريخ زادت مشتريات التجار الأوروبيين من هذه المحاصيل من المزارعين مباشرة زيادة كبيرة، وبحلول ١٨٤٨، كان نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي قد تلاشى.

وقد ترتب على خفض عدد أفراد الجيش المصرى تدهور أحوال

المرافق التي أقيمت لخدمة هذا الجيش بعد عام ١٨٣٧، كما أهملت منظومة الصناعة الجديدة التي شهدتها مصر إهمالاً شبه كامل: في ١٨٤٩، لم يكن هناك سوى اثنين فقط من مصانع النسيج، كذلك واجهت المدارس الحكومية ظروفًا صعبة، بعد تراجع مخصصاتها بعد عام ١٨٤١ والاستقطاعات الحادة من ميزانيتها. (٣٨).

وإذا كانت الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٨٤٨ توحى بأن السلطة قد تفككت، فإن الحكم الملكي المطلق لم يكن يواجه خطرًا حقيقيًا؛ لأن دعائمه لم تهتز من جذورها. فجيش التجنيد الإجباري الجديد، الذي صار محدود العدد، واصل دوره كركيزة من ركائز حكم الوالي. وظلت البيروقراطية المركزية سليمة لم تمس في الأقاليم، بوصفها الإطار المنظم لإدارة الشفالك والأبعديات. وكانت النخبة الملكية في مصر — حجر الزاوية في سلطة الحاكم — لا تزال تابعة كليًا لمحمد علي، الذي استغلها بعد ١٨٣٧ لفرض استمرار سلطته على أراضي الريف. وكانت الضرائب التي يجمعها موظفو العهدة لا تزال تحصل وفقًا لبيانات سجلات المسح، وقد تفكك نظام العهدة نفسه بصورة شبه تامة بعد سنوات قليلة من وفاة محمد علي. وظلت الحكومة المركزية مسئولة عن الأشغال العامة وإيفاد البعثات الدراسية إلى أوروبا (توجهت بعثة تعليمية كبيرة إلى فرنسا في ١٨٤٤)، وجمع الضرائب بصورة مباشرة من الأرض. وإذا كانت بعض مشروعات محمد علي قد أنهارت انهيارًا تامًا أو أصابها الضعف بعد ١٨٣٧، فإن حكومة مصر لم تعد مرة أخرى حكومة من حكومات "الحد الأدنى" التي شهدها القرن الثامن عشر.

الباب الثاني

**التغيرات التي طرأت على النظام السياسي - الإداري
(١٨٤٩-١٨٧٤)**

الفصل الثالث

التطور الإدارى فى ظل الحكم الخديوى المطلق

الخديوية والنظام العالمى

عرف الأوروبيون نظام الحكم الشخصى الشديد المركزية فى مصر باسم الخديوية. وقد ارتبط لقب الخديو، المأخوذ عن لفظ فارسى قديم يعنى السيد، بإسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) الذى اشترى من السلطان حق حمل هذا اللقب.^(١) ومن المفارقات أن عهد إسماعيل شهد أيضًا انهيار الحكم المطلق الذى مارسه، هو وأسلافه، بنجاح على مدى ثلاثة أرباع القرن. ففي ١٨٧٥، بدأت أوروبا تدخلها السياسى الذى أسفر عن الإطاحة بإسماعيل ونفيه عام ١٨٧٩. وخلال أربع سنوات قصار، تفكك الحكم الملكى قطعة بعد أخرى، ولم يتبق سوى القليل من صرح الحكم المطلق الذى أرسى دعائمه محمد على. وبعد ١٨٧٩ استمر حكام مصر بوصفهم خديوية، لكن نظام الحكم المطلق الذى كان يجسده هذا اللقب كان قد ذهب بغير رجعة.

ومن غير الممكن رد تدهور وسقوط الحكم الملكى فى مصر إلى التدخل الأوروبى وحده؛ إذ يمكن رده كذلك إلى المتغيرات الاجتماعية والمؤسسية التى طرأت على نظام الدولة فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٤. ويعكس ظهور البيروقراطية المدنية، وقيام الدوائر، والانسحاب الجزئى لديوان المعية من الإدارة اليومية نقطة تحول فى توزيع سلطات الإدارة الذى سبق الفصل، الذى تم فيما بعد، بين ملكية الحاكم وملكىة الحكومة، كما شهدت الفترة نفسها ظهور هيئة جديدة من الموظفين المسئولين عن إدارة البيروقراطية وأجهزة القمع. وقد شكل هؤلاء الرجال، الشديديو التباين من حيث التعليم والأصول الاجتماعية، والذين بلغوا أعلى المناصب على عهد إسماعيل وسعيد، طائفة متميزة بين النخبة من أصحاب الوظائف.

وبعد ١٨٧٥، بدأ أفراد من هذه النخبة ينفصلون عن الحاكم. فتعاون البعض منهم مع الأوروبيين لإجباره على التنازل عن أجزاء كبيرة من ثروته وسلطته. أما البعض الآخر، ممن لم يتخلوا عن الوالى، فقد ارتبطوا بصفوف المعارضة الموجهة إلى أوروبا التى بدأت تظهر فى العاصمة والريف. وبهذه الطريقة، تشتت شمل هذا الخليط الحاكم من الرجال الملتفين حول أوتوقراطية متصدعة ومركزية أصابها التحلل.

ويثير فقدان الحاكم للرجال الذين كانوا يشكلون أصلاً جزءاً من الصفوة التابعة له شخصياً التساؤل بشأن علاقاتهم خارج الإدارة. فخلال سنوات منتصف القرن انتقل حملة المناصب العليا فى مصر من مجرد خدم للوالى إلى أصحاب مصالح تتفق مع مصالحه أو تتجاوزها أو تتناقض معها. ويمكن رد هذا التحول إلى عوائد الأراضى، والحماية التى نالها بعضهم من قناصل أوروبا، وتولى وجهاء المصريين وأثريائهم لوظائف الدولة العليا، ونمو البيروقراطية. فمع حلول السبعينيات من القرن الثامن عشر، أصبح هناك نوعان جديداً من المصالح فى مصر: مصالح محلية وزراعية حيث يتمتع الموظفون بنفوذ اجتماعى واقتصادى فى الريف وأخرى أوروبية؛ حيث يشجع بعض الموظفين إدخال "إصلاحات" من شأنها تدعيم سياسات دول أوروبية بعينها وتسهيل نشر المدنية الأوروبية بصفة عامة. وقد ترتب على هذه الروابط تواجد "الوسطاء" داخل الإدارة، وهم عبارة عن موظفين كبار أعضاء بالمؤسسة الحاكمة ويمثلون، فى الوقت نفسه، "المجتمع".

وبرغم هذا التغيير، لم يتأثر نفوذ حكام مصر حتى عام ١٨٧٤. ويمكن رد ذلك إلى استمرار اعتماد النخبة على الحاكم فى الحصول على الامتيازات. وخلال الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤، كان التعاون هو السمة الغالبة على العلاقة بين الخديوى ورجاله. فقد ساعده كبار الموظفين فى مصر على الاحتفاظ بسيطرته على أدوات السلطة مقابل مشاركتهم فى

الفائض وغيره من المنافع. ويفسر هذا التعاون كيف استطاع ولاية مصر احتمال ما يزيد على العقد من الأزمات المالية والاحتفاظ بسلطتهم.

وقبل أن نتعرض لتطور نظام الدولة في مصر ونموه بعد ١٨٤٩، مركزين على كل من العلاقات الاجتماعية والبنية الإدارية، يجب علينا أولاً تعيين مصادر التغير في كل منها. ما الذى دفع بتطور بنية الدولة المصرية في الاتجاه الذى اتخذه؟ والإجابة عن هذا السؤال معقدة للغاية؛ حيث تتداخل أفعال الحكام مع تطورات على الجانب الآخر من البحر المتوسط. وبداية، فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم غيرت من العلاقة بين مصر وأوروبا بصورة جذرية. وقد تجلى هذا التغير، من جهة، في تغير أوضاع التجارة؛ بحيث أصبحت مصر المنقلى للبضائع المصنعة والمصدر للمواد الخام إلى أوروبا. وفى، من ناحية أخرى، النمو السريع للنفوذ السياسى الأوروبى وفقدان الحكام لسلطتهم على الأوروبيين المقيمين بمصر. وكانت مصادر تبعية مصر المتنامية خارجية: ظهور الرأسمالية التجارية فى أوروبا، وتشين خطوط منتظمة للسفن البخارية فى البحر المتوسط، وجهود الحكومات الأوروبية لمساندة رعاياها فى مصر. وإن كان هذا لا ينفى أيضاً وجود عوامل أخرى مهمة، من بينها إصرار محمد على وخلفائه على حكم مصر حكماً مستقلاً عن السيطرة العثمانية، وجهودهم لجعل أنفسهم وحكوماتهم الوسطاء بين مصر والاقتصاد العالمى، لكن بغض النظر عن تعقيد الأسباب، تضاعفت مكانة مصر لتتحول، مع حلول سبعينيات القرن الثامن عشر، إلى دولة تابعة، تمثل أقاليم دلتاها قطاعاً واحداً فسيحاً للتصدير فى إطار النظام التجارى العالمى.^(٢)

وفى هذا السياق العالمى الجديد، كان هناك عوامل ثلاثة مهمة للتغير: أولها، ظهور القطن الطويل الثيلة، الذى تزايدت زراعته بسرعة بعد رحيل محمد على، حتى أصبح بحلول السبعينيات من القرن الثامن عشر المحصول

الرئيسى فى الاقتصاد الزراعى المصرى. وقد فرض إنتاج القطن إقامة موانئ وأرصعة جديدة، وتطوير المجارى المائية الداخلية، وإقامة خطوط السكك الحديدية، وظهور مدن جديدة حول الموانئ. وقامت معظم هذه المشروعات تحت إشراف وتوجيه الدولة، وهو ما يعنى تعيين المزيد من المستخدمين الجدد، وإعادة تنظيم الإدارات الحكومية، وقيام مديريات جديدة. وكان الانتعاش الذى شهده القطن فيما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٤ عاملاً ذا أهمية خاصة فى تطور النظام الإدارى المصرى. فنتيجة للتوسع السريع فى الزراعة، واجه الموظفون النظاميون أعباء ثقيلة اضطرت الوالى إلى تفويض جزء من سلطاته الإدارية والجزائية إلى الهيئات الزراعية والقضائية والإدارية المستحدثة فى الأقاليم.

أما العنصر الثانى فى التغيير فكان تدخل القناصل الأوروبيين، الممثلين لمصالح الجماعة الأوروبية. وكان نفوذ القناصل مستمداً من الامتيازات التى منحها السلطان العثمانى للأوروبيين فى القرن السادس عشر، والتى تقضى بإعفائهم من الضرائب (باستثناء رسوم قليلة على الواردات) وتعطيهم حق محاكمتهم وفقاً لقوانين بلادهم.^(٢) وقد سمح محمد على بزيادة هذه الامتيازات بقدر، لكنه كان من القوة بحيث يحول دون إساءة استغلالها. وبعد وفاته، فرض القناصل الأوروبيون على خلفائه التوسع فيها واستخدام هذه "الحقوق" من ثم فى التدخل باسم رعايا بلادهم. وقد هدد القناصل وتوعدوا، وتقدموا بمطالب مهينة، ولجأوا إلى دبلوماسية البوارج للحصول على تعويضات عن انتهاكات، حقيقية كانت أو وهمية.

والمعلومات قليلة بشأن النفوذ الذى مارسه قناصل أوروبا داخل الإدارة عن طريق الوسطاء الذين كانوا من رعايا الوالى أو موظفين أوروبيين فى الحكومة. فقد كان الموظفون الأوروبيون بمثابة قنوات اتصال بين قناصلهم والحكام. وكان القناصل يتدخلون دفاعاً عن هؤلاء الأوروبيين، يضغطون من

أجل إعادة أحدهم هنا، وزيادة راتب غيره هناك، حتى بلغ الموظفون الأوروبيون في مصر مكانة لم يبلغها غيرهم من الموظفين. فالموظفون الأوروبيون الذين استخدموا في إدارة السكك الحديدية عام ١٨٥٧، على سبيل المثال، لم يكن من الممكن معاقبتهم أو فصلهم من الخدمة أو حتى تأنيبهم دون الرجوع إلى قناصل بلادهم.^(٤)

وهناك نوع آخر من الوسطاء هم رعايا الحاكم ممن يتمتعون بالحماية القنصلية. فالممثلون الأوروبيون كان من حقهم حماية بعض رعايا الوالى رسميًا عن طريق استخدامهم كمترجمين أو موظفين بالسلك الدبلوماسي، وهو ما يمنحهم كل المزايا التي يتمتع بها الأوروبيون في ظل الامتيازات^(٥)، كما كان هؤلاء يتمتعون أيضًا بحماية غير رسمية. فقد بسط القناصل الأوروبيون رعايتهم على موظفين مصريين وأتراك كبار بالدفاع عنهم أمام غرمائهم، والتصدى للدفاع عنهم عند الوالى، ودعمهم بشكل عام في صراعهم من أجل القوة والنفوذ. وقد تلقى بعض كبار موظفي مصر ضمانات بالحماية بل والجنسية الأوروبية. ويدين كثيرون من كبار الموظفين بما حققوه من نجاح لهذه الحماية، وكان الوالى كثيرًا ما يستشير القناصل قبل القيام بأية تغييرات في الإدارة حيث كان النفوذ الأوروبى قويًا.

وكان العامل الثالث المهم في التغيير في مصر في أواخر القرن التاسع عشر هو تضخم الدين العام الذى أدى في نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة (انظر الجدول رقم ٦). وكان هذا ناتجًا إلى حد كبير عن ظهور البرجوازية التجارية المالية الأوروبية الشرق متوسطة.^(٦) وكان العنصران الأهم في هذه الطبقة هما المتعهدون الذين تولت شركاتهم مشروعات الأشغال العامة، والممولون التجاريون الذين أسسوا البنوك وجمعتهم الصلات ببيوت الاستثمار في أوروبا. فهؤلاء الرجال لم يكونوا ركيزة مؤسسية للتجارة المصرية مع أوروبا وحسب، بل قدموا، وهو الأهم، وسائل جديدة لتقديم

الدعم المالى لحكام مصر؛ فقد استخدم الولاة هؤلاء الأوروبيين لتسهيل التوسع فى المحاصيل النقدية، فأصبح التجار ورجال البنوك الأوروبيون مصدرا للأموال السهلة على هيئة قروض قصيرة الأجل مقابل سندات حكومية. وقد لجأت مصر إلى الديون فى البداية بسبب سهولة اقتراض الأموال، فالآليات المؤسسية للتعاقد على قروض ضخمة متوفرة، والمقرضون يستفيدون من تقديم القروض للحكام. وعليه، لم يكن لدى الحكام ما يحفزهم لوضع نظام كفاء لإدارة الأموال - تبين حاجتهم لدعم موظفيهم، كما سنرى فيما بعد، أيضا الغياب الفعلى لتنظيم فعال لهذا المجال.

ولا شك فى أن الحكام يتحملون قدرا كبيرا من المسئولية عن إفلاس دولتهم. ويدشن منح سعيد امتياز حفر قناة السويس بداية إغراق مصر فى الديون.^(٧) وفى سبيل سداد ثمن ١٧٦ ألف سهم من أسهم الشركة، تعهدت حكومتها بشرائها، أصدر سعيد سندات حكومية، واستدان من التجار الأوروبيين، وجمد أجور موظفى الدولة، ثم اضطر إلى تدبير أول قرض عام فى ١٨٦٢. وفى مقابل ٥٣٥٠٠ ألف فرنك، كان على سعيد سداد ١٦٨ مليون فرنك.

وعندما توفى سعيد عام ١٨٦٣، فى ظل ازدهار القطن المصرى، بادر إسماعيل على الفور بالاقتراض من البنوك الأوروبية لتمويل مشروعات تطوير الزراعة. وبعد تراجع هذا الازدهار فى أواخر عام ١٨٦٤، حل موعد هذه الاستحقاقات فى وقت أرهقت فيه إسماعيل التعويضات الضخمة (٨٤ ألف فرنك) التى دفعها لشركة قناة السويس نظير استرداد حقوق الأرض والعمل التى سبق وتنازل عنها سعيد.^(٨) ولهذا السبب، لم يكن بإمكان إسماعيل تجنب دين عام جديد، وفى أكتوبر ١٨٦٤ أعلن عن القرض الأول من ثلاثة من هذه القروض خلال عامين لا أكثر. وسرعان ما ظهرت آثاره على مصر. فزاد إسماعيل الضرائب على الأرض مرتين، وعندما ثبت عدم

جدوى ذلك رفع الزيادة من ستة قروش على الفدان إلى عشرة ثم إلى عشرين. وحتى يتفادى فرض هذا العبء الثقيل على الفلاحين بسلطته منفردًا، أنشأ مجلس شورى النواب، المؤلف من أعيان الأقاليم لـ "الموافقة" على قراره. لكن قرضًا لم يفض إلا إلى آخر. ففي عام ١٨٦٨، وقع إسماعيل على أكبر قروضه (بفائدة ١١,٥%) حتى ذلك الحين، وبحلول عام ١٨٧٠ كانت ثلث موارد مصر تذهب لخدمة الدين. وتحت ضغط أزمائه المالية، أصدر إسماعيل في عام ١٨٧١ قانون المقابلة، الذي يقضى بإعفاء ملاك الأراضي الذين يدفعون ستة أضعاف الضريبة السنوية المقررة عليهم مقدمًا من نصف الضرائب المقررة عليهم مستقبلاً والحصول على صكوك بملكية الأراضي التي بحوزتهم. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد زاد العائدات بمقدار ٨ مليون جنيه خلال السنتين الأوليين، إلا أنه لم يحل دون القدر المحتوم. فبحلول عام ١٨٧٥ كانت دولته قد حاق بها الإفلاس.

جدول رقم ٦

أهم القروض خلال حكم إسماعيل

الاسم أو المقرض	التاريخ	المبلغ الفعلي (بالجنيه)	القيمة الاسمية (بالجنيه)	المبلغ مع الفوائد
بنك أوبنهايم	١٨٦٤	٤,٨٦٤,٠٦٣	٥,٧٠٤,٢٠٠	٩,٣٠٤,٠٠٠
الدائرة	١٨٦٥	٢,٧٥٠,٠٠٠	٣,٣٨٧,٠٠٠	—
السكك الحديدية	١٨٦٦	٢,٦٤٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	—
مصطفى باشا	١٨٦٧	١,٧٠٠,٠٠٠	٢,٠٨٠,٠٠٠	—
بنك أوبنهايم	١٨٦٨	٧,١٩٣,٣٣٤	١١,٨٩٠,٠٠٠	٢٨,٥٩٩,١٢٩
الدائرة	١٨٧٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٤٢,٨٦٠	—
بنك أوبنهايم	١٨٧٣	١٩,٩٧٣,٥٦٨	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,٩٧٠,١٥٠
الإجمالي		٤٦,٦٢١,٠٥٥	٦٨,٤٩٧,١٦٠	

وإذا كانت مصر قد تأثرت بصورة مباشرة بعوامل نابعة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية، فإن الحاكم نفسه يظل السبب الرئيسى فيما طرأ على الإدارة من تغير. وأول أسباب ذلك، وهو ما سنعود إليه مرة أخرى، هو أن الإدارة فى مصر كانت جزءاً من النظام الذى وضعه الوالى لفرض مكانته، فكان تدخله، من ثم، ضرورياً للاحتفاظ بسلطته على النخبة الحاكمة والفائض الزراعى. ويتصل ثانى الأسباب بعزم سعيد وإسماعيل على مواصلة تطوير مصر، باستخدام الإدارة كنقطة ارتكاز point d'appui. وإستراتيجية كهذه وضعت، على ما يبدو، لمواجهة استحواذ التجار الأجانب، الذين قدموا بعد تفتيت احتكارات محمد على، على جانب كبير من الموارد، والاستفادة من الفرص التى أتاحها اقتصاد السوق.

وكانت أول تداعيات هذا القرار إحياء العديد من مشروعات محمد على، خاصة على عهد إسماعيل. ففى سبيل توفير الرجال المدربين للعمل فى الحكومة، فتح إسماعيل مدارس مدنية جديدة فى القاهرة، وأقام مدارس ابتدائية حكومية فى الأقاليم، وأنشأ مدرسة لتخريج المعلمين، وأرسل عدداً من الشباب للدراسة فى أوروبا يفوق ما أرسله عباس أو سعيد.^(٩) كذلك أنعش إسماعيل الصناعة المصرية من جديد. فبينما لم يكن بمصر سوى ثلاثة أو أربعة مصانع حكومية عام ١٨٥٦، أقام إسماعيل مؤسسة صناعية ضخمة ضمت مشروعات للسكك الحديدية، ومصنع للورق ومجمعين للنسيج و١٧ مصنعاً جديداً للسكر (وسط ممتلكاته).^(١٠) كما أنفق إسماعيل أموالاً كثيرة على تطوير نظام الرى وإقامة الخطوط الحديدية. وكان سعيد قد استكمل أول خط للسكك الحديدية يربط بين الإسكندرية والسويس، كما قام بترميم قناطر الدلتا. وقد أصدر إسماعيل أوامره بشق ١١٢ ترعة جديدة، وقام بتوسيع شبكة السكك الحديدية حتى أصبح مجموع طول خطوطها ١٢٠٠ ميل. ولم تذهب كل هذه الاستثمارات هباء؛ فقد تضاعفت عوائد الحكومة فيما بين عام ١٨٦٣ ومنتصف السبعينات من القرن الثامن عشر.^(١١)

أما ثانی نتائج قرار الحاکم بتطوير مصر فكان ظهور الضیاع الخاصة الكبيرة، التي لم تكن لتزدهر دون التعاون بين أصحابها وأجهزة الدولة. فقد قام حکام مصر، وإسماعیل بصفة خاصة، بالاستيلاء على آلاف الأفدنة من الأراضي المنزرعة وغير المنزرعة، وأعادوا توزيعها على أنفسهم وعلى أفراد أسرهم وموظفی الدولة وضباط الجيش بمقتضى مراسيم خديوية بحيازتها. وقد استغل كبار موظفی الدولة وغيرهم مناصبهم الإدارية فى توسيع ملكياتهم، بينما استفادت أراضى الدائرة من خطوط السكك الحديدية المجانية والسخرة.^(١٢) فعن طريق منح مثل هذه الأراضي وتشجيع إنتاج السكر والأرز، كان حکام مصر يأملون فى توفير الأموال التي تمكنهم من مواصلة تطوير مصر، يدفعونها للمقرضين، ويحصلون عن طريقها على المزيد من الاستقلال عن تركيا.

كذلك بدأ حکام مصر الاعتماد على دعم العناصر الاجتماعية الجديدة، التي دخلت النظام الحکومى مباشرة. فقد كانت ترقية المصريين من ضیاع الأقاليم إلى المواقع الإدارية العليا خطوة على قدر كبير من الأهمية. فهي لم تجعل الخديوى على صلة برجال يتمتعون بمعرفة الموارد المالية بالأرياف معرفة دقيقة فحسب، بل أدخلت إلى الحكومة تلك العصبية العائلية التي تمكن محمد على من تفاديها بفضل تأسيس سلطته من عناصر من نخبة مغتربة، كما سعى حکام مصر إلى الاستعانة بأولئك الذين تعلموا على عهد محمد على، وقد أدى هذا إلى ظهور نخبة من الفنيين فى الإدارة العليا، تتألف من أشخاص على معرفة بالعلوم الأوروبية وعلى قدر من الميل للمدنية الأوروبية. وبهذه الطريقة، أسهم الحکام أنفسهم فى إحداث التغيير داخل نظامهم الحاکم.

تطور البيروقراطية

فى منتصف القرن التاسع عشر، شهدت البيروقراطية المصرية نموًا فاق فى سرعته النمو الذى شهدته فى سنوات الإصلاح الذى تبناه محمد على. فقد اختفت تمامًا المكاتب والمناصب العثمانية العتيقة أو ذابت فى إدارة مدنية متسعة. وأصبح هناك أقسام وظيفية ومجالس جديدة، وصار التمييز أكثر وضوحًا بين الوظائف التشريعية والقضائية للحكومة وبين وظيفتها التنفيذية. ووضعت التشريعات المنظمة للأجور، ونظام للمعاشات، ودرجات للوظائف المدنية. وباختصار، أصبحت الإدارة أكثر تخصصًا من حيث وظائفها، وأكثر بيروقراطية فى شكلها.

هل كان محتملًا أن تتطور الحكومة فى مصر على هذا النحو؟ بعد مرور كل هذه الأعوام على التجربة، يمكننا القول إنه كان من المنطقى بل والضرورى أن تصبح الحكومة أكثر بيروقراطية وتخصصًا بمجرد تبنيها لوظائف تنظيمية جديدة واتخاذ خلفاء محمد على قرارًا حاسمًا بمواصلة تطوير بلادهم. هل كان أمام مصر خيار آخر للتطور فى ظل وجود الحكم الشخصى؟ بل والأكثر أهمية: ما المدى الذى بلغه هذا التطور بحلول عام ١٨٧٤؟ هل كان من الممكن الحديث آنئذٍ عن وجود بيروقراطية كفئة تحكمها قواعد منضبطة؟

إن مصر - منتصف القرن التاسع عشر - مدينة بالكثير للإصلاحات التى تبناها محمد على. فمنذ القدم ومصر مقسمة إلى قسمين طبيعيين كبيرين: الوجه البحرى، الذى يضم الدلتا، والوجه القبلى، الذى يبدأ من جنوب القاهرة وينتهى عند شمال السودان (انظر الجدول رقم ٧). وكان هناك تقسيم فرعى أحيانًا يميز بين مصر الوسطى (وتضم بنى سويف والفيوم والمنيا) وبين المنطقة الممتدة جنوبها، والمعروفة باسم الصعيد. وكما يبين الجدول رقم ١، فقد قام محمد على بتقسيم هذه المناطق إلى مديريات (وصل عددها إلى ١٤

مديرية بعد وفاته)، يرأس كل منها مدير وتتقسم إلى مأموريات (وأطلق عليها فيما بعد مراكز) يرأس كل منها مأمور، وأقسام يحكم كل منها ناظر، وخطط يحكم كل منها حاكم. وفي قاع هذا الهرم نجد القرى، ويحكم كل منها موظف من سكانها يطلق عليه شيخ البلد أو العمدة.

وكان حكام الأقاليم (المديرون) الذين يتمتعون بالسلطتين القضائية والتنفيذية يعيشون في عواصم المديریات، التي عرفت باسم البنادر؛ حيث كانت تتمركز أيضاً قوات الأمن، المؤلفة من المشاة والخيالة والبدو. وهناك أيضاً المحاكم الشرعية ومراكز الشرطة الرئيسية، التي يشرف موظفوها على عمل الشرطة المحلية، ويتنقلون في أنحاء المديریات، ويقدمون تقاريرهم عما قد يصادفهم من مخالفات.

وكانت بعض المدن والمناطق تتمتع بوضع خاص بوصفها محافظات، وهو ما يعنى أن إدارتها مستقلة عن إدارة المديریات ويتولاها المحافظ. وتشير قائمة أمين سامى عن المناصب الرسمية للعام الأخير من حكم محمد على إلى أربع محافظات: دمياط، ورشيد، والقصير، والسويس.^(١٣) ويأتى فوق المديرين والمحافظين مفتش عموم، وهو أكثر الموظفين نفوذاً. ومن خلال التفشي، يقوم مع رجاله بتنظيم عمل الإدارة الإقليمية والإشراف على موظفيها، بمن فيهم مديري المديریات. ومثل هؤلاء المديرين، كان مفتش العموم يجمع بين السلطتين التنفيذية والقضائية.^(١٤)

جدول رقم ٧

مديريات مصر فى عام ١٨٧٨

الوجه البحرى

البحيرة

الغربية

المنوفية

الدقهلية

الشرقية

القليوبية

الوجه القبلى

الجيزة

بنى سويف

الفيوم

المنيا وبنى مزار

أسيوط

جرجا

قنا

إسنا

وبعد وفاة محمد على، جرى تعديل هذا الهيكل الإدارى البسيط والمتطور، أولاً عن طريق توسيع الوحدات القائمة، وثانياً بإدخال وحدات جديدة متخصصة. ولربما كانت المديريات خير مثال على الزيادة العددية

البسيطة. ففي خلال عشرين عامًا من رحيل محمد على، ظهرت خمس مديريات جديدة، وعين حاكمًا عامًا لقناة السويس، وتحولت محافظة السويس القديمة، بعد سبات طويل، إلى مركز نشط للتجارة والمواصلات. وحتى عام ١٨٥٤ كان يحكم القاهرة نفسها أحد رجال المعية الأقوياء، هو كتحدا الوالى. وفي نوفمبر من ذلك العام، ألغى المنصب ومنحت القاهرة استقلالاً ووضعاً إدارياً خاصاً كمحافظة، تخضع فيها شرطة المدينة والترسانات وبعض الإدارات الحكومية المهمة للسلطة القضائية.^(١٥) وقد أعقب قيام مديرية القاهرة ظهور ثلاث أخرى: العريش (١٨٥٥)، وبور سعيد (١٨٦٦)، والإسماعيلية (١٨٧٠)، والأخيرتان قامتا على أراضٍ صحراوية. (أصبحت الإسكندرية محافظة في عام ١٨٥١). وقد سهل العمل في هذه المديريات والمحافظات إنشاء إدارات للشرطة تختص بتلقى الشكاوى والبلاغات في نطاق كل منها. وفي القاهرة تجاوزت مسئوليات التنظيم الجديد حدود وظيفة المحتسب، التي كان يشغلها في عهد محمد على مراقب الأسواق وواحد من كبار ضباط الشرطة.^(١٦)

وكان السبب الرئيسى وراء التوسع في هذه المديريات هو التطور الذى طرأ على الأراضى والمواصلات المائية. فالإسماعيلية وبور سعيد، على سبيل المثال، قامتا كنتيجة مباشرة لحفر قناة السويس، وكان نمو السويس في مراحل الأولى وثيق الصلة بالمواصلات بين إنجلترا والهند؛ حيث تطلب الأمر وجود مدير جيد الإنجليزية.^(١٧)

والمعلومات المتاحة عن تطور مديريات مصر قليلة، لكن يبدو أنها شهدت نمواً سريعاً للغاية. ففي عام ١٨٥٥، على سبيل المثال، أضاف سعيد باشا خمسة حكام و ١٢ معاوناً إلى موظفى مديرية الدقهلية الـ ١٤٤.^(١٨) وقد ارتفع الإنفاق الحكومى على المديريات من حوالى ٣٤,٤٢٣ كيساً (الكيس = ٥ جنيهات مصرية) في عام ١٨٦٨/١٨٦٩ إلى ٤٠٥٤٦ كيساً عام ١٨٧٤/١٨٧٥.^(١٩) وكان النمو الداخلى لهذه الوحدات نابغاً من التوسع فى

الزراعة، وخاصة القطن. فخلال الازدهار الذى شهده القطن اتسعت المديریات بصورة كبيرة. وفى يوليو ١٨٦٣، ونتيجة لتزايد أعباء العمل فى المديریات، تم تعيين عدد من الموظفين الجدد فى سبع من مديریات الوجهين البحرى والقبلى. وفى أغسطس ١٨٦٤، زاد عدد الموظفين العاملين بمديرية المنوفية من ٣٣٥ إلى ٣٦٢، وفى عام ١٨٦٦ خصصت اعتمادات إضافية لخمس من مديریات الوجه البحرى.^(٢٠)

كما كانت هناك أيضًا تغييرات كيفية. فخلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الثامن عشر شهد ريف البلاد إدارة قضائية جديدة، وتشكلت المجالس الإدارية والزراعية إضافة إلى وحدات الحكومة الإقليمية التى شكلها محمد على.

ولم يدخل محمد على تعديلات ملموسة على نظام المحاكم فى الأقاليم. ففي القاهرة كان الديوان الملكى يتقاسم السلطة القضائية مع كتخدا الوالى، كما تأسست محكمتين تجاريتين (إحدهما فى الإسكندرية). وبعد عام ١٨٤٢، أصبح النظر فى مخالفات موظفى القاهرة من اختصاص التنظيم الجديد، والذى لم يقدر له البقاء: ديوان الحقانية. أما فى الأقاليم، فقد كان موظفو السلطة التنفيذية يمارسون جانبًا كبيرًا من اختصاصات السلطة القضائية، بينما كانت المحاكم الشرعية تتولى النظر فى المسائل الدينية والمدنية.

وكان من شأن الأعباء المتزايدة على الإدارة ضرورة فصل السلطة القضائية عن التنفيذية. وفى عهد عباس قامت المجالس الابتدائية للنظر فى القضايا الجنائية والمدنية فى الأقاليم، لكن هذه المحاكم الحكومية كانت أقل عددًا وأضعف من أن تؤدى وظيفتها بطريقة فعالة.^(٢١) وقد أربك ازدهار القطن والنمو السريع، بل المحموم، للبلاد خلال الستينيات من القرن الثامن عشر موظفى الإدارة فى الأقاليم، وأظهر الحاجة إلى المزيد من الأشكال الأكثر تخصصًا. وبعد أيام من توليه، بدأ الخديو إسماعيل فى الترخيص

بتشكيل عدد من المحاكم الابتدائية. ففي يناير ١٨٦٣، افتتح خمس محاكم إقليمية تضم ١٢٤ عضوًا، غير الموظفين. وبحلول عام ١٨٧٠، كان هناك محكمة من هذا النوع في كل مديرية من مديريات مصر.^(٢٢) كما أنشئت مجالس الاستئناف في الوجهين القبلي والبحري لمراجعة أحكام المحاكم الابتدائية.

وبسبب جسامه القضايا الجنائية والمدنية، لم تستطع هذه المحاكم الجديدة الاستغناء عن جهود الموظفين المحليين في الأمور القضائية. وفي محاولة لتخفيف العبء على الإدارة، أنشئت محاكم جديدة. ففي عام ١٨٧١، تأسس عدد من مجالس دعاوى البلد في كل قرية كبيرة من قرى مصر، ومجالس دعاوى البندر في عواصم المديريات لمباشرة المسؤوليات التي كانت منوطة بمحاكم القرى هناك.^(٢٣)

وكانت هذه المحاكم الجديدة تنظر في القضايا الجنائية والمدنية الصغيرة. فكانت مجالس دعاوى البلد تنظر بالأساس في المنازعات التي تقبل التسوية، ومخولة في الحكم بالسجن لمدة ٢٤ ساعة، وفرض غرامات حتى ٢٥ قرشًا، والتعويض في حدود ٥٠٠ قرش.^(٢٤) وأحكام هذه المحاكم قابلة للاستئناف أمام مجالس دعاوى البندر، التي كانت سلطتها تصل إلى السجن لمدة خمسة أيام، وتوقيع الغرامات حتى ١٠٠ قرش والتعويضات في حدود ٢٥٠٠ قرش. كما تشرف هذه المجالس على الأوقاف والمدارس الحكومية المحلية، ومراجعة حساباتها. وكان يُعهد بالقضايا المدنية والجنائية الأكثر خطورة إلى المجالس الابتدائية، التي تخضع أحكامها لمراجعة مجالس الاستئناف. وبحلول عام ١٨٧١، وربما قبل هذا، كانت مجالس الاستئناف قد تشكلت في القاهرة وطنطا والإسكندرية وجرجا وبنى سويف. وفوق قمة هذا الهرم القضائي كان هناك مجلس الأحكام المصرية، ومقره القاهرة. وفي عام ١٨٧٢، وربما بسبب تزايد الحاجة لتوجيه العناصر المختلفة التي أصبح

يتكون منها النظام القانوني والتنسيق بينها، أنشئ كيان تنفيذي للوفاء بالمهمة، هو مصلحة العدل. وكان إنشاء هذه المحاكم الخطوة الأخيرة في إقامة نظام قضائي جديد لمصر. وحسبما جاء بصحيفة «إجيشيان جازيت»، وهي تعلن النبأ، فقد انفصلت السلطة القضائية أخيراً عن السلطة التنفيذية.^(٢٥)

ويعتبر تشكيل مجالس إدارية وزراعية منفصلة خروجاً آخر على نظام الإدارة الذي وضعه محمد علي. شأن المحاكم الجديدة، كان الغرض من هذه المجالس تخفيف هذا العبء عن كاهل الإدارة، والذي كان حتى ذلك الحين ملقى كله تقريباً على كاهل موظفين من الإدارة الإقليمية. وخلال فترة ازدهار القطن تحملت هذا الجهاز ضغوطاً كبيرة. واضطر موظفوه إلى القيام بمهام إضافية، مما أدى إلى بطء أداء الإدارة في الأقاليم. وفي عام ١٨٦٩، تأسست خمسة من مجالس تفتيش الزراعة، ثلاثة منها في الوجه القبلي واثنان في الوجه البحري.^(٢٦) وكانت مهمة هذه المجالس، التي يتألف كل منها من رئيس ونائب (من المهندسين) وعدد من الأعيان، الإشراف على العمليات الزراعية المحلية؛ فهي التي تحدد الاعتمادات المالية المطلوبة، وتحفظ بمعلومات دقيقة عن أعداد الفلاحين في القرى التابعة لها، وظروف الأراضي فيها، وحالة أشغال الري.

وجاءت الخطوة التالية لترسيم السلطة الإقليمية في عام ١٨٧١، بإنشاء مجلس إدارة مشيخة البلد في كل قرية كبيرة، والمجلس البلدي في كل عاصمة مديرية. وكانت مهمة مجالس القرى الإشراف على مشروعات الأشغال العامة، وتوزيع حصص السخرة بطريقة عادلة، وصيانة المقابر والمساجد والآثار، كما أوكل إليها كذلك الإشراف على تحصيل الضرائب، وضمان تسجيل ذلك بصورة صحيحة، والإنفاق على المشروعات، وتسجيل المواليد والوفيات والقادمين الجدد^(٢٧)، وكانت كل هذه الوظائف موكلة فيما سبق إلى موظفي السلطات الإقليمية.

وبفضل هذه الترتيبات الجديدة، أُعيد تحديد واجبات بعض موظفي السلطة الإقليمية. فقد أصبح مديرو المديریات مسؤولين عن تنفيذ قرارات مجالس الزراعة، وصاروا واسطة الاتصال بين الأخيرة والمجالس المحلية الجديدة، كما كان من ضمن مسؤولياتهم إجراء التحريات الأولية وتحويل القضايا إلى المحاكم المختصة. وظلوا مسؤولين بشكل عام عن كل ما جرى في مديرياتهم، وكان من سلطتهم التوصية بتقديم المجلس المحلي الذي يقصر في أداء واجباته للمحاكمة.^(٢٨) كذلك أدخلت بعض التعديلات على مسؤوليات مفتش العموم؛ فالشكاوى التي تتعلق بانتهاك القانون كانت ترسل إلى المحكمة المختصة دون حتى تحريات أولية، إلا إذا كان الاتهام موجهاً لأحد موظفي الحكومة. ويسرى هذا أيضاً على المخالفات التي يكشف عنها المفتش، ما لم تكن متعلقة بمدير المديرية أو نائبه. وفي الوقت نفسه، كان مفتش العموم موكلاً بمتابعة أعمال مجالس الزراعة وتقديم تقرير عن أي تأخير أو تعطيل إلى المجلس الخصوصي.^(٢٩)

وشهدت الحكومة المركزية المزيد من التوسع والتغير. ففي العاصمة؛ أدى تسارع وتيرة نشاط الحكومة إلى توسيع المؤسسات القائمة، وإقامة مؤسسات جديدة، وإلى فصل أكبر بين الجهازين التنفيذي والتشريعي. وقد تبلور هذا بظهور المجالس والإدارات التنفيذية الخالصة.

وكانت الإدارات التنفيذية في مصر تعرف أصلاً باسم دواوين العموم، للتمييز بينها وبين غيرها من الدواوين، والتي كانت عبارة عن مجرد مكاتب. ومثل مديري المديریات، كان يرأس هذه الدواوين مديرون. وفي عهد سعيد أصبحت تعرف باسم النظارات، ويعرف رئيسها باسم الناظر. وعلى عهد إسماعيل كانت هذه الأسماء قد حلت محل التسميات القديمة، كما يتضح من تقويم أمين سامي. فكانت النظارات، المؤلفة من أقلام، تتولى متابعة أنشطة وحدات أصغر: مصالح، ومجالس، ودواوين، وهذه لم تكن ملحقة دائماً

بإدارات تنفيذية. وكانت بالطبع من منجزات محمد على. وكما رأينا، شهدت السنوات الأخيرة من حكمه ستة دواوين: المالية، والجهادية، والبحر، والفابريكات، والمدارس، والأمور الإفرنجية والتجارة المصرية.

وبعد وفاة محمد على، أضيفت خمسة دواوين جديدة: الأوقاف (الذى أنشئ في ١٨٥١، وأعيد تشكيله في ١٨٦٣)، والداخلية (١٨٥٧)، والأشغال (١٨٦٤)، والقضاء (١٨٧٢)، والزراعة (١٨٧٥)، كما أنشئت مصلحة للسكك الحديدية في عام ١٨٥٢.^(٣٠) ولم يقدر لكل هذه الوحدات الإدارية البقاء؛ إذ ألغى بعضها وأدخلت التعديلات على بعضها الآخر، وحلت وحدات جديدة محل بعضها. وبمرور الوقت، توسعت هذه الوحدات وأضيف إليها مهام جديدة حتى أصبحت ملمحاً ثابتاً للحكومة.

وقد شهدت كل هذه الإدارات التطور خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر. وفي معظم الأحوال زادت أعباء العمل فيها إلى حد كبير، مما أدى إلى التوسع فيها. ففي عام ١٨٦٣، أمر الخديو إسماعيل بإضافة أعضاء جدد إلى ديوان المالية.^(٣١) وفي يونيو ١٨٦٤، زادت الأجور وجرى تعيين ١٧ موظفاً جديداً بديوان الأوقاف، التي ارتفعت مصروفاته الشهرية من ٤٢٨٠٥ إلى ٥٩٨٨٠. وفي ديوان الأشغال – المسئول مسئولية مباشرة عن تشييد بنية مصر التحتية – ارتفعت الرواتب الشهرية من ١٥٩٠٨٢ عام ١٨٦٦ إلى ٣٦٦،٧٥٠ عام ١٨٧٢. وفي نوفمبر ١٨٦٣، زينت ميزانية ديوان المدارس، ثم زيدت في مارس التالي، لكن مثل هذا النمو، لم يكن مستمراً أو منتظماً في جميع جهات الإدارة. ففي عام ١٨٧٢، على سبيل المثال، كانت ميزانية ديوان الداخلية أقل مما كانت عليه عام ١٨٥٩.^(٣٢) ولحين نتاح لنا البيانات الخاصة بهيئات ومصروفات هذه الدواوين، فلن يكون بإمكاننا أكثر من تتبع تطورها بصورة موجزة.

كانت أعباء الدواوين التنفيذية التي شكلها محمد على محدودة، ربما

باستثناء المالية والتعليم. وكان مديروها يرفعون كل مشكلة تقريباً، كبيرة كانت أو صغيرة، إلى الدواوين المركزية، التي كانت مصر تحكم بواسطتها. وكما رأينا، فقد استاء محمد على من أن دواوينه المركزية تضيع معظم وقتها في حل مشاكل الإدارة التفصيلية. ولمعالجة ذلك، أصدر اللوائح التي تحدد واجباتها، بل إنه أنشأ عدداً جديداً منها، لكن الوضع لم يتغير إلا بعد وفاته. (٣٣)

واعتباراً من عام ١٨٤٩، بدأ إعادة تنظيم الإدارة واضطرت الدواوين إلى الاضطلاع بمسؤوليات كانت حتى ذلك الحين من اختصاص الدواوين المركزية. وفي هذا الوقت تقريباً، تحولت الروزنامة القديمة، التي كان يتولى إدارتها على عهد محمد على الديوان الملكي، إلى فرع تابع لديوان المالية. (٣٤) كما أنشئت أيضاً دواوين وظيفية جديدة. فديوان الأشغال، على سبيل المثال، كان تابعاً فيما سبق للديوان الملكي، بالرغم من أن أعمال التشييد والترميم كان يتولاها مكتب ضئيل الشأن يطلق عليه ديوان الأبنية. (٣٥) وفي عام ١٨٦٤، شهدت مصر أول ظهور حقيقي لديوان الأشغال. وكان مسئولاً عن بناء وترميم السدود وشق الترع وبناء الجسور، وإقامة المباني بالقاهرة والإسكندرية، كما أوكل إليه الإشراف على القناطر والحجر الصحي، ومكتب الهندسة، وبعد ذلك بقليل أوكل إليه الإشراف على مصلحة السكك الحديدية. وفي مايو ١٨٦٦، كان يعمل بهذا الديوان ١٨٢ موظفاً، يصل إجمالي رواتبهم الشهرية إلى ١٥٩٠٨٢.

وربما كان ديوان الداخلية، الذي تأسس عام ١٨٥٧، مثلاً جيداً للتطور الهيكلي إلى حد بعيد. (٣٦) فعندما ألغى الديوان الملكي، أنشئ هذا الديوان للقيام ببعض الأعمال التي كان يباشرها. وفي مارس ١٨٥٧، أسند إلى ديوان الداخلية مسئولية مشروع قناة السويس وإسطبلات شبرا والمستشفى المدني، وطبع الصحف، والمدارس الابتدائية الحكومية، ومكاتب الصحة والهندسة.

وفى سبتمبر التالى، أضيف إليه إدارة القاهرة، ثم ألحق به مكتب للشئون الأوروبية فى أكتوبر. وفى أبريل ١٨٥٩، كان الديوان يتلقى التماسات وشكاوى المواطنين والموظفين المصريين من القاهرة والأقاليم، ويراجع تفاصيل جلسات مجلس الحقانية ومجالس الزراعة، ويقرر ما ينبغى رفعه إلى الخديوى مما تلقاه. وكان ديوان الداخلية يتألف من ثلاثة مكاتب: دفتر خانة تركى، ودفتر خانة عربى، وعرائض عربى. كما ضم مترجمين ومعاونين وحراس و ٦٢ من مكتب المهندسين، الذى كان يتبعه.

وعلى الرغم من إلغاء هذا الديوان فى سبتمبر ١٨٥٩، وإعادة تشكيله على عهد الخديو إسماعيل، فإن بنيته التنظيمية لم يطرأ عليها أى تغيير جذرى حتى عام ١٨٧٤. وتبين وثيقة من الأرشيف تعود لعام ١٨٧٢ أنه ظل حتى ذلك الحين يتألف من المكاتب الثلاثة بمجموعتها القديمة من الناسخين والمراقبين والكتبة وغيرهم، وإن طرأ التغيير على أعدادهم. وفى نوفمبر ١٨٧٤، أدمج مكتب العرائض ودفتر خانة عربى، وأنشأت ثلاثة مكاتب جديدة: واحد للدواوين التنفيذية، وآخر للأقاليم، وثالث لتلقى مذكرات الدواوين الأخرى.^(٣٧)

وبرغم تطورها الهيكلى، كانت دواوين مصر التنفيذية شديدة الهزال و"غير حديثة". فهى - من حيث المظهر على الأقل - تختلف كثيراً عن الوزارات.^(٣٨) فالقاعة الرئيسية تحوى نصف دسّة من كراسى القش وكنبة (ديوان) تتناثر الوسائد على جوانبها الثلاثة. وفى ركن من الكنبة، يجلس الناظر واضعاً قدماً فوق الأخرى، يسير مع الكتبة أمور العمل. والأدوات عبارة عن محبرة، وإسفنجة، وعدد من القصبات، وغلايين للدخان، وعدد من فناجين القهوة. يتصل بهذا غرف أصغر، يشغل كل منها رئيس كتبة مع كتبته ومساعديه، وكلهم يجلسون على الحصير. وبجوارهم، كانت هناك صناديق صغيرة، تحفظ فيها السجلات والأوراق فى نهاية اليوم. وكانوا يأخذون معهم

إلى المنزل المحابر والشفرات والمقصات. وظلت هذه المظاهر على حالها حتى سبعينيات القرن الثامن عشر. ويقدم إدموند أبوت، الذى زار دواوين الحكومة فى ١٨٦٨ وصفاً لا يختلف كثيراً عن ذلك الذى قدمه هاككيان عام ١٨٥٦. فقد كان المستخدمون لا يزالون يجلسون فى الدواوين فى غرف يتناثر فيها الأثاث، ويتزاحم خارجها الباعة الجوالون والشحاذون. وكان العمل كذلك يُدار بنفس الطريقة القديمة.. الناظر يتميل إلى الأمام وإلى خلف وهو يقرأ على عجل الأوراق الموضوعه أمامه على الأرض، يقطعه من حين لآخر واحد من مساعديه يهمس فى أذنه بشيء، ثم بعد أن يضع خاتمه على الورقة يقذف بها على السجادة إلى أحد مساعديه. فعلى الرغم من التغير الكبير الذى طرأ على إدارات مصر التنفيذية، إلا أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى مرتبة الوزارات.

وكانت المجالس هى الوحدة الرئيسية الأخرى فى الإدارة المركزية. وكانت كيانات حكومية فعالة بحق؛ حيث كانت تصاغ فيها القوانين وتفاصيل السياسة العامة. فكانت تقوم بدراسة ومناقشة الموضوعات المحولة إليها من الهيئات التنفيذية أو الوالى، وتصدر القرارات التى يصبح لها، فى حال إقرارها، قوة القانون. وكانت تنتظر فى أى مسألة، من الضرائب وحتى تشكيل الحكومة. وخلال معظم سنوات الفترة قيد الدراسة كان هناك نوعان من المجالس أو الهيئات شبه التشريعية: المجلس الخصوصى، ومجلس الأحكام. وفى عام ١٨٦٦، أُضيف مجلس ثالث هو مجلس شورى النواب، وهو ذو طابع استشارى، ولم يكن يقل أهمية عن المجلسين الآخرين.

كان المجلس الخصوصى، الذى تأسس فى يناير ١٨٤٧، أهم هذه المجالس.^(٣٩) وهذا المجلس، الذى يعد أحد نتائج إعادة التنظيم التى جرت فى أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر، كان ينظر بالأساس فى مشكلات الإدارة نفسها. فكان يبت فى المسائل المحولة إليه من مجلس شورى النواب

ويحسم الأمور التي تستعصى على مجلس الأحكام. وباستثناء فترة محدودة من حكم سعيد، كان المجلس الخصوصى (الذى ألغاه سعيد مرتين) يأتى قبل مجلس الأحكام فى الترتيب.

وخلال حكم إسماعيل، شهد تشكيل وتنظيم هذه المجالس تغييراً كبيراً. ففي ١٨٤٧، كان المجلس الخصوصى يتكون من خمسة من كبار الموظفين، معظمهم من الأسرة الحاكمة. وبحلول عام ١٨٤٩، كانت هيئته تتألف من ثلاثة أشخاص، بالإضافة إلى ١٢ من الأعضاء. وفى مايو ١٨٥٠، كانت هيئته تتألف من سبعة موظفين، وفى سبتمبر ١٨٥٤ كان عدد أعضاء المجلس الخصوصى، الذى تشكل لإدارة أمور البلاد مؤقتاً فى غياب سعيد، ثمانية من الموظفين.^(٤٠) وفور توليه حكم البلاد، أعاد إسماعيل تشكيل المجلس الخصوصى. وقرر أن يعقد المجلس جلساته بانتظام (ما بين مرة وثلاث مرات أسبوعياً)، وأن ينعقد فى نفس مقر المجلس، وأن يتكون من ستة من الموظفين: ناظر المالية والجهادية ورئيس ديوان المعية السنية، وحاكم القاهرة، ورئيس مجلس الأحكام، وراى باشا، أحد المقربين من الخديوى.^(٤١) ولم يكن إسماعيل يحضر جلسات هذا المجلس دائماً، لكنه كان يخصص وقتاً، على الأقل، لقراءة محاضر اجتماعاته. وفى ١٨٦٩، تكونت لجنة خاصة داخل المجلس لتصرف الأمور اليومية والنظر فى المسائل المعروضة عليه. وفى مايو ١٨٧٣، أنشئ مكتبان جديداً، أحدهما للإحصاء، والآخر للأمور الأوروبية. وبحلول السبعينيات من القرن، أصبح قائد الجيش ورئيس لجنة المجلس ورئيساً مجلسى شورى النواب والأحكام ومديرى المالية والجهادية والداخلية أعضاء دائمين بالمجلس (وأضيف إليهم، فى ١٨٧١، ناظر الأمور الإفرنجية). وأصبح من المعتاد أن يلتحق بعضوية المجلس عدد محدود من أفراد حاشية الحاكم وكذلك عدد قليل من المستشارين من الدواوين المختلفة. وعندما أضيف إلى عضويته رئيساً مجلسى الأحكام والأشغال فى يونيو ١٨٧٣، أصبح المجلس، الذى صار يتألف من ١٧ عضواً، يضم أخيراً كل القيادات التنفيذية فى الإدارة المصرية.^(٤٢)

ولعل هذا ما يفسر إطلاق البعض على المجلس الخصوصى مجلس
النظار^(٤٣)، وهى تسمية مضللة للغاية؛ لأنها تدل على شكل من التطور لم
يكن قد تحقق بالفعل. فأعضاء هذا المجلس كانوا يتصرفون بما يرضى
الوالى، وكان كل فرد منهم مسئولاً أمامه مسئولية شخصية، وهو الذى يمكنه
إعفاء أيا منهم من مهامه وقتما شاء. وكانوا يشتركون معاً فى مناقشة وحل
المشكلات التى تعرض عليهم فى المجلس، ويصدرون قراراتهم بأغلبية
الأصوات، ويجمع بينهم كونهم يشغلون أعلى المناصب فى الحكومة. وبينما
كان البعض منهم يعين بالمجلس عن جدارة، كان غيرهم يعينون مكافأة لهم
عن خدماتهم السابقة، أو كمرحلة انتقالية لحين إيجاد مناصب أخرى لهم.^(٤٤)
ولهذه الأسباب وحيث إن وظيفة كلا المجلسين كانت تقديم النصح للحاكم؛ فقد
كانت هذه المجالس أقرب إلى المجلس الخاص منها إلى مجلس للوزراء أو
المستشارين.

ويرى دنى، وهو محق، أن المجلس الخصوصى كان أقرب فى وظيفته
إلى مجلس القبيلة.^(٤٥) فباستطاعته محاكمة الموظفين، بما فى ذلك أعضائه،
لكنه أقرب إلى الهيئة التشريعية منه إلى المحكمة. ووظيفته الأساسية، كما
يبين نظامه الأساسى، هو تنظيم الإدارة وفق ما يصدره من لوائح وقوانين.
والحقيقة أن هذا المجلس كان يمارس مجموعة كبيرة من الوظائف؛ فهو الذى
يحدد إجراءات التحقيق فى الجرائم، ويأمر بفرض ضرائب جديدة ويرفع من
القيمة القديمة، ويضع نظام المعاشات ويفصل فى دعاوى أصحاب هذه
المعاشات، وهو الذى يحدد الرواتب والأجور، ويزيد من بعضها أو يخفض
بعضها الآخر، كما أسس المجلس هيئات إدارية. فقد أنشأ إدارة جمارك
خاصة ببورسعيد، وهيئة للإشراف على الأمور المالية، ومحاكم تجارية
وجنائية، بل إنه وضع لائحة توضح واجبات خفر القرى. ولم يتوقف المجلس
عند حد وظيفته التقليدية بتقديم النصح؛ فعلى عهد إسماعيل كان للمجلس قيمة
كبيرة حقاً بالنسبة للحاكم.

وشأن المجلس الخصوصى، كان مجلس الأحكام ينفق معظم وقته فى حل المشكلات المعروضة عليه وإصدار القوانين، التى لا تصبح سارية المفعول قبل أن يقرها المجلس المخصوص أو الوالى نفسه.^(٤٦) وكانت تشريعاته تتصل فى معظمها بالأمور القانونية، لكنه كان أيضاً بمثابة محكمة عليا، وكثيراً ما كانت له مهام إدارية مباشرة. وحيث إنه كان عليه أن يجتمع بصورة يومية، فلم يكن أعضاؤه يشغلون مناصب إدارية أخرى، كما أنهم كانوا يختارون من بين شاغلى وظائف الإدارة العليا، لكنها لم تكن بقدر علو وظائف المجلس الخصوصى. وتحت حكم عباس بلغ عدد أعضاء المجلس فى عام ١٨٥٤ عشرة أعضاء. وفى عهد سعيد قُسم مجلس الأحكام إلى خمسة مكاتب وثلاث ورش، واحدة لمصر العليا وأخرى لمصر السفلى وثالثة للإدارة المركزية. وقد نعم هذا المجلس، الذى أُلغى فى أبريل ١٨٦٠ وأعيد تشكيله فى يونيو ١٨٦١، بانتظام انعقاده خلال حكم إسماعيل.

وقد استأثر مجلس الأحكام بوظائف القضاء التى كانت موزعة فيما سبق على أكثر من جهة حكومية. فحتى عام ١٨٤٢، لم يكن بمصر جهة إدارية خاصة للشئون القضائية.^(٤٧) وفى فبراير من ذاك العام، تأسست محكمة عليا، لكن بحلول عام ١٨٤٩ كان قد حل محلها مجلس الأحكام. فكان يراجع أعمال المحاكم المحلية ويصادق على أحكامها، ويتمتع بسلطة نقض هذه الأحكام، كما كان يباشر نظر القضايا التى تعرض عليه، خاصة تلك التى يكون طرفاً فيها موظفون، ويقرر العقوبات الواجبة للمخالفات. وبحكم ما كان يتمتع به من سلطات كبيرة، كان الهيئة القضائية الرئيسية فى مصر.

كذلك الحال بالنسبة لسلطاته التشريعية. فمثل المجلس الخصوصى، كان مجلس الأحكام يتصدى لحل المشكلات الإدارية (وإن كانت مشكلات ذات طابع أقل أهمية من تلك التى يباشرها المجلس الخصوصى)، وإصدار القوانين المنظمة للعمل داخل إدارات الحكومة. وكانت السلطات الممنوحة له

رهن بالقدر الذى يسمح به الحاكم. ولفترة قصيرة من حكم سعيد بدا وكأن مكانته تفوق تلك التى للمجلس الخصوصى، بالرغم من تعرض الاثنين للإلغاء أو التعديل أكثر من مرة فى تلك الأثناء. وفى عهد سعيد، كان المجلس يناقش الأمور المالية (خاصة تلك المتصلة بالضرائب) ويصدر القوانين لتحسين الزراعة، ويضع اللوائح المنظمة لعمل ديوان المدارس، بل إنه وضع القوانين المنظمة لبيع الأراضى للموظفين.^(٤٨) والوثائق الرسمية الخاصة بعهدى سعيد وإسماعيل تبدد أى شك فى أهمية هذا المجلس بالنسبة للإدارة المصرية.^(٤٩)

وكان ثالث هذه المجالس التى ظهرت فى منتصف القرن التاسع عشر هو مجلس شورى النواب، الذى تأسس فى ١٨٦٦ لتقديم المشورة للحاكم فى أمور الإدارة. وقد حظى هذا المجلس باهتمام أكبر من غيره من الهيئات الإدارية فى ذلك الوقت. فالباحثون وغيرهم ممن يقرنون التغيير الدستورى بالتمثيل النيابى يرون فى هذه الهيئة مؤشراً ملائماً، إن لم تكن نقطة البدء، على تطور المؤسسات النيابية فى مصر الحديثة. وقد قيل، وهو أمر عار من الصحة، أن المجلس قد تحول، فيما بين ١٨٦٦-١٨٧٦، إلى مؤسسة دستورية ذات دور واضح فى صنع القرار وعزم على تأكيد مكانته فى مواجهة الحاكم.^(٥٠)

وبوصفه جهة استشارية ذات وظائف تشريعية، احتل مجلس شورى النواب (الذى بلغ عدد أعضائه ٧٥ عضواً) مكانة متميزة. فشأنه شأن المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام، كان يصدر قرارات تتصل بقضايا ذات طابع عام وفى مسائل محددة على حد سواء.^(٥١) وكان أعضاؤه يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات، ويمثلون جميع أرجاء البلاد تمثيلاً نسبياً. وكانوا يختارون من بين أعيان البلاد، ولا يحق لهم بحكم القانون العمل بالحكومة خلال مدة عملهم بالمجلس. وينتمى كثيرون منهم لعائلات ارتبطت لفترات طويلة

بالإدارة، وعمل معظمهم كموظفين إقليميين قبل أو بعد عضويتهم (بل إن البعض منهم تولى تلك الوظائف قبل انتهاء مدة عضويتهم بالمجلس). وبفضل المكانة الخاصة للمجلس داخل الإدارة والأهمية التي أضفاها عليه الكتاب، وقر في أذهان البعض أن هذا المجلس لم يكن له علاقة بالحكومة على الإطلاق.

وتعكس عضوية المجلس الواقع الاجتماعي المتغير للإدارة في مصر. فقد أدخل محمد علي، للمرة الأولى، أبناء البلاد إلى الجهاز الإداري والجيش. وبعد وفاته، استمر عمل المصريين بالإدارة، وصعد البعض منهم إلى أعلى المناصب. وعلى عهد إسماعيل، كنت تجد المصريين في كل جهات الحكومة تقريبًا. ففي الأقاليم، على سبيل المثال، كانت محاكم القرى والمديريات والمجالس الزراعية والإدارية مكونة من أعيان يشغل أصدقاؤهم مناصب إدارية عليا، وفي القاهرة، كان أعيان المصريين متواجدين في الدواوين التنفيذية. بل إن عددًا قليلًا منهم جلس في مقاعد مجلس الأحكام ذي الهيبة. (٥٢)

وكان من شأن إقامة كيان تشريعي يتألف كله من المصريين إتاحة الفرصة أمام أعضائه لاكتساب نوع من الخبرة والمعرفة لم يتح لهم في أي مكان آخر. فقد تعلموا صياغة الاقتراحات ومناقشتها، وتعلموا بالتدريج فن التوفيق بين المصالح المتعارضة، وتعرفوا على التفاصيل الإدارية. وحيث إنهم شاركوا أيضًا في مناقشة الأمور المالية، وكان مسموحًا لهم الاطلاع على بعض السجلات الحكومية، فقد أصبحوا على دراية بطرق حفظ السجلات وبعض تفاصيل موارد مصر ومصرفاتها. وفي إحدى المرات، تلقى المجلس تقريرًا يتضمن مجموع عوائد الخراج وغيرها من الضرائب التي حصلتتها الحكومة على مدى السنوات العشرين السابقة (٥٣). وتدرجيًا، أكسب ذلك بعض أعضائه قدرًا من النضج ثبتت قيمته التي لا تقدر فيما بعد، ولا يمكن فهم أعمال المجلس بعد عام ١٨٧٦ إلا على ضوء التدريب المبكر الذي ناله أعضاؤه على فنون الإدارة.

والدوافع الحقيقية التي دعت إسماعيل إلى تشكيل المجلس غير معروفة؛ فبينما يشير د. م. والاس إلى أن الهدف من وراء هذا كان اختبار نفوذ كبار الموظفين الأتراك، يقرر جاكوب لاندאו أن إسماعيل كان مدفوعاً بالرغبة في السيطرة على الأعيان أنفسهم بصورة أفضل. ويؤكد عبدالمقصود حمزة، وبثقة تامة، على أن إسماعيل كان يرى في قيامه وسيلة لتدعيم الثقة في مصر وتسهيل الحصول على القروض.^(٥٤) ومن المؤكد أن حالة مصر المالية السيئة كان لها أثر كبير على قرار إسماعيل، لكن على ضوء الأعمال الفعلية التي أوكلت لهذا المجلس، فإننا نقترح سببين آخرين: أولهما، إضفاء الشرعية على سياسات إسماعيل المالية والإدارية، القمعية وغير الشعبية. والحقيقة أن بعض أعمال المجلس لا يمكن فهمها إلا على ضوء هذا؛ فعندما صادر إسماعيل الأراضي القريبة من قرية تروجا، وأعاد توزيعها على بعض أفراد أسرته حصل على موافقة المجلس على هذا الإجراء. فلم يكن هناك من سبب يجبره على تصرف كهذا إلا المعارضة الشعبية لسياسته في مجال الأراضي التي كانت تفرض مثل هذه المظالم على الفلاحين، مما أدى إلى وقوع الاضطرابات بالفعل داخل أراضي الخديو نفسه.^(٥٥) وقد طلب إلى المجلس فرض الضرائب على الأراضي غير المنزرعة وتحديد الشروط التي يمكن منحها بمقتضاها للحاكم، كما كان يفرض أنواعاً جديدة من الضرائب، ويرفع من مقدار الضرائب القائمة.^(٥٦) وثانياً، أنه في عام ١٨٦٨، وافق على زيادة ضرائب الأرض والضرائب الشخصية بمقدار السدس، وفرض ضريبة على رعوس الماشية ورسوم على الخضروات الواردة للمدن.^(٥٧) كما أصبح المجلس متورطاً في جهود الحكومة لمد سيطرتها على السكان. فأمر بإجراء مسح يغطي كل عزبة ونجع وقرية في مصر، كما قرر بعد ذلك تعيين مهندس عسكري واثنين من الجنود لكل حي.^(٥٨) ولا يملك المرء إلا الانبهار من حنكة إسماعيل، الذي استطاع أن يحمل عبء سياسات غير شعبية لمجلس "شعبي".

وإذا كان المجلس لم يَقم إلا لإضفاء الشرعية على تصرفات إسماعيل، فهو لا يستحق منا هنا أكثر من حاشية. فإسماعيل كان بحاجة ملحة إلى الأموال، لكنه كان بحاجة أيضًا لأشخاص على دراية بظروف الريف وقادرين على مساعدته في مشروعات التنمية. فحتى منذ محمد على وولادة مصر يعتمدون بصورة متزايدة على الأعيان، ومع تسارع وتيرة النمو بعد ١٨٦٣ أصبح عونهم أكثر ضرورة. وهكذا، يمكن أيضًا اعتبار قيام هذا المجلس بمثابة استجابة للواقع الإداري في ستينيات القرن التاسع عشر.

وكان المجلس يصدر قرارات تتعلق بمجموعة كبيرة من المشروعات الداخلية، من إنشاء منشآت تعليمية جديدة إلى شق ترع جديدة وتحديد أفضل الطرق لصيانتها.^(٥٩) وفي عام ١٨٦٩، وبناء على طلب من المجلس بمد ترعة الإبراهيمية إلى سوهاج ذلك العام، تشكلت لجنة من موظفين كبار لبحث الموضوع، وقررت أنه على الرغم من استحالة وصولها إلى سوهاج ذلك العام، فمن الممكن توصيل الترعة إلى المنيا. وفي ١٨٦٤، أصدر قرارًا بزيادة مخصصات المعاشات والأجور وتوسيع الإدارات، كما أصدر القرارات بإنشاء محاكم ابتدائية واستئنافية جديدة، وكان مسئولاً عن تشكيل المجالس الزراعية. وكان المجلس وراء المناقشات التي شهدتها الحكومة وانتهت بقيام المجالس والمحاكم الإدارية في القرى والمديريات. وأثناء مناقشة للمصاعب المتزايدة التي تعترض جمع الضرائب وحل القضايا في الأقاليم، عبر عدد من أعضاء المجلس عن رأيهم بأن المشكلة إنما تكمن في الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتق موظفي الأقاليم. واقترحوا، للتخفيف من العبء، تشكيل مجلسين في كل قرية، أحدهما إداري والآخر للأمور القضائية. وقد ناقش المجلس الخصوصي الاقتراح ووافق عليه، وصادق عليه الخديو إسماعيل؛ فكانت إنجازات مجلس الشورى في مجال الإدارة هي الأبرز بين أنشطته المختلفة.

ولو لم يتعرض المجلس للتعطيل أكثر من مرة، لنال أهمية أكبر من تلك التى حظى بها المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام. فمدة دوراته، فى حال انعقاده لم تزد فى المتوسط عن ثلاثة شهور فى العام، ولم ينعقد سوى ست مرات فى المدة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٥، ولم ينعقد على الإطلاق فى سنوات ١٨٧٢ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥. وحتى فى حال عدم انعقاده، كانت هناك حاجة إليه على ما يبدو. فعندما ظهرت مشكلة هندسية فى القناطر الخيرية عام ١٨٧٥، أشر إسماعيل بعرض المشكلة على المجلس، إلا أن انتخابات الدورة الجديدة لم تكن قد انتهت، فقد قرر فى نهاية الأمر تشكيل هيئة من الأعيان لبحث المشكلة.^(٦٠) وبسبب عدم انتظام انعقاده، فقد ظل المجلس تابعاً للمجلسين الآخرين.

حدود التحديث الإدارى

ينبغى أن يشمل تطوير النظام الإدارى أيضاً الأداة المنظمة لعمل الحكومة، وهذه العملية غالباً ما يطلق عليها "التأسيس" rationalization، وهو تعبير يتصل بعدد من التطورات المتشابكة. والعملية التى يجرى تأسيس الإدارة بواسطتها لابد من أن تشمل - بصفة عامة - عناصر مثل الدرجات الوظيفية، وجدول الرواتب، ونظام للمعاش، ونظام للترقية والتصعيد، ونظام متطور للحسابات والتسجيل، وقواعد للجزاءات، وقواعد تحدد مجالات سلطة الإدارة. وبعبارة أخرى، فإن التحديث مرتبط بتطور الخدمة "المدنية" أو الحكومة. فإلى أى مدى جرى تحديث الإدارة المصرية؟ ومن أى العناصر كانت تتألف؟

ظهرت الخطوط المحددة لوضع مدنى جديد، أول ما ظهرت، أثناء حكم محمد على. فبعد قيام مؤسسته العسكرية الجديدة فى العشرينيات من

القرن التاسع عشر، أصبح لموظفي الحكومة رتبًا عسكرية. وحتى رؤساء القرى ارتدوا الزي العسكري.^(٦١) وفي الوقت الذي يمكن أن نرد فيه التمييز بين المجالين المدني والعسكري إلى عام ١٨٢٨، فإن ظهور الخدمات الحكومية ارتبط بتحديد درجات منفصلة للموظفين، وذلك في منتصف الثلاثينات من ذلك القرن.^(٦٢) وقد طُلب إلى مستخدمي الحكومة من غير العاملين بديوان الجهادية التقدم لشغل الدرجات المدنية الجديدة، وأصدر محمد علي أمرًا يحظر على ضباط الجيش شغل مناصب مدنية، وعدد ونوع الرتب المدنية على عهد محمد علي غير معروف، لكن بحلول عام ١٨٥٥ كانت قد تحددت خمس رتب مدنية.^(٦٣) وفيما تحت الدرجة الخامسة المدنية لم يكن هناك سوى الرتب والدرجات العسكرية. ومع حلول عام ١٨٦٣، كانت الرتبة الأولى هي أعلى الرتب، وتنقسم إلى فئتين: أولى، وثانية.

وكان من الطبيعي أن يوضع نظام للأجور يتماشى مع نظام الدرجات الجديد. وعلى الرغم من الاعتراض على معايير منح الأجور، فقد استقرت فكرة ربط الأجر بالدرجة لا بالوظيفة أو نوع العمل خلال حكم محمد علي.^(٦٤) كان هناك بالطبع استثناءات؛ فمرتبات نظار الأقسام، على سبيل المثال، كانت مربوطة بالوظيفة. وفي عام ١٨٦٠، وضع سعيد نظامًا للأجور الشهرية لموظفي الحكومة وفقًا لدرجاتهم على النحو التالي:

الرتبة الثانية (الفئة الأولى) ٨٠٠٠ قرش.

الرتبة الثانية (الفئة الثانية) ٥٠٠٠ قرش.

الرتبة الثالثة ٣٠٠٠ قرش.

الرتبة الرابعة ٢٥٠٠ قرش.

الرتبة الخامسة ١٥٠٠ قرش.

قرين اليوزباشي ٧٥٠ قرش.

قرين الضابط ٥٠٠ قرش.

وفى عام ١٨٦٣، حدد إسماعيل مرتب شاغلى الدرجة الأولى بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش، ورفع الأجور المحددة سابقاً لشاغلى وظائف نظار الأقسام إلى ١٧٥٠ قرشاً، ونظار الأحياء إلى ٧٥٠ قرشاً.

وإلى جانب المرتبات، كان الموظفون يتلقون بدل تعيين وعليق لدوابهم، وكسوة. وكانت بدلات التعيين ترفع المرتب بقدر كبير؛ فبينما كان راتب سالم باشا رئيس ديوان المالية الشهرى فى عام ١٨٥٣/١٨٥٤، ١٦١١١ قرشاً، بلغت بدلات التعيين التى كان يحصل عليها ٣٩٥٩ قرشاً. وفى وظيفة سابقة، كان يتلقى راتباً شهرياً قدره ١٢٠٨٣ قرشاً، ويحصل على بدلات تعيين تصل إلى ٨٦٨٥ قرشاً. لكن مع مرور الوقت، تقلص مقدار هذه البدلات، وفى عام ١٨٦٠ ألغيت بالنسبة لكل الوظائف المدنية والعسكرية من الدرجة الأولى والثانية.^(٦٥)

وكان العنصر الثالث من مكونات الخدمة المدنية هو نظام المعاشات والتعويضات فى حالات البطالة أو الإحالة للمعاش. وقد قام نظام المعاشات فى مصر على أساس لائحة أغسطس ١٨٤٤، ولائحة المعاشات التى أقرها سعيد باشا فى ديسمبر ١٨٥٤، والمرسوم الصادر فى يناير ١٨٧١. وتتضمن لائحة ١٨٤٤ التى تعد أول قانون ينظم معاشات الموظفين العموميين فى مصر الحديثة، حسماً مبكراً للجدل الذى دار حول ربط المعاش بعدد سنوات الخدمة. فموظف الحكومة لى يستحق المعاش ينبغى أن يقضى فى الخدمة ثلاثون عاماً. ويتحدد مبلغ المعاش المستحق من ثم على أساس ما كان يتلقاه الموظف من راتب. فالموظفون الذين يزيد راتبهم الشهرى على ١٠٠٠ قرش، يتلقون معاشاً قدره ربع راتبهم، بينما يبلغ معاش من تتراوح مرتباتهم بين ٢٥٠-١٠٠٠ قرش ثلث الراتب الشهرى.^(٦٦)

وقد ألغى مرسوم ١٨٤٤ بلائحتى ١٨٥٤، ١٨٧١، وأصبح الأساس لتنظيم المعاشات طوال ما تبقى من سنوات القرن. وأصبح الموظفون الذين

التحقوا بالخدمة قبل عام ١٨٧١ خاضعين لمواد قانون سعيد، الذى يحدد الحد الأدنى لسنوات الخدمة بـ ١٥ عامًا، ويربط مقدار المعاش بصورة صارمة بعدد سنوات الخدمة. فالموظف الذى يقضى ١٥ عامًا فى الخدمة يستحق ربع راتبه، بغض النظر عن ما كان يحصل عليه، أما الذى يقضى ٤٠ عامًا فأكثر، فإنه يستحق معاشاً يساوى راتبه الشهري كاملاً.^(٦٧) وقد خضع الموظفون الملتحقون بالخدمة بعد ١٨٧١ لمواد لائحة ١٨٧١ الصارمة، المستمدة من لائحة ١٨٤٤. وهكذا، استقرت قاعدة تحديد سنوات الخدمة بثلاثين عامًا، وربط المعاش بالراتب الشهري الذى يحصل عليه الموظف.^(٦٨) وقد طرأ على هذا النظام بعض التعديلات، بحيث أصبح من حق الموظف الذى تستغنى الحكومة عن خدماته الحصول على نصف راتبه لحين تعيينه فى وظيفة أخرى.^(٦٩) (وهذا التعديل مستمد صراحة من قاعدة بريطانية مستقرة تمنح ضباط الجيش نصف مرتبهم.)

وقد أقرت لوائح أخرى لإضفاء المزيد من التنظيم على الإدارة، وتنظيم تصرفات موظفيها، وتوفير المرجعية للمحاكم. وحتى عام ١٨٥٥، كان هذا التنظيم القانوني يتألف بالأساس من مجموعة اللوائح والقرارات التى صدرت على عهد محمد على، واللوائح الإدارية التى أصدرها عباس فى ١٨٤٩، والتى أطلق عليها لائحة عباس، والتى تبدو كملخص للائحة الجزاءات التى صدرت فى عهد محمد على.^(٧٠) والملح الأساسى لهذا النظام القانوني هو ترهله الشديد وافتقاره إلى الابتكار، ولم تكن أى من القوانين العثمانية سارية فى هذا البلد العثماني.

وفى أواخر ١٨٥٤ أو أوائل ١٨٥٥، صدرت اللائحة الأساسية، والتى صارت تعرف باسم التنظيمات. وقد شكلت هذه اللائحة، المستمدة من لائحة العقوبات العثمانية الصادرة فى ١٨٥١، الأساس القانوني للإدارة خلال عهد سعيد^(٧١)، وهى وثيقة قانونية شاملة، تتضمن قواعد لمجازاة موظفى الحكومة

وتحديد الإجراءات التى يتحتم على ديوان الحقانية والمحاكم الحكومية الالتزام بها، كما تحدد التنظيمات المصرية العمليات الزراعية وتنظم العلاقة بين السلطات والناس، على الأقل فيما يتصل بما ينبغى الامتناع عن الإتيان به. فقد تحددت العقوبات الواجب توقيعها على من ينتهكون القانون من أهالى البلاد. وعلى الرغم من أن جذورها لم تكن مصرية، فقد كان عدد من مواد هذه اللائحة التى لا تناسب أوضاع مصر قليلة. والحقيقة أنها كانت ذات طابع مصرى، لا عثمانى. وهناك مادة واحدة على الأقل مأخوذة عن قانون مصرى سابق، والكثير من المواد المستمدة من التشريع العثمانى تم تعديلها بما يتلاءم مع ظروف مصر.

وبمجرد توليه الحكم، طلب إسماعيل إلى ديوان الحقانية تجميع كل المراسيم واللوائح التى صدرت فى عهد محمد على وعباس وسعيد.^(٧٢) وبعد زيارته لإستانبول، حيث اطلع على مجموعة القوانين العثمانية، والتى تضمنت نسخة من قانون العقوبات لعام ١٨٥٨ (المستمد من القانون الفرنسى)، أمر إسماعيل فى ٥ يوليو ١٨٦٣ بإلغاء التنظيمات المصرية وتطبيق قانون العقوبات العثمانى الجديد، لكنه، فى سبتمبر، عدل عن موقفه وأمر بإضافة المواد المناسبة لظروف مصر من لائحة التنظيمات إلى اللائحة الجديدة. وفى سبتمبر ١٨٧٥، وبعد ١٢ عامًا من الإعداد، صدرت أخيرًا لائحة الجنايات الجديدة. وفى خلال فترة توقف اللائحة، كان المرجع هو بعض مواد قانون العقوبات الفرنسى. وفى ١٨٦٥، على سبيل المثال، أصدر إسماعيل أوامره بمحاكمة الموظفين المتهمين بالرشوة أو السرقة أو الاختلاس وفقًا لإحدى مواد القانون الفرنسى، كما جرت ترجمة ونشر القوانين المدنية والتجارية الفرنسية فى الستينيات من القرن التاسع عشر.

وقد يبدو أن تقدمًا حقيقيًا قد تحقق باتجاه المزيد من إصلاح النظام الإدارى، القائم على القانون. لكن هل حدث هذا بالفعل؟ هل كانت الرواتب

تصرف بشكل منتظم، كما نصت على ذلك اللائحة، وعلى أساس الدرجات الوظيفية؟ هل كان موظفو الحكومة على دراية فعلية بهذه اللائحة؟ والحقيقة أن وجود لائحتين مختلفتين للمعاشات يطبقان في وقت واحد، وقدرة الحاكم على تحية اللائحة جانباً، أمر يثير الشكوك.

لقد كان التحديث على الورق فقط في معظم الأحيان؛ فالأجور لم تدفع بأى صورة من صور الانتظام، ولا حسب الفئات المقررة قانوناً، ولم تخضع أبداً لقواعد ثابتة. وكان تأخر صرف المرتبات هو القاعدة، خاصة أثناء حكم سعيد؛ حيث كان يتأخر هذا الصرف أو لا يحدث على الإطلاق.^(٧٣) كما كانت رواتب الحكومة عرضة لتدخل الحاكم. ففي عام ١٨٥٨ أمر سعيد محافظ القصير بصرف راتب شهر واحد لموظفيه من الشهور الأربعة المستحقة لهم. وقبل ذلك بسنوات، أمر بتخفيض رواتب الموظفين فى أسبوط وجرجا ممن تزيد رواتبهم على ٥٠٠ قرش بمقدار الربع. وفى عام ١٨٧٥، أمر إسماعيل بخصم راتب شهر سنوياً من العاملين بجمع الضرائب.^(٧٤) كما كان هناك موظفون غيرهم يحصلون على أكثر مما يستحقون: فى عام ١٨٧٦ حصل قاسم باشا على ضعف المرتب المخصص له، بينما مُنح أحمد خيرى باشا ١٢٥٠ قرشاً زيادة على المبلغ المخصص للدرجة الوظيفية التى يشغلها. فالأجور لم تكن مستقرة على الإطلاق، وهو ما يبينه الحصر التالى لما كان يحصل عليه شهرياً حسن الشريعى الذى يشغل الرتبة الثانية: ٥٠٠٠ قرش فى عام ١٨٥٦، و ٨٠٠٠ قرش عام ١٨٥٨، و ٥٠٠٠ قرش فى ١٨٦٣، و ٤٠٠٠ قرش فى ١٨٦٧، و ٥٠٠٠ قرش فى ١٨٦٧، و ٤٠٠٠ قرش فى ١٨٧١.

لم يكن لحكام مصر أن يقرروا بقواعد للأجور. ففي عام ١٨٦٤، أمر محمد على بتحديد الحد الأقصى للأجر السنوى بـ ١٥٠٠٠٠ قرش؛ وكان عباس يعطى ابنه إلهامى ٦٠٠٠٠٠ قرش سنوياً؛ وعين سعيد الأمير أحمد

رفعت بمليون قرش فى السنة معتذراً عن ضالة المبلغ! ^(٧٦) وبالطبع كانت هذه الأجور العالية تمنح لعدد محدود من الموظفين. ولعل أوضح مثال لتغيير القواعد ما حدث عام ١٨٧١ عندما تقرر تحديد الراتب على أساس الوظيفة بدلاً من الدرجة. ^(٧٧) ويبدو أن الدافع وراء هذا الإجراء كان اقتصادياً؛ حيث جرى تخفيض راتب بعض الوظائف. فحكام الأقاليم الذين لم يكونوا يتلقون بانتظام الراتب الشهرى المحدد لوظيفتهم والبالغ ٨٠٠٠ قرش، تقرر أن يكون مربوط الوظيفة التى يشغلونها ٤٠٠٠ قرش فقط. وهذا "الإصلاح" لم يؤد إلا إلى إشاعة المزيد من الفوضى فى الإدارة. فالموظفون انهمكوا فى تقديم العرائض والالتماسات إلى الديوان الخصوصى من أجل إعادة رواتبهم إلى ما كانت عليه، وعندما شرع الخديو إسماعيل نفسه فى إعادة النظر فى رواتب بعض الفئات العليا، حذت الإدارة حذوه فى كل المستويات، حتى لو خالف ذلك اللائحة.

كذلك عوملت قوانين المعاشات بنفس الطريقة المتعجرفة. فخلال عهد سعيد، كان الموظفون يفصلون من الخدمة دون إيداء الأسباب الحقيقية أو صرف معاش يتناسب مع سنوات خدمتهم، بل إن هؤلاء المفصولين لم يكن أمامهم إلا التسكع فى أرجاء البلاد، دون عمل. ^(٧٨) وقد تحسن تسجيل المتقاعدين إلى حد كبير على عهد إسماعيل. فاعتباراً من عام ١٨٦٣، العام الذى تولى فيه الحكم، تضاعف عدد ملفات موظفى الحكومة المتقاعدين ثلاث مرات، مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، لكن التذبذب اللاحق فى عدد هذه الملفات يؤيد الشكوك فى سلامة التسجيل حتى فى عهد إسماعيل. فوالة مصر، الذين لم يلتزموا بالقواعد التى وضعوها بأنفسهم، كانوا يقدمون المعاش كـ "إحسان"، وبالقدر الذى يحدونه. وتساعد هذه الممارسة، إذا ما أضيف إليها العجز الفادح فى تسيير الإدارة، فى فهم سبب تجاوز بعض المعاشات للحدود المقررة. ^(٧٩) ليس هذا فحسب، بل إن المقررات النقدية كثيراً ما كانت تستبدل بالصكوك أو حتى قطع من الأرض. وقد بدأت عادة

منح الأراضي غير المنزرعة بدل المعاش حوالى عام ١٨٥٦، نتيجة للأزمة المالية، وأصبحت قاعدة شائعة خلال حكم سعيد، لكن إسماعيل أمر بإلغائها عام ١٨٦٣^(٨٠)، لكن بحلول عام ١٨٦٧، عادت مرة أخرى باعتبارها سياسة رسمية.

كانت الهوة الواسعة التى تفصل بين قواعد الإدارة والواقع واضحة فى كل مكان؛ فالموظفون كانوا يتهربون من الالتزام بالتتظيمات المصرية، والحاكم ينتهكها متعمداً.^(٨١) وأصبح بعض الأوروبيين على قناعة بعدم وجود قانون شرعى بمصر، بينما يكمن جوهر المسألة عند بعضهم الآخر فى أن الموظفين والأهالى لم يكونوا على معرفة بهذه القوانين. فالقنصل البريطانى بورج يكتب قائلاً "إنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة تعريف الجمهور بالقرارات والقوانين التى كانت تصدر من حين لآخر، ومن ثم فهو يجهل معظم هذه القوانين جهلاً تاماً".^(٨٢)

يُضاف إلى هذا أن قطاعات الإدارة التى كان ينبغى أن تخضع للتتظيمات الرسمية ظلت بمنأى عن هذه الإجراءات. وهكذا، لم تكن هناك تعليمات تحدد الزمن المطلوب لإنهاء الأعمال، أو تحديد عدد الوظائف المطلوب إنشائها داخل كل إدارة، أو وضع نظام لتدرج الأجور، أو تنظيم الترقيات أو حتى وضع شروط لتولى الإدارات. فلم يكن هناك، ببساطة، نظام رسمى للتعين أو الترقى.

ولم يكن هناك إصلاح لمالية مصر، وخاصة نظام المحاسبة؛ فمن أهم ملامح المالية المصرية ضعف رقابة ديوان المالية على الموارد والمصروفات. فالدواوين والمحافظات، وحتى المديریات، كثيراً ما كانت هى التى تراجع حساباتها، وكذلك حسابات الإدارات التابعة لها. وعندما كانت تتفصل إدارة أدنى عن إدارة أكبر لتعمل مستقلة، كما هو الحال بالنسبة للروزنامة العثمانية، غالباً ما كانت تتولى مراقبة حساباتها بنفسها. بالطبع

كانت حسابات الإدارات وغيرها توضع، من حين لآخر، أمام ديوان المالية؛ لكن هذه الحسابات كان ينقطع ورودها لمدد طويلة.^(٨٣) وكان أمرها متروكاً تماماً بيد الحاكم. فكثير من المصروفات الإدارية، بما في ذلك رواتب بعض الموظفين، لم تكن تتقرر عن طريق المجلس، وإنما تأتي مباشرة من خزائن الدواوين، التي خصص لها جزء من الموارد. وكان من الطبيعي أن يعتمد الوالى مصروفات الحكومة، لكن حيث إنه لم تكن هناك إيصالات فى غالب الأحيان ولا ميزانيات إدارية، ووجود حسابات غير منتظمة يمكن للموظفين أن ينفقوا منها دون حساب، فمن المستحيل على أى إنسان أن يعرف على وجه الدقة مقدار المبالغ التي أهدرت. وكان ديوان المالية يبسط سلطانه على الموارد المصرية، لكن ذلك كان معناه، فى التطبيق، مجرد تلقى ومراجعة الحسابات (أو حتى مجرد البيانات المالية فى معظم الأحوال) التي تقدمها الإدارات، فى نهاية كل عام عادة. وحتى هذا التقليد لم يلتزموا به؛ ففي عام ١٨٥٥ كانت هناك مديريات لم تقدم حساباتها وسجلاتها للعام السادس. وكثيراً ما كان يفوض موظفون من ديوان المالية أو المعية السنية لتفقد دواوين مصر والتفتيش على حساباتها.

وفى ظل نظام معلومات بهذه الصورة، فمن غير المدهش ألا نجد للحكومة ميزانية بمعنى الكلمة. فالميزانيات موجودة، لكنها لم تكن أكثر من تقديرات للمصروفات والموارد المتوقعة، والأخيرة مستمدة من القوائم التي يقدمها أعيان الريف. وهذه القوائم تتولى الحكومة مراجعتها على ضوء إيرادات العام السابق أو اللاحق.^(٨٤) وبالنسبة لجمع الضرائب، لم يكن هناك تمييز بين عمليات سنة وأخرى، فلم يكن هناك تاريخ للتحويل الفعلى أو بيانات عن العجز الناتج عن انخفاض فيضان النيل.^(٨٥) وظلت أرقام الميزانيات سرّاً حتى بدأت الضغوط الأوروبية واضطرار الوالى إلى إعلانها تحت ضغط الحاجة للقروض العامة. والميزانيات "الرسمية" الصادرة عن سنوات العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر لا يمكن اعتبارها

ميزانيات بالمعنى الحقيقي. فترتيب بنودها لا يحكمه منطق واضح؛ فخطوط سكة حديد في السودان وترعة في مصر، على سبيل المثال، مدرجان تحت نفس البند^(٨٦)، ولذلك فمن الصعب الوثوق في دقتها.

ولا كانت هناك ضوابط صارمة بالنسبة للهيئات الحكومية الجديدة، ففي إدارة من المفترض أنها خضعت للتطوير يتوقع المرء قدرًا من الاستقرار في المؤسسات القضائية والإدارية، لكن بينما فرضت الجزاءات على الموظفين الذين يتجاوزون حدود سلطاتهم، كانت القواعد القانونية غير واضحة وتعرضت الإدارات التي يعملون بها باستمرار للاستقلال والضم، كما كانت حدود سلطاتهم غير محددة بوضوح.

ولم يختلف الحال في الأقاليم. ففي الوجه البحري، كان عدد المديريات يتراوح بين ست (بدون الجيزة) وأربع. وفي ١٨٥٦، ألغيت مديرية الشرقية (وُزعت الأقسام التابعة لها على مديرتي القليوبية والدقهلية)، وأدمجت الغربية مع المنوفية لتصبحا مديرية واحدة تحمل اسم روضة البحريين. وفي ١٨٦٣، عادت مرة أخرى إلى قسميها القديمين، ثم أعيد توحيدهما مرة أخرى في عام ١٨٦٦.^(٨٧) وبعد عامين، عاد عدد مديريات الوجه البحري ليصبح ستًا مرة أخرى. ويشير تقويم أمين سامي إلى أن الوجه القبلي تعرض لفوضى إدارية مماثلة خلال الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩.

ويمكننا أن نلاحظ عدم الاستمرارية أيضًا في الإدارة المركزية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المجلس الخصوصي وديوان الحقانية لم يقدر لهما الوجود بشكل متواصل؛ إذ تعرضا للإلغاء مرتين خلال عهد سعيد.^(٨٨) كذلك كانت دواوين الحكومة عرضة للإلغاء أو إعادة التشكيل، أو التعديل عبر الدمج أو التفكيك. فعندما مات إسماعيل باشا ناظر الداخلية، في عام ١٨٦٠، ألغى الديوان ووُزعت اختصاصاته بين ديواني المالية والشئون الإفرنجية.^(٨٩) ولم يُعد تشكيل الديوان حتى عهد الخديو إسماعيل، وحتى في هذه الحالة كان

مرتبطاً بدواوين أخرى. وكانت دواوين مصر الأقل أهمية تُدمج أحياناً في ديوان واحد وتلحق في أحيان أخرى على غيرها من الدواوين، وتبقى مستقلة في أحيان ثالثة. ففيما بين ١٨٦٤ و١٨٧٦، وُضعت مصلحة السكك الحديدية (التي كانت مسئولة في بعض الأحيان عن كل وسائل النقل، والتي كانت تعرف من ثم باسم ديوان السكك الحديدية والمواصلات) ثلاث مرات تحت إشراف الأشغال العامة، ومرة تحت إشراف محافظ القاهرة، وظلت مستقلة خمس مرات. (٩٠)

وربما كانت نظارة الأشغال العمومية، التي تأسست في ١٨٦٤، خير مثال على هذه العشوائية الفجة. فلأنها كان تحت رئاسة موظف أرمني ذي نفوذ، أنيط بها، بالأساس، مهمة إدارة السكك الحديدية. كما أضيف إليها مهمة الإشراف على القناطر الخيرية، التي ظلت حتى عام ١٨٦٥ تحت إدارة ديوان الجهادية. وفي سبتمبر ١٨٦٥، تولى ديوان الجهادية مسئولية القناطر لصلتها الوثيقة ببعض التحصينات القريبة وأيضاً لاستمرار تنفيذ الأعمال المطلوبة بها على يد الديوان، في وقت كانت القناطر تابعة فيه لنظارة الأشغال من الناحية الفنية. وبعد إبعاد نوبار باشا في ١٨٦٦، انفصلت السكك الحديدية عن الأشغال، التي تحولت إلى قلم تابع لديوان الداخلية. وترتب على ذلك إعادة تشكيل ديوان الأشغال وأدمج في ديوان واحد مع المدارس، لكن يبدو أنه عاد، في ١٨٦٩، مستقلاً مرة أخرى وله ناظره الخاص. وفي عام ١٨٧٠ انضمت الأشغال العمومية إلى المدارس والأوقاف؛ وفي نوفمبر ١٨٧١ تحولت إلى قلم من أقلام المهندسخانة وصارت تبعيتها للداخلية. وفي ١٨٧٢، أعيد تشكيلها كديوان مستقل، وفي أغسطس من ذلك العام ضُمت إلى المدارس والأوقاف، وبعد ذلك بعام، ونظراً لانتقال ناظره إلى الداخلية، عاد الديوان إلى الداخلية، وبعدها بشهرين ضُمت إلى الجهادية، وفي ١٨٧٥ أعيد إلحاق الأشغال العمومية على الداخلية.

وعند هذا الحد، ينبغي أن يكون واضحاً أن حجم ما أنجز من إصلاح فعلى بعد عام ١٨٤٩ كان متواضعاً. فهناك العديد من مجالات الإدارة لم يخضع للتنظيمات الرسمية، وينطبق هذا على ما يبدو حتى على الدواوين التى خضعت للتنظيم. ويمكننا بالطبع رد الكثير من الاضطراب الذى ابتليت به البيروقراطية المصرية إلى الأزمات المالية المتكررة التى هزت كل أركان الإدارة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فتخفيض الأجور وصرف رواتب موظفى الحكومة بأوراق خزانة مخفضة القيمة، ومنح الأراضى غير المنزرعة للموظفين المحالين للتقاعد على سبيل التعويض، وتعرض الموظفين العموميين للاستبداد المؤقت، وحل بعض الدواوين الحكومية، كانت كلها، بصورة واضحة، إجراءات اقتصادية. ويجب أن نتذكر أيضاً أن البنية البيروقراطية المصرية كانت فى أول عهدها، ولم تكن قواعدها قد ثبتت بعد. على أن تلك الاعتبارات لا تفسر مسائل مثل النقل العشوائى للحسابات الإدارية من موظف لآخر، أو غياب القواعد المحكمة التى تحكم الصعود والترقى، أو المرتبات العالية غير القانونية.

ومن المهم أن نميز بين عملية الإصلاح - أى التقدم باتجاه المزيد من التنظيم الرسمى - والإدارة المقننة، التى يتواءم فيها الكيان الإدارى بصورة متعلقة مع أهداف الحاكم. ومن المؤكد أن عدم بلوغ الإدارة فى مصر درجة عالية من التقنين خلال تلك الفترة لا يعنى أنها لم تكن مقننة. فليس صدفة أن الجهات الإدارية التى تمس مصالح الحاكم بشكل مباشر كانت مستثناة من التنظيم، وأن المسئولية القضائية كانت تنتقل من موظف لآخر، وأن اللوائح لم تكن موضع احترام. ولأن بيروقراطية مصر كانت جزءاً لا يتجزأ من النظام الذى وضعه الحاكم لإحكام سيطرته، فقد كانت عرضة للتلاعب، وأداة لربط الرجال به، وآلة مسخرة لخدمة مصالحه. ووضع ميزانية دقيقة ذات بنود محددة، وتوضيح طريقة للصعود والترقى، وإمساك دفاتر حسابات قديمة لكل قرش يتم صرفه، كلها أمور تحد من حرية الحاكم فى المناورة.

وطالما ظلت سلطة الحاكم هي العليا، ولحين أن يحدث ما يضعف سلطته، لم يكن من الممكن قيام بيروقراطية حقيقية في مصر.

كيف، وإلى أى مدى كانت سلطة الحاكم قائمة خلال السنوات التى تلت رحيل محمد على؟ ما الذى ينطوى عليه نمو البيروقراطية، على سبيل المثال، بالنسبة للحكم الملكى؟ لننتقل الآن إلى تتبع العلاقة المتغيرة بين الحاكم والنظام السياسى/الإدارى بعد عام ١٨٤٨، وتبين مدى تأثير الوالى فيه وتوجيهه.

الوالى والجهاز الإدارى

بعد عام ١٨٤٩، وبرغم التغيرات المؤسسية والاجتماعية المهمة، واصل الحاكم استخدام الأساليب القديمة للإبقاء على الحكم الشخصى - من خلال المناورة السياسية والعملاء، وكذلك الأجهزة البيروقراطية للتحكم فى توزيع السلطة، ومن خلالها، الموارد المالية. وقد ظلت الحكومة، من ثم، تعتمد على الحاكم، الذى كان هو الدولة. ويمكننا رصد خضوع الإدارة لرغبات الحاكم واحتياجاته من خلال تقصى مكانة المعية السنية فى الحكومة، وظهور الدوائر (الخاصة)، والأساليب التى إتبعها الحاكم فى سبيل السيطرة على النخبة الحاكمة المؤلفة فى معظمها من الموظفين المدنيين.

كان ديوان المعية السنية، على عهد محمد على، واسطة الصلة بين الإدارة الملكية وبقية الإدارة. وحيث إنه كان يتمتع بوظائف قضائية وتنفيذية واسعة وحجم عضوية كبير مقارنة ببقية الدواوين، كان ديوان المعية السنية هو الذى يتولى إدارة عمل الحكومة. فكان يشرف على المصانع والقنوات والقناطر، ويوجه الشئون المدنية والعسكرية، ويضم أقلماً لإدارة ملكيات الحاكم. لكن، وحتى قبل رحيل محمد على، بدأ هذا الديوان الملكى يفقد قدرًا

من سلطاته. فانتقلت مسئولية إدارة ملكيات الوالى، على سبيل المثال، إلى إدارة أخرى، هي الدائرة السنية، وفي أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر أسندت مهام أخرى للأقسام البيروقراطية الجديدة.^(٩٢)

ويبدو أن نشاط ديوان المعية قد تركز أكثر فأكثر فى البروتوكول والمراسلات. وتشير وثائق تعود إلى سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أنه صار أكثر اهتمامًا بطلبات الحاكم أكثر من اهتمامه بالمتابعة اليومية لأعمال الحكومة. ففي عام ١٨٧٧، كان الخديو إسماعيل محاطًا بسكرتاريته وحجابه الذين لا يغادرون أعمالهم قبل أن يذهب الحاكم للنوم ليلاً. ومن بين ٩٢ موظفًا يعملون بالديوان فى ١٨٧٨، كان هناك ٦ من رؤساء التشريفات، وحكيمباشى واحد، وحامل أختام، وخازن، وعدد من السكرتيرين الأوروبيين والأتراك، و ٥٩ من ضباط النظام والجنود.^(٩٣) ولربما كانت أفضل وسيلة لتوضيح هذا التغير الواضح هى مقارنة أسماء مكاتب الديوان فى عام ١٨٤٣/١٨٤٤ بتلك التى كانت قائمة عام ١٨٧٦.^(٩٤) فعلى الرغم من اختلاف عدد المكاتب بعض الشيء، فإن أسماءها تشير إلى تغير وظائفها بصورة جذرية:

١٨٧٦

١٨٤٤/١٨٤٣

المراسلات الأوروبية	الحسابات والميزانية
البروتوكول	الشفالك (ممتلكات الحاكم وأسرته)
الترجمة	ممتلكات العهدة (الأراضى التى منح أصحابها حق تحصيل الضرائب)
المراسلات العربية والالتماسات	الأمر العسكـرية والمدنية والعرائض
المراسلات التركية	الأقاليم والجورنال (التقارير اليومية المرسلة من مكاتب الحكومة)
ليس لها مقابل	العوائد

وقد أصبح ديوان المعية، من حيث المظهر على الأقل، أداة للخدمة الشخصية.

على أن هذا الكيان الملكي ظل آلية مهمة لإحكام سيطرة الخديو على الحكومة. وكلما نفذ صبره من أداء إدارته أو رغب في تقوية موقفه، لم يكن عليه أكثر من أن يمنح الديوان سلطات مؤقتة. هذا ما فعله سعيد عندما أصدر قراره بتحويل الإشراف على حسابات الأقاليم ودواوين الدولة إلى المعية بدلاً من ديوان المالية.^(٩٥) كما تواصل تكليف أعضاء المجلس بمهام خارج اختصاصه؛ فقد خول بعض موظفيه سلطة إصدار الأوامر الإدارية باسم الحاكم. (استمر في إرسال أوامره إلى إدارته من خلال المجلس) وعين غيرهم في وظيفة حاكم إقليم، ونائب حاكم، ونظار لدواوين الدولة. ففي عام ١٨٦٤ عين إسماعيل راغب، رئيس المجلس، رئيساً للمجلس الخصوصي، وفي ١٨٦٦ أصبح رئيساً لمجلس شورى النواب، ثم عين بعد ذلك ناظرًا للمالية والداخلية. وحسب القنصل العام البريطاني كولكوهون، فإن رئاسة الديوان الخديوي كانت أكبر درجة وظيفية في مصر. وإذا كان هذا الكيان الملكي لم يعد يوجه نشاط الأداة الحكومية اليومية، إلا أنه ظل أداة مهمة بيد الحاكم.

كما شهدت الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ ظهور دوائر خديوية إدارية "الخاصة" كبيرة. وكما رأينا، فقد بدأ الحاكم، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بحيازة ملكيات زراعية كبيرة. وفي سعيه لتحصيل المتأخرات وإحكام سيطرته على الفائض الزراعي، شرع محمد علي في الاستيلاء على الأراضي ومنح مساحات كبيرة منها لنفسه ولأفراد أسرته. وقد أقرت المصادرة وإعادة التوزيع بحكم الإيمان الراسخ بحقه المطلق في الأرض وما تنتجه. فقد كان بإمكانه الاستيلاء على الأراضي لنفسه أو منحها لرجاله، أو تقسيمها إلى عزب، أو منحها صفة ملكيات خاصة ثم استصلاحها. وفي عهد إسماعيل، صودرت على نطاق واسع جدا أراضي المزارعين (التي أصبحت تعرف بالأراضي الخراجية بعد فرض الضرائب عليها).^(٩٦) كما صودرت قرى بأكملها. فبقرار واحد جرت مصادرة ٥٤ قرية و ٥٦ ألف فدان، كما

استردت الحكومة الأراضي التي سبق منحها باعتبارها تعويضات، ولم يعرض ملاكها إلا عن المنشآت التي أقاموها عليها. فقد شعر إسماعيل أنه مطلق التصرف في مثل هذه الإجراءات التحكيمية، وكتب إلى ناظر المالية يقول: "بناء على إرادتنا المطلقة في التصرف، فإنني أصدر أوامري باستبدال أراض من الشرقية بـ ٣٢٠ فداناً من أراضي الأوقاف بقرية زيرا بالمنوفية ومنح أراضي زيرا لنوبار باشا". ومثل هذا التصرف يوضح ما قاله القاضي لليدي دف جوردون في ١٨٥٦ من أن إسماعيل إذا أراد الاستيلاء على أرض أى شخص فلا بد من أن تحقق مشيئته سواء بمقابل أو بدون مقابل.^(٩٧) وبحلول السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت حيازات الأسرة الخديوية تعادل خمس الأراضي الزراعية في مصر.^(٩٨)

وقد أنشئت إدارات كبيرة لإدارة هذه الملكيات. ففي عام ١٨٧٢، على سبيل المثال، كانت هناك دوائر لأراضي الوالدة باشا (١٠٢٤٠٦ فدان)؛ وأخرى للأمير حسين كامل (٢٢٩٩٩). وكانت هذه الدوائر الخديوية تتبع عادة إدارة عائلية واحدة هي الدائرة السنية، بالرغم من استقلال دائرة الخديو (الخاصة) في بعض الأحيان.^(٩٩)

وكانت هذه الدوائر لها حساباتها الخاصة وخزائنها المستقلة، وتضم ممتلكات واسعة ومعدات كثيرة. فدائرة إلهامى باشا، ابن عباس، كانت تضم ست سفن بخارية، وستة قصور، و٣٨٥٥ رأس ماشية، وعدد غير محدد من المصانع والحافلات، ومدرسة ابتدائية لعبيد الملاك من الذكور. وكان مجموع ما تدفعه الدائرة شهرياً كأجور ومعاشات ١٣٩٥٣١ لعدد ٦٦٦ من الموظفين والموظفين السابقين، من مترجمين ومحاسبين وكتاب.^(١٠٠) ويشير صرف المعاشات للموظفين السابقين إلى الطبيعة الخاصة لهذه الدوائر. فقد كانت الدوائر تدفع حصتها في معاشات الموظفين الذين عملوا في خدمتها.^(١٠١)

وقد اتسعت دائرة الخديو إسماعيل بصورة كبيرة خلال فترة ازدهار

القطن. فضمت إلى ممتلكاتها مصنعا في المحلة الكبرى، وقامت بشراء مطبعة بولاق، وعينت موظفين جدد، واشترت منزلاً بالقاهرة، وأدخلت تحت إدارتها عشرات الآلاف من الأفدنة.^(١٠٢) وبحلول السبعينات من القرن، اتسعت ممتلكاتها بحيث دعت الضرورة لوجود مكتبين للتفتيش بضمان ٦٨ موظفاً بلغت أجورهم الشهرية ٥٦٨٠٠ قرش؛ في حين لم يكن عدد موظفي تفتيش الحكومة يزيد عن ٤٦ موظفاً عام ١٨٦٦.

ومن النظرة الأولى، تعطي هذه الإدارات الجديدة الانطباع بالانفصال التدريجي للقطاع الخاص عن الحكومة أو القطاع العام. ومن المؤكد أن الدوائر قد أتاحت الوسائل لتشغيل أموال الخديوى بصورة مستقلة عن الإدارة الحكومية. وبعد وفاة سعيد، أمر إسماعيل بإنشاء إدارة مالية لحصر الأموال التي سحبتها دائرة سعيد من خزانة الحكومة وتلك التي قدمتها الدائرة للحكومة، وبعد أن علم أن الدائرة تلقت مبلغ ٥٧٠١٥ جنيهاً مقابل ٣٧٢٠٥ قدمتها للحكومة، أمر برد الفرق. وفي مناسبة أخرى، أمر إسماعيل ديوان المالية بإرسال مبلغ ١١٨٢٧٢ قرشاً إلى خزائنه الخاصة سبق أن أنفقتها دائرته على أمور تخص الحكومة.^(١٠٣) لكن هذا لا دلالة له؛ حيث كانت الدوائر وجهاز الدولة مرتبطين بصورة لا تتفصم. وكما رأينا للتو، فإن تلك الإدارات كانت تتمتع بحرية الوصول إلى موارد الحكومة.^(١٠٤) فقد أمر سعيد، على سبيل المثال، بتحويل حصيلة الضرائب المحصلة من مديرتي بنى سويف والبحيرة إلى دائرته بدلاً من تسليمها لخزانة الدولة. ومعظم موظفي الدوائر هم أصلاً من بيروقراطية الدولة ويعودون إليها بعد الانتهاء من خدمة ممتلكات الوالى. ومن حين لآخر كانت الدوائر تتلقى الأوامر بالإشراف على مكاتب الحكومة، كما كان بمقدور الدوائر الاستفادة من السخرة وسكك حديد الدولة. وهكذا، ينبغي النظر إلى الدوائر بوصفها امتداداً لسلطة الدولة لا قيّداً عليها.

ولم يكن النظام الإدارى المصرى كياناً مؤسسياً فحسب، بل واجتماعياً كذلك، وقد شهد هذا المجال أيضاً التغير. فقد كانت النخبة الحاكمة على عهد محمد على تتألف من رجال الحاشية، وكثير منهم من العسكريين ومعظمهم يتصل بالوالى بصلة القرابة بصورة أو بأخرى. وبعد عام ١٨٤٩، عندما تولت الإدارات والدواوين البيروقراطية الجديدة الوظائف التى كانت تؤديها المكاتب العائلية، لم تعد الحاشية هى المصدر الأساسى لرجال الدولة كما كان الحال فى السابق، وبدأت فرص الترقى التى أتاحتها البيروقراطية تقدم للحاكم مجموعة من الكفاءات؛ بحيث لم يعد بحاجة لهذا الاعتماد التام على الأقارب والعقلاء والأصهار والأقارب. وقد تمت هذه العملية بهدوء وبالتدرج، ولم توضع الحدود بوضوح بين الأسرة وبين البيروقراطية، لكن الفرق بين رجال الحاشية ورجال الإدارة الجديدة كان واضحاً.

ولا يعود ظهور نخبة جديدة تتألف فى معظمها من الموظفين المدنيين إلى نمو البيروقراطية وحده، بل وكذلك إلى أحداث مثل الصراع المتلاحق بين عباس وأبناء إبراهيم، الذى كان من شأنه انقسام أسرة محمد على واستبعاد كثير من أفراد النخبة القديمة، وإلى التخفيض الإجبارى لحجم الجيش بعد عام ١٨٤٨ وإخضاعه بالتدرج لبيروقراطية الدولة، وصعود نجم أولئك الشبان الذين أرسلهم محمد على إلى أوروبا لتلقى التعليم، والذين أخذوا، بعد ١٨٤٩، يتولون المناصب التى كانت فى السابق حكرًا على القادة والضباط الأتراك من بيت محمد على.^(١٠٥)

فإلى أى مدى كان بمقتور ولاية مصر الاحتفاظ بسلطتهم على هؤلاء الموظفين؟ كانت العلاقة بين الوالى ورجاله يسودها، من جهة، التعاون الناجم عن حاجة كل منهم للآخر، والصراع، من جهة أخرى، فى سبيل السيطرة على الفوائد. ففى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤، ساد التعاون إلى حد كبير بفضل حنكة الوالى فى الاستحواذ على كل الموارد والسلطات. وقد ضمن الوالى تعاون رجاله من خلال: ١- العمالة والمناورة السياسية. ٢- توطيد

الحيازات الزراعية والتي كانت معفاة فعلياً من الضرائب. ٣- إعطاء كبار موظفيه جزءاً كبيراً من عوائد مكاتبهم. وهكذا، وعبر مشاركتهم تلك في حصة من الغنيمة، كان عند هؤلاء الرجال الحافز لتأييد الوالى والرضا عن ذلك التوزيع غير العادل للسلطات.

لقد كان أمام الموظف الإدارى الكبير فرصة فريدة للاستفادة من الموارد المالية وغيرها من الموارد.^(١٠٦) فأصحاب المناصب الإدارية، وكثير منهم كان يشغل أكثر من منصب فى ذات الوقت، كان بإمكانهم الاستفادة من السلطات الممنوحة لهم من الوالى، ومنها الإشراف على الخزانة التى يتلقى منها الموظفون رواتبهم، كما كان بعض الموظفين يسحبون الأموال من حسابات غير مسجلة، خصصها الوالى لاستخدامهم الخاص. فقد كان لناظرى الأشغال العامة والجهادية، على سبيل المثال، حسابات خاصة تمول من الضرائب العسكرية والإعفاءات المتاحة للأنشطة العسكرية والمنشآت التى كان ينفذها ديوان الجهادية على النيل. وكما رأينا، فقد كان الموظفون يتلقون أجوراً أكبر بكثير من المنصوص عليها بالقانون، وكان البعض منهم يتلقى من الحاكم الأموال السائلة والسكن بل وحتى الجوارى. وكان رؤساء الدواوين يستقلون القطارات مجاناً.

وبفضل هذه البنية الإدارية والغياب النسبى للضوابط المعلنة، كان الموظفون يتجاوزون ما يسمح به الحاكم.^(١٠٧) فكانوا يزدون رواتبهم ورواتب أصدقائهم بصورة اعتباطية، وتجميد رواتب غيرهم من الموظفين، وكانوا يقدمون لأفراد الأسرة وغيرهم فرص العمل المؤقت لإبقائهم فى جدول رواتب الحكومة بعد انتهاء خدمتهم بوقت طويل، وكانوا يستقطعون الأموال من المتحصلات الإدارية قبل تسجيلها، ويشتررون البضائع وغيرها بأسعار مخفضة، وينفقون المال دون الرجوع لأحد، ويختلسون الأموال على نطاق واسع فى بعض الأحيان.

وكان الموظفون في ريف البلاد يجلبون البضائع ويبيعونها بأعلى الأسعار، ويمنحون المكاتب للأصدقاء أو لمن يعرض أعلى قدر من المال، ويصادرون ماشية عمال الزراعة وأدواتهم، وينقلون صغار الموظفين من مكان لآخر دون إخطار السلطات العليا في القاهرة، ويتصرفون على مسئوليتهم في عوائد الضرائب، ويبتزون الأموال من الفلاحين.^(١٠٨) كما كان كبار الموظفين يحصلون رسوماً غير مقررة بصورة شبه منتظمة. فقد قام مدير البحيرة، ودون تصريح من القاهرة، بتحصيل رسوم لحراسة القطن المرسل لمناطق التجميع، وكان مدير تصاريح دخول القاهرة يحدد بصورة اعتباطية مقدار الرسوم المفروضة على البضائع التي تدخل المدينة. ولا يمكن تحديد الأموال المستنزفة بهذه الطريقة على وجه الدقة، ويكفى أن نشير إلى أن تعليقات المراقبين الأوروبيين وغيرهم كثيراً ما تعرضت لتلك الاختلاسات المعتادة التي كان يرتكبها موظفو الحكومة.^(١٠٩)

وفي مواجهة هذا الاستنزاف للموارد، كان تحت تصرف الوالي مجموعة من الوسائل. إحداها إصدار التشريعات التي تحدد التصرفات غير المشروعة وتقرر العقوبات المناسبة لها. وتعكس المراسيم واللوائح وغيرها من التنظيمات التي صدرت في تلك الفترة اهتماماً كبيراً بالرشوة والسرقة وتزوير المستندات والتلاعب الوظيفي والاختلاس: والحقيقة أن الجهود الأولى لتحديد حقوق الرعية تبدو وكأن الهدف من ورائها هو مراجعة انتهاكات موظفي الحكومة.^(١١٠)

وكانت الوسائل غير الرسمية للسيطرة التي تجمع بين المتابعة الشخصية والتأكيد المتواصل على حق الحاكم في الثواب والعقاب هي الأشد فاعلية. فالحاكم يخضع رجاله للجزاءات والحرمان من الراتب وتخفيض الدرجة الوظيفية وغيرها من العقوبات. وقد سحب الإشراف على الحسابات من الموظفين ووضعها تحت إشراف ديوان المالية، وحول الإشراف القضائي

على الدواوين من جهة لأخرى، وفتت المكاتب الإدارية وقسم وظائفها على أكثر من موظف. وكان الوالى لا يسمح عادة ببقاء الموظف فى نفس الموقع لمدة طويلة، ويحرص على نقل الموظفين بصورة دورية: وقد أعلن محمد على فى أمر مبكر أن على الموظف الذى يقضى وقتاً طويلاً فى منصبه لابد وأن يقيم صلات مع السكان المحليين، وهو ما يترتب عليه خسائر فادحة للخزانة.^(١١١)

وكان الفصل من الخدمة هو الطريقة الفعالة لمكافحة الاختلاسات وأكثرها شيوعاً. وكان هذا يتم بطريقة مهينة للغاية، حيث كان الموظف الذى سيحل محل الموظف المختلس يحضر إلى المكتب ذات صباح حاملاً مرسوم الحاكم بالفصل، والذى كثيراً ما كان يتضمن عبارة "اذهب إلى منزلك". وكان على الموظف المفصول أن يتوجه إلى منزله على مرأى من الناس - وهو موقف مؤلم ومؤثر للغاية.^(١١٢) وكان إبعاد موظف كبير يستتبعه عادة فصل مرعوسيه. فعندما أبعد بهجت باشا من رئاسة مكتب التفتيش الهندسى لمصر العليا، تم فصل موظفيه ونقل المكتب من الجزيرة إلى مكان آخر.^(١١٣) وهكذا أصبحت هناك نخبة تابعة.

وحدث الشيء نفسه فى مجال حيازة الأرض؛ فبعد وفاة محمد على استمر حكام مصر مصدرًا رئيسيا لإقامة العزب والأبعديات الكبيرة، التى تتألف من المنح التى كانوا يقدمونها لأفراد النخبة الحاكمة. وبفضل سيطرتهم على الجهاز الإدارى، كان باستطاعة كبار الموظفين زيادة مساحة حيازاتهم دون علم الحاكم. فكان أصحاب المناصب يقومون ببيع الأراضى غير المسجلة، ومصادرة أراضى الفلاحين سداداً لديونهم المستحقة لهؤلاء الموظفين، ويستغلون أراضى الفلاحين بلا رحمة. ولمواجهة هذه التصرفات أصدر حكام مصر القوانين التى تمنع الموظفين من شراء أراضٍ تقع فى دائرة عملهم إلا عن طريق المزاد العلنى، وتخصيص المكافآت لمن يبلغ

عن الأراضى غير المسجلة والمستصلحة. كما حاولوا كذلك عمل مسح للحيازة الزراعية، لا لمجرد تحديد الأراضى المحجوبة بل وكذلك لإعادة تصنيفها لتقدير الضرائب على أساس هذا التصنيف.^(١١٤) وقد بذل كل من سعيد وإسماعيل جهداً كبيراً لتسجيل الأرض، وواصل كلاهما السياسة، التى بدأها محمد على، بمنح حائزى الأراضى بعض الحقوق على أراضيتهم. ومع حلول السبعينيات من القرن كان هذا قد تجسد فى تأسيس الملكية الفردية الكاملة فى التشريعات.

من هذه التشريعات مرسوم الأراضى الذى أصدره سعيد فى ١٨٥٨، والذى يعطى حقوق الملكية الكاملة، بما فى ذلك التعويض عن مصادرة الأراضى للمصلحة العامة، لحائزى الأبعاديات (أراض غير منزرعة معفاة من الضرائب، تُمنح للأعيان والموظفين) والشفالك (أراض يملكها الحاكم وأفراد أسرته).^(١١٥) ونظراً لأن النية من هذا المرسوم هو تسجيل الأراضى وبالتالي تحصيل الضرائب المستحقة عليها، فمن الطبيعى أن تفتقد استجابة كثير من حائزى الأرض إلى الحماس، كما عارض البعض مادة فى لائحة ١٨٥٨ تمنح الحائزين من الفلاحين حقوقاً فى أراضيتهم الخراجية، وهو ما يعوق جهودهم لاستغلال المزيد من أراضى الفلاحين لصالحهم.^(١١٦) ومن هنا، يمكن اعتبار هذه اللائحة محاولة من جانب الحاكم لإحكام سيطرته على رجاله.

لكن كان على حكام مصر تحقيق التوازن بين متطلبات عوائدهم والحاجة إلى تأييد أولئك الذين يجعلون من الأوتوقراطية أمراً ممكن التحقيق. ولذلك قدموا الكثير من التنازلات، وكان ذلك أوضح ما يكون فى السياسة الضريبية. ففي عام ١٨٥٤، قرر سعيد رسوماً متواضعة للغاية على محاصيل أراضى الأبعاديات والشفالك، وكانت معفاة إعفاء تاماً من الضرائب حتى ذلك الحين. ومنذ ذلك الحين صارت تعرف باسم الأراضى العشورية، حيث فرض عليها تسديد ضريبة العُشر.^(١١٧) كان سعيد يود الحصول على

المزيد من الضرائب من هذه الأراضي، لكنه شعر بأن عليه التوصل إلى حل وسط؛ فسُمح لحائزي الأراضي بالمشاركة في تقرير الضرائب المفروضة عليهم، وأُعفي الموظفين جزئيًا من دفع ضريبة الأرض. وفي عهد الخديو إسماعيل، وحتى بعد زيادة الضرائب عدة مرات، كان متوسط ما يدفعه ملاك الأراضي العشورية لا يزيد عن ٣٠٣ جنيه (ربما يقصد المؤلف قرش) سنويًا عن كل فدان مقابل ١١٦٢ جنيه لكل فدان من الأراضي الخراجية. وكانت هذه المزايا المالية سببًا كافيًا كي تدافع النخبة عن الأوضاع القائمة.

فعن طريق تقديم التنازلات والمغريات واستخدام سلطتهم بدهاء لتقرير المكافآت وإنزال العقاب، نجح حكام مصر في الاحتفاظ بنخبة تدين بالولاء لهم خلال الفترة من ١٨٤٩-١٨٧٤. وبرغم وجود الصراع، فقد ساد التعاون. وتتيح العلاقة بين الحاكم ورجاله، والتنافس فيما بينهما للاستيلاء على الفائض، سبيلًا لفهم طبيعة وطريقة عمل البيروقراطية؛ ذلك العنصر الحاسم في الحفاظ على النظام السياسي/ الإداري الذي أرسى قواعده محمد علي. ومن هنا، علينا أن نختبر هذه العلاقة بقدر أكبر من التفصيل.

إسماعيل وموظفوه: نظرية التعاون

ينظر كثير من المصريين إلى الخديو إسماعيل باعتباره ثاني أكبر مصلحي القرن التاسع عشر. فقد شهد عهده نموًا سريعًا، بل محمومًا في مجالات التجارة والتعليم والزراعة والمواصلات والحضنة. وأبدى فوق هذا تقديرًا غير معهود لآثار مصر، وكان يفاخر بترقية أبنائها "أصحاب البشرة الزيتونية" إلى المناصب العالية، وكان أول من أتاح لشعب "مملكته المصرية" تعليمًا سياسيًا.^(١١٨) وكان إسماعيل يبالغ في تقدير قيمة الدعاية؛ فجاء تأسيس صحافة "حرة" يدعمها بصورة شبه كاملة خير شاهد على عبقريته السياسية.

بدأ إسماعيل عهده بمواجهة مشكلات تثبط همة أقدر الحكام وأكثرهم قوة؛ فنمو مصر الاقتصادي كان يسير بوتيرة تتجاوز بنيته التحتية الإدارية. وما إن بلغت أسعار القطن المصري ذروتها، حتى أطاح فيضان كاسح بزراعات القطن. ورُهنت موارد الحكومة لسداد ديون مصر. واستولت الشركات الأوروبية على الحقوق التعاقدية للأرض والعمل. وكان تجار أوروبا وشرق المتوسط، الذين يجوبون الريف المصري بحرية، يحثون الفلاحين على الاستدانة ثم يستولون على محاصيلهم.

ويظهر ضعف إسماعيل بجلاء في واقعة طرأت خلال الشهر الأول من حكمه. ففي أعقاب اعتداء عدد من الجنود المسلمين بالإسكندرية بالضرب على أحد الرعايا الفرنسيين، تلقى إسماعيل إنذاراً من القنصل الفرنسي بإحضار المعتدين وقادتهم من الضباط مكبلين إليه، وطردهم من الخدمة، ونفيهم خارج البلاد. وهدد القنصل باستدعاء جنود البحرية الموجودين بسفينة راسية في ميناء الإسكندرية في حالة رفض طلباته. وحيث إنه لم يحصل على مساندة السلك القنصلي في مصر، وعدم قدرته على التصدي وحده، لم يكن من سبيل أمام إسماعيل إلا الإذعان.^(١١٩)

ولمواجهة مثل هذه التحديات وحل المشكلات الأخرى، كان الخديو الشاب بحاجة إلى المساندة، لكن لمن يلجأ؟ كان الولاة السابقون مدعومين من أبناء وأخوة وأبناء عمومة وغير ذلك من الصلات. فعباس كان يعتمد كثيراً على العتقاء وغيرهم من الأتباع، وسعيد كان يعتمد بقوة على أبناء إبراهيم الذين عادوا إلى مصر بعد موت عباس، لكن إسماعيل لم يكن بمقدوره الاستفادة من التأييد الأسرى التقليدي بنفس القدر. فأولاده كانوا أصغر من أن يتولوا مهام عامة وقت تسلمه الحكم، أما الأسرة فقد مزقتها الخصومات المتنامية الناتجة عن الصراعات المتواصلة.^(١٢٠) وعلاقة إسماعيل بالاثنتين الأقرب لتأييده، الأمير مصطفى فاضل (أخوه) والأمير عبد الحليم (عمه)،

أصابها التوتر الشديد بعد توليه العرش. وعندما توجه إسماعيل إلى تركيا في عام ١٨٦٣ كي يقسم اليمين، أصبح البرنس عبد الحليم نائبا للحاكم وكذلك رئيس الديوان الخصوصي، لكن هذه البداية الطيبة (إن كانت كذلك) كان نصيبها الفشل، واستقال البرنس من رئاسة الديوان في أكتوبر ١٨٦٤. وظل العداء مستفحلاً بين الرجلين بقية حياتهما.

وفي ظل الغياب الفعلي للمساندة الحقيقية لعائلته، اتجه إسماعيل نحو رجال من النخبة الإدارية الجديدة التي تشكلت داخل الحكومة خلال عباس وسعيد. والبعض منهم، مثل الإخوة يكن، الذين كان أبوهم أحد أبناء خالات محمد علي، كانت قرابتهم لإسماعيل بعيدة، وكانت هناك مجموعة صغيرة ممن تشملهم حماية الأسرة؛ وواحد، هو إسماعيل صديق، أخ للخديو في الرضاع، ويعمل في إدارة ممتلكاته الخاصة، لكن معظم الرجال الذين استعان إسماعيل بخدماتهم لم يكونوا من أفراد أسرته وإن كان يعرفهم شخصياً. كانوا، بالأحرى، بيروقراطيين لهم خبرتهم في الأمور المدنية والعسكرية.

وحتى يحظى إسماعيل بدعم هؤلاء الرجال، أغدق عليهم الامتيازات.^(١٢١) ففي فبراير ١٨٦٤، رفع أجور نظار الجهادية والأمور الإفرنجية والمالية والمجلس الخديوي إلى ٢٥ ألف قرش شهرياً (وهو ما يزيد كثيراً عما تحدده اللائحة). وكان يقدم لهم المعاشات في هيئة منح ويغدق المناصب العليا على المقربين. وألغى نسبة الـ ٥% على الأراضي العشورية التي سبق أن قررها سعيد مع إبقاء الزيادة على الأراضي الخراجية، وسدد ديون بعض موظفيه، واشترى بيوتاً لغيرهم. فقد مُنح إسماعيل صديق، على سبيل المثال، المال كي يشتري بيتاً في الإسكندرية، ملحقاً به حديقة، وأرضاً في طنطا. وكان الخديو يشجع في الخفاء العمولات، ويغرض عينه عن بيع المكاتب التي كانت واسعة الانتشار، خاصة في الأقاليم. وكان يهدى موظفيه الجوارى، وسمح لبعض الموظفين بالزواج من

بنات أسرته. ولم يكن محمد راتب، أحد خالصائه، الموظف الكبير الوحيد الذى يتزوج من حريم إسماعيل. فتزوج منصور يكن ومحرم باشا ومصطفى صديق من بنات الخديو، كما كان الخديو يقدم قطع الأرض والمنح المالية. ولم تكن هذه العطايا جديدة، لكن المدى الذى بلغته، خاصة فى ستينيات القرن، كان غير مسبوق. فالسجلات التى يحفظها سامى أمين تشير إلى هدايا مالية يصل إجمالها إلى ٧٨٨٢٠ جنيه قدمها إسماعيل إلى عدد من كبار موظفيه خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه، موظف كبير واحد، هو نوبار باشا، تلقى مبلغ ١٥ ألف جنيه فى هبة واحدة.

كذلك بدأ إسماعيل تفويض موظفين كبار مختارين سلطات مؤقتة. وشملت هذه التفويضات فى بعض الأحيان حق تعيين وفصل ونقل غيرهم من الموظفين. وفى حين كان تفويض السلطة لرجال من خارج الأسرة الحاكمة مفهوماً من منظور الإدارة المصرية الناشئة، إلا أنه شكل ابتعاداً عن الممارسات السابقة، كما قدم الدليل الأوضح على اعتماد إسماعيل على مجموعة من الموظفين لا غنى عن مساندتهم لاستمرار سلطته المطلقة.

وفى غضون أيام من توليه الحكم، منح إسماعيل حسين باشا، مدير أمن القاهرة، الحق فى اختيار نائبه، وتعيين المحاسبين، والإشراف على كل ما يتعلق بإدارته.^(١٢٢) كما منح عبد الرحمن رشدى مدير السكك الحديدية، ومونس بك رئيس مصلحة البريد سلطات واسعة. وفوض أحمد الدرملى، مدير شرطة الإسكندرية، حق تعيين وفصل موظفيه. وعُين نوبار باشا، الذى كان تأثيره واضحاً فى كثير من القرارات التى اتخذت خلال حكم إسماعيل، ناظرًا للأشغال العمومية والسكك الحديدية، وفوض فيما بعد فى إيراد القروض نيابة عن الحاكم. وبوصفه ناظرًا للسكك الحديدية، كان بمقدور نوبار تعيين وفصل موظفيها، والتصرف بحرية فى مواردها (التي كانت مستقلة عن ديوان المالية)، وإصدار السندات لزيادة الموارد، واستيراد

العربات والقاطرات والمعدات. وقد مُنح إسماعيل صديق، الذي أصبح بحكم وظيفته كمفتش عموم صلة الوصل بين الحاكم والأقاليم، سلطات غير مسبقة لنقل وفصل أى موظف فى الأقاليم ما عدا مديرى المديرىات. وصدرت التعليمات إلى موظفى الأقاليم بعرض مشاكلهم على إسماعيل صديق بدلاً من الخديوى، وإن كانت المسائل التى تتطلب قراراً عاجلاً ترسل رأساً من مديرى الأقاليم إلى الخديوى، لكن الخديوى كان يصر على التصديق على قرارات رجاله، وكان على اتصال دائم بهم.

وقد دعم هؤلاء الموظفون إسماعيل بأكثر من طريقة. فقد صار عدد محدود منهم مستشارين لأبنائه، الذين عينوا على رأس بعض الدواوين الحكومية خلال عقد السبعينيات من القرن. (لكن صغر سن الأمراء وقلة خبرتهم كان يعنى أن مستشاريهم هم المدبرون الفعليون.) وكان آخرون يحكمون مصر عند غياب إسماعيل عن البلاد. فلأربع مرات خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٦٨، أدار مصر موظفون كبار من خلال المجالس التى شكلت برئاسة محمد شريف باشا - وهى المرة الأولى التى يدير فيها الحكومة واحد من خارج أسرة محمد على فى غياب الحاكم^(١٢٣)، كما لعب هؤلاء الموظفون أيضاً دوراً حيوياً فى تقرير وجمع الضرائب. فبوصفهم أعضاء بهيئات تشريعية، أصدروا القرارات بفرض الضرائب، ورسوم التمتع، والرسوم غير المعهودة التى عرفها شعب مصر خلال حكم إسماعيل. وكأفراد، كانوا يتلقون من حين لآخر تفويضات خاصة لمباشرة تحصيل هذه الضرائب. وقد اشتهر شاهين باشا، القائد العسكرى والناظر، بغزوات تحصيل الضرائب بقرى البلاد (وكذلك قمع تمردات الفلاحين فى ضياع إسماعيل).^(١٢٤) كما أسهم هؤلاء الموظفون فى إضفاء الشرعية على استيلاء إسماعيل على الأراضى. وقد سبق ولاحظنا الدور الذى لعبه مجلس شورى النواب، لكن الديوان الخصوصى لعب أيضاً، على ما يبدو، دوراً مماثلاً. ففي ١٨٦٤، تلقى عريضة من سكان مجموعة من القرى يطلبون فيها وضعهم

ووضع أراضيهم تحت رعاية الخديوى. واستنكر عبد الحليم باشا (رئيس المجلس) العريضة باعتبارها حيلة رخيصة، وأبلغ أعضاء مجلسه أن إسماعيل إذا أراد هذه الأراضي فما عليه إلا أن يأخذها. ومع ذلك وافق المجلس على ما ورد بالعريضة.^(١٢٥) وكان إسماعيل يدير هذا المجلس عن طريق إبلاغ أعضائه بما يريد، ويترك لهم متابعة التفاصيل. وكانت لقراراتهم (التقارير)، بالطبع، قوة القانون.

وقد أصبح هؤلاء الموظفون جزءاً لا يتجزأ من خطته لتأكيد سيادته على الأوروبيين. فعقب توليه بقليل، قرر إسماعيل التصدى للأنشطة التجارية الأوروبية في مصر بتأسيس شركات حكومية تتمتع بحق الاحتكار. فمُنحت شركته المصرية للسفن البخارية احتكار العمل في البحرين الأحمر والمتوسط، واختُصت الشركة المصرية التجارية والصناعية بتمية الصعيد وأجزاء من السودان. وقد أصبح موظفو إسماعيل هم مديرو حملة أسهم هذه الشركات الجديدة، التى تضم فى مجالس إدارتها خلاصة موظفى الدولة.^(١٢٦) كذلك أخذ موظفو الحكومة فى التصدى لأنشطة التجار الأوروبيين فى الريف. ففي القليوبية، صدرت التعليمات للمزارعين بالامتناع عن الاستدانة بالفائدة من الأوروبيين، والاستعانة بدلاً من ذلك بقروض من مديري المديریات، الذين قدموا القروض لإقامة شركات التتمية، فى الوقت الذى حول فيه موظفو إسماعيل النشاط عن الشركات الأوروبية، وعملوا على تعطيل تفريغ شحناتها.^(١٢٧) لكن هذه الجهود المبكرة لم تدم طويلاً. فالتسوية المشثومة لشركة قناة السويس (يوليو ١٨٦٤) والنكسة المفاجئة للزدهار الذى حققه القطن أطاحت بآمال إسماعيل فى توطيد أركان سلطته. على أن علامات التعاون كانت لا تزال واضحة فى الحماية التى توفرت للموظفين المدينين للأوروبيين، الذين أثار حفيظتهم استيلاء الحكومة على ممتلكات هؤلاء الموظفين، فى وقت يواصلون فيه العيش فى أراضيهم وزراعة أراضيهم "المصادرة".^(١٢٨)

وقد وفرت علاقة تبادل المنفعة بين إسماعيل وموظفيه قوة لم يستفد منها بطريقة جيدة. وهذا التعاون بين الطرفين يساعد على تفسير كيف استطاع إسماعيل الاحتفاظ بسلطته على البلاد برغم ضعفه فى مواجهة الأوروبيين. فبدلاً من أن ترتخى قبضة إسماعيل، زادت هذه القبضة إحكاماً على الثروات والشعب.

لقد استغل إسماعيل البلاد بلا رحمة عبر سياسته الضريبية التى أرهقت الفقراء.^(١٢٩) فالضرائب المفروضة على فلاحى الأراضى الخراجية، كما سبق وأوضحنا، كانت أكثر بثلاثة أضعاف من تلك التى يدفعها كبار الموظفين من حائزى الأراضى العشورية. فقد ارتفعت الضرائب الخراجية فى عام ١٨٦٤، ثم زيدت بمقدار السدس فى عام ١٨٦٨، وتقرر زيادتها مرة أخرى بنسبة ١٠% فى عام ١٨٧٠، وكانت الرسوم القانونية تقررها الحكومة حسب كل حالة. كانت الضرائب تفرض على الشعير والذرة والبقول وغيرها من المحاصيل الغذائية، وكانت رسوم الدخول تفرض على كل المصنوعات التى تباع فى مصر، حتى المومسات كن يدفعن ضرائب خاصة. وهذه الأعباء أنهكت الفقراء، لكنها زادت الموارد إلى حد أن دخل الحكومة بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ما بلغه فى عهد محمد على.

ويمكننا توضيح استبداد إسماعيل من خلال العديد من الوقائع.^(١٣٠) فقد كتبت ليدى دف جوردون عن حديث دار بينها وبين أحد الملاك التقت به على سطح باخرة متجهة إلى السودان. فبعد أن استدعاه إسماعيل إلى القلعة، تحت دعوى إنجاز صفقة تجارية، قبض عليه، وأرسله عبر النهر لحبسه بأحد السجون النائية دون محاكمة أو حتى توديع أسرته. وعندما سرق أحد النشالين حافظة نقودها فى الكرنك، توسل إليها أصدقائها ألا تبلغ أحداً بالحادث؛ فإذا ما بلغ الخبر إسماعيل — كما قيل لها — سوف يجتاح القرية. وقد عبرت مجموعة من النوبيين المسافرين إلى القاهرة للعمل بمجلس شورى النواب عن موقف المصريين العاديين من إسماعيل. فعندما علق

ليدى دف جوردون بأن الفرصة جاءتهم أخيراً لحكم البلاد، أجابوها بأن ليس فى مصر من يمكنه "إلا أن يقول: حاضر، ويديه الاثنتين فوق رأسه، وعلى الأرض السلام، حتى للمدير؛ فما بال من يخاطب أفندينا! هل أنت مجنونة أفندم؟". وقد كتبت ليدى دف جوردون بأن مصر لا تعرف القانون أو العدل، وإنما "إرادة، بل نزوات رجل واحد".

وكانت الإدارة بالطبع تعتمد اعتماداً كلياً على إسماعيل. ففي ١٨٧٧، كتب جى. سى. مكوان يقول: "كان على علم بكل مفردة من مفردات الأعمال العامة، من أول التفاوض حول اتفاقية أو قرض وحتى الموافقة على عقد لتوريد الفحم أو الآلات، وكان حريصاً أشد الحرص على متابعة الروتين الإدارى اليومي".^(١٣١) فعندما غادر إسماعيل القاهرة فى زيارة للأقاليم، أصاب الإدارة الشلل. وفى يوليو ١٨٦٣، كتب القنصل البريطانى العام، أن غيابَه عن العاصمة ترتب عليه "توقف كل الأعمال. فلا شيء، مهما كان شأنه، يتم دون موافقته". وفى أبريل عام ١٨٦٨، توقف عمل الحكومة مرة أخرى لسفر الخديوى إلى الأقاليم.^(١٣٢)

وبرغم مشاغله الأخرى، أبدى إسماعيل اهتماماً كبيراً بتفاصيل الإدارة، حتى أقلها شأنًا.^(١٣٣) فقد كان يلغى قرارات وقوانين تصدرها المجالس، ويتلقى تقارير تتعلق بأداء موظفيه. وكان يصر على الرجوع إليه فى تعيين ونقل شاغلي حتى أدنى الدرجات الوظيفية. ولم يكن من الممكن زيادة الراتب أو تحويل الأجور من جهة لأخرى دون أمر منه. وقد أبقي إسماعيل عينه مفتوحة على مصروفات إدارته، يحول دون زيادتها، ويأمر بإجراء التخفيضات عليها، ويجمد حركة الأموال بمرسوم منه.

كذلك فقد كان حريصاً على بقاء الدواوين الحكومية قريبة منه.^(١٣٤) ففي ١٨٦٣، صدرت الأوامر للمجلس الخاص بعقد جلساته بالقلعة فى القاعة التى يجتمع فيها المجلس الخديوى. وعندما يكون إسماعيل بقصره بالجيزة، كان المجلس الخاص يذهب إلى هناك. وفى ١٨٦٥، انتقل ديوان الجهادية من

مقره بالقلعة إلى قصر إسماعيل بقصر النيل لإخلاء قاعة بالقلعة للمجلس الخديوى، الذى كان ديوان الداخلية يتولى أعماله مؤقتاً. بالطبع كانت هناك استثناءات. فعندما أصبح على مبارك - المهندس والناظر البارز - ناظراً لدواوين المدارس والأشغال العمومية والأوقاف، نُقلت هذه الدواوين إلى موقع قريب من منزل على مبارك فى القاهرة الجديدة، لكن بعد إبعاد على مبارك عن الأشغال العمومية والمدارس عاد مقر الأوقاف إلى القلعة، مع احتمال نقل الديوانين الآخرين كذلك. وقد ظلت دواوين مصر الرئيسية بالقلعة حتى سبعينيات القرن، عندما جرى نقلها إلى مواقع لا تبعد أكثر من ميل من مقر إسماعيل الرسمى الجديد بقصر عابدين.

وخلال حكمه، استخدم إسماعيل تكتيك استبدال موظفيه بنجاح، وأجاد، فى هذا المجال، لعبة الكراسى الموسيقية (انظر الجدول رقم ٨). ففي خلال أيام من توليه الحكم، بدأ فى استبدال رجاله سعد، وبحلول مارس ١٨٦٣ كانت معظم تعيينات سلفه قد ألغيت.^(١٣٥) وكثيراً ما كان الموظفون يُنقلون من موقع لآخر، أو يُطردون من الخدمة؛ قلة قليلة هى التى بقيت فى مكانها لمدة طويلة. فعلى مبارك، على سبيل المثال، شغل ١٥ منصباً رئيسياً على مدى عشر سنوات (انظر الفصل السادس).

جدول رقم ٨

متوسط مدد خدمة شاغلى المناصب العليا فيما بين ١٨٤٨-١٨٧٩ (بالشهور)

عهد إسماعيل	حكم سعيد	حكم عباس	
١٣	١٦	٢٠	نظار الدواوين
١١	١٨	١٤	مديرو الحواضر والمدن
٨	١٨	١٢	حكام الأقاليم

ويكشف تقويم أمين سامى لتعيينات المناصب العليا عن أن إسماعيل كان أكثر نجاحًا من عباس وسعيد فى تقصير مدة الخدمة فى هذه المناصب.

وقد أحاط إسماعيل رجاله بلوائح تقييد حركتهم، وتضفى على خدمة الحكومة طابعًا إلزاميًا قويًا. فكان على الموظفين الحصول على تصاريح للسفر إلى مناطق مصر الأخرى لزيارة عائلاتهم، وحتى فى هذه الحالة كان التخفيض يطرأ على أجورهم (ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للفصل).^(١٣٦) ولم نسمع عن أحد رفض التعيين أو النقل أو أمر بإعادة التعيين. وباستثناء اعتلال الصحة أو كبر السن، لم يكن بمقدور الموظف ترك وظيفته إلا فى حالات العقوبات الجسيمة. وفى عام ١٨٦٤، أصدر إسماعيل أمرًا بأن من يرغب فى الاستقالة من منصبه أن يخدم سنة إضافية يترك بعدها الخدمة.^(١٣٧)

كما عنى إسماعيل بتقييد السلطات التى كان يخولها لموظفيه. وهكذا، أعطى مدير الشرطة بالإسكندرية حق طرد الجنود غير الأكفاء أو المهملين أو ممن يرتكبون الجنح، على ألا يسرى هذا على مرتكبي الجنايات منهم. فعبد الرحمن رشدى (ناظر السكك الحديدية) حُرِمَ حق تعيين وطرْد الموظفين أو استيراد المعدات، كما طُلب إلى مؤنس بك (رئيس خدمات البريد) تقديم حسابات إدارته إلى ديوان الأشغال العمومية والرجوع إليه فى المسائل المهمة. وسمح إسماعيل لبعض حكام الأقاليم بتعيين مساعدين، لكنه حدد عددهم بأربعة، واشترط أن يكون تعيينهم مؤقتًا. وكان مسموحًا للمديرين فى الوجه البحرى بطرد الموظفين محدودي الكفاءة وتعيين غيرهم بشرط عدم زيادة الأجر. وحتى عندما مُنح إسماعيل صديق سلطات واسعة، أبلغ بأن تلك المزايا له وحده، كحالة استثنائية. وعندما كانت الأمور تسير على غير الوجه الصحيح، كان إسماعيل جاهزًا دائمًا لتأكيد سلطاته، حتى فى مواجهة المقربين منه. ففي ١٨٧١، عاتب إسماعيل صديق على تعيينه وفصله ونقله

لموظفى الأقاليم دون الرجوع إليه، وبعد ذلك بعام واحد قام بنقله من ديوان المالية؛ فالسلطات كانت تفوّض من موقع القوة لا الضعف.

قليلون هم الذين تحدوا سلطة إسماعيل الشخصية. فعلى الرغم من أهميتهم - بل وعدم القدرة على الاستغناء عنهم - وبالرغم من ضعف إسماعيل المتزايد أمام أوروبا، لم يبذل موظفوه أى محاولة لتقييد سلطاته أو الحد منها. ولا يعنى هذا أنهم كانوا يخفون مشاعر مختلفة. فقد كان بإمكانهم الاعتراض على سياسات وقرارات الخديو، بل وحاولوا من حين لآخر تقنين مصالحهم الخاصة. فعندما صدرت الأوامر لنوبار باللحاق بإسماعيل فى أوروبا، اعترض الخديو ونصحه بالعودة إلى مصر.^(١٣٩) كما تمتع ديوان إسماعيل الخاص بنوع من السلطة. فقد أبلغ أعضاؤه إسماعيل مرة بعدم إمكان إعفاء موظفى دائرته من دفع الضريبة المهنية العامة (الوركة). وفى مناسبة أخرى، أعلنوا أنه لا يجوز طرد الموظفين الجدد إلا بسبب ارتكابهم لجرائم، وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية، كما حكموا بعدم طرد مشايخ القرى إلا بعد نظر المجلس الخصوصى فى حالاتهم وتأكده من ارتكابهم للجرائم المنسوبة إليهم^(١٤٠)، وقد تضمنت هذه القواعد، التى وضعت لمنع التصرفات التعسفية من قبل الموظفين الآخرين، مبادئ تتعارض تماماً مع تصرفات إسماعيل نفسها.

لكن لم يكن مسموحاً للموظفين بتجاوز هذا النوع المتواضع من تأكيد المكانة. فربما مارسوا تأثيراً على الخديوى أو عبروا عن عدم رضائهم عن تصرفاته، لكن ما إن يتضح أن إسماعيل عازم على السير فى طريقه، يصبحون جاهزين للانصياع. ففي ربيع ١٨٦٨، عندما أراد إسماعيل الحصول على موافقة مجلس شورى النواب على فرض ضرائب جديدة، سُمح لأعضائه بمناقشة الأمور المالية للمرة الأولى. وفى خطابه الافتتاحى، شرح إسماعيل لماذا لم توضع بعض الاقتراحات التى سبق أن أقرها المجلس - وتحديدًا ذلك القاضى بتثبيت الضرائب وجمعها بانتظام - موضع التنفيذ

(فيما بعد، عزا المجلس هذا الفشل إلى سوء حكم سعيد). وعندما أبلغ المجلس بعزم الحكومة على التفاوض بشأن قرض جديد، طلب أعضاؤه من ناظر المالية معلومات عن ديون سعيد وحساب تفصيلي بالمصروفات الحالية للحكومة. وقد كشف هذا عن أن ديون مصر كانت أكبر بكثير مما كان المجلس يتوقع. وقد قوبلت مجهودات لاحقة للتحقق من خطورة المشكلة بالمراوغة من قبل الموظفين الذين استدعوا للشهادة؛ فقد كانت الحكومة غير راغبة في الكشف عن حجم الديون قصيرة الأجل. وما إن أدرك النواب أن إسماعيل غير راغب في فحص شامل لأوضاعه المالية، أسقطوا استجواباتهم وصوتوا لصالح الضرائب الجديدة.^(١٤٢) ولم يكشف عن حجم الديون قصيرة الأجل أمام المجلس إلا في مارس ١٨٧٣. ففي تلك الجلسة، قدم للمجلس "ميزانية"، لكن على الرغم من التجاوزات الفادحة في مالية مصر، لم يجرؤ هؤلاء الأعضاء على مناقشتها.^(١٤٣)

ولم يكن مجلس شورى النواب، شأن بقية إدارات مصر، في موقف يسمح له بمعارضة حاكم يمكنه تغيير أعضائه، وتقرير موعد ومدة انعقاده، ورفض قراراته. وكانت الالتحاق بالمجلس يتيح لبعض أعضائه قدراً من النفوذ، كما نتبين من الرشاوى الكبيرة التي يدفعونها في سبيل "انتخابهم". فمقعد المجلس يضع صاحبه في دائرة اهتمام الحاكم، ويوصله إلى أعلى المناصب في أي موقع من مواقع الحكومة. وفي ظل أوضاع كهذه، لم يكن متوقعاً أن يتحدوا إرادة الحاكم.^(١٤٤)

وهكذا، ظلت الإدارة "خاضعة" للخديوى، وبقيت "الحكومة السنية".^(١٤٥) لكن هذا لم يكن ليحدث دون مساندة أصحاب المناصب العليا الذين أتاحوا لإسماعيل التحكم في أجهزة السلطة الرسمية أو تجاوزها حين تدعو الحاجة لذلك، والاحتفاظ من ثم بالسيطرة على موارده. لكن، وكما سبق أن أوضحنا، فإن بحثنا لا يقتصر على تفسير كيفية احتفاظ الخديوى بالسلطة فحسب، لكن - وهذا الأهم - التعرف على أسباب تدهور الوضع بعد العام

١٨٧٤. والتعاون بين الحاكم ورجاله في الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ يمثل جانبًا واحدًا من القصة. فخلال تلك السنوات طرأت تغيرات جوهرية على طبيعة وتكوين نخبة مصر الحاكمة - أكثر العناصر خطورة في النظام السياسي/ الإداري. وهو ما يحتم علينا كذلك فحص بنية النخبة البيروقراطية ومصادر قوتها.

الفصل الرابع

تكوين النخبة البيروقراطية

تعددية النخبة

إذا كان شاغلو المناصب العليا في مصر قد نجحوا في مساعدة الخديوى على الاحتفاظ بسلطته في مواجهة العجز المتزايد في الميزانية والإذلال السياسى على يد أوروبا، فلا ينبغي اعتبارهم مجرد صنائع للخديوى؛ فقد كانت لهم مصالحهم الخاصة التى التفت وتعارضت مع مصالحه. وكما سنرى، فقد أسهمت هذه المصالح "الخارجية" في تدهور سلطة الخديو بعد ١٨٧٤، تمامًا كما كان التعاون بين الحاكم ورجاله فيما سبق سببًا في الحفاظ على تلك السلطة.

وهذا الفصل يتناول هذه النخبة، مع التركيز على صلاتها بأوروبا وروابطها بأرض مصر وشعبها. ويشمل هذا فحص مصادر ثروات أفرادها، خاصة حيازتهم لملكيات زراعية يمكن ترجمتها إلى قوة اجتماعية. وحيث إن مثل تلك السلطة لم تكن مستمدة، بحال من الأحوال، من وضعهم كبيروقراطيين، فعلينا أيضًا أن نبين كيف يمكن لمنصب رسمى أن يستخدم في تحقيق غايات فرد أو مجموعة.

عُرف كبار موظفى مصر باسم الذوات، وهى تعنى الطبقة العليا أو الأرستوقراطية، وأفضل تعريف لهم هو "شاغلو مناصب الدولة العليا".^(١) ولا يقتصر التعبير على الموظفين العاملين ببيروقراطية الدولة وممتلكات الخديو والدوائر التابعة له، بل يشمل أيضًا قادة الجيش وأحيانًا أفراد أسرة الخديو.^(٢) ويبدو كذلك أن عائلات ضباط الجيش المصرى وكبار موظفى الدولة كانوا يدخلون تحت هذا التعريف، حيث يضم مسح للأراضى العشورية التى يملكها

الذوات؛ صدر في ١٨٧٠، بنوداً لزوجاتهم وعتقائهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب^(٣)، لكن من المستحيل القطع بالحجم الفعلي لأرستقراطية الدولة هذه. فمسح الأراضي لعام ١٨٧٠ يحوى خانات رئيسية لـ ٤٣٧ رجلاً وعائلاتهم، ويأتى كثيرون غيرهم فى البنود الفرعية للمسح، وتضم هذه النخبة عدة آلاف من الأشخاص على أقل تقدير.

ويمكننا أن نحدد بدقة أكبر عدد أفراد البيروقراطية المدنية. فطبقاً لتقويم أمين سامى، كان هناك ١٢٦ شخصاً يشغلون المناصب العليا فى الدواوين المركزية والإقليمية فى ظل حكم عباس، و ١٢٢ فى عهد سعيد، و ٢١٦ فى عهد إسماعيل. وكثيرون منهم شغلوا، بالطبع، مناصب عليا فى ظل حكم أكثر من خديوى، لكن عدد هؤلاء لم يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص. والبعض منهم، وخاصة من حكام الأقاليم، كانوا ضباطاً بالجيش، والبعض من معية الخديوى، لكن الأغلبية جاءت من بيروقراطية الدولة، وكبار موظفى الدواوين الحكومية، ممن قضوا السنوات فى الخدمة. وحيث إن اهتمامنا ينصب على شاغلى الوظائف العليا فى دواوين الدولة لا قادة جيش مصر أو ضباط البلاط وحدهم، فسوف نستخدم تعبير الذوات من الآن فصاعداً للإشارة إلى مثل هؤلاء الموظفين، واضعين فى الاعتبار أنه يمكن أن ينطبق أيضاً على غيرهم ممن يعملون فى خدمة الدولة.

وحتى عام ١٨٧١، كانت خدمة الحكومة مرتبطة بنظام للدرجات (انظر الجدول رقم ٩).^(٤) وكانت الدرجة، أو الأجر وحده فى القليل من الأوقات، يعنى تصريحاً بالانتماء للبيروقراطية. فبمجرد تلقى الشخص لدرجة وراتب، يصدر فى الغالب الأعم قرار إدارى بتعيينه. وكانت الأجور عادة ما تتحدد وفقاً للدرجة لا للمنصب. وعند التقاعد، كانت المعاشات تتقرر على ضوء مدة الخدمة المدفوعة الأجر. وليس من الضرورى أن تماثل هذه المدة الوقت الذى قضاه الموظف بوظيفته؛ لأنه كان بإمكانه الاحتفاظ بجزء من أجره عند الابتعاد عن الوظيفة. وكان كبار الموظفين يتميزون عن الموظفين

العاديين بالدرجة واللقب. فبعد الحصول على الدرجة الثانية، يصبح موظف الحكومة من بين الذوات.^(٥) ويترتب على هذا حصوله على لقب بك (يمنح لقب باشا لشاغلي الدرجة الأولى).^(٦) ولم يكن صغار الموظفين يحملون أية ألقاب، ويُعرفون بذلك اللقب التشريفي: أفندية، والذي يعنى أن صاحبه شخص محترم، علمًا بأن الموظف الكبير أيضًا كان يقال له أفندى (محمد شريف باشا أفندى، على سبيل المثال).

جدول رقم ٩

الدرجات المدنية المصرية، ١٨٥٥

الدرجة	المقابل لها
الدرجة الأولى	(باشا) ميرميران
الدرجة الثانية الممتازة	(بك) مير اللوا
الدرجة الثانية الفئة الثانية	(بك) ميرالاي
الدرجة الثالثة	قائم مقام
الدرجة الرابعة	بكباشي
الدرجة الخامسة	صاغ قول أغاسي

المصدر: أمين سامي القسم الثالث، الجزء الأول، ص ١٢٦.

ملحوظة: بحلول ١٨٦٣، أصبح للدرجة الأولى فئتين، وكانت كل الدرجات دون الخامسة عسكرية (أمين سامي، القسم الثالث، الجزء الثاني، ص ٤٨٣).

وكان كبار موظفي مصر يشكلون نخبة رفيعة المكانة، تتميز بما تتمتع به من مزايا تابعة من درجاتهم الوظيفية لا تتاح لمرءوسيههم.^(٧) وكان البسك يخاطب بـ"صاحب العزة"، بينما يخاطب الباشا بـ"صاحب السعادة". وفي الاحتفالات الرسمية، كانوا يقفون في مقدمة الصفوف بالزى الرسمي الكامل

لنلقى التحايا والهدايا من الخديو. كانوا يُمنحون ميداليات مرصعة بالماس والذهب، وشأن غيرهم من أفراد النخبة العليا، لم يكن بإمكان أصحاب الدرجات الأدنى استجوابهم أو مراجعتهم. وعلى الرغم من أن قوانين الجزاءات وضعت لتسرى على كل رعايا الخديو دون تمييز، فإن الذوات كانوا يعاملون بقدر من المحاباة في بعض الأحيان. وكان الضرب عادة هو العقوبة المخصصة للموظفين في وسط وأسفل السلم الوظيفي، لكن العقاب الجسدي كان نادرًا، إن لم يكن منعدمًا، بالنسبة للذوات.

ويمكن أن نضيف ميزة المنصب الكبير إلى هذه الامتيازات. فالنظار ونوابهم، وحكام الأقاليم ونوابهم، ومديرو المديریات وغيرهم من الموظفين كانوا يشغلون الدرجة الأولى أو الثانية من درجات النخبة. فمن بين ١٠٣٣ وظيفة عليا، فيما بين ١٨٤٨ و ١٨٧٩ (كما ورد بتقويم أمين سامي) نجد أن ٩٨٣ وظيفة يشغلها بكوات وباشوات. وعلى الرغم من أن هذه الألقاب ارتبطت بالوظائف العليا، فقد كانت مخصصة بصورة أكثر تحديدًا لأصحاب الدرجات العالية ممن كانوا يُختارون لشغل مناصب الدولة العليا. وفي أوقات كثيرة كان هناك بكوات وباشوات بدون وظائف. فالوظيفة الرسمية يمكن شغلها أو الإبعاد عنها، لكن الدرجة واللقب، في حال الحصول عليهما، نادرًا ما كان يفقدتهما صاحبهما (علمًا بأن الدرجة لم تكن قابلة للتوريث). فالحاكم يمكنه حرمان أي شخص من درجته ولقبه، لكنه نادرًا ما فعل هذا. وانطلاقًا من هذا التمييز، يمكننا أن نطلق على هؤلاء الرجال أصحاب المناصب العليا.

ويشير تعبير الذوات كذلك إلى كبار الموظفين في عهد محمد علي، لكن بكواته وباشواته لم يسيطروا على الحكومة بعد وفاته. فكبار الموظفين في منتصف القرن كانوا هيئة جديدة ومختلفة من الرجال: أعيان ذوو درجات يسدون الهوة الفاصلة بين طبقة محمد علي الحاكمة العثمانية - المملوكية

المستوردة وأرسقراطية حكومية تكنوقراطية متطورة متأثرة بأوروبا، بدأت فى الظهور خلال العقد الثانى من الاحتلال البريطانى (خلال التسعينيات). وهكذا، كان فى مصر، فى القرن التاسع عشر، ثلاثة أجيال من كبار البيروقراطيين. أولها، مع بعض الاستثناءات (مثل أدهم باشا) لم يعيشوا الصراع المتواصل بين عباس وأبناء إبراهيم.^(٨) فخلال عدة سنوات من حكم عباس، كان معظم أفراد الطبقة الحاكمة القديمة قد طُردوا أو أُحيلوا إلى التقاعد أو ماتوا. وقد حل محلهم جيل جديد تلقى تعليمه خلال حكم محمد علي. وعلى الرغم من أننا قد نجد، بحلول عام ١٨٤٩، معظم أفراد الجيل الثانى يشغلون مواقع الحكومة، ووصول الكثير منهم لدرجات ووظائف عالية قبل مجيء إسماعيل للحكم، إلا أنهم لم يبلغوا الذروة إلا فى عهده. وبعد الإطاحة بحكمه، بدأ كثيرون منهم يتركون وظائفهم. واستمر البعض منهم فى شغل وظائف كبيرة خلال السنوات الخمسة عشر الأولى من الحكم البريطانى، لكن مع حلول التسعينات كانوا كلهم تقريباً قد خرجوا للمعاش أو ماتوا. وقد حل محلهم أبناؤهم، الذين تلقوا تعليمًا مختلفًا.

ومن الصعب تصنيف الجيل الثانى من أصحاب المناصب العليا. فمن غير الممكن تصنيفهم من حيث سبل تعيينهم وترقيهم؛ لأن الحدود بين البيروقراطية المدنية والعسكرية ومعية الخديوى والدوائر لم تكن قد رُسمت بعد، وكذلك لأن الموظفين لم يكونوا يصعدون دائماً عبر قناة واحدة، بل ينتقلون - بالمعنى الحرفى للكلمة - من مؤسسة لأخرى. فقضاء الموظفين لخدمته كاملة فى قطاع واحد من إدارة الدولة يعد استثناء.

وكجماعة، فإن كبار موظفى مصر تستعصى على التصنيف. فلم يكن يجمع بينهم نظرة مشتركة أو تعليم مشترك. كانوا رجالاً من أصول متعددة ومختلفة فى خدمة سيد واحد، لكن هذا لا يعنى التقليل بحال من كونهم نخبة؛ لأن ما يجمعهم أكبر من الدرجات الوظيفية والمناصب الإدارية العليا. فكما

سنرى، كان الاهتمام المشترك بحيازة الأرض والعزم على الإصلاح يشكلان ركيزتين مهمتين للتعاون، وهو ما أسهم فى تجاوز اختلافات التعليم والجذور.

على أن اختلاف الجذور والتعليم يوفر أداة تعيننا على تصنيف كبار موظفى الحكومة، لكن علينا أولاً مناقشة التغييرات التى أدخلها محمد على على طريقة اختيار الموظفين. فى الفترة الأولى من حكمه، كان اختيار الموظف يتم على أساس ولائه المتوقع للحاكم أو الكفاءات الشخصية المطلوبة للوظيفة. وبمرور الوقت، أضيف معياران آخران: أولهما، إرساء قاعدة الجمع بين المدارك العلمية والإدارية، وتعيين الأشخاص لمعرفتهم بلغة أوروبية أو لتمتعهم بخبرات فنية أخرى حصلوها من دراستهم بأوروبا أو فى مدارس مصر الجديدة المقامة على الطراز الأوروبى. وثانيهما، أن ازدياد حاجة الحاكم لتأييد الأوروبيين وكبار ملاك الأراضى فى مصر أدى إلى دخول رجال من هاتين الطائفتين المميزتين إلى الإدارة.

لقد كان الجانب الأكبر من موظفى محمد على من الأتراك، لكن مع انتصاف القرن أدت التغييرات التى أدخلت على شروط التوظيف إلى ظهور مجموعات فرعية من الذوات، رجال من طراز جديد، فى المستويات الوسطى من الإدارة. وهو ما يشير، من ثم، إلى أن حشدًا أساسيًا لأصحاب المناصب العليا فى منتصف القرن كان يجرى فى أنحاء الدولة. وكان هذا الجيل الجديد لا يزال يضم عناصر تركية قوية، لكنه كان يضم أيضًا أربعة أنماط أخرى من الموظفين، هى: تقنيون مصريون، يعملون فى الدواوين المركزية، كثيرون منهم تلقوا تعليمًا علميًا فى أوروبا، وموظفون من أقاليم مصر من بين مشايخ البلد، وعدد الأرمن المتأوربين نوى التعليم الجيد، وأوروبيون من القادرين على القيام بالوظائف الإدارية والفنية.

وبترتيبهم على هذا النحو، يمكن اعتبار كبار موظفى مصر تجمعًا

يتألف من خمس مجموعات، تنقسم بالاختلاف من حيث التعليم أو العرق. وكان الأتراك، الأكثر نفوذاً وعدداً، يشكلون المجموعة الأكبر في نخبة مصر المتعددة الأجناس. وكانت الأغلبية لا تزال للقادمين من خارج مصر، خاصة الموريين (القادمون من جزيرة بلوبونوزيس اليونانية) والقوقاز. وكان الموريون قد قدموا مصر عبيداً خلال فترة حكم محمد علي، لكن معظم الموظفين الأتراك كانوا من الأحرار ممن قدموا إلى مصر مع عائلاتهم أو قبائلهم، أو استقدمهم الوالى أو أفراد من عائلته.^(٩)

وعلى عكس الفنيين المصريين والموظفين الأرمن، كان الأتراك المجموعة الوحيدة من كبار الموظفين التي يمكن أن تجد أفرادها في كل موقع من مواقع الإدارة. فقد كانوا يشغلون غالب المناصب العليا في إدارة الأقاليم، ومجلس الخديو، ودوائره. كما كانوا مسئولين عن وحدات الإدارة المركزية. وبفضل علاقاتهم الوثيقة بالأسرة الحاكمة (كان كثير من الموظفين الأتراك يمتون لها بصلة القرابة)، أوكلت إليهم مهام تتطلب قدراً كبيراً من الثقة وتنقسم بالحساسية. فكانت تسند إليهم مهام سرية في الخارج، وخاصة في إستانبول؛ حيث يتمتع كثير منهم بعلاقات صداقة وقرابة مع شاغلي المناصب العليا. وكان الحاكم يلجأ إليهم عندما يحتاج إلى رجال أقوياء يعرفون كيف يدعمون سلطته. فإذا ما ماطل إقليم في دفع الضرائب أو أعلن الفلاحون التمرد، ترسل الحكومة توكيلاً لتحصيل الضرائب أو قمع التمرد.

وكان الأتراك يتمتعون بقدرات قيادية واضحة نابعة من إيمانهم بحقهم الأصلي في الحكم. ألم يحكم الأتراك مصر لقرون؟ ألم تكن الأسرة الحاكمة آنئذ تركية؟ إنهم هم حكام مصر الطبيعيين والشرعيين وليس الأهالي الذين يثيرون الازدراء؛ فهؤلاء "الكلاب"، هؤلاء "الثيران"، لا يصلحون إلا للمحراث وليس لهم إلا العمل لحساب العنصر الصالح في الدولة.^(١٠) وباعتبارهم أصحاب مناصب، كان الأتراك يكلفون أتباعاً لهم بإنجاز الأعمال

التفصيلية باعتبار أن ذلك لا يليق بمقامهم. فعندما تطوع على مبارك لتعليم الجنود القراءة والكتابة في الميدان، أبدى أدهم باشا، التركي، دهشته، وعلق بأن مبارك لابد من أنه يتمتع بقدر كبير من الغرور حتى يتعهد بمهمة مزرية مثل تلك. وقد كتب مبارك في مذكراته: "كيف لي أن أفوت فرصة تعليم المصريين ونشر فوائد المعرفة؟" (١١)، لكن مبارك كان مصرياً.

وبالرغم من السمات المشتركة، والتي لم تتغير في معظم الأحيان، كان الموظفون الأتراك مختلفون في جانب مهم. فالجدول رقم ١٠ يشير إلى تعلم البعض منهم للغات الأوروبية الجديدة وتلقى تعليم علمي، دون الباقين. ويعكس هذا الفرق تأثير إصلاحات محمد علي التي أحدثت انشقاقاً في صفوف الموظفين الأتراك. فقد أدت هذه الإصلاحات إلى ظهور جيل شاب جديد من الأتراك "المصلحين" ممن تلقوا تعليمهم في أوروبا أو مصر وتبنوا مظاهر الحضارة الأوروبية من حيث الملبس والسلوك. وفي منتصف القرن التاسع عشر، أصبح هؤلاء يشغلون المناصب العليا في الحكومة. وجنباً إلى جنب مع هؤلاء كان هناك الموظفون الأتراك، الذين ازداد تمسكهم بعباداتهم العتيقة وتعبيرهم الصريح عن معارضتهم للتأثير الأوروبي، لكنهم كانوا بمثابة ذكرى من زمن مضى، وتراجعت، أكثر فأكثر، قدرتهم على التعامل مع الظروف المستجدة. على أن الاختلاط بالعالم الأوروبي لم يكن مرتبطاً بالضرورة بالتعليم العلمي الرسمي، ولا كانت معارضة أوروبا قاصرة على قطاع بعينه من الأتراك. فمحمد شريف، على سبيل المثال، الذي تلقى تعليمه في فرنسا، يعترف بالأفكار الدستورية الأوروبية، بل وتزوج من ابنة ضابط فرنسي (اعتنق الإسلام)، لكنه كان يعارض بقوة انتشار النفوذ الأوروبي في مصر، ويكره الأوروبيين وأفكارهم. (١٢)

وإذا كان تولى الأتراك للمناصب العليا أمراً ليس بالجديد، كان الحال كذلك بالنسبة للبكوات والباشاوات المصريين؛ ففي منتصف القرن التاسع عشر، وربما للمرة الأولى منذ عهد الفراعنة، كان من الممكن رؤية أعداد كبيرة من أبناء مصر في المناصب الكبرى في الأقاليم والقاهرة على السواء.

ولم يكن الأتراك يميزون بين مصري وآخر؛ فكلهم فلاحون. على أن الكوادر الجديدة من الموظفين لم يكونوا فلاحين بالمعنى الشائع في المجتمع، بل كانوا - على العكس تمامًا - يمثلون بعض أبرز وجوه النخبة المصرية. قلة منهم فقط كانت من أبناء تجار القاهرة، والبعض الآخر من أبناء علماء الدين، لكن غالبيتهم خرجوا من أسر أعيان الأقاليم.^(١٣)

وكان الأعيان هم القادة المحليون أو الطائفيون.^(١٤) والكلمة لها تضمينات علمانية؛ فهناك، على سبيل المثال، رجال الدين الأقباط وأعيان القبط، وهم رجال محترمون ذوو مال وجاه، لكن الكلمة يقتصر استخدامها للإشارة إلى أصحاب المكانة في الريف. ويتألف هؤلاء الأعيان من مشايخ البلد وعائلاتهم وعدد كبير من مشايخ الحصص، الذين يديرون أقسامًا من القرية ويمارسون وظائف دينية صغيرة في بعض الأحيان. وكان هؤلاء الأعيان موسرين وبارعين ومتباهين: تعود أصول كثيرين منهم إلى القبائل العربية التي استقرت بمصر في أعقاب الفتح الإسلامي.

وقد قدم أعيان الريف المصري معظم الشبان المصريين الذين التحقوا بخدمة الحكومة على عهد محمد علي، سواء للتعليم أو للعمل بالأقاليم. ومعظم من التحق منهم بمدارس الوالي الجديدة تلقوا علومًا تؤهلهم للعمل مدرسين ومهندسين وأطباء ومترجمين، كما أرسل بعض منهم إلى أوروبا لاستكمال دراستهم، وعند عودتهم كانوا يجدون في انتظارهم الدرجة والراتب والمناصب الحكومية في القاهرة. وفي عام ١٨٣٣، رخص محمد علي بتعيين مشايخ القرى بمناصب في الإدارة الإقليمية. وسرعان ما أخذ محدثو النعمة هؤلاء، والذين اقتصر عملهم في البداية على وظائف متواضعة مثل نظار أقسام وحكام خطط، يصعدون ببطء حتى أصبحوا، بحلول الثلاثينيات من القرن، موجودين في كل مستويات الإدارة الإقليمية، ما عدا وظيفة المحافظ.^(١٥)

الجدول رقم ١٠

شاغلو مناصب الحكومة العليا من الأثر الك، ١٨٤٩-١٨٧٩

الأصل أو مكان الميلاد	محمد زكي باشا	علي ذو الفقار باشا	إسماعيل راجب باشا	محمد حافظ باشا	أحمد طلعت باشا	عبد القادر حلي باشا	محمد شريف باشا	حسن راسم باشا
التعليم	مصر، مدارس الدولة (إدارة)	—	—	اليونانية والفرنسية والعربية	اليونانية	مصر، فرنسا (كلية)	استانبول	—
اللغات (غير التركية)	الفرنسية والعربية	اليونانية والفرنسية والعربية	اليونانية	مصر، مدارس الدولة (محاسبة)	—	عسكرية وطب	الفرنسية	—
أول منصب في الخدمة المدنية	عضو بمجلس التعليم، ١٨٣٥-٣٦	رئيس مجلس الأحكام، ١٨٥٧	مترجم، قلم الجورنال، ١٨٣٤	موظف، ١٨٣٥-٣٦	بديوان المدارس، ١٨٤١	مستاح أراض، ١٨٥٨	ناظر الشؤون الإجرائية، ١٨٥٨	العمل بترسماتة بولاي أوائل الثلاثينات
أول منصب في الخدمة العسكرية	بفوج مدفعية، ١٨٣٧-٣٨	الأسطول المصري، ١٨٣٤	—	لا يوجد	—	بكتيبة المهندسين، ١٨٨٤	بكباشي، المشاة، ١٨٥٤	—
أعلى منصب، مجلس الخديوي (١)	مترجم، مجلس الخديوي، ١٨٥٠-٥١	وكيل، دائرة سعيد، ١٨٤٤	انتقل إلى مجلس الوزراء، ١٨٣٦	بدائرة إبراهيم ناظر دائرة إسماعيل، ١٨٦٣	بمجلس الوزراء، ١٨٣٨	ضابط بالدائرة المدنية، عهد سعيد	بكباشي بحاينية الوالي، عهد سعيد	—
أعلى منصب (الخاصة - الدائرة المدنية)	رئيس تشريعات في عهد إسماعيل	لا يوجد	رئيس مجلس، ١٨٦٣	—	حامل الأختام، ١٨٥١	رئيس البروتوكول، ١٨٨٧	—	ناظر الخاصة، ناظر الدائرة المدنية، ١٨٦٥

رئيس مجلس الأحكام، ١٨٧٣	ناظر الشؤون الفرنجية	—	—	ناظر الدائرة السنوية ١٨٦٢-١٦٣ ملير الخاصة، ١٨٦٨	—	رئيس مجلس العدل، ١٨٥٧	ناظر بالدائرة السنوية، ١٨٨٠-	أول منصب عال (الإدارة المركزية) (٢)
محافظ دمياط، ١٨٦٠	—	رئيس الشرطة، القاهرة، ١٨٧٤	—	ناظر المالية، ١٨٦٤	ناظر المالية، ١٨٥٩	محافظ الإسكندرية، ١٨٦٦	ناظر السكك الحديدية، ١٨٧٢	أول منصب عال (الإدارة الإقليمية) (٣)
—	رئيس مجلس النظار، ١٨٨٢	ناظر الجهادية والبحرية، ١٨٨٤	رئيس السكرتارية بمجلس الوالي، الشمانيينات	ناظر الدائرة السنوية	رئيس مجلس النظار، ١٨٨٢	رئيس البروتوكول، ١٨٩١	ناظر ديوان المالية والأشغال العسكرية	آخر منصب
١٨٨٢	١٨٨٧	١٨٨٧	١٨٨٤	١٨٨٦	١٨٨٤	١٨٩٢	١٨٩٤	تاريخ التقاعد (أو الوفاة)

المصدر: استعان المؤلف في عمل الجدول بمواد أرشيفية وأعمال منشورة.

- ١- وتشمل الخدمة بالخاصة أو الدائرة السنية أو المعية السنية.
- ٢- وتضم نظار الدواوين ورؤساء المجلس الخاص ومجلس الأحكام وشورى النواب ورؤساء شرطة القاهرة والإسكندرية.
- ٣- وتشمل محافظى الأقاليم ومديرى المديریات والمراكز ومفتشى العموم ونوابهم ورؤساء المجالس والدواوين الإقليمية.

وخلال أربعينيات القرن، سارت تجربة محمد على فى اتجاه عكسى حين استعاد الأتراك كثيرًا من المناصب (إن لم يكن كلها) التى سبق أن فقدوها. على أن الخمسينيات كانت نقطة تحول. فللمرة الأولى، بدأ المصريون يحلون محل الأتراك فى أعلى المناصب. ففي ١٨٥٠، حصل مهندسان مصريان تلقيا تعليمهما بفرنسا، هما حماد عبدالعاطى وعلى مبارك، على الدرجة الثانية، وعين الأول رئيسًا لقلم الهندسة والثانى ناظرًا لمدارس الحكومة. وعلى مدى أربع سنوات، ترأس مبارك نظام مصر التعليمية وأدخل عليه الكثير من الإصلاحات. وفى ١٨٥٦، عاد الأعيان مرة أخرى إلى وظائف رئاسة الخطط ووكلاء الأقسام.^(١٦) وسرعان ما صار المصريون يعينون كمديرى مديريات. وبحلول السبعينيات، أصبح تعيين مصرى فى منصب المحافظ أمرًا عاديًا.

لكن فى مستويات الإدارة الوسطى واصل الأتراك توجيه معظم نظارات الحكومة، بالرغم من ترأس المصريين أحيانًا لديوانى المدارس والأشغال العمومية. وفى عام ١٨٦٨، فقد الأتراك سيطرتهم على ديوان المالية لصالح مصرى، هو إسماعيل صديق، الذى كان يشغل أيضًا منصب مفتش عموم. وإسماعيل صديق هو أول من شغل هذين المنصبين القويين من غير الأتراك، لكن إذا نحينا هذا الاستثناء جانبًا، فقد ظل حملة المناصب العليا من المصريين يمثلون أقلية متميزة فى الدواوين المركزية. فلم يحصل على ما يمكن أن نطلق عليه مناصب "نظارية" سوى ثمانية مصريين، خلال الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٩.^(١٧)

ولم تسر الأمور على ما يرام بين الموظفين المصريين والأتراك. فالأخرون كانوا مستائين من اقتحام "الفلاحين" لـ "دواوينهم"، بينما كان المصريون يرون الأتراك بليدى الحس، ويأخذون عليهم تأخرهم فى اعتناق الإسلام.^(١٨) ويمكن رد هذا العداء إلى عهد محمد على، الذى وجد موظفوه الأتراك صعوبة فى قبول إصلاحاته.^(١٩) فبعضهم رفض الالتحاق بالمدارس الجديدة للطب والزراعة والهندسة، وأهمل غيرهم أعمال الرى وتراخوا فى إنجاز أعمالهم تاركين شتلات القطن الجديد تفسد فى الأرض. وعندما عين محمد على المصريين لشغل المناصب فى الأقاليم، رفض موظفوه الأتراك التعاون معهم. فخاطبهم محمد على قائلاً: "سمعت أن بعضكم بدأ ينشر الشائعات بأن نظار الأقسام من العرب (وحدهم) ونحن، نحن أتراك،.. وتتساءلون كيف يعمل الأتراك بالدواوين تحت رئاسة المصريين؟ ألا تعلموا أن عددًا كبيرًا من المصريين مسئولون عن أقسام بالحكومة ويؤدون عملهم على خير وجه؟". ومنذ عهد محمد على والتوتر قائم بين الجماعتين، ولم يقدر له أن ينتهى إلا بعد التمسير الكامل للإدارة.

وإذا كان أصحاب المناصب العليا من المصريين يختلفون عن الأتراك من حيث التوجهات والأصول، فهم مختلفون فيما بينهم من حيث التعليم، وبقدر أقل من حيث الوظيفة. فهم ينقسمون إلى فئتين: تقنيون، أصحاب مهارات علمية اكتسبوها عبر التعليم الأوروبى الرسمى، وأعيان، ومشايخ قرى محدودو التعليم، لكن اختيروا لمعرفتهم الكبيرة بأوضاع الريف. (انظر الجدول رقم ١١)

وكان بإمكان التقنيون المصريون تلقى التعليم العلمى إما فى مدارس مصر الجديدة وإما فى الخارج. وكلهم كانوا يعرفون لغة أجنبية على الأقل، وغالبًا الفرنسية. ويتمتعون، باعتبارهم جماعة، بطابع "مدنى" جلى. موظف واحد فقط فى الجدول رقم ١١ - على مبارك - خدم بالجيش. وكان هؤلاء المصريون يعملون عادة بالدواوين المركزية، وإذا ما ذهبوا إلى الأرياف، فإنهم يذهبون ممثلين للحكومة المركزية أو ضمن حاشية الحاكم المتوجهة إلى هناك.

جدول رقم ١١

التفقيون المصريون في المناصب العليا بالحكومة، ١٨٤٩-١٨٧٩

الأصل أو محل الميلاد	مصطفى، بهجت بلشا *	عبد الله فكرى بلشا	محمود الفلكى	إسماعيل الفلكى، بلشا	علي، بلشا إبراهيم	صالح مجدى
الأصل أو محل الميلاد	قريّة منية أبو على (الشرقية)	أسرته من علماء الدين (أمه مصرية)	قريّة الحصنة	_____	قريّة القزرا	ينتمى لأسرة من التجار
التعليم	مصر، المدرسة الإعدادية، المهندسخانة، باريس ١٨٢٦	مصر، الأزهر	مصر، مدرسة البحرية، مدرسة الصنائع بالقاهرة ١٨٥٠، باريس (الرياضيات والفلك)	مصر، صنائع القاهرة ١٨٥٠ - باريس (الفلك)	مصر، المدرسة الإعدادية، مدرسة المدفعية، باريس ١٨٤٤ (الهندسة)	مصر، مدرسة الأسن، مدرسة الصنائع، باريس (هندسة)
اللغات (غير العربية)	الفرنسية والتركية	التركية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية والتركية
أول وظيفة بالخدمة المدنية	ناظر مدرسة إعدادية ٢١٨٣٦	القلم التركي بدوان الكتفاد، ١٨٥١-١٨٥١	معلم ومترجم، مدرسة الصنائع، ١٨٤٠-١٨٤٥	وكيل، مرصد شبرا، ١٨٤٥	_____	نائب ناظر قسم الترجمة بالقاهرة ٣٧-١٨٣٦
أول وظيفة بخدمة الوالى	كبير مهندسين، شغلاك الوالى، أوائل الأربعينات	الحق بحلشبة سعود بك ١٨٦٥-١٦٦-١٨٧٩ بلشا	_____	_____	الحق على حلشبة عباس، ١٨٤٩-١٨٤٩	_____
تاريخ الحصول على لقب البك أو الباشا	بك ١٨٤٥، ١٨٥٨ بلشا	بك ١٨٦٥-١٦٦-١٨٧٩ بلشا	بك ١٨٨١ بلشا	بك ١٨٦٤	بك فى عهد عباس، ١٨٧٩ بلشا	بك ١٨٧١-٧٢
أول وظيفة بخدمة عباس	مفتش هندسة، ٥١-١٨٥٠	دوان للكتفاد، ١٨٥١-١٨٥١	أرسله عباس للدراسة بفرنسا	_____	معلم متعددة، منها المسئولية عن تشيئة الهامى، ابن عباس	المهندسخانة
أول وظيفة بخدمة سعود	مستاح لأرضى سعود	الاتحاق بحلشبة سعيد	مسح ووضع خارطة للوجه البحرى، ١٨٥٩-١٨٥٩	_____	وكيل، دوان الجهلينة	مترجم ١٨٥٤-
أول وظيفة بخدمة إسماعيل	مفتش هندسة، ١٨٦٣	مراقبة إسماعيل إلى تركيا	_____	مدبر بصنائع القاهرة والمرصد، ١٨٦٦-١٨٦٦	مترجم الخديوي، مدير لمدرسة إعدادية بالقاهرة	مترجم بقلم الترجمة ١٨٦٣-
أول وظيفة عليا بالإدارة المركزية	ناظر، الأشغال العمومية والمدارس، ١٨٧٠	ناظر، دوان المدارس، ١٨٨٢	ناظر، الأشغال العمومية، ١٨٨٢	_____	ناظر، دوان المدارس ١٨٧٩-	_____
آخر وظيفة	_____	_____	_____	مدبر بالمهندسخانة، القاهرة	ناظر، دوان الأحكام ١٨٨٢-	قاض بالمحاكم المختلطة
تاريخ الوفاة (أو الاستبعاد)	١٨٧٢	_____	١٨٨٥	١٩٠١	١٨٩٩	١٨٨١

* بالرغم من أن والد بهجت باشا كان تركيًا، فهو ينتمى، من جهة أمه المصرية، إلى أسرة من أعيان الأقاليم. وكان يجيد العربية وعلى صلة وثيقة بالمهندسين المصريين بحكم عمله.

كان هؤلاء الفنيون المصريون موجودين بأعداد ضخمة فى ديوانى المدارس والأشغال العمومية. وكل، لم يكونوا على كفاءة عالية. فالمهندسون، على سبيل المثال، كان تدريبهم ضعيفاً بشكل عام، والبعض منهم يفتقد إلى أى كفاءة. وكان أكثرهم كفاءة هم أولئك الذين قضوا سنوات فى أوروبا، لكن هؤلاء ظلوا يشكلون الأقلية.

ويتمتع هؤلاء الموظفون المصريون الكبار بعقلية تكنوقراطية؛ فهم يميلون إلى الاعتقاد بأن حل المشاكل يكمن فى التوصل إلى الأسلوب الصحيح. فالحل يكمن فى التنظيم والطريقة، وهو منطق بيروقراطى قح. فاققتصاديات المياه فى مصر يجب التحكم فيها عبر نظام سليم للرى، تماماً مثلما يمكن "تحسين أوضاع" الشعب المصرى بوضع نظام تعليمى سليم. وكان هناك قدر من الأوهام بشأن هؤلاء الرجال، الذين يجمع بينهم الشعور بعدم إمكان الاستغناء عن خدماتهم واقتناعهم بتفوقهم.

يقدم الأعيان نموذجاً مناقضاً (انظر الجدول رقم ١٢). ففى شبابهم، حفظوا القرآن وتعلموا مبادئ القراءة والكتابة بكتاب القرية. ولم يحصلوا على تعليم رسمى، وقليلون منهم يعرفون اللغات الأوروبية. وكانوا يقضون معظم سنوات خدمتهم الحكومية بالريف، حيث يعملون بمستويات الإدارة الإقليمية، كقضاة بمحاكم الأقاليم، ونظار زراعة بأراضى أسرة الخديوى. وفى وقت لاحق من خدمتهم، انتقل البعض منهم إلى الدواوين المركزية أو خدموا بمجلس شورى النواب.

والجماعة الرابعة هم الأرمن، الذين لا تدانيهم جماعة أخرى فى الاتساع والتعليم والتقدم (انظر الجدول رقم ١٣). وبفضل تحصيلهم للعلوم

والمعارف الإنسانية، ومعرفتهم الجيدة بكل من أوروبا والشرق الأوسط، كان هؤلاء الموظفون المتأوربون أكثر الناس نكاءً وتحضرًا. كان معظمهم يقضى السنوات للدراسة بأوروبا، وغالبًا في أفضل المدارس. وكانوا يعرفون اللغات الأوروبية الرئيسية وكذلك التركية العثمانية، لكن قليلًا منهم كان يعرف لغة البلد الذى يعيش فيه. الموظف الأرمنى الوحيد الذى وجبته يعرف العربية هو يوسف هككيان.^(٢٠) وبالإضافة إلى التعددية اللغوية، كان الموظفون الأرمن على صلة بشخصيات ذات نفوذ فى أوروبا وتركيا العثمانية.^(٢١) فنوبار باشا، على سبيل المثال، تزوج من أسرة معروفة من إستانبول يعمل أفرادها فى مجال البنوك. وقد خدم أحد عتقائه بمعية ولى عهد السلطان. ويُشار إلى وجود صلات لأرتين بك باللورد بالمرستون وغيره من رجال الدولة فى أوروبا.

ومن حين لآخر، كان موظفون أرمن يتولون ديوانى الشئون الخارجية والتعليم؛ حيث يفيدون من خبراتهم الكبيرة فى مجال التجارة (بعضهم، مثل أرتين بك، ينتمى لأسر تجارية ناجحة) ومعرفتهم لكثير من اللغات أكبر إفادة. وقد تولى أرمنى، أكثر من مرة، وظيفة باش مترجم بالمجلس الخديوى ونظر الشئون الخارجية.

وقد ترك يوسف هككيان ونوبار باشا تقارير حية عن خبراتهم خلال عملهم الحكومى.^(٢٢) وتكشف هذه الأوراق عن التأثير العميق للتعليم الأوروبى عليه. فقد كان رائدًا للتمدين من الطراز الأول. وقد اعتنق بشغف مبادئ حرية التجارة والليبرالية، وآمن بشدة بتفوق الطرائق الأوروبية. وقد دفع هككيان، العولمى حتى النخاع، قدمًا بالتجارة ووسائل النقل الحديثة.^(٢٣) ولم يكن متعاطفًا مع المصريين أو أتراك مصر، الذين كان يعتبرهم عنصرًا "متخلفًا". كتب فى ١٨٤٥ يقول: "ليس منهم من يؤمن بجدوى أو فائدة الأساليب المخالفة لأساليبهم وأساليب أجدادهم. وهذا ما يفسر، من ثم، لماذا كان الأتراك بطيئين، ومهملين، ومعوقين، ومهمليين، وفاترى المشاعر، ولا

مبالين، وأغبياء". ويسخر هككيان من خرافات الموظفين الأتراك، ويهزأ من ازدرائهم و"كراهيتهم" للمسيحيين، ويتسلى بالحكايات التى تكشف عن ميولهم "المتخلفة". وقد كتب فى يومياته عن اثنين من الموظفين الأتراك طالباً بتغيير علامات الدرجات بحيث يمكن تمييز المسلمين عن المسيحيين. فقد قال الرجلان إنهما "كانا يقعان أحياناً فى خطأ مشين بتحية المسيحيين ومعاملتهم بالتأدب والاهتمام الجديرين بالمسلمين وحدهم". وبالنسبة لهككيان، وبالقطع بالنسبة لكثير من زملائه الأرمن، كان أترك زمنه برابرة لا سبيل إلى إصلاحهم. كتب فى ١٨٤٦ يقول: "لقد مضى زمانكم، وسرعان ما سيحتل أبناؤكم، نوو التعليم المختلف، أماكنكم متحلين بمشاعر أفضل".

هناك مجموعة أخرى شديدة التحيز من أصحاب المناصب تمثلت فى الأوروبيين (انظر الجدول رقم ١٤). ولم يكن الموظفون الأوروبيون، بالطبع، جدّاً على مصر. فمحمد على استخدم كثيرين منهم كخبراء لتنفيذ خطته الإصلاحية، وبحلول منتصف القرن أصبح للوجود التقنى الأوروبى جذوره الراسخة. فكنت ترى هؤلاء الأوروبيين فى كل مكان تقريباً، وخاصة فى ديوانى الأشغال العمومية والمواصلات. ويعود هذا، إلى حد كبير، إلى التطور الكبير الذى شهده نظام النقل. وفى عام ١٨٥٢، بدأ إنشاء أول خط للسكك الحديدية بمصر، والذى تولاه جورج ستفنسون، لربط القاهرة بالإسكندرية. وقد استكمل إنشاء هذا الخط فى عهد سعيد، ثم امتد فيما بعد إلى البحر الأحمر. ومع نهاية السبعينات من القرن، كما رأينا، أصبح هناك ١٢٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية تقطع البلاد. وقد أُتيح للأوروبيين، الذين عملوا كنظار للمحطات وسائقين وفنيين ومسؤولى تموين، فرصاً جديدة للعمل.

وقد تقادى محمد على إعطاء الأوروبيين مناصب إدارية عليا خوفاً من إثارة المشاعر الدينية لرعاياه من المسلمين. وأعطى للأتراك الكلمة العليا

على الخبراء الأوروبيين الذين استقدمهم. ومع حلول منتصف القرن، بدأ هذا الوضع يتغير. فلأول مرة يتم تعيين الأوروبيين كنظار ووكلاء للدواوين الحكومية الكبيرة. وكان الإنجليزى لى جرين (جرين بك) أول أوروبى يترأس أحد الدواوين. فقد عينه سعيد ناظرًا للسكك الحديدية والنقل، وكان يشغل فى السابق وظيفة وكيل ديوان المواصلات المصرية.

جدول رقم ١٢

أعيان المعمرين في المناصب الحكومية العليا

الأصل أو أول وظيفة محلية	سليمان أباطة باشا	علي بدر أوى بك	محمد سلطان باشا	حسن الشريعى باشا	محمد الشواربى باشا	أحمد بك مصطفى
أول وظيفة، خدمة مدنية	مأمور قسم القلوية، ١٨٤٠	حاكم خط، ناظر قسم، مأمور، عهد محمد علي	مأمور قسم قولوسنا، بالمينا، ١٨٥٧	مأمور قسم قولوسنا، بالمينا، ١٨٥٦	عضو بمجلس شورى النواب، ١٨٦٦	حاكم خط، عهد سعيد
تاريخ الحصول على البكرية أو البكرية الأولى	باشا، ١٨٧٥	منحه سعيد درجة ولقب بك	باشا، ١٨٦٩	بك، ١٨٥٦	بك، ١٨٧١-٧٢	—
تاريخ التعيين كوكيل مديرية للمرة الأولى	—	—	وكيل مديرية بنى سوف، ١٨٥٩-	—	وكيل القلوية، ١٨٦٩-٧٠	وكيل القلوية، أوائل عهد إسماعيل
شغل وظيفة مدير مديرية	مدير الغربية، ١٨٦٩-١٨٧١ مدير القلوية، ١٨٧١	حاكم فوه (التي كانت عهده)	مدير بنى سوف، ١٨٦٠، مدير أسيوط، ١٨٦٣، مدير الغربية، ١٨٦٤	مدير القلوية، ١٨٥٨-١٨٥٨ مدير بنى سوف والقيوم، ١٨٦٧	مدير القلوية، ١٨٧١-٧٢ القلوية، ١٨٧٥	مدير القلوية، ١٨٦٩
أول وظيفة بالإدارة المركزية	ديوان المالية، ١٨٧٩	مشرف على فليزقات القاهرة، عهد عجلش	—	عضو بمحكمة استئناف القاهرة	—	—
العمل بخدمة الأسرة الخيرية	عين بشناق الخديوى، ١٨٦٣-٦٤، مفتش بالدارة السنية بالشرقية، ١٨٦٤	ناظر شناق الخديوى، عهد محمد علي، شناق عجلش	مفتش على ممتلكات الخديوى بالمعيد، ١٨٦٥ ناظر شناق الخديوى بالمينا والقيوم، ١٨٧٢	—	—	—
آخر وظيفة عليا	ناظر ديوان المدارس، ١٨٨٢	—	رئيس المجلس التشريعى، ١٨٨٣	ناظر ديوان الأوقاف	—	—
تاريخ الوفاة أو التقاعد	١٨٩٦ (تقاعد فى ١٨٨٦)	١٨٦٧	١٨٨٤	—	١٩١٣	—

المصدر : وضعه المؤلف مستعينا بمصادر أرشيفية والعديد من الأعمال المنشورة.
ملحوظة: الشرطة تشير إلى عدم توفر المعلومات.

جدول رقم ١٣

القانون الأرمين في المناصب الحكومية العليا، ١٨٤٩-١٨٧٩

بوغوص نوبل بلشا	يوسف هيكيمان (جوزيف هيكيمان)	أرتين شكري بك	ديكران بلشا (تيهران دابرو)	ستفان رسي بك (ستفان بك)	خسرو سكيبس بك (خسرو بك)	
سفيرنا	استنبول	استنبول	القاهرة	سبيلتيا	استنبول	محل الميلاد
سويسرا، فرنسا	إنجلترا، ١٨١٧ (الهندسة)	استنبول، القاهرة، باريس، ١٨٢٦ (الإدارة)	إيطاليا	باريس، ١٨٢٦ (الديبلوماسية)	باريس، ١٨٢٦ (الديبلوماسية)	التعليم
الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، التركية	الفرنسية، التركية، الإنجليزية، الإيطالية، الألمانية	التركية، الإيطالية، الفرنسية	الإنجليزية، الفرنسية، التركية، الإيطالية	الفرنسية، التركية	الفرنسية، التركية	اللغات (إقليمية) الأرمنية
قائم بالأعمال، فيينا، ١٨٥٣-، ناظر، السكك الحديدية والمواصلات، ١٨٥٨	معلم ومشرف على معامل القطن، ١٨٣١ مدير المهندسخانة، ١٨٣٥	مترجم، ديوان الجهلية، ١٨٣٤- مدير مدرسة الإدارة بالقاهرة، ١٨٣٥	بمصلحة السكك الحديدية، ١٨٦٤ سكرتير ورئيس قلم الأمور الفرنسية، ١٨٧٧	مترجم، ديوان الجهلية، ١٨٣٢، ديوان المدارس، ١٨٣٦	—	أول وثاني وظيفة بالحكومة
ناظر، السكك الحديدية والمواصلات، ١٨٥٨- ناظر، الأشغال العمومية والسكك الحديدية، ١٨٦٤	ناظر، ديوان الصحة، ١٨٤٩-	ناظر، الأمور الإفريقية-التجارة، ١٨٤٤- رئيس محكمة التجارة، ١٨٥٤	وكيل، الأمور الإفريقية، ١٨٧٩- ناظر، الأمور الإفريقية، ١٨٩١	وكيل، الأمور الأجنبية، ١٨٥٠-٤٧١٨٤٦	—	تعيينه كوكيل أو ناظر لديوان حكومي
رئيس، مجلس الناظر (٣ مرات)	—	—	ناظر، الأمور الإفريقية، ١٨٩٣	ناظر، الأمور الإفريقية، ١٨٥٤	—	أعلى وظيفة حكومية
مترجم بمجلس الوالي، خلال الأرمينيات، سكرتير وبلش مترجم لأيراهيم	—	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٣٩-	—	—	بمجلس الوالي، ١٨٣٤- سكرتير ثان لمحمد علي، ١٨٣٩	أول وثاني وظيفة بخدمة الوالي
بلش مترجم	—	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٣٩-	—	—	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٤٤	أعلى وظيفة بخدمة الوالي
ناظر، الأمور الإفريقية، ١٨٦٦	عضو، ديوان المدارس، ١٨٣٦	عضو، ديوان المدارس، ١٨٣٥	عمل سكرتيرًا للتوبلر في بداية خدمته	عضو بحاشية أرتين بك، ١٨٤١	سكرتير أول ومترجم لعميس، ١٨٥٠	وظائف مهمة أخرى
رئيس، مجلس الناظر، ١٨٩٤	—	عضو، المجلس الحاكم، ١٨٥٧	سكرتير، الأمور الإفريقية، ١٨٩٤	—	—	آخر وظيفة
١٨٩٩	٢١٨٧٤	١٨٥٩	١٩٠٤	١٨٥٩	١٨٧٣	تاريخ الوفاة

المصدر: قام المؤلف بوضع هذا الجدول بالرجوع إلى مصادر أرشيفية والعديد من الأعمال المنشورة.

جدول رقم ١٤

الموظفون الأوروبيون فى المناصب الحكومية العليا، ١٨٤٩-١٨٧٩

الجنسية	المنصب	تاريخ التعيين	تاريخ دخول الخدمة
بئس بك	وكيل السكك الحديدية	١٨٥٩	--
دو مارتينو بك	ناظر، قلم الأمور الأوروبية، مجلس الخديو	١٨٧٩	١٨٧٢
جودار بك	رئيس سكرتارية الخديو	عصر إسماعيل	١٨٥٩
جرين بك	ناظر السكك الحديدية والمواصلات	١٨٥٥-١٨٥٦	--
كونيج بك	سكرتير أول بمجلس الخديو	عصر سعيد	--
لينان بك (الينان دو بلغوند)	ناظر الأشغال العمومية	١٨٦٩	--
لوبير بك	وكيل الأمور الإفرنجية	١٨٥٧	--
روسو بك	وكيل الأشغال العمومية	--	١٨٧٠
توينو بك	وكيل التشریفات بمجلس الخديو	١٨٧٧	١٨٤٢

المصدر: قام المؤلف بجمع البيانات من أعمال منشورة ومصادر أرشيفية، وخاصة
Etat nominatif des fonctionnaires europeens au service du
gouvernement egyptien, FO 78\3436

كذلك شغل الأوروبيون مناصب عليا فى المعية السنية وكان معظم هؤلاء الأوروبيين يعملون ضمن طاقم سكرتارية الخديو، لكن عدداً محدوداً منهم كان يتمتع بنفوذ حقيقى وهناك مستشرق فرنسى يدعى كونيج حضر إلى مصر أصلاً بهدف تقوية لغته العربية وعندما عينه محمد على لترجمة القوانين الفرنسية، أصبح كونيج المعلم الخاص لابنه سعيد^(٢٤) وقد نمت الثقة والصداقة الوثيقة بين التلميذ والمعلم، وعندما صعد سعيد كرسى الخديوية أصبح كونيج سكرتيراً أول بمجلس الخديو وحيث كان الأوروبي الوحيد الذى يحظى بثقة سعيد، فقد صار من بين أكثر الموظفين نفوذاً، كما شغل موظف آخر من ذوى الخطوة ببلاط سعيد، هو باولينو (درانت) بك، منصباً عالياً خارج المعية؛ ففى ١٨٦١ عين ناظراً للسكك الحديدية والمواصلات^(٢٥)

على أن صعود الأوروبيين إلى المناصب الحكومية العليا شكل مصدراً آخر للتوتر فى صفوف الصفوة البيروقراطية فمشاعر القومية الأوروبية

والتفوق العرقى صادفت مشاعر مماثلة من جانب الموظفين الأتراك والمصريين والأرمن، وجعلت التعاون بينهم فى غاية الصعوبة وكان الأوروبيون على ما يبدو أكثر عداءً تجاه الأتراك، بينما كانوا يعتبرون المصريين أذكىاء وقابلين للتعلم لكنهم مقلدون للغاية^(٢٦) وقد صرح جرين بك بأن سائقى قاطراته (وكلهم من الأوروبيين) سيتركونه إذا ما استخدم أحدًا من أبناء البلاد فالمهندسون الإنجليز لم يكونوا يرغبون فى ترقية المصريين، وكانت غالبية الإنجليز من أصحاب هذا الرأى وينفرون من القلة منهم ممن يرون عكس هذا وقد تحالفت هذه الآراء لإحداث الشقاق، خاصة بين الموظفين الأوروبيين والأتراك فقد اصطدم عبد الله باشا ناظر المالية على عهد سعيد مع لبنان بك (الفرنسى)، كما لم تتوقف مؤامرات الأتراك ضد جرين بك^(٢٧)

إن هذه الأقسام الخمسة للموظفين الذين تتألف منهم نخبة مصر البيروقراطية ليست مطلقة أو محكمة ومن غير الممكن تصنيف كل موظف كبير بسهولة فإسماعيل صديق، الناظر المصرى للمالية السابق الإشارة إليه، لم يتلق تعليمًا أوروبيًا ولا يتحدث غير العربية، ومع ذلك فهو مؤهل بالكاد ليوضع ضمن "الأعيان" وإسماعيل، الذى ينتمى لأسرة مغمورة، كانت أمه مرضعة الأمير إسماعيل، ونشأ باعتباره أخ فى الرضاعة لخدوى المستقبل كما كان هناك أيضًا قلة من الموظفين الأقباط يشغلون مناصب عليا، لكنهم كانوا أقل من أن يشكلوا جماعة مستقلة وكان تواجد الموظفين الأقباط فى المستويات العليا من الإدارة يصل حد الندرة^(٢٨)

وعند هذا الحد نتساءل: لماذا لم تسفر الخلافات الحادة بين أقسام النخبة عن منافسات على قدر من الشراسة بحيث تهدد استقرار الدولة؟ لم يحدث هذا، أولاً، لأن نظام مصر السياسى - الإدارى لم يكن نظامًا تنافسيًا خالصًا، ينافس فيه الفرد زميله على عدد محدود من الجوائز ففرصة تحقيق الثروة كانت متاحة أمام كل المجموعات والأفراد، وكان الطريق إلى القمة

مفتوحا أمام الجميع ثانيًا، نجحت عوامل معينة في جمع شمل النخبة وحفزها على التعاون، كما تشكلت مصالح مشتركة مهمة بين أقسام النخبة، التي كانت تتقاسم ما هو أكثر من الدرجات الوظيفية العليا والمناصب الإدارية وقد تجلى هذا في نمط الحياة الجديد للصفوة وطرائق استثمارها، وبخاصة حيازتهم للأراضي في ريف البلاد

ثقافة مادية مشتركة وولع بالأرض

تزايدت أهمية الثروة الشخصية كهدف لأصحاب المناصب العليا في مصر وكانت الثروة تتمثل في الأرض وكذلك الأموال، التي كانت مكانتها في الاقتصاد تتنامى يومًا بعد يوم فقد جعل ظهور القطن كمحصول تجارى، وتزايد الأموال، وواقع المركزية السياسية، ووجود دولة تسلطية لا أمل فيها للموظف في الفوز بسلطة سياسية كبيرة، كل هذا جعل من الثروة الشخصية مكافأة غير مسبقة للمنصب فإلى جانب كونها وسيلة للتباهى والتبادل، كانت الثروة مبررًا مهمًا على قدر كبير من الأهمية لوجود المنصب ذاته وقد اندفع الموظفون - دون كلل، وبكل الوسائل الممكنة - لكنز أكبر قدر من المال أملًا في أن تحقق مظاهر الثراء لهم المكانة وتحقق مادته النفوذ بصورة أو بأخرى

وهكذا، أصبحت الأرض والمال هما جل ما يتطلع إليه أصحاب المناصب العليا وبحلول منتصف القرن، أصبح من المسلم به أن يمتلك كل صاحب منصب كبير عزبة على الأقل وعلى الرغم من أن أصحاب الوظائف كانوا يشترون الأراضي، إلا أن معظم حيازاتهم كانت منحًا من الحاكم، وهو نظام سبق وأرساه محمد على فلم يكن من المتوقع أن يکنز كبار الموظفين المال فحسب، بل وكذلك أن ينفقوه بما يتناسب مع مناصبهم فقد شعروا بضرورة العيش في مستوى معين، وشراء "بيت مناسب" وتأثيثه التآييث

المناسب، لكن نمط الاستثمار في منتصف القرن شهد الابتعاد عن ممارسات كبار الموظفين على عهد محمد علي ففي أواخر الستينات من القرن، كان الموظفون يشترون القليل من العبيد والكثير من المحركات البخارية، ويدخنون الغليون الشرقي أقل مما يدخنون السيجار الأوروبي، ويفضلون ركوب العربات الغالية أكثر من امتطاء ظهور الخيول بتعبير آخر، شرع هؤلاء الموظفون في مزج عادات الاستهلاك الشرقية بالأوروبية

كان هذا المزاج الثقافي مختلفاً عن الثقافة المملوكية العائلية التقليدية (انظر جدول رقم ١٥) فقد كانت ممتلكات نخبة القرن الثامن عشر تتمثل في قصر ذي غرف وممرات كثيرة، ويشمل قصرًا للحريم وقاعة استقبال وكانت هذه القصور تضم أسرة المالك والعديد من العبيد، ذكورًا وإناثًا، بيضًا وسودًا - سراري، وخصيان، وحراس وفي الخارج، كانت هناك معسكرات لقادة الجند وكذلك القلاع الحصينة، وإسطبل كبير للخيول وتعكس تلك الأبعاديات، المدججة بالسلاح، الشبيهة بالحصون المسلحة، المقامات العالية للبكوات المتنافسين على السلطة السياسية وقد قوض محمد علي قوة تلك الأبعاديات العسكرية، لكنه لم يقض على التراث الذي تمثله وشأن ممالك القرن الثامن عشر، كان كبار موظفي محمد علي يملكون القصور الضخمة وحاشيات من الأتباع المسلحين وفي أسواق القاهرة وإستانبول، كان العبيد يباعون بأعداد ضخمة ويقدر عدد المماليك المقيمين بقصور ٢٩ من كبار الموظفين، في ١٨٢٥، بـ ١٦١٠ مملوكًا وعند البلوغ، يُعتق هؤلاء المماليك ويمنحون الخيول وغيرها من أشكال الثروة وكان بعضهم يبقى في خدمة أسيادهم، والبعض الآخر يُمنح الدرجات والرواتب في الدواوين المدنية أو يلتحق بالخدمة العسكرية^(٢٩)

جدول رقم ١٥

ممتلكات أعيان مصر من الممالك، ١٨٢٥

عدد الممالك	
٥٠٠	محمد علي
٣٠٠	إبراهيم باشا
١٥٠	عباس باشا
٦٠	كتخدا الوالي
٨٠	ناظر ديوان الجهادية
٣٠	طوسون بك
٤٠	شريف باشا
١٥٠	محمد الدفتردار
١٠٠	محرم بك
٢٠٠	حوالي ٢٠ موظفا آخرين طردهم محمد علي
١٦١٠	المجموع

المصدر: Douin, Une mission militaire, p 78

وفي منتصف القرن، حل محل هذه الثقافة المملوكية الملكية نمط حياة أكثر صقلا لكنه مكلف فظهر طراز جديد من الملكية، يعكس أذواقاً جديدة ناتجة عن الاتصال بأوروبا ولربما كان أكثر التغيرات وضوحاً هو الشعبية التي اكتسبها طراز جديد من السكن، يعكس التأثيرات الأوروبية والتركية، ويعرف باسم القسطنطيني وعلى الرغم من دخول هذا الطراز منذ الثلاثينيات من القرن، إلا إنه لم يعتمد إلا بعد وفاة محمد علي^(٣٠) وهو يتميز بسطح مستو (النسخة الإستانبولي منه أسطحة مائلة)، والعديد من النوافذ العالية

المغطاة بفتحات التهوية والبانوهات الزجاجية وهذا الطراز الجديد يرفض ضمناً بعض ملامح الثقافة المملوكية والعربية القديمة فالنوافذ المقنطرة التقليدية، على سبيل المثال، حل محلها نوافذ مستطيلة الشكل، وحُظر استخدام المشربيات الخشبية، كوحدات للتزيين فى المباني الجديدة وكان يحيط هذه البنايات الجديدة أسوار عالية، والبوابات مصممة بحيث تحجب من الداخل عن أعين من الخارج وبحلول ١٨٥٦، أصبح القسطنطينى أكثر الطرز المعمارية شعبية بين الموسرين من سكان القاهرة

وقد شاع بين أصحاب المناصب العليا شراء هذا النوع من المباني وتأثيثها، بالرغم من تفضيل البعض للعيش فى القصور، مثل الأسرة الحاكمة وقد تسببت تكاليف بناء أو شراء مثل هذا المسكن فى لجوء أكثر من واحد من كبار الموظفين إلى الاستدانة وبسبب هذه التكاليف، لجأ الخديوى - فى أكثر من مناسبة إلى تقديم المنح لموظفين منتقنين لمساعدتهم فى تحمل أعباء منازلهم^(٣١) فقد تلقى طلعت باشا ٧٥٠٠ جنيه مصرى لبناء مسكن جديد، كما منح الخديوى إسماعيل أحمد راشد مبلغ ١٢٢٥٠ جنيهًا لبناء منزل ولم يتوقف هذا الإنفاق أبدًا فقد تلقى هككيان ١٧٥٠ جنيهًا لمجرد تجديد منزله وقد شيدت هذه المساكن الجديدة فى أحياء القاهرة القديمة والجديدة على حد سواء، فى باب اللوق ودرب الجماميز، والسيدة زينب والأزبكية وكان بعض الموظفين يملكون منازل فى جزيرة الروضة وعلى طول شارع الموسيقى وفى سبعينيات القرن، صارت هذه المنازل تعج، بصورة مفرطة فى بعض الأحيان، بالتحف الأوروبية الغالية فبمجرد وصولها من أوروبا، كانت تُعرض المرايا الضخمة، واللوحات الزيتية، والتحف الصينية، وكماليات الحمام، والأواني المطلية بالذهب والفضة وغيرها من الزينات

وكان نمط الحياة الجديد أوضح ما يكون فى المظهر والسلوك العام لموظفى مصر وعائلاتهم^(٣٢) فالرجال يرتدون معاطف الفراك بدلاً من الأثواب، والطرابيش بدلاً من العمامة؛ ويهذبون الشوارب ويدخنون السيجار

والسجائر وفي السبعينيات، كان من الممكن رؤيتهم، وكذلك حريمهم، يركبون عربات أوروبية وكان بمقدور الزائر للقاهرة أن يقف أمام فندقه ويرى نساء الحريم وهن يمررن به، "مرتدين آخر صيحات الموضة الباريسية - يرى كل شيء إلا الوجه، نصف المخفى، نصف المكشوف، المغطى بحجاب رقيق" وقد كتب نفس المراقب، إدوين دو ليوون (القنصل الأمريكي العام في مصر)، في ١٨٧٧ يقول: "إن الزي الأوروبي هو الآن البدعة السائرة بين الحريم، وحل حرير ليون بأزهى الألوان، والأحذية الفرنسية ذات الكعوب غير العملية محل العباءات الفضفاضة والنعال المترهلة والسراويل الفضفاضة"

بالطبع، تواصلت الكثير من الممارسات القديمة فإذا كانت المعسكرات والحشايا قد اختفت، فقد بقي العبيد وبالرغم من احتجاجات القناصل الأوروبيين، ورغم قرارات الخديوى بإلغاء الرق، فقد واصل كبار الموظفين الاحتفاظ بالإماء كسرايا ومحظيات على أن الموظفين لم يكونوا يحتفظون بأكثر من زوجة في نفس الوقت، وإن تزوج كثيرون منهم لمرتين أو ثلاث ولم يكن عدد المحظيات والخدم كبيراً في غالب الأحيان، فلم يكن عددهم يزيد بحال عن الخمسة وكان الموظفون الأتراك يحتفظون بالعدد الأكبر منهم كان حسن راسم - على سبيل المثال - يملك خمس إماء شركسيات، أنجبت إحداهن اثنين من أولاده^(٣٣) فقد كان من المعتاد أن يعتق الموظفون محظياتهم اللواتي ينجبن لهن أطفالاً ويتزوجوهن، وبعضهم عقد الزيجات بين إماءه وأبنائه وحيث إن الأسر لم تكن كبيرة، كان وجود العبيد من الرجال نادراً وعبد سلطان باشا الحبشى، ومملوك محمد ثاقب، يعدا استثناء^(٣٤) وباستثناء منزل إسماعيل صديق، الذى فاق على ما يبدو بيوت المماليك في القرن الثامن عشر، فإن المباني البيروقراطية في منتصف القرن فاقت حتى تلك التى شيدها محمد على

كما شهدنا زيجات متبادلة بين المصريين والأتراك فبعض كبار

الموظفين (مثل على مبارك) اقترنوا بزوجات من التركيات، واشترى كثير من أصحاب المناصب من المصريين تركيات (ممن ذاع جمالهن) ليتخذوا منهن محظيات فكان رفاة الطهطاوى، على سبيل المثال، يمتلك محظية شركسية، وكان لحسن الشريعى أمة تركية أنجبت له ثلاثة أطفال^(٣٥) والحقيقة أن نسبة كبار موظفى الجيل الثانى من أبناء هذا الزواج المصرى - التركى كانت محدودة، لكن مصادرنا لم تبح بعد بحقيقة الوضع^(٣٦)

وعلى الرغم من أن نمط الحياة المختلطة الذى عاشه كبار موظفى مصر فى منتصف القرن قد ميزهم كجيل انتقالى، فقد كانوا أول جيل من الموظفين يبدى اهتماماً حقيقياً بتطوير الملكية الزراعية فى الستينيات من القرن أصبح تملك الأرض، ولأول مرة على مدار القرن، واحدة من مزايا المنصب فخلال ثلاثة عقود من حكم محمد على، لم يكن الارتباط بين المنصب وملكية الأراضى قائماً وكان محمد على يفخر بمنع كبار موظفيه من تملك الأرض^(٣٧) على أنه بحلول منتصف القرن تقريباً أصبح الموظف الكبير يملك ضيعة واحدة على الأقل ويهتم بتطويرها

هذا التطور المهم والسريع حدث بعد قرار محمد على بمنح قطع الأرض، الذى جعل من الوالى واسطة لنقل الملكية، وتحويل الملكيات الزراعية إلى مصدر من مصادر القوة الاقتصادية وكان هذا متصلاً بالمقابل بالتوسع فى إنتاج القطن، ووقوع مصر المتزايد فى شرك أوروبا، ورغبة الأسرة الحاكمة فى التحرر من السيطرة العثمانية

وكما رأينا، وبسبب نفقات مصر الضخمة على الحروب مع الدولة العثمانية فى سوريا وتراجع حصيلة الضرائب، بدأ محمد على فى توزيع القرى على كثير من أتباعه كـ "عهدة" كما وهب أراضى "الشفالِك" لنفسه ولأفراد أسرته، ووزع على كبار موظفيه وقادة جيشه الأبعاديات، من الأراضى الداخلة فى المسح، لكنها غير مزروعة وغير الواردة، بالتالى

بسجل الأراضى وكانت هذه الأراضى الأخيرة تمنح معفاة من الضرائب، بشرط التعهد بزراعتها وكما أخبر محمد على مدير الدقهلية ذات مرة، فإن سياسته تقوم على تخصيص أبعادية لكل مدير مديرية بشرط ألا يزرعها فى فترة شغله للوظيفة^(٣٨) (كان الوالى يخشى من أن يستغل الموظفون مناصبهم لتوسيع أبعادياتهم على حساب أراضى الفلاحين) لكن من غير المعروف إلى أى مدى صار ذلك ظاهرة عامة، لكن من الممكن أن نفترض أن معظم كبار موظفى الدولة قد تلقوا مثل تلك الأبعاديات المعفاة من الضرائب

وبالرغم من أن توزيع الأراضى بدأ منذ عهد محمد على، فإن معظم الموظفين لم يرحبوا بتلقى هذه الهبات^(٣٩) فإذا ما استثنينا أفراد أسرة الحاكم، الذين كانوا يحصلون على أجود الأراضى، اعتبر الموظفون هذه الأراضى عبئا لا ميزة، وكانوا يقبلون بها على مضض: فلا أحد يمكن أن يرفض قبول عهدة أو أبعادية مقدمة كمنحة كما وضعت قيود صارمة على بيع القطن والحبوب، وكان على أصحاب العهدة أن يبيعوا محاصيلهم إلى محمد على بالسعر الذى يحدده وكان استصلاح الأبعاديات وجعلها صالحة للزراعة يحتاج أموالا طائلة ووقتاً طويلاً واستلزم الأمر شراء المواشى وبناء السواقى وتشبيد السدود - كل هذا لكى تثمر قطعة من الأرض لم يمسه محراث منذ عقود طويلة وبالنسبة لمعظم أصحاب المناصب، كانت عطايا محمد على من الأرض بمثابة عقاب، لا مكافأة

وتجىء المرحلة الثانية خلال السنوات الممتدة من وفاة محمد على وحتى تولى الخديو إسماعيل فهذه المرحلة تمثل تقدما على سابقتها من زاويتين مهمتين؛ فهى تحدد أصول الملكيات التى انتقلت إلى الجيل الثانى من أصحاب الوظائف العليا، ومنها خرجت الإشارات الأولى على أن الأرض يمكن أن تكون ذات فائدة اقتصادية

ويجب علينا التمييز بين ملكيات كبار موظفى محمد على وملكيات

الجيل التالى فمعظم المساحات التى منحها محمد على ذهبت إلى الذوات من رجاله، وهى نخبة حاكمة لم تدم طويلاً ولم تعاصر الصراع على الخلافة بين عباس وأبناء إبراهيم فبعد رحيل محمد على، ترك معظم رجاله مصر بلا عودة وبالطبع، أسهمت هبات محمد على من الأرض فى تكوين الملكيات التى انتعشت على عهد خلفائه وكما يوضح على بركات، فإن بعض أقارب نخبة محمد على عملوا على البقاء بمصر، واحتفظوا بأراضيهم، وزادوا من رقعتها، بل إن البعض منهم شغل وظائف حكومية كبيرة على أن معظم أصحاب المناصب العليا من الجيل الثانى لا ينحدرون عن ذوات مصر الذين كانوا يحكمون فى السابق، والذين فقدوا الكثير من ممتلكاتهم حين صادر عباس أراضي العهدة التى كانت فى حوزتهم^(٤٠) من هنا، فإن إسهام محمد على فى تطوير ملكيات جيل مصر الثانى من كبار الموظفين أقل مما يفترض فسجل الذوات من الأراضي العشورية، الذى يحوى بيانات تعود إلى ثلاثينيات القرن، يبين أن ١٣ من بين ١٨ من أبرز كبار الموظفين وعائلاتهم تلقوا أول قطعة من الأرض على عهد عباس أو سعيد، فى مقابل واحد فقط على عهد محمد على من هذا، يمكن الاستنتاج أن ممتلكات هذه النخبة من الأرض جرى حيازتها لأول مرة فى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٦٣ (انظر جدول رقم ١٦)

جدول رقم ١٦

حيازات أصحاب المناصب الحكومية، ١٨٤٩-١٨٧٩

الملك	تاريخ أول حيازة	الحاكم	عدد الأثنية التي حازها على عهده عباس وسعيد
إسماعيل راغب	٣ مارس ١٨٤١	محمد علي	١١٠٤
محمد ثابت	٢٦ أغسطس ١٨٤٩	عباس	١٣٣٢
أمين باشا	٣٠ سبتمبر ١٨٤٩	عباس	٢١٨٩
عبد اللطيف	١ ديسمبر ١٨٤٩	عباس	١٠٥٠
أحمد راشد	٨ يونيو ١٨٥٠	عباس	٧٥٠
علي مبارك	٣٠ ديسمبر ١٨٥٠	عباس	٣٠٠
نوبار باشا*	١٣ أغسطس ١٨٥٢	عباس	١٣٠٠
مصطفى رياض	١٦ يناير ١٨٥٣	عباس	٢٩٠
علي ذو الفقار	١١ نوفمبر ١٨٥٣	عباس	١٦٥٠
محمد حافظ	٢٧ ديسمبر ١٨٥٦	سعيد	—
عبد القادر حلمي	٢١ يونيو ١٨٥٧	سعيد	٣٠٠
إسماعيل أبوجعل	١٧ يناير ١٨٦١	سعيد	٤٢٦
محمد سلطان	٢٩ مارس ١٨٦٢	سعيد	٤٣٧
أحمد صادق	١١ يوليو ١٨٦٢	سعيد	٢٠٠
عارف فهمي	٢٧ يناير ١٨٦٣	إسماعيل	
إسماعيل صديق	١٥ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	
شاهين باشا	١٥ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	
محمد شريف	٢٦ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأتليان العشورية، رقم ١٣٤٣

* في ١٨٤٦، تلقى نوبار هبة عبارة عن أبعديّة مساحتها ٤٩٤ فداناً، حسبما يشير

بركات، تطور، ص ١٧٥

كذلك كانت تلك هي الفترة التي شهدت بوادر إدراك الأهمية الاقتصادية للأرض فارتباط مصر المتزايد بالسوق الأوروبية وانتهاء نظام الاحتكار الذي وضعه محمد علي دفع الاقتصاد المصري قدماً خلال النصف

الأول من عقد الخمسينات وربما كان تحرير البيع آنذاك سبباً في زيادة إنتاج القطن زيادة كبيرة في الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٢^(٤١) وإن كان هذا لا يقاس بالازدهار الذي شهدته مبيعات القمح فيما بين ١٨٥٤ و ١٨٥٦ فبتأثير ارتفاع أسعار الحبوب بسبب مؤونة القوات التركية والبريطانية والفرنسية المتورطة في القتال بالقرم، ارتفعت مبيعات القمح المصري بصورة كبيرة، وجلبت الثراء لكثير من ملاك الأراضي لكن، وكما يوضح أوين، فإن نسبة قليلة من الفوائد التي تحققت في تلك الفترة جرى استثمارها في الزراعة فلم يكن هناك بعد سوق نام للأراضي، وفضل كثير من أصحاب الأراضي استثمار أموالهم في السندات الحكومية^(٤٢)، لكن الانتعاش الذي حققته حرب القرم كان مهماً فقد أظهر أن الأرض يمكن أن تكون مصدر قوة لا عيباً

وكما سبق ولاحظنا، فقد حول عباس وسعيد السابقة إلى قاعدة عبر مواصلة سياسة محمد علي بمنح الأرض كهبات^(٤٣) على أن سعيد تجاوز هذا عندما صرح ببيع أراضي الدولة لمن يتعهد بتحسينها^(٤٤)، كما أتاح أمام حائزي الملكيات الكبيرة فرصة مبادلة أبعدياتهم غير المنتجة بأراض مزروعة، وبدأ في تخصيص الأبعديات لموظفي الدولة المتقاعدين بدلاً من المعاش وحسبما يشير بركات، فقد منح سعيد ٧٠٤١٤ فدان لموظفي الحكومة المتقاعدين خلال السنوات الأخيرة من حكمه وفي ١٨٦٣، بلغ عدد الذين حصلوا على الأرض بهذه الطريقة ٢٥٣٢ على الأقل

وبينما زاد الإقبال على حيازة الأراضي مع مجيء إسماعيل، فلم يستفد النشاط الزراعي في مصر من الازدهار الذي شهدته القطن فلم تبذل جهود كافية لاستصلاح الأراضي ولحفز التطور، بدأ الخديوي إسماعيل في التوسع في منح الأرض ويكشف تقويم أمين سامي عظم هذا التغيير ففيما بين يناير ١٨٦٣ وديسمبر ١٨٦٥، يرصد ٧٧٦٢٠ فداناً مُنحت لموظفين بالحكومة وضباط بالجيش، بينما وهب الوالي لنفسه ولأفراد عائلته ١٣٢٩٤١ فداناً^(٤٥)

وكانت معظم الأراضي التي تلقاها كبار الموظفين في مصر على هيئة أبعاديات^(٤٦)، كما وُزعت الأراضي المهجورة وكذلك "زوائد المساحة"، وهي أراض غير مسجلة أو واردة بالمسح وبمجرد صدور قرار الخديوى بالتخصيص لأحد الموظفين، يصدر أمرًا لمدير المديرية أو باش مفتش، لتحديد وتخطيط المساحة المقررة وإرسال بيان إلى ديوان المالية، الذي يتولى بدوره إصدار تقسيط للمالك الجديد وفي عهد إسماعيل جرى منح ٨٧٦٨٦٣ فدانًا من كل أنواع الأراضي بهذه الطريقة^(٤٧)

كانت الستينيات من القرن التاسع عشر هي زمن تعمير تلك الأبعاديات ولا يعكس انتعاش مبيعات الأراضي والتحويلات آنذاك القيمة الكبيرة للأرض فحسب وإنما أيضا الحجم الكبير للأموال المتداولة خلال سنوات الازدهار ومصير الضيعة الضخمة الخاصة بعباس باشا بالمحلة الكبرى خير دليل على ذلك ففيما بين صيف ١٨٦٢ وشتاء ١٨٦٧، كما يشير سجل أراضي الذوات، قام ثلاثة وثلاثون شخصا، بينهم بكوات وباشوات، بشراء ١١١٩٦ فدانًا من أراضي تلك الضيعة الغنية ولربما كان أفضل مؤشر على نمو الضياع بعد عام ١٨٦٣ هو نسبة الأراضي التي حازها كبار الموظفين بعد هذا التاريخ ويشير الجدول رقم ١٧ إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأرض التي يحوزها عشرون من الذوات حصل عليها حائزوها بعد تولي إسماعيل في يناير ١٨٦٣

جدول رقم ١٧

الزيادة التي طرأت على الحيازات بعد تولي إسماعيل

المالك	مساحة الحيازة (١٨٦٣-١٨٧٠)	إجمالي المساحة في ١٨٧٠
عبد اللطيف	٧٩١	١٨٤١
إسماعيل أبو جعبل	١٨٠٨	٢٤٩١
شاهين باشا	٢٠٠٦	٢٠٠٦
محمد ثابت	٥٩٤	١٦٠٠
أحمد طلعت	٩٧٥	٢١٢٨
إسماعيل راغب	٢٩١١	٧٠٦١
إسماعيل صديق	٤٠٢٤	٤٠٢٤
أحمد راشد	٢٠٢٧	٢٧٧٩
عبد القادر حلمي	١٢٧٥	١٥٧٤
محمد سلطان	١٥٨٢	١٩٠٥
نوبار باشا	١٣٤٣	٢١٩٣
عمر لطفي	٧٢٣	٧٢٣
عارف فهمي	٦٥٦١	٦٥٦١
عبد الله باشا	١٣٥٣	١٩٨٠
أحمد الدرمللي	٢١٨٦	٢١٨٦
مصطفى رياض	٨٧٨	١١١٩
علي نو الفقار	٩٩٩	٣٦٨٩
أمين باشا	٢٨٥٠	٤٥١٩
محمد شريف	٢٥٠٧	٢٥٠٧
أحمد صادق	٦٦٢	٨٦٢
المجموع	٣٨٠٥٥	٥٣٧٤٨

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأقطان العشورية، الذوات، رقم

١٣٤٣

لقد وفر تطوير الضياع الكبيرة نتيجة ارتباطها بالمناصب العليا الأساس للتعاون بين الموظفين المنتمين لأعراق وثقافات مختلفة فبوصفهم أصحاب حيازات، كانوا يؤيدون السياسات التي وضعت لحماية أوضاع ملاك الأراضي والتعاون بشكل عام في إعلاء شأن حيازاتهم، لكن قبل التوسع في هذه المسألة، علينا أن نسجل ثلاث ملاحظات عامة أولها هو هذا التنوع الكبير في حيازات الموظفين الذوات فبعضهم يمتلك ٥٠ أو ١٠٠ فداناً، بينما يملك غيرهم عدة آلاف من الأفدنة في الوقت نفسه، نجد أن تلك الحيازة كانت تقوم على أسس عرقية فكان التفاوت كبيراً بين مساحات الأرض التي بحوزة موظفي الأتراك وأعيان المصريين، من ناحية، والفنيين المصريين والموظفين الأرمن والأوروبيين من ناحية أخرى فضياع كبار الموظفين الأتراك كانت تضم عادة آلاف الأفدنة، كما كان الموظفون من الأعيان يحوزون ملكيات كبيرة، علماً بأن أراضيهم كانت تورث كالمعتاد باعتبارها هبة من الحاكم أما مساحات الأراضي التي كانت بحوزة المجموعات الأخرى من الذوات، فكانت أقل بكثير فطبقاً لسجل الأراضي العشورية، كان مجموع مساحة الأرض التي بحوزة كل من رفاة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى - وكلهم من التقنيين المصريين - ٢٠٢٠ فداناً، بينما وصلت مساحة الأراضي التي يحوزها كل من أحمد راشد وإسماعيل راغب وعلى ذو الفقار، وهم من الموظفين الأتراك البارزين، ١٣٤٧٨ فداناً وهذا التفاوت تؤكد أرقام أمين سامى عن الأراضي التي منحها إسماعيل خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه فالموظفون الأتراك كانوا يتلقون دائماً هبات كبيرة المساحة فمحمد شريف تلقى هبة من ١١٩٧ فداناً، وعلى ذو الفقار ١٠٠٠ فدان، وإسماعيل راغب ٣٠٠٠ فدان، وأحمد طلعت ١٠٠٠ فدان بالمقابل، تلقى على مبارك ٣٠٠ فدان، ومحمد الفلكى ٢٠٠ فدان ولم يرد اسم أى من التقنيين المصريين المذكورين بالجدول رقم ١٧ بين الحاصلين على هبات بتقويم أمين سامى خلال تلك الفترة

ولم يترك كبار الموظفين الأوروبيين، على ما يبدو، الكثير من الأراضي فالمساحات الخاصة بالذوات الأوروبيين بسجلات أمين سامي محدودة للغاية (يعتبر درانت بك، الذي تلقى ١٤٨٥ فدانا استثناء) ولا يحوى دفتر الأراضي العشورية إلا أسماء عدد محدود من الموظفين الأوروبيين، مساحات حيازاتهم أصغر حتى من الفنيين المصريين. والموظفون الأرمن، باستثناء نوبار وعدد آخر محدود، لم يكن حالهم أفضل وبالمقابل، كان الأعيان المصريون يحوزون ملكيات كبيرة من الأراضي ففي ١٨٧٠، كان محمد سلطان يملك ١٩٠٥ فدان، ومحمد المنشاوى ١٠٣٠ فدانا، ورفاعة الطهطاوى ١٥٤٦ فدانا، بينما كان على البدر اوى يملك ٤ آلاف فدان عند وفاته في ١٨٦٧^(٤٨)

كان الموظفون الأتراك يمثلون المجموعة الأفضل بين ملاك الأراضي بحكم قربهم من الحاكم، لكن الأتراك تمتعوا أيضا بمكانة متميزة، وكذلك أعيان المصريين؛ حيث كانت المناصب القيادية في المديريات قاصرة تقريبا على هاتين الفئتين فالفنيون المصريون، والموظفون الأرمن والأوروبيون لم يعينوا كمديرين أو وكلاء مديريات، بل ظلوا مرتبطين بالإدارة المركزية

وملاحظتنا الثانية هي: لم يكن كل ملاك الأراضي من كبار الموظفين ثمار أراضيهم فكثيرون منهم أثقلتهم الديون ويرجع هذا إلى عدة أسباب: صعوبة وارتفاع تكلفة (قبل الستينيات من القرن) استصلاح الأراضي، وسوء إدارة الحيازات، وعدم استقرار هؤلاء الموظفين في مناصبهم، والتكلفة العالية للعيش بطريقة الحياة السائدة، حيث اضطر بعض الموظفين إلى الإنفاق بما يفوق إمكانياتهم ففي المنصب الواحد يمكن أن نجد النقيضين: الثراء والفقر، والديون أكثر من أى وقت مضى^(٤٩) فمحمد ثاقب باشا، ومحمد خلوصى بك، وعلى مبارك، اضطروا للاستدانة في فترة شغلهم للمنصب، ومصطفى بهجت (وهو مهندس) مات فقيرا بعد أن كان يملك مصنعا للنسيج، ومنزلا في بولاق، وعزبة صغيرة بالجيزة، وأراضي بالأقاليم

ثالثاً، يجب ألا تنسى كذلك أن مبدأ التعاون المتبادل كان قائماً بين الموظفين والحاكم فيما يتصل باحتكارهم لأجود الأراضي وقدرتهم المشتركة على تنمية ممتلكاتهم فالحاكم، وأسرته، وموظفو الدولة كانوا يمتلكون الجانب الأكبر من كل الأراضي العشورية، والتي بلغت مساحتها في ١٨٧٧، ١٢٨٢٠٠٠ فداناً^(٥٠) كما استولوا على مساحات كبيرة من الأراضي الخراجية، ليصل مجموع المساحة التي بحيازتهم إلى ٣٤٦١٠٠٠ فداناً (ومع ذلك، كانت النسبة الأكبر من الأراضي الخراجية بحوزة الفلاحين) وعلى الرغم من وجود بعض الدلائل على استيلاء إسماعيل على أراضي كثير من موظفيه بعد قليل من توليه الحكم، فإن ملكيات كبار موظفي مصر كانت أقل عرضة للمصادرة خلال عهده مقارنة بالفترات السابقة^(٥١) ولم يكن هذا عائداً إلى حقوق الملكية الخاصة، والتي لم تكن موجودة إلا على الورق، وإنما إلى رغبة الحاكم، على الأرجح، في تطوير البلاد بأسرع ما يكون، أملاً في توسيع قاعدة الضرائب وزيادة عوائده، لكن ظلت المصادرة تهديداً قائماً

وبفضل اقتصاد القطن، وجد كبار موظفي مصر أن من مصلحتهم التعاون من أجل توسيع حيازاتهم وتطويرها^(٥٢) وكان الموظفون يحابون بعضهم البعض في مزادات أراضي الحكومة العلنية؛ حيث كانت هذه الأراضي تباع أقل كثيراً من قيمتها الحقيقية و"تواطئوا" لإخفاء حيازتهم للأراضي المصادرة من الفلاحين، ممن عجزوا عن سداد الضرائب أو الديون أو تلك التي هجرها أصحابها وقد بخسوا تقديرات الضرائب على أراضيهم، وحصلوا على قطع معفاة من الضرائب، وعملوا معاً على إعادة تصنيف أراضيهم من خراجية إلى عشورية، ليخفضوا بذلك الضرائب المفروضة عليهم وبينما تفاوتت مساحة الأراضي الخراجية بعض الشيء في الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٧، تضاعفت مساحة الأراضي العشورية لتشمل حوالي ربع مساحة الأراضي المنزرعة^(٥٣) وكان الموظفون يشترون المضخات البخارية وغيرها من المعدات بأسعار مخفضة، وتكاتفوا "لإقناع"

فلاحى القرى والخطط بالعمل بأجور منخفضة مقابل تأجيل تحصيل الديون أو تقليل الفوائد المقررة، كما حرصوا على رى أراضيهم قبل أراضى الفلاحين، وتواطئوا من أجل عدم تسجيل الأراضى المستصلحة ومن أجل تحقيق المزيد من الحماية، حولوا أجزاء من أراضيهم إلى أوقاف، لإعفاؤها من الضرائب والحيلولة دون الاستيلاء عليها وحسبما يورد على بركات، فإنه بحلول يناير ١٨٧٤ كانت قد تحولت ٨٧٩٤١ فدانا إلى أوقاف^(٥٤)

ويمكن التشكيك بعض الشيء فى القول بأن تعاظم الملكيات الزراعية بين كبار موظفى مصر قد ساعد على تقليل الانقسامات العرقية أو الإقليمية بين الأتراك والمصريين فى الأقاليم، والتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية فملك الأراضى من الموظفين الأتراك كانوا بحاجة إلى التعاون مع الأعيان المحليين، والعكس وكان كبار الموظفين فى الدواوين المركزية بحاجة إلى عون الموظفين المحليين؛ حيث إن وضعهم كملاك غائبين لم يكن يمكنهم من الإشراف على أراضيهم بأنفسهم وبالمقابل، كان الموظفون المحليون بحاجة لأن يكونوا على صلات بالقاهرة ليكون لهم اتصال بالمركز السياسى (أى الحاكم) والضغط فى سبيل تنفيذ المشروعات المطلوبة لتطوير حيازاتهم وكان شراء أعيان الريف لمنزل ثان بالقاهرة يعد سبباً وتعبيراً عن التفاعل المتزايد بين المركز والطرف

على أن السؤال الحقيقى هو: إلى أى مدى كانت هذه العملية قائمة؟ هل يمكننا الحديث عن تحول الموظفين الذوات إلى طبقة جديدة من ملاك الأراضى؟ إن هذا يفترض وجود كل من الوعى الذاتى ومستوى موحد من الثروة، وهو أمر لا ينطبق على الفترة التى تغطيها الدراسة فإذا كان كل موظف يمتلك عزبة واحدة على الأقل، فإن الفروق فى المساحة والقيمة ومصير أصحابها ظلت كبيرة فى واقع الأمر، وإدراكهم لذاتهم كنخبة اقتصادية أعاقته المشاعر العرقية القوية، والتى أججها إلى حد ما تحديد وتقسيم الأرض فالتعاون بين الموظفين لم يسفر عن قيام تحالفات كبيرة

لتطوير حيازاتهم والدفاع عن مصالحهم الزراعية؛ لأنهم لم يكونوا يملكون القدرة ولا السبب الذى يجبرهم على فعل ذلك فكل شيء رهن بقوة ونزوات الحاكم، الذى كان راعيهم وحاميهم فى ذات الوقت، لكن إذا لم تكن الملكية المشتركة للأرض العامل الأكثر وضوحًا فى تكوين هذه الجماعات، فمن الممكن القول بأن الاستيلاء المتسارع على الحيازات الزراعية من قبل الموظفين من الأغنياء المصريين والأثرياء جعل من الممكن لأعضاء هاتين المجموعتين بداية إدراك ذاتهم باعتبارهم جزءًا من برجوازية زراعية.

الصلات السياسية

استغل موظفو مصر الجهاز البيروقراطى لتوسيع وتطوير حيازاتهم، بل واستغلوا مناصبهم لتدعيم وحماية مصالح ذات طابع سياسى أكثر. وفى مستويات الإدارة العليا كان هناك ثلاثة أنواع من المصالح. فالموظفون كانوا يعملون من أجل تحقيق أهداف شخصية وعائلية معينة، ويتمتعون بصلتين خارجيتين جديدتين: مصالح أوروبية، ومصالح محلية أو استثمارات زراعية. لكن قبل التعرض لهذه النقطة، يجب أن نفهم أولاً الترتيبات التى استطاع الموظفون عن طريقها تحقيق أغراضهم.

لم تكن الإدارة المصرية مترادفة تمامًا مع البيروقراطية، كما كان هناك مكون غير رسمى قوى، لا ينبع من قواعد مستقرة وإنما من روابط الالتزام الشخصى والتبعية. فكان الموظفون يعقدون التحالفات، ويشكلون الشبكات القائمة على الروابط الشخصية، المعروفة بالانتساب. ولهذا الانتساب المتأصل فى منظومة القيم، الذى كان الولاء فيه للوحدات المحلية (الأسرة، أو القبيلة، أو القرية)، تضمنياته الواسعة. ففى داخل الحكومة، كانت معرفة الشخص "الصحيح" حاسمة فى الترقى، وللتجديد للمنصب، والحماية من الأعداء، والعودة للوظيفة بعد الفصل منها. فوفقًا للقانون، يُسمح للموظفين

المفصولين بسبب مخالقات معينة العودة إلى الخدمة بشفاعة كبار الموظفين التي تقبل تقديرًا لحسن رأيهم. وأحيانًا، كان الشخص يُرقى دون محسوبية، لكن هذا كان نادر الحدوث ويثير التعليقات في حال حدوثه.^(٥٥) في الوقت نفسه، كان الانتساب بمثابة أساس لتجميع الموظفين حول هدف مشترك. وكانت التحالفات المؤقتة التي يطلق عليها اسم الشلل، أو تحالف الأنداد، تقوم بين كبار الموظفين لمنع ترقى المنافسين أو لتحقيق غير ذلك من الأهداف. وفي عام ١٨٦١، وقع ٤٢ من كبار الموظفين التماسًا يطالبون فيه سعيًا بتأجيل رحلته المقترحة إلى الحجاز لكن سعيًا ردًا، للأسف، بطرد الموقعين على التماس، بمن فيهم معظم نظار دواوينه!^(٥٦)

والنوع الآخر (والأكثر شيوعًا) من التحالفات البيروقراطية هو الزمرة، التي تتألف من راع وعدد من الأعوان، والمعارف والزملاء. وكان الأنسباء والأقارب هم عماد الزمرة؛ حيث يمكن الوثوق بهم في العمل لمصالح الأسرة والمساعدة في زيادة الأعوان بضم العملاء. وكان الزواج يستغل عادة لضمان التزام الآخرين وضمان ولاء الأعوان. وكانت عائلة يكن، التي تتصل بصلة المصاهرة مع حكام مصر، من أكبر هذه الزمر.^(٥٧) فابن الخديو إسماعيل، حسين كامل، كان متزوجًا من كريمة المرحوم أحمد يكن، وكانت توحيدة ابنة إسماعيل هي زوجة منصور يكن. وكانت زمرة عائلة يكن تضم العديد من كبار الموظفين الذين انطوا تحت لواء رعاية الزمرة، وغيرها من الروابط. وقد تزوج كل من محمد عاصم وأحمد باشا الدرمللي من إماء شركات ينتمين لهذه الأسرة. وفي عام ١٨٦٣، كان ثمانية من أفراد أسرة يكن من بين كبار موظفي الحكومة وضباط الجيش.

وخير مثال لتوضيح الدور الكبير للأسرة في الزمرة وفائدتها للراعي هو موظفو مصر من الأرمن، وكثيرون منهم أقارب لنوبار باشا وأرتين بك.^(٥٨) (لم يكن أرتين بك عضوًا خالصًا من أعضاء الجيل الثاني من نخبة البيروقراطية. فقد بلغ أعلى مناصبه، وكذلك خسرو بك وهككيان بك، خلال

الأربعينيات، علماً بأن ثلاثتهم ظلوا يتمتعون بالمناصب والنفوذ بعد وفاة محمد علي) ف خسرو أخ لأرتين، وهككيان صهره. وأراكيل بك، وهو من كبار الموظفين المدنيين، هو أخ لنوبار. وفي عام ١٨٥٣، أرسل الاثنان إلى أوروبا كوكلاء تجاريين للخديوى - أراكيل في برلين، ونوبار في فيينا. وفيما بعد، أصبح أراكيل باش مترجم (١٨٥٦)، ثم حاكماً للخرطوم وكردفان. وفي ١٨٦٨، نجد ابن أراكيل وإرام بك، صهر نوبار، ضمن أعضاء مجلس الخديوى؛ حيث عُيِّن إرام سكرتيراً للخديوى، كذلك كان أبراهام بك، وكيلا للخديوى في إستانبول، وكان كيفورك بك، مستشار إسماعيل المالى، من أقارب نوبار.

وقد حرص الموظفون الأرمن من أصحاب النفوذ على اصطحاب أفراد أسرهم أو أبناء جلدتهم في صعودهم نحو السلطة. فعندما أصبح أرتين سكرتيراً أول بمجلس الخديوى، عُيِّن أخوه خسرو سكرتيراً. وبعد تعيين أرتين ناظرًا للأمور الإفرنجية (١٨٤٤)، أصبح خسرو سكرتيراً أول بمجلس الخديو ووكيل أرتين في الأمور الإفرنجية، بل إن خسرو تولى تلك الديوان في غياب أرتين (١٨٥٠).^(٥٩) وجاء صعود ستفان بك على نفس النحو. ففي أوائل الثلاثينات من القرن، انضم ستفان إلى حاشية أرتين. فعمل مع أرتين في مدرسة الإدارة، وخدم معه كمترجم بديوان الجهادية (١٨٣٤)، وزامله (وكذلك هككيان) بديوان المدارس (١٨٣٥-١٨٣٦)، وظل معه بعد أن أصبح سكرتيراً أول وباش مترجم. وعمل ستفان وكيلاً لديوان الشؤون الإفرنجية (١٨٤٦-١٨٤٧) عندما كان أرتين هو الناظر. وبعد فصل أرتين، أصبح ستفان وكيلاً، ثم ناظرًا للديوان.^(٦٠) ونفس الشيء يمكن أن نجده في العلاقة بين أرتين وهككيان، وبين نوبار وتيجران.

وبهذه الطريقة، حقق الأرمن نفوذاً طاعياً في قطاعات بعينها من الإدارة. فعلى مدى ٣٦ عاماً خلال الفترة من ١٨٢٤ إلى ١٨٩٤، كان يترأس ديوان الأمور الإفرنجية موظفون من أسرة نوبار باشا. وإلى جانب

تولى اثنين آخرين من الأرمن للشئون الإفرنجية، هما أرتين وستفان، ظل هذا الديوان تحت سيطرة الأرمن على مدى ٢٥ عامًا.^(٦١)

كانت الحماية الذاتية هي أحد أغراض التحزب البيروقراطي. وكان هككيان بك يردد باستمرار أنه في خلال إحدى الأزمات التي تعرض لها في خدمته، لم يمنع محمد علي من شنقه أو ذبحه سوى وجود صهره في مناصب عليا. ففي ذلك الحين، كان الوالي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على قريبى هككيان (أرتين وخسرو)، وكان المتوقع أن يترك المنصب لو حدث له شيء.^(٦٢) على أن الهدف الأكبر من التحزب البيروقراطي كان السيطرة على الموارد. وسلوك أرتين بك بوصفه ناظرًا للشئون الإفرنجية والتجارة توضح هذه النقطة.^(٦٣) ففي ١٨٤٩، دبر أرتين (وكان يشغل ديوان الأمور الإفرنجية) مكيدة للإطاحة بناظر التجارة وأقنع عباس بضم الديوان إليه، ثم عين أحد أقاربه سمسارًا للحكومة، وعين آخر مديرًا لأحد بنوك الإسكندرية. وقد مكن هذا أرتين من احتكار جانب كبير من تجارة البلاد. فكان يبيع القطن والقمح وغيرهما من المحاصيل في الوقت الذي يحدده وبالشروط التي يراها، وتمتع بـ"احتكار عائلي مريح غاية في الإحكام". فعبر بيع إنتاج الحكومة خارج المزاد العلني، تمكن أرتين من كنز ثروة كبيرة، وأصبح في النهاية على قدر من القوة بحيث عاش بعض الموظفين في خوف دائم منه. وعندما هرب من مصر في نهاية المطاف (كان أرتين متورطًا أيضًا في التحالفات التي كانت قائمة لحسم ولاية العرش)، حمل معه ثروة قدرتها إحدى الصحف الفرنسية بمليونين ونصف المليون من الفرنكات.

وكما سبق أن أوضحنا، فإن مصالح الأسرة والفرد لم تكن الوحيدة التي أصبحت في مركز الصدارة بفضل هذه الترتيبات. ففي داخل الإدارة الأعلى، يمكننا أن نجد موظفين لهم صلات بأوروبا ومجتمع المدينة في مصر، ويمثلون من ثم ما هو أكثر من أسرة أو جماعة خاصة. وكان محمد علي

أكثر نجاحًا في الحيلولة دون ارتباط كبار موظفيه بمصالح قد تتعارض مع مصالحه، فكان يتغاضى عن منافساتهم الخاصة ومكائدهم الصغيرة. على أنه بعد وفاته، كان من شأن إعادة تنظيم تحالفات القوى الاجتماعية داخل الإدارة العليا ظهور المصالح الخارجية بين أفراد نفس المجموعة التي تقوم على أكتافها سلطة الوالى.

وقد اتخذت الصلة بأوروبا عدة أشكال؛ فقد كان بمقدور كبار الموظفين الاعتماد على دعم القناصل الأوروبيين، أو تحبيز نوع بعينه من الإصلاحات، أو تأييد سياسات دول أوروبية معينة، أو مجرد التعاطف مع المدنية الأوروبية. وكان للصلات بين هؤلاء الموظفين وأوروبا مستويان:

- ١- التماثل الأيديولوجى على مستوى الاتجاهات والمعتقدات.
- ٢- المستوى المادى القائم على المصالح الخاصة والنفع المتبادل، والتي تشمل الروابط بين الموظفين من الذوات والقناصل الأوروبيين.

وبالنسبة للمستوى الأول، فإن ظهور رجال يتبنون الحضارة الأوروبية كان نتاجًا مباشرًا لجلب محمد على التكنولوجيا الغربية، وإقامة نظام تعليمى جديد يشمل إرسال الطلاب فى بعثات للخارج. ففيما بين ١٨٠٩ و١٨٤٩، كان الشباب يُرسلون إلى أوروبا، وفى غالب الأحيان إلى فرنسا وبريطانيا، بينما أنهى حوالى ١١ ألف شاب دراستهم بالمدارس الجديدة بالبلاد.^(٦٤) وكانت الدراسة العلمية تتطلب بالطبع تعلم اللغات الأوروبية، وأدى هذا بالضرورة إلى التعرف على الثقافة والأفكار الأوروبية. وأقام الطلاب الصداقات مع معلمهم الأجانب، الذين أنفقوا بعض الوقت لتعريفهم بكتابات لوك ومونتسكو وروسو. فقد عمل أنطوان كلوت، مدير مدرسة الطب التي أسسها محمد على، بدأب لغرس أفكار القومية فى أذهان طلابه المصريين.^(٦٥) وفى الوقت المناسب، أدى هذا الانفتاح العريض على الحضارة الغربية إلى تغيير عميق للمدارك، وإلى تبنى منظور جديد تعتبر

فيه الخبرة الأوروبية المعيار، وإلى فهم جديد لأرض مصر وشعبها. فقد عاد أولئك المبعوثون إلى أوروبا وهم ضيقون بالنظام، تواقون إلى تعريف كبارهم بالأساليب "السليمة" لإدارة أعمالهم وغيرها من أمور الحياة^(١٦)، لكن تمثل الثقافة الأوروبية أدى في بعض الأحيان إلى الخروج على المألوف. فالشبان الأرمن الذين عادوا من دراستهم بباريس، عادوا "باريسيين أقحاح" بـ"أظافر طويلة وشعور منسدلة"، كما يخبرنا هككيان، بل إن البعض منهم نسي لغته الأصلية وكان يتخاطب مع والديه عبر مترجم!

وخلال حكم محمد علي، بدأ يظهر كادر من "الرجال الجدد": أطباء، ومهندسون، وجغرافيون، وخبراء بالمعادن والطباعة. وقد شق هؤلاء الشبان، الذين استخدمهم محمد علي في العديد من الوظائف، من ترجمة القوانين الفرنسية إلى إدارة المستوصفات الطبية في قرى البلاد، طريقهم إلى سلم البيروقراطية حتى أصبح كثيرون منهم بحلول الستينيات من القرن جزءا من النخبة الإدارية. وعلى الرغم من ظهورهم في جداولنا وفنى غيرها كـ"تقنيين"، فقد أصبحوا يشكلون عنصراً فعالاً في مجتمع جديد.

وقد تعهد كل موظفي مصر الفنيين على نطاق واسع بـ"الإصلاح"، والذي كان يعنى بمفهومه الواسع إدخال المعارف الأوروبية. وقد أدرك معظمهم العلاقة بين التقدم التكنولوجي الأوروبي واتجاهات وقيم جديدة بعينها. وهكذا، ارتبط التقدم بالعزم على قطع كل صلة بعادات الماضى ورسم سبل جديدة، لكن هؤلاء الموظفين يختلفون كثيراً في تحديد الإصلاحات الواجب القيام بها ومداها وسرعتها. فعلى مبارك كرس جهوده للوصول إلى جوهر للتعليم العلمى، لا يهدف فقط إلى تخريج قادة "يتطلعون للمستقبل"، وإنما لتغيير قيم المجتمع أيضاً. وعلى الجانب الآخر، كان محمد شريف على أتم استعداد لتبنى الدعوة إلى نظم المواصلات الحديثة، لكن في زمن قائم لا في زمنه.

وقد دعم هؤلاء الرجال أفكارهم عن طريق تقريب وترقية أولئك الذين يحملون أفكارهم، فأقاموا بهذه الطريقة جسراً فوق الانقسامات الطائفية يزود أولئك بأهداف مثيلة تتيح التعاون بين الطرفين، في الخطوط العامة على الأقل، لكن الاختلافات العرقية والدينية، ناهيك عن المنافسات الشخصية (بين نوبار باشا ومحمد شريف، على سبيل المثال) جعلت من التعاون الطويل المدى أمراً صعباً. فلم يكن هناك إجماع على برنامج محدد للإصلاح.

وكان من مظاهر هذا التغيير المعرفي ظهور منظور جديد لمصر بين بعض التقنيين المصريين (مثل على مبارك ورفاعة الطهطاوى). فبفضل اتصالهم بالأفكار الأوروبية، بدأوا يكتشفون الجذور الفرعونية لبلادهم، وتوصلوا إلى رؤية مصر كحقيقة حية ذات روابط متصلة بماضيها قبل الإسلام. وبدأوا يشيرون إلى مصر في كتاباتهم بكلمة الوطن.^(٦٧) وكانت الكلمة تستخدم للتأكيد على المصرية وأصالة العنصر المصرى فى مواجهة الأجانب، بل إن هذا التعبير وجد التشجيع فى تصريحات محمد على (الذى أعلن ذات مرة المساواة بين المصريين والأتراك) وسعيد (الذى كان يرى أن المصريين، وليس الأتراك، هم الأولى بحكم بلادهم)، وإسماعيل.^(٦٨) وكان لتعبير الوطن أن يشكل فيما بعد جوهر هوية قومية جديدة.

وأخيراً، فإن بعض هؤلاء الرجال (مثل محمد شريف، ونوبار باشا) أبدى تعاطفه مع فكرة الحكم الدستورى، وبدأت قلة منهم ترى فى تطبيق المفاهيم الأوروبية فرصة للحد من استبداد الخديو. ويمكننا أن نجد تلميحاً لهذا الشعور فى تعليقات أرتين وهككيان إلى ناساو سنيور فى منتصف الخمسينيات من القرن.^(٦٩) يقول هككيان: "ما نحتاجه فى مصر هو حكومة جيدة. إننا لا نرى هنا ... سوى الخنوع وحده". وكان كلاهما ينتقد الخديو بشدة، ويتحدثان عن الحاجة إلى الحد من سلطة الخديو وتقنين تصرفاته (وضع نظام للمخصصات المالية للحاكم وملكيته) وغيرها من أنواع الرقابة

التي كان من شأنها تقييد السلطات الملكية في أوروبا. وقد عبر أرتين عن أمله في أن يأتي يوم يجبر فيه القناصل الأوروبيون الخديو على القبول بتقييد سلطته، كما اعترف هككيان بأن أفضل شيء لمصر هو احتلالها من قبل إنجلترا وفرنسا. كم واحد، غيرهما، من الإصلاحيين التكنوقراط كان يحمل مثل هذه الأفكار؟

إن من المستحيل الفصل بين الأفكار وأساسها المادي. فخلف كل تعهد بالإصلاح يكمن طموح فردي من نوع أو آخر يحتاج عوناً لتحقيقه. وبالطبع، كان بمقدور الوالي تقديم هذا العون، لكن القناصل الأوروبيين كانوا، في منتصف القرن، قد أصبحوا مصدرًا جديدًا للحماية. ولهذا السبب، يتوجب علينا فحص الصلات المتنامية بين ممثلي أوروبا وبعض الموظفين من أصحاب العقلية الإصلاحية.

وكما سبق ورأينا، فإن قناصل أوروبا كانوا ساسة مصر الجدد. فدعمهم لبنى جلدتهم والضغط التي كان بإمكانهم ممارستها على الحاكم لا تخفى على أحد. فقد أجبر هؤلاء القناصل عباس على إلغاء قراره بطرد اليونانيين من مصر، ومنعوا سعيدًا من إقامة المحاكم المختلطة، وجعلوه يرجع عن قراره بإلحاق الأقباط بالخدمة العسكرية.^(٧٠) وخلال الأيام التي تلت اغتيال عباس، حال القناصل دون وقوع القتال بين طائفتين من عائلة الحاكم وضمان تولية سعيد.^(٧١) فلا عجب أن حظيت هذه "الذئاب"، كما كان يطلق عليهم سعيد، بکراهية حكام مصر وخشيتهم منهم.

بالطبع، لم يكن هؤلاء القناصل الأوروبيون هم الأوروبيين المتنفذين الوحيدين الذين كانت نخبة الموظفين على صلة بهم؛ فقد نشأت هذه الصلات في إطار مجتمع مديني جديد يضم تجارًا ومصرفيين أوروبيين، ومشايخ الأزهر، وصحفيين، وتجارًا مسلمين، ومصلحين دينيين، وغيرهم. وبصفة خاصة، كانت المحافل الماسونية، التي سبق وتأسست على يد العديد من

الأوروبيين المنتمين لجنسيات مختلفة، إطاراً مهماً للقاء. وفي منتصف السبعينات، أصبحت هذه المحافل، التي كانت قاصرة في البداية على الأوروبيين والشوام وقلة من النوات دعاة الإصلاح، مراكز لتبادل الأفكار بين العديد من قطاعات المجتمع.^(٧٢) ففيها، كان يلتقى أعضاء مجلس شورى النواب وأصحاب المناصب الكبيرة من الأتراك وغيرهم لمناقشة مشكلات مصر. وفي هذه المحافل، أقامت نخبة الموظفين العلاقات مع قادة المجتمع المحلي ومع الشخصيات الأوروبية البارزة ووطدوا، قبل كل شيء، علاقات الرعاية والحماية مع القناصل الأجانب.

وباعتبارهم سياسيين مصريين الجدد، فقد عمل القناصل الأوروبيون بهمة لحماية مصالح حلفائهم داخل الإدارة. فكان الأوروبيون ذوو المكانة المرموقة في بلاط الوالي يوالونهم بالمعلومات بصورة منتظمة.^(٧٣) وكان الموظفون الأوروبيون الذين يتعرضون للجزاءات وتخفيض الرواتب والفضل من وظائفهم يطلبون عون القناصل للحصول على تعويضات عما حاق بهم من ظلم، وكثيراً ما كانوا ينجحون في مسعاهم.^(٧٤) وبفضل المساندة القنصلية، حظى الموظفون الأوروبيون بمكانة متميزة لم يبلغها غيرهم من جماعات موظفي الدولة. فعندما قرر سعيد التوقف عن صرف رواتب الحكومة لمدة ثلاثة شهور، استثنى الموظفون الأوروبيون من القرار. وعندما تعرض مهندس إنجليزي للجلد على يد رئيسه المصري بسبب عصيانه للأوامر، طرد الأخير في الوقت الذي تلقى فيه الإنجليزي راتب سنة كتعويض بالإضافة إلى إجازة مدفوعة. وفي ١٨٥٧، أضرب سائقو القطارات من الإنجليز مطالبين بتسوية أجورهم المتأخرة، وهو ما لم يكن يجرؤ عليه أى من الموظفين غير الأوروبيين. وكناظر للمواصلات على عهد سعيد، قام لى جرين باستخدام موظفين إضافيين، وحدد لهم رواتبهم، وجدد عقودهم دون إبلاغ الخديوى. لكن هذا لا ينبغي أن يثير الدهشة؛ حيث إن ديوان المواصلات المصرية كان يضم عدداً كبيراً من الإنجليز، وكان النفوذ الإنجليزي من ثم كبيراً. وكما

لاحظ هكيان ذات مرة، فإن المواصلات المصرية كانت واحدة من أولى خطوات إخضاع البلاد.

على أن أهم حلفاء القناصل كانوا موظفين من أفراد النخبة نفسها، يتمتع البعض منهم بعلاقات قديمة وراسخة بأوروبا. فكانوا يعتمدون على المساندة القنصلية في صراعهم في سبيل السلطة والنفوذ، واستغلوا مناصبهم في دفع سياسات الدول الأوروبية قدامًا. فيروى عن أرتين بك، عندما عينه محمد علي ممثلًا له في المفاوضات مع بريطانيا بشأن اتفاقية للنقل، أنه أقنع الوالى بتقديم تنازلات لصالح بريطانيا، بينما يقال إن نوبار باشا أقنع عباس بالتصريح بإقامة خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية، وهو مشروع يخدم المصالح الإنجليزية.^(٧٥) وكان القناصل يصنفون بعض الموظفين إما كـ "أصدقاء" أو "أعداء". فأدهم بك، على سبيل المثال، كان الإنجليز يعتبرونه نصيرًا و "جديرًا بالثقة"، وكان عبد الرحمن بك "مسيحيًا بقلبه"، بسبب التأثير المفترض لزوجته الأوروبية، وكان أرتين بك (الذى أخذ جانب الفرنسيين بعد أن ساعد إنجلترا في الفوز باتفاق النقل) أرمنى "مخادع" مطعم بيذرة فرنسية.^(٧٦) أما الفرنسيون، فلم يتقوا أبدًا في نوبار؛ حيث كانوا على قناعة بأنه عميل إنجليزى.

على أن كلمة "عميل" مضللة للغاية؛ حيث كان هؤلاء الموظفون يعتمدون كليًا على سلطة الوالى، وكل ما فى الأمر أنهم كانوا يستغلون تدخل القناصل فى حالات معينة تسفر عن تعيين أو ترقية الموظف أو، بالعكس، الحيلولة دون ترقية. فاعتراض القنصل العام البريطانى بروس على تعيين أرتين رئيسًا للمحكمة المختلطة بالإسكندرية جعل سعيد يعدل عن تعيينه، كما أبعد ستيفان بك من منصبه كناظر للشئون الإفرنجية بسبب الضغوط القنصلية.^(٧٧) وكما سبق ولاحظنا، كان النفوذ القنصلى البريطانى قويًا فى مجال المواصلات المصرية. فبفضل مساندة القنصل العام بارنت، تولى هكيان إدارة النقل التى أنشأها محمد علي^(٧٨)، كما لقي تعيين سعيد لنوبار

كناظر للمواصلات والسكك الحديدية التأييد التام من قبل القنصل الإنجليزى. وفى ١٨٦٤، عُين "أحد أصدقاء" الإنجليز (عبد الرحمن باشا) ناظرًا للسكك الحديدية، لكن كان على هؤلاء الموظفين، فى نضالهم فى سبيل القوة والنفوذ، أن يتحسسوا موطنى قدمهم، وأن يكونوا على دراية تامة بمواضع القوة الحقيقية. وقد أبعد كل من نوبار وهككيان من منصبيهما لانحيازهما للمصالح البريطانية.

وكانت أكبر صور الدعم القنصلى هى تمتع الموظف بالحماية أو منحه الجنسية الأوروبية الكاملة. والشائعات كثيرة بشأن من نال هذه المكانة الكبيرة. هل كان نوبار يتمتع بحماية بروسيا؟ هل كان محمد شريف يتمتع بالحماية الفرنسية؟ حسب القنصل الإنجليزى العام، فإن نوبار بك كان يحمل أوراق جنسية تمكنه من طلب الحماية كمواطن فرنسى. وفى هذه المسألة، يصعب الفصل غالبًا بين الحقيقة والخيال، لكن هذا الشكل من الحماية كان قائمًا بالفعل، وكان باستطاعة كبار الموظفين طلبها ومنهم من طلبها بالفعل. (٧٩)

لقد شكل ظهور موظفين ذوى ميول أوروبية تطورًا كبيرًا، لكن التأثير التام لهذا التغير لم يكن محسوسًا قبل أن يضعف التدخل الأوروبى من موقف الوالى. ويجب أن نلاحظ أيضًا أن عددًا محدودًا فقط من الموظفين هو الذى سعى إلى الحماية القنصلية وفاز بها، وأن سلطة الوالى ونزواته كانت أكثر أثرًا بما لا يقاس على حياتهم وعملهم من النفوذ القنصلى. لكن بذور التعاون كانت قد بُذرت، وكانت أوروبا تضع الأساس للدعم فى أعلى سلم إدارة الدولة المصرية.

وكان للمصلحة الخارجية الثانية التى ظهرت بين بيروقراطى الدولة تضمينات سياسية لا تقل إرباكًا عن سابقتها. فبعض كبار الموظفين كان لهم صلات قوية بسكان القرى والخطط والأقاليم. ومثل هذه الصلات، كما سبق

ورأينا، لم تكن قائمة بين كبار الموظفين على عهد محمد على، لكن بحلول الستينيات من القرن، ظهر نوع جديد من النفوذ لـ "العائلة"، تمثل في كبار موظفي الأقاليم الذين كان ولاؤهم الاجتماعي والشخصي لمسقط رأسهم أكثر منه للوالى.

ولم تكن السلطة والنفوذ في الريف قائمين على الملكية الزراعية وحدها، بل وعلى كينونة الشخص ومكانته الوظيفية وكيفية إدارته لممتلكاته. فمعظم موظفي الدواوين المركزية كانوا إما يؤجرون أراضيهم لأشخاص يؤجرونها من الباطن إلى مزارعين، أو وهو الأكثر شيوعاً - نقل إدارة ممتلكاتهم لموظفين آخرين، يتابعون عملهم من وقت لآخر أو يكتفون بمجرد مراجعة حساباتهم سنوياً.^(٨٠) وكان فنيون مصريون مثل على مبارك يتمتعون بميزة وجود عائلاتهم بالأقاليم، وكان يمكن لأسرهم إدارة ممتلكاتهم، لكن حيث إن ممتلكاتهم لم تكن كبيرة، ولم يكن لديهم من الوقت ما ينفقونه في الأقاليم، فلم ينجح تكنوقراطيو مصر في ترجمة حيازاتهم إلى سلطة اجتماعية.

كان الموظفون المصريون العاملون في الأقاليم هم الأكثر قدرة على إقامة قاعدة للنفوذ، وهذه النقطة كانت تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى. ومن المؤكد أن الموظفين الأتراك الذين كانوا يملكون مساحات كبيرة من الأراضي كان يمكنهم إقامة صلات أفضل نسبياً بحيازاتهم، وكان باستطاعتهم إقامة العلاقات بالتجار وغيرهم من المجموعات القيادية، لكن لكونهم أتراكاً فقد كانوا مكروهين من السكان المحليين، وتقصصهم القاعدة الاجتماعية، فلم يتمتعوا بنفوذ حقيقى. ولا ينطبق هذا على موظفي مصر من الأعيان، الذين كانت عائلاتهم تمثل قيادات المجتمع الزراعى. فقد ظهرت مراكز القوى حول هؤلاء الموظفين أبناء الريف، الذين كانوا يتمتعون بثروات ونفوذ كبيرين في مناطقهم بحكم عملهم بالإدارة لسنوات طويلة. وصار البعض منهم أقطاباً حقيقيين، يتمتعون بنفوذ يتجاوز قراهم وخططهم.

فمحمد سلطان باشا، المولود بخط سمالوط بمديرية المنيا، والذي كان يملك آلاف الفدادين، كان يُعرف بـ"ملك" الصعيد. وقد بلغ نفوذه حد أن كلمة منه في ذروة الثورة العراقية عام ١٨٨٢ كانت كافية لإثارة القلاقل ضد العراقيين، بالرغم من وجوده آنذاك بعيدًا في الإسكندرية.^(٨١)

وقد أحكم هؤلاء الرجال قبضتهم على الأرض والناس في مناطقهم عبر استغلال مناصبهم العالية لتقوية وتوسيع نفوذهم المحلي التابع من وضعهم كأعيان للريف. فعلى مدى السنين احتكرت عائلاتهم منصب شيخ البلد ذي النفوذ.^(٨٢) فمحمد سلطان، على سبيل المثال، ينتمي إلى أسرة موسرة من سمالوط، وكان شيخًا للبلد قبل التحاقه بالإدارة الإقليمية. وأفراد عائلة الشواربي، المنحدرة من أصول بدوية، الذين عاشوا لقرون في القليوبية، كانوا يشغلون المناصب المحلية. وكان الأباطية، وهم من أغنى عائلات الأعيان، هم مشايخ بلد العرب في إقليم الشرقية. وكانت عائلة الشريعي، التي يقال إن جذورها تعود إلى قبيلة الهوارة البدوية، عائلة من مشايخ البلد بالمنيا. ومشايخ البلد يمارسون مجموعة من الوظائف المختلفة، ويتمتعون بعدد من المزايا. وعلى عهد الخديو إسماعيل، لم تعد مسئوليتهم قاصرة على الإشراف على الخفراء وجمع العمال للأشغال العامة والمطلوبون للخدمة العسكرية، بل تجاوزت ذلك إلى تقدير الضرائب وجمعها، وتصنيف الأراضي.^(٨٣) لقد كانوا صمام أمان الريف وعصب النظام الضريبي.

كان ولاية مصر يختارون موظفي الدواوين الإقليمية من أسر المشايخ. وما إن يدخل شيخ البلد السابق الإدارة الإقليمية حتى يشرع في استغلال منصبه في تقوية صلاته المحلية. ومن الملفت أن الموظف من الأعيان وبرغم تنوع ما يشغله من مناصب عليا خلال خدمته يظل وفيا لبيته، الذي يصبح مركز سلطته ونفوذه المتناميين.

وهناك ثلاثة عوامل أدت إلى هذا الوضع؛ فالتعيينات الأولى للأعيان دائماً ما كانت في أماكن بأقاليمهم الأصلية. وقد بدأ كثيرون منهم صعودهم الوظيفي كنظار وحكام لخطط تضم قراهم. فإذا ما عُين أحد الأعيان كمحافظ، يكون تعيينه في الغالب الأعم في مديرية قريبة من مديريته، بل عادة ما كان يعين كمحافظ أو يشغل منصباً كبيراً في مديريته (انظر جدول رقم ١٢).^(٨٤) وأحياناً ما كان الموظف الكبير من أبناء الجهة ما يباشر قريته كعهدة.^(٨٥) ونادراً ما كان يعين أحد الأعيان كمحافظ لمحافظة بعيدة عن مسقط رأسه.

وقد فرضت مدد الخدمة القصيرة والطرْد المتكرر والإقالة المبكرة على كثير من الأعيان فترات من البطالة. وغالباً ما كانوا يقضون هذه الاستراحات في منازلهم بالخطط حيث يتابعون حيازاتهم، بل يعودون إلى وظيفتهم الأصلية كمشايع بلد، وذلك لحين استدعائهم مرة أخرى لشغل منصب كبير.^(٨٦)

وكان كبار موظفي مصر من الأعيان يعينون أحياناً بالقاهرة (كان كثيرون منهم يحضرون من الأقاليم للعمل بمجلس شورى النواب، بالرغم من أن ذلك لا يعد عملاً حكومياً بالمعنى الحرفي). كما كانت مسئوليات موظفي الأقاليم تستدعي الزيارات المتكررة للقاهرة، والتي كانوا يحرصون خلالها على إقامة أو تجديد الصلات البعيدة المدى مع كبار موظفي الإدارة المركزية. وعلى الرغم من وجود ممتلكات لكثير من الأعيان بالقاهرة، فإن قليلين منهم أقام بالقاهرة بصورة دائمة، وغالباً ما كانت إقامتهم بالمدينة قصيرة. وخلال فترة غيابهم عن "البلد"، كان أفراد العائلة يتولون رعاية مصالحهم، والبعض منهم يشغل وظائف في المستويات الدنيا من الإدارة الإقليمية (حاكم خط، على سبيل المثال).^(٨٧)

كان الطبيعي هو أن تصبح بلاد الموظفين الأعيان مراكز لتكوين حيازاتهم الزراعية. فالموظف ابن المنطقة كان يتميز على كل من عداه، ما

عدا الحاكم نفسه؛ لأن الأرض لم يكن يتم حيازتها بطريقة شرعية بتلقيها كهبة من الحاكم أو شرائها فحسب، بل كذلك بالإكراه. وكما أشار السيد هاريس بحق، في تقرير له حول المديرية في ١٨٥٦، فقد كان الأعيان الذين يشغلون الدواوين الإقليمية، وبفضل معرفتهم الدقيقة بحيازة وموارد كل شخص في خططهم، يحصلون على أجود الأراضي.^(٨٨) وقد حقق مشايخ القرى الثروات بفضل أهميتهم المتزايدة، لكن كان أكثر "المحليين" ثراء هم أولئك الذين شغلوا مناصب الإدارة الإقليمية.

ومن اليسير علينا أن نرصد تركيز الملكيات في مسقط رأس هؤلاء الموظفين. فمن بين ١٩٠٢ فدانا ترد بسجل أراضي الذوات تحت اسم سلطان باشا، هناك ١٠١٩ فدانا تقع في المنيا، كما أن وقفية سلطان باشا، التي تبلغ ٤٤٠٠ فدان كانت بالمنيا، ومنها ٩٦٥ فدانا بقرية تحمل اسمه.^(٨٩) وحدث الشيء نفسه بالنسبة لعلى البدرأوى الذى يورده سجل أراضي الذوات كمالك لـ ٥١٩ فدانا، منها ٣٧١ فدانا بمديرية الغربية التي ينتمى إليها. ويعتقد على مبارك أنه كان يمتلك وقت وفاته ٤٠٠٠ فدان، معظمها في مسقط رأسه "سمنود".^(٩٠)

لقد كان لهذه الملكيات الكبيرة أهمية سوسيو - سياسية لم تحظ بعد بالاهتمام الواجب من جانب دارسى تاريخ مصر الحديث؛ فهي لم تكن مجرد مصدر أساسى يتمكن عن طريقه كبار الأعيان من مكافأة أعوانهم أو ترقية أصدقائهم؛ إذ مكنتهم كذلك من خلق وتدعيم مجالات للنفوذ الشخصى فى الخطط بل والأقاليم. فقد كانت تلك الملكيات الضخمة تستخدم عمالة دائمة من الخولية والبيطريين والمهندسين ومشرفى الإسطبلات والخفر والخدم. وفى عام ١٨٨٥، على سبيل المثال، كان هناك ٤٩٣ شخصا يعملون فى أربع من أبعاديات محمد سلطان باشا، كما كانت الحيازات تشمل عزبا تضم أعدادا كبيرة من الفلاحين العاملين بها: كان ٢٦٠٨ شخص يعيشون فى خمس عزب باثنين من أبعاديات الشريعى باشا.^(٩١) كذلك كانت الأبعادية التقليدية

تضم مسجدًا وكتّابًا لتحفيظ القرآن. وفي المناسبات الدينية، كانت مطابخ هذه الأبعديات تفتح أبوابها للفقراء والمحتاجين من القرى المجاورة، كما شهدت الأبعديات العمالة الموسمية، مثلما كان يحدث في مواسم الفيضان. واعتمد التجار والحرفيون على هذه الوحدات كسوق لترويج بضائعهم. وباختصار، كانت التسهيلات والخدمات التي تتيحها الأبعديات الكبيرة مصدر جذب للقاصي والداني. فبإقامتهم للمساجد والمدارس والكتاتيب وتخصيصهم للأوقاف في القرى المجاورة، كان الملاك يسهمون في البنية التحتية للمجتمع في مجمل الخط.^(٩٢) وبهذه الطريقة، أصبح هناك "جمهور" خاضع لمالك كبير في الأقاليم.

ومن خلال الجمع الفعال بين المنصب الكبير والتحكم في الأرض والناس في الريف، أمكن لبعض الأعيان من أن يلعبوا دورًا مزدوجًا، كممثلين لحكومة مستغلة وكمعبرين عن المصالح المحلية. فكبار الموظفين المصريين استغلوا مناصبهم دون خجل لتحقيق الثروات وتعيين أعوانهم في المناصب الإدارية المهمة وتأسيس العصبية العائلية بصورة سريعة. ففي ١٨٧١، قدم أحد الرعايا البريطانيين يدعى طومسون شكوى للقنصل العام البريطاني ضد مأمور الغربية، الذي أغلق مطحنه البخاري. وهذا الموظف المحلي ينتمي لفرع من أسرته كبيرة هو والده هلال بك، المدير السابق للدقهلية، والذي كان على قدر كبير من الثراء، ويتمتع بنفوذ كبير في الوجه البحري. وكان أحد أبنائه حاكمًا لخط المنصورة. وكان هلال نفسه حاكمًا لطنطا، وله كذلك أصدقاء كبار بالإدارة المركزية، من بينهم نوبار باشا. وقد رفض هلال تسوية اقتراحها نوبار، وكانت مخاوف طومسون من أن يقوم أعوان هلال بحماية ابنه ورفض شكواه لها ما يبررها. وفي نهاية المطاف، سقطت الشكوى بعد أن تخطى قنصله العام عن مساندتها^(٩٣).

ولم تكن الدوافع الذاتية وحدها هي التي تحرك أقطاب الأقاليم. فلكونهم جزءًا من تجمعاتهم المحلية، كان بإمكانهم التحدث باسم "الشعب". فكان

بإمكانهم حماية الفلاحين من المقرضين الجشعين بدفع المديونيات من أموالهم، والحيلولة دون تنفيذ الأوامر التي تضر بالمجتمع، أو مناشدة المحاكم المحلية لخفض الضرائب، أو تمثيل أهل القرية في تعاملاتهم مع السلطات.^(٩٤) وعلى الرغم من أنهم كانوا يأخذون أكثر مما يعطون، فإنهم لم يكونوا على الأقل من عتاة الطغاة.

ومن الضروري فهم آليات العملية التي لعب، عبرها، أعيان مصر هذا الدور المزدوج بوضوح؛ حيث يتيح ذلك إضاءة نقطة مهمة في ممارسة السياسة في مصر. فبحكم شغلهم لأعلى المناصب الإدارية، مع ما يترتب على ذلك من فوائد، أصبح رجال مثل محمد سلطان وسليمان أباطة ومحمد الشواربي وأسرهم جزءًا لا يتجزأ من نخبة مصر السياسية - الإدارية، لكنهم كانوا أيضًا وجهاء بارزين في قرى، تقدر عدد العائلات التي كانت تقطنها في منتصف الخمسينات من القرن بحوالى ٢٠ ألف عائلة، تتعرض لضغوط شديدة من قبل موظفي الإدارة المركزية.^(٩٥) فمشايخ القرى كانوا يتعرضون بانتظام للضرب والسجن لضعف حصيلة ما جمعوه من الضرائب، كما كان الفلاحون عرضة لقمع أشد.^(٩٦) وكمنصرين للخديوى وممثلين لحكومته، كان لوجهاء الأعيان مصلحة قوية في الحفاظ على الوضع القائم والإبقاء على التوزيع غير المتكافئ للسلطة؛ لأنهم كانوا على رأس المستفيدين من استمراره، لكنهم كانوا يشكلون أيضًا نخبة، بوصفهم مشايخ لقرى مصر، تتعارض مصالحها مع مصالح الخديو والحكومة في القاهرة. وهذا الوضع المزدوج أعطى كبار موظفي الأقاليم المصريين أهمية كبرى، لكنه كان يشكل أيضًا تحديًا من حيث إنهم لم يكن بإمكانهم الاستمرار في تمثيل المجتمع إلا عبر الحفاظ على "واسطة صلة"، أى عبر الاحتفاظ بمناصبهم.

وتفسر الحاجة للصلات واستمرار قوة المركز (أى الحاكم) غياب أى سياسات غير تلك المحلية. فالسلطة في الأقاليم لا يمكن أن تتحول إلى سياسة

قومية دون دعوة أو موافقة ضمنية من جانب الحاكم، الذى كان من القوة والغيرة من أى مراكز قوى أخرى بحيث لا يسمح لذوات مصر بقدر كبير من النفوذ، ولم تكن هذه الوساطات الجديدة من ثم بقادرة على تحقيق الاستقلال أو القوة اللازمة لى يصبحوا ممثلين سياسيين بالمعنى التقليدى. وفيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٤، ظلت مصالحهم مرتبطة، بدرجة أو بأخرى، بقراهم وأقاليهم.

ويرى هذا الفصل أن العوامل العرقية والثقافية كان لها الأولوية فى تكوين نخبة مصر البيروقراطية، لكننا بينا كيف أن الملكية والمصلحة فى الإصلاح قد أتاحا جسراً عابراً للأقسام العرقية، أسفر عن تحول النخبة ككل. والأهم من هذا هو أننا بينا كيف أدى ظهور الأعيان والمصلحين المصريين داخل الإدارة إلى ظهور المصالح الخارجية فى المستويات العليا من الحكومة، وإن كان تعارض المصالح بين الحاكم ورجاله لم يتحول إلى صراع أساسى. واستمرت السيطرة على أمور السياسة بيد فرق وطوائف، وكان الهدف الأساسى لصاحب المنصب الكبير هو مراكمة الثروات. ومن ثم يمكن اعتبار الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ مرحلة تجهيز؛ حيث كان للتعاون مع الخديو معنى، لكن عندما تزايد اعتماد مصر اقتصادياً وسياسياً على أوروبا كان لابد من انفجار يطيح بعرى التعاون.

وقبل أن نتحول إلى تناول الفترة التالية (١٨٧٥-١٨٧٩)، يجب أن نلقى نظرة أولاً على حياة وأعمال مجموعة صغيرة من الموظفين المهمين الذين لعبوا دوراً رئيسياً سواء فى استمرار سلطة الوالى قبل ١٨٧٤ أو تدهورها فيما بعد، والذين يصورون تنوع المصالح الممثلة فى إدارة مصر العليا.

الفصل الخامس

موظفو مصر ومصالحهم

فى الوثائق المعاصرة للفترة التى نتناولها، كان على مبارك ومحمد سلطان وإسماعيل صديق ومحمد شريف ومصطفى رياض ونوبار باشا أسماء ملء السمع والبصر بحق. وتصور السيرة الوظيفية لهؤلاء الرجال تنوع الجذور الاجتماعية والتعليم والنفوذ بين كبار موظفى مصر، وكذلك اهتماماتهم المشتركة، خاصة فيما يتصل بالأرض والإصلاح. ويعتبر على مبارك - أبو التعليم فى مصر الحديثة - المصلح والوطنى المصرى الذى ظل فقيراً نسبياً طوال حياته. ومن ناحية أخرى، تمثل الحياة الوظيفية لمحمد سلطان التطور الذى أصبح من خلاله الموظفون من أبناء البلاد، عبر صلاتهم بالعاصمة ونفوذهم فى الأقاليم، مراكز قوى بحق. وتظهر حياة إسماعيل صديق قيمة العلاقة الشخصية الوثيقة بالحاكم. ويجسد محمد شريف، الذى يطلق عليه أبو الدستورية فى مصر، الولاء التركى ذا الميل السطحى للغرب. وكان مصطفى رياض، الذى تولى رئاسة مجلس النظار لثلاث مرات، مسلماً محافظاً يرحب بالتعاون مع أوروبا. وتظهر الحياة الوظيفية لنوبار باشا، رجل الدولة بلا منازع، إلى أى مدى يمكن لـ "الصلة" الأوروبية أن تدعم موظفاً. وكما سنرى، فإن كلا من هؤلاء الرجال الستة قدّر له، بطرق مختلفة، أن يلعب دوراً رئيسياً فى التطورات التى حدثت بعد عام ١٨٧٤.

على مبارك

على مدى حياة وظيفية امتدت لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً وشهدت عهود أربعة من الحكام، يرى المصريون اليوم فى على مبارك

(١٨٢٣-٢٤-١٨٩٣) واحداً من أبرز الشخصيات المصرية فى العصر الحديث. (انظر الجدول رقم ١١). كان مبارك مديراً لأول تنظيم، وواحداً من أفضل مهندسى القرن التاسع عشر، كما كان يمثل نموذجاً جديداً للموظف: التقنى المصرى المولد ذو التعليم العلمى. وقد تفرد مبارك بين أفراد هذه النخبة لكونه أول مصرى مسلم يتولى النظارة فى العصر الحديث. على أن هذا التفرد كانت له مساوئه. فربما لكونه أول مصرى المولد يتولى منصباً "نظارية" فى إدارة يسيطر عليها الأتراك، فإن المسيرة الوظيفية لمبارك تعكس عدم الاستقرار الملحوظ، حتى فى مصر منتصف القرن التاسع عشر. فقد شهدت حياته الوظيفية تقلبات مفاجئة تفوق كثيراً ما تعرض له الموظفون الخمسة الآخرون الذين سنتناولهم فى كتابنا. بالطبع خضع هؤلاء مع مبارك لنظام مشترك للترقى والتخفيض، بل وحتى الفصل، لكن أحداً منهم لم يعهد الصعود السريع والهبوط الحاد الذى ميز الحياة الوظيفية المضطربة التى عاشها على مبارك. فقد تركت هذه التقلبات الحادة، التى كانت لها بصماتها على روحه، أثراً عميقاً على تصرفاته.

وتطرح حياة مبارك الوظيفية سؤالاً آخر ذا طابع سياسى. فمن المعروف أن على مبارك شارك فى نظارة (١٨٧٨-١٨٧٩)، التى — كما سنرى فى الفصل التالى — جردت الخديو إسماعيل من سلطاته وأدارت مصر نيابة عن المصالح الأوروبية. وعلى مدى عدة عقود، كان مبارك خادماً وفياً لخديوية مصر، الذين أيد إصلاحاتهم وأسهم فى تطبيقها بحماس. فلماذا رحب بالانضمام إلى وزارة تسعى إلى تفويض سلطة الخديو وتمزيق النظام السياسى الذى حقق فى إطاره الصعود؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتضح إذا ما تفحصنا نشأته المبكرة وتجاربه فى العمل الحكومى وتوجهاته بالنسبة لمصر وأوروبا وموقفه من الإصلاح.

لا بد أن مبارك، الذى كان فى أواخر أيامه رجلاً عجوزاً طويل القامة، نحيفاً، أسمر البشرة، رمادى الشعر، يلبس حذاءً جلدياً ذا رقبة طويلة، مستقلاً

فى أفكاره برغم تخلفها، لابد وأنه كان راضياً تماماً لتحقيقه أقصى أمانى شبابه.^(١) ففى الوقت الذى كان هو نفسه يعتقد فيه أن الأتراك وحدهم هم الذين يمكن أن يصبحوا حكاماً، كان يطمح بجرأة فى الفوز بوظيفة حكومية، لكن حتى فى ذلك الحين لم يكن يتصور المرتبة التى قدّر له أن يبلغها فيما بعد.^(٢) كان، بالطبع، محظوظاً حيث عاش فى زمن أتيحت فيه المزيد من الفرص أمام المصريين، لكن مبارك كان يتمتع أيضاً بكفاءات ملحوظة: ذكاء حاد ولماحية، وقدرة فائقة على العمل، واعتزاز شديد بالنفس، واستعداد للتضحية والمخاطرة — وهى مقومات كانت مهمة لنجاحه فى المستقبل.

وعلى مبارك، المولود بقرية برنبال الجديدة (بمديرية الدقهلية)، ينتمى لأسرة من أعيان مشايخ الريف.^(٣) وقد شغلت عائلة مبارك، التى كانت تعرف بـ"عائلة المشايخ"، على مدى أجيال، وظائف الإمام والخطيب والقاضى، بالإضافة إلى وظائف غير دينية. وكانوا يعتبرون أنفسهم فى مرتبة أسمى من الفلاحين بفضل الامتيازات التى كان يتمتعون بها مثل الإعفاء من ضرائب الأرض وبما يلقونه من احترام. وكان اعتزازهم بأنفسهم كبيراً لدرجة أنهم هجروا أرض أجدادهم عندما اضطر موظفو الحكومة، على عهد محمد على، إلى معاملتهم مثل الفلاحين لاستخلاص الضرائب، فضربوهم وسجنوهم، وهى معاملة لم يعتادوا مثلها. وظل والد على مبارك على هذا الحال حتى وجد القرية التى توفيه حقه من الاحترام، فاستقر بها. وقد كان الاعتداد بعراقة المحتد جانباً مهماً فى شخصية مبارك طوال حياته.

وحسب سيرته الذاتية، لم يكن مبارك قد جاوز الثامنة من عمره عندما بدأ يتطلع لحياة الثراء والقوة والمكانة غير المسبوقة فى القرية. كان يتطلع فى البداية لأن يصبح كاتباً؛ لأن الكتبة يرتدون ثياباً أنيقة، ويحظون باحترام كبير، ومقربون من موظفى الحكومة. لكن بعد أن عاين الكتبة، الذين لم يلق منهم إلا اللعن والضرب والسجن، تخلص عن هذا الطموح عندما علم بأمر

مدرسة القصر العيني التي يُختار الموظفون من بين خريجياتها. ولاعتقاده بأن وظيفة الكاتب وضيفة وتستلزم الخضوع وتحف بها المخاطر، صمم على الالتحاق بخدمة الحكومة التي يفترض أنها تحقق المزيد من الأمان.

عثر مبارك على مكان المدرسة التي عقد العزم على الالتحاق بها بأى ثمن، وفي زيارة لأهله استأذن من مستخدمه وارتحل قاصداً إياها مباشرة. وعندما التقى مجموعة من تلاميذ مدرسة ابتدائية حكومية (مكتب) قريبة وامتدحوا خطه وأخبروه بأن بإمكانه الالتحاق بمدرسة القصر العيني إذا ما تفوق في دراسته بالمكتب، التحق على الفور بمدرستهم، لكن بفضل مكيدة دبرها والده مع مدير المدرسة، طُرد منها وعاد إلى منزله، حيث احتجب بغرفته لمدة عشرة أيام، وكان عليه التعهد بالتخلي عن طموحه، لكن ما إن خففت الأسرة من رقابتها حتى فر مرة أخرى. وبعد أن تسلل إلى المدرسة دون علم مديرها، صمم الصغير على ألا يغادرها ليلاً أو نهاراً. وأخيراً جاء الوقت الذي اختاره فيه مدير مكتب الخانكة (مدرسة الأمراء) للالتحاق بالمدرسة الإعدادية. وعندما احتج والده على هذا، أعطى المدير لعلى حق الاختيار، وبشجاعة اختار على التعليم الحكومي بالقاهرة على البقاء بالقرية تلبية لرغبة أسرته.

وبعد بعض الإخفاقات الأولية بالقصر العيني، بدأ مبارك يحصل على درجات ممتازة وسرعان ما اختير للالتحاق بمدرسة للتدريب المهني بالقاهرة، هي مدرسة الهندسة (المهندسخانة)؛ حيث كان الأول على فصله. وفي حوالى عام ١٨٤٤، قرر الوالى إرسال بعثة دراسية كبيرة إلى باريس، وهي البعثة التي ضمت ابنه حسين وعبد الحليم، واثنين من أحفاده هما أحمد وإسماعيل، خديو المستقبل. وقد دُعى مبارك للانضمام إليها. وبرغم إلحاح صديقه الفرنسى سليمان باشا على بقاءه بالمهندسخانة حيث الدرجة والراتب المضمونين، قرر الذهاب لإدراكه أن الذهاب إلى أوروبا بصحبة أقارب

محمد على ستجلب عليه التشريف والدرجة العالية والمعرفة.^(٤) وكان على مبارك على صواب في معظم القرارات التي اتخذها في مرحلة الشباب. فأولئك الذين التحقوا بهذه البعثة قُدر لهم أن يكونوا قادة المستقبل: من بين ٨٠ شخصًا من المجموعة يورد سيرتهم عمر طوسون، هناك ٥٥ من حملة البكوية أو الباشوية.^(٥) وقد عقد مبارك هناك صداقات وعلاقات شخصية استمرت طوال حياته، وعاین مدنية قوية وديناميكة جديدة لاقت في نفسه كل إعجاب.

وبوصوله إلى باريس، كان على مبارك أن يتصدى لعدد من العقبات. فدراسته بالمهندسخانة لم تتضمن العلوم العسكرية (كان التعليم بمدرسة باريس ذا طبيعة عسكرية)، ولا هو قد تعلم الفرنسية، لغة الدراسة هناك. ولذلك، لم يصادفه، وآخرون، النجاح في بداية عملهم، وعندما رُفض طلبهم بتخصيص مقرر لتعلم اللغة، امتنعوا عن حضور الدروس. وعقابًا على ما أثاروه من متاعب، خيروا بين الامتثال للسلطات أو العودة إلى مصر. وقد واجه مبارك مشكلته بمهارة وحذق. فاشترى عددًا من الكتب الفرنسية تغطي مساحة كبيرة من الموضوعات، وبينما استنام آخرون علّم نفسه الفرنسية. وسرعان ما تحسنت درجاته. وبعد عامين، أصبح هو وصديقًا عمره، على إبراهيم وحامد عبد العاطي (وهو أيضًا من مدرسة المهندسخانة بالقاهرة) أوائل البعثة.

كانت التقارير التي أرسلها معلمو مبارك الفرنسيين إلى القاهرة مشرقة. فهو أبى وعنيد، عصي على الانضباط، وشخص بحاجة إلى الإشراف الدقيق والعقاب الصارم أحيانًا. لكن ذكاءه، ومثابرته، وعقله "المنطقي" حاز إعجابهم وضمن له درجات ممتازة.^(٦) وفي الاختبار الذي عقد بعد عامين، حصل مبارك على تقدير عال للغاية، وتلقى تهاني إبراهيم باشا ومجموعة من كبار الفرنسيين الذين تولوا اختبارهم. وبعد هذا، انتقل مع

زميليه المصريين إلى مدرسة متز لضباط المدفعية والمهندسين العسكريين. وهناك، تفوقوا على كثير من زملائهم الفرنسيين الذين كانوا يدرسون معهم. ففي دورة تضم ١٢٠٥ طلاب، كان ترتيب مبارك ٦٧٩^(٧)، ثم انتقل بعد ذلك إلى الميدان مع الجيش الفرنسي، وخدم لمدة عام قبل أن يستدعيه عباس إلى مصر عام ١٨٤٩.

وفي خلال عام من عودته، رُقّي مبارك من معلم متواضع بمدرسة المدفعية (التي عُيّن بها بعد وقت قصير من عودته) إلى ناظر لمدارس الحكومة ومُنح لقب بك. ولم يكن هذا تقدماً سريعاً فحسب، بل إن دلالاته تكمن في أن المكرّم كان مصرياً. وطريقة حدوث هذا شاهد على أهمية الصلات الشخصية، وعلى مهارات على مبارك ومرونته، بصورة أكثر تحديداً. (الجدول رقم ١٨ يبين المناصب الرئيسية التي تولاها مبارك خلال حياته الوظيفية).

فلكى تحظى باهتمام الحاكم، فأنت بحاجة في الغالب الأعم إلى وساطة قريب أو صديق. وحسب مبارك، فقد كان الأمير أحمد هو الذي توسط له عند الحاكم.^(٨) وعباس هو الذي استدعاه، وعينه، ورقاه إلى الدرجة الخامسة، وضمه إلى حاشية الخديوى، وكان يرسله (وكذلك على إبراهيم وحماد) إلى الأقاليم لاختبار المهندسين المشكوك في كفاءتهم. وتكشف استجابة مبارك لهذه التكاليفات عن موقف الموظفين من الأسرة الحاكمة. وقد جاءه السعد عندما تناول القهوة في الإسكندرية مع اثنين من الفرنسيين، هما جاليس بك وسليمان باشا. وكان عباس حاسماً؛ إذ أمر مبارك باللاحاق به على الفور بقاربه البخارى. وخوفاً من المخاطر التي يصادفها الآخرون في تعاملهم مع الأسرة الخديوية، وعلى أفراد أسرته الذين كانوا ينتظرونه في قارب قريب، تردد مبارك. ولم يقبل بالعمل مع عباس إلا بعد أن وعد سليمان باشا بالاهتمام بعائلته. ولك أن تتخيل قدر الهلع الذي لا بد أن أصابه عندما هدده

عباس بطرده وتجريده من أمواله وإجباره على ارتداء ملابس الفلاحين، إذا ثبت عدم أمانته!

وبعد أن تخلص من تعيينه في الأقاليم بنجاح، استطاع مبارك أن يكون ذا فائدة للخديوى الحريص والمتطلع إلى تخفيض النفقات الإدارية. فبعد أن توصل مبارك إلى طرق لتسهيل مرور السفن عبر القناطر بتكلفة تقل كثيرا عما اقترحه موجل بك (كبير مهندسى الخديو)، بدأ عباس يستشير في الكثير من الأمور.^(٩) وأوكل إليه مع زميليه المصريين (على إبراهيم وحماد) عمل مشروع للمدارس تقل تكلفته عن خطة لامبرت بك (الموظف الفرنسى). وعندما فشل الثلاثة فى التوصل إلى اتفاق، وضع مبارك مشروعًا يتكلف إنجازُه ٥ آلاف جنيه مصرى، أقل بكثير من خطة لامبرت التى كانت تصل تكلفتها إلى ١٠٠ ألف جنيه مصرى. وبعد أن تلقاه بامتنان عظيم، أحال عباس مشروع مبارك إلى المجلس الخصوصى الذى أقره بعد ثمانية أيام من النقاش. وبعد إقراره، طلب عباس من مبارك ترشيح شخص يتولى تنفيذه، فأشار الشاب - بطريقة غير مباشرة - أنه هو نفسه أفضل من يتولى هذه المهمة. وفى مايو ١٨٥٠، أصبح مبارك مديرًا للمدارس الحكومية ومدرسة الفنون بالقاهرة والمدارس الإعدادية. وأصبح ناظرًا بالفعل، وإن لم يكن بالاسم، لشئون التعليم.

جدول رقم ١٨

الوظائف الكبرى التى شغلها على باشا مبارك

فى عهد عباس وسعيد:

- معلم بمدرسة المدفعية (١٨٤٩).
- عضو بالحاشية المسافرة مع عباس (١٨٥٠).
- مدير المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية ومدرسة فنون القاهرة (مايو ١٨٥٠).
- ضابط بالقرم (١٨٥٤).
- مساعد، بمكتب الشئون القانونية بديوان الجهادية.
- وكيل مجلس التجارة.
- مفتش الهندسة بالصعيد.
- مدير طاقم تدريب الضباط.

فى عهد إسماعيل:

- مدير مدرسة المبتديان.
- مشرف على القناطر (١٨٦٣).
- رئيس مكتب الهندسة (ديسمبر ١٨٦٤).
- ناظر القناطر (يوليو ١٨٦٦).
- وكيل ديوان المدارس (سبتمبر ١٨٦٧، وأقيل فى سبتمبر ١٨٧٠).
- ناظر ديوانى المدارس والأشغال العمومية (أبريل ١٨٦٨).
- ناظر المواصلات والسكك الحديدية (أكتوبر ١٨٦٨).
- ناظر الأوقاف (يناير ١٨٦٩).
- ناظر الأشغال العمومية (أغسطس ١٨٦٩، وأقيل فى سبتمبر ١٨٧٠).

- ناظر السكك الحديدية (أغسطس ١٨٦٩، وأبعد في سبتمبر ١٨٧٠).
- ناظر المدارس (يناير ١٨٧٠).
- ناظر المدارس والأوقاف (مايو ١٨٧١).
- ناظر الأشغال العمومية (يونيو ١٨٧١، وأبعد في أغسطس ١٨٧٢).
- مستشار ديوان الأوقاف (١٨٧٢).
- وكيل الأشغال العمومية (يوليو أو أغسطس ١٨٧٣).
- عضو بالمجلس الخصوصي (أكتوبر ١٨٧٣، وأقيل في مارس ١٨٧٤).
- رئيس مكتب الهندسة (مارس ١٨٧٥).
- مستشار ديوان الأشغال العمومية (أكتوبر ١٨٧٥).
- ناظر المدارس (أغسطس ١٨٧٨).

بعد عهد إسماعيل:

- ناظر الأشغال العمومية (سبتمبر ١٨٧٩، وأغسطس ١٨٨٢).
- ناظر المدارس (يونيو ١٨٨٨).
- أحيل للتقاعد في يونيو ١٨٩١.

المصادر: مبارك، الخطط، ج ٩، ص ٤٣—٦١، Heyworth Dunne, History of Education, p. 347؛ سامي، قسم ٣، ج ٢، ص ٧٧٩، ٨٧١، ١٠١٥؛ الأبحاث، صندوق ٥٢، ملف "موضوع التعليم"، وكيل ديوان المدارس باش معاون ١٠ مايو ١٨٦٣، والصندوق رقم ٥٣، ملف المدارس، وكيل ديوان المدارس شفيق بك، مايو ١٨٥٠، أوامرا المعية السنية — عربي، برقم ٢١٨٠١١٩١١، الأشغال — خديوية، ١٤ ب ٢٦١١٢٦٦ ديسمبر ١٨٦٤، وثيقة برقم ١٢٣١١٣٧١١٩٣٥، خديوية — داخلية، ١ م ٢٣١١٢٨٨ مارس ١٨٧١؛ وثيقة رقم ١٤٢١١٦٣١١٩٣٥، خديوية — داخلية، ٢٢ س ١٣١١٢٨٨ مارس ١٨٧١، رقم

٤٠١٢١١٩٣٦، الخديوى بهجت باشا، ١١ رت ٣٠١١٢٨٨ يونيو ١٨٧١، رقم
١٣٥١١٦٠١١٩٣٩، خديوية المجلس الخصوصى، ١٤ ر ٢٢١١٢٨٩ مايو
١٨٧٢؛ الأوامر، المعية السنية - تركى، برقم ٩٣١١١٠١٥٥٧، خديوية
الجهادية ٢٠ س ٤١١٢٨٣ يوليو ١٨٦٦، رقم ١١٢١١٥٧٣، خديوية - مدارس،
١٣ ج ١٢١١٢٨٤ سبتمبر ١٨٦٧، وم س، صندوق ١٩، "المصالح"، رقم
٢٣٩، ٢٦ ج أ ١٤١١٢٨٥ أكتوبر ١٨٦٨، رقم ٢٦٧، ١٢ ل ٢٦١١٢٨٥ يناير
١٨٦٩، صندوق ٢١، "موظفون"، رقم ٣١٧، ٢٧ رت ١١٢٨٦ أغسطس
١٨٦٩، رقم ٣٢٠، ١٨ ج ٢٦١١٢٨٦ أغسطس ١٨٦٩، رقم ٥٢٨، ١٥ ش
٧١١٢٩٠ أكتوبر ١٨٧٣، وم، رقم ٤٣٢، ٢ ن ١٥١١٢٨٨ نوفمبر ١٨٧١،
درويش، الوزارات المصرية، ص ١.

لكن مبارك لم يحتفظ بما وصل إليه. فبعد تولى سعيد بقليل فى يوليو
١٨٥٤، جُرد مبارك من وظائفه وطُرد من خدمة الحكومة، مثل غيره من
الموظفين الذين كانوا مقربين من عباس. وبعد أن أصبح بلا حماية، تتقله
الديون، انحدر مبارك إلى أطول وأدنى حال طوال حياته الوظيفية.^(١٠) وعقب
طرده، استدعى للجيش وأرسل إلى القرم. وبعد استقطاع جزء من مرتبه
لتسديد ديونه، كان عليه القبول بأعمال إضافية لمواجهة الوضع الجديد. وقد
عُين فى البداية كضابط اتصال بالقرم، ثم انتقل إلى الأناضول كضابط نقل.
وعندما عاد إلى مصر بعد غياب عامين ونصف العام، طُرد مرة أخرى من
الخدمة. وبعد أن فقد المنصب والثروة وأصبح يعيش فى مسكن مشترك مع
أخيه غير الشقيق، أصيب مبارك بحالة من الاكتئاب واليأس. كانت حالته
أسوأ مما كان عليه الحال عندما عاد من أوروبا قبل سبع سنوات. سأل نفسه:
لماذا اخترت أن أكون موظفًا بالحكومة؟ وقرر مبارك، البائس، أن يترك
القاهرة للأبد ويعود إلى قريته ليفلح الأرض، لكن عندما أوشك على مغادرة

القاهرة، صدرت الأوامر باستدعائه مرة أخرى لخدمة الجيش. واضطر إلى قبول عدد من الوظائف الدنيا لم يدم أى منها طويلاً. فعمل بمكتب الشئون القانونية بديوان الجهادية، وفى تصميم المناثر العسكرية، وكوكيل لمجلس التجارة لمدة شهرين قبل طرده بسبب مكائد سلفه الأرمنى عند سعيد.^(١١) لكن سعيداً كان يمنح مبارك، فى بعض الأوقات، راتباً كواحد من أفراد حاشيته كما قدم له قرضاً بمائة قرش، لكنه ظل يشغل وظائف متدنية ويعانى الضيق المالى. وفى ١٨٦١، طُلب إليه تسديد بقية دينه (٢٨ ألف قرش)، لكنه أجاب بعدم قدرته على السداد.^(١٢) وعندما علم سعيد بذلك، أسند إليه مهمة فحص أعطال القناطر، وأمر بخصم نصف مرتبه شهرياً لتسديد الدين. ولم تدم هذه الوظيفة أيضاً طويلاً، ومرة أخرى أبعد مبارك من الخدمة، لكنه استطاع، بمساعدة أحد الأصدقاء (الضابط التركى إسماعيل باشا الفارق) شراء قطعة أرض حكومية بالمزاد والعمل (مع بعض المهندسين المطروحين من الخدمة) فى مجال المقاولات العقارية.^(١٣)

ومع تولى إسماعيل الحكم فى يناير ١٨٦٣، أخذت حياة مبارك الوظيفية إيقاعاً مختلفاً بعض الشيء. فعلى عكس صعوده المدوى فى ١٨٥٠، جاء صعود مبارك هذه المرة فى إدارة إسماعيل بطيئاً على مدى أكثر من نصف عقد حتى عُين فى أبريل ١٨٦٨ ناظراً للمدارس والأشغال العمومية. وهكذا، بدأت أربع سنوات من الترقيات حملته إلى أعلى المناصب، وشابها أيضاً الطرد المهين أكثر من مرة بسبب (فى جانب منها على الأقل) صراعه مع إسماعيل صديق. وكان عام ١٨٧٢ هو نهاية "العصر الذهبى" لعللى مبارك، عندما ترك ديوانى التعليم والأشغال العمومية ليتولاهما الأمير حسين كامل.

كان الخديو إسماعيل يعرف مبارك منذ أن كانا يدرسان معاً فى باريس، لكن من المشكوك فيه أن يكون لصعود مبارك مرة أخرى صلة بهذه

العلاقة. ففي عام ١٨٦٣، كان مبارك معروفًا كمهندس بارع، ومعلم حاذق، وناظر جيد يقدر قيمة الاقتصاد. والحقيقة أن مبارك عُين رئيسًا للأشغال العمومية في ١٨٦٩ لغرض واضح ومحدد هو تخفيض نفقات هذا الديوان.^(١٤) فمهارات مبارك كانت تلبي رغبة عند ذلك الحاكم الساعي للإصلاح.

وقد شهدت تلك السنوات تجسيدًا لمهارات مبارك غير العادية على أوسع نطاق. فالمهام التي أُسندت إليه، والتي يتحدث عنها بحماس كبير في سيرته الذاتية، كانت متنوعة ومجهدّة، لكنه كان دائمًا على قدر المسؤولية.^(١٥) وقد تنوعت هذه المهام من الإشراف على القناطر الخيرية، والتفتيش على المدارس الحكومية، إلى الاشتراك في لجنة للتفتيش على الأراضي المملوكة لشركة قناة السويس، والإشراف على بعثة خاصة إلى باريس. ففي رحلة استمرت أربعين يومًا بالعاصمة الفرنسية، قام مبارك بزيارة المدارس، ودرس آخر الإصدارات المتصلة بالتعليم، وتفقد نظام الصرف بالمدينة من أجل سيده، الذي كان يخطط لإقامة القاهرة الجديدة على الطراز الباريسي.

وحتى يتمكن من متابعة برنامج إسماعيل لإصلاح التعليم والإشراف على تشييد القاهرة الجديدة، عُين مبارك ناظرًا للأشغال العمومية والمدارس في ١٥ أبريل ١٨٦٨. وفي أكتوبر التالي، عُين ناظرًا للسكك الحديدية والمواصلات. وعلى مدى معظم السنوات الأربع التالية، جمع مبارك بين رئاسة دواوين المدارس والأشغال العامة والأوقاف. وهو أول مصري مسلم يتمتع بمثل هذا التركيز للسلطة في العصر الحديث.

ومن الصعب رصد مسيرة مبارك الوظيفية خلال تلك السنوات المحمومة بسبب الثغرات والأخطاء البينة في سرده لسيرته، لكن المواد الواردة بالسجلات وعند أمين سامي تساعد على استجلاء النظام المعقد والمضطرب للتعيين والفصل الذي ميز حياته الوظيفية في تلك الفترة. ويتفق

كل المصادر على تاريخ تعيينه "النظاري"، لكنها تختلف فى المدة التى قضاها بالوظيفة. فمبارك يكتب أنه ظل يشغل هذه المناصب حتى نهاية ١٨٧١، لكن معلومات السجلات وأمين سامى تشير إلى إبعاده بشكل مؤقت عن الأشغال العمومية والمدارس فى يناير ١٨٦٩، ومن السكك الحديدية فى يوليو التالى (أعيد للأشغال العمومية والسكك الحديدية فى ١٨٦٩، والمدارس فى يناير ١٨٧٠).^(١٦) وهو لا يشير إلى إبعاده عن الأشغال العمومية والمدارس والسكك الحديدية فى سبتمبر ١٨٧٠ (أعيد إلى المدارس والأشغال العمومية فى مايو ويونيو التاليين)، لكنه يكتب عن إبعاده فى نوفمبر أو ديسمبر ١٨٧١، وهو ما لا دليل يؤكد. وحسب ما يذكر مبارك، فإن ذلك كان ناتجاً عن صراعه مع إسماعيل صديق، الذى كان يسعى لوضع عوائد السكك الحديدية تحت إدارته. ويؤكد مبارك على استعداده لذلك، لكنه كان يصر على أن يتولى صديق المسؤولية عن النفقات أيضاً. وهو ما دفع صديق إلى الكيد لمبارك، وكانت النتيجة إبعاده.^(١٧) ولزم مبارك بيته لمدة شهرين أوكلت إليه بعدها مسؤولية المدارس الابتدائية الحكومية (المكاتب). وفى مايو ١٨٧٢، عُين ناظرًا لديوانى المدارس والأوقاف (ويكتب مبارك أنه تولى أيضا الأشغال العمومية)، لكنه لم يبق فى منصبه إلا حتى شهر أغسطس، عندما تولى الأمير حسين كامل المناصب الثلاثة، واحتفظ بمبارك مستشارًا له. وبعد هذا، واصل مبارك العمل فى وظائف مختلفة، لكن أيًا منها لم تكن على المستوى النظاري. كما واجه إبعادًا آخر مذلًا فى مارس ١٨٧٤، عندما أدخل إسماعيل صديق فى روع الخديو أن على مبارك يعد كتابًا يتضمن انتقادات لحكمه.^(١٨) ومن الواضح أن السنوات التى بلغ فيها أعلى المراتب الوظيفية لم تكن عهدًا ذهبيًا كما يصورها فى سيرته.

ويمكن رد عمليات الفصل والاستدانة التى عانى منها مبارك إلى افتقاده للحماية، أى غياب قاعدة اجتماعية قوية تحفظ مكانته فى المنصب وخارجه. فمبارك لم يكن يملك مساحة كبيرة من الأراضى يتفرغ لها عند الغضب عليه ولا أصدقاء ذوى نفوذ يتدخلون لصالحه. كما ابتلى، ولسوء

الحظ، بعدو قوى، هو إسماعيل صديق. ولم يقتصر الأمر على هذا، فقد كان سعى مبارك الحثيث للفوز بالحماية سبباً أساسياً لديونه. وقد جعله هذا الوضع البالغ الهشاشة أكثر توقاً للمنصب كمصدر لقوته.

وقد يبدو غريباً للوهلة الأولى أن مبارك الذى ينتمى لأسرة من نخبة المشايخ لم يكن يتمتع بسند ذى شأن فى قريته. فعلى الرغم من أنه كان يمتلك ضيعة صغيرة هناك، كانت صلات مبارك بعائلته فى برنبال الجديدة واهية. وحسب ما جاء بسيرته الذاتية، فقد كانت آخر زيارة طويلة يقضيها مع عائلته فى منتصف الثلاثينات من القرن. وعندما اعتزل العمل بالحكومة، ظل مبارك بعيداً عن قريته على مدى خمسة وثلاثين عاماً.^(١٩) وربما يعود ذلك فى الغالب إلى طبيعة عمله، لكنه يعود أيضاً إلى القواعد التى كانت تحد من حرية حركة الموظفين. فعلى عكس المشايخ فى الإدارة الإقليمية الذين أقاموا علاقات قوية فى مناطقهم، كان مبارك موظفاً بالإدارة المركزية يقضى معظم وقته بالقاهرة ويذهب إلى الأقاليم فى مهام محددة وقصيرة. وكما يشرح هو، فإن متطلبات عمله كانت أكبر من أن تترك له الوقت ليعود إلى قريته. أضف إلى هذا أن النظام الإدارى المصرى صُمم بحيث يحقق نوعاً من الاعتماد على الحاكم وإضعاف غيره من الصلات. ومنذ اللحظة التى تولى فيها مبارك مسئولية المدارس الحكومية، أصبح من الصعب عليه التنقل بحرية. فقد كان من الصعب الحصول على إذن بالغياب وما يمكن أن يترتب عليه من الخصم من المرتب. وفى ١٨٤٩، خطط مبارك لزيارة قريته دون الحصول على موافقة رسمية، متحايلاً على القانون، حين أوكل إليه بعض الأصدقاء مهمة فى قرية لا تبعد كثيراً عن قريته، ولم يكن قد رأى أمه منذ ١٤ عاماً.

وأثناء حكم عباس، حاول مبارك أن يحقق النفوذ والحماية عن طريق الاقتران بامرأة تركية يتيمة تملك المال والأرض، يتمتع راعيها بصلات بالأسرة الحاكمة.^(٢٠) (كان هذا زواجه الثانى، حيث توفيت زوجته الأولى ابنة

معلمه السابق للرسم.) ومن الواضح أن تطلعه لمقاسمة زوجته ثروتها والاتصال بالأتراك المرموقين جعله يتغاضى عن بلاهة زوجته وطفوليتها؛ حيث لم تكن تدبر حتى أمورها الخاصة.

وللأسف، لم يوافق راعى زوجته، راغب أفندى، وزوجته على هذا الزواج. فخوفاً من طمعه فى ثروة زوجته (كانا يتطلعان هما للاستئثار بها) قام الاثنان بتأييد من أم الخديو وحسن المانسترلى (الذى كان أقوى موظف فى مصر على عهد عباس) بالاحتياى على المحكمة ونجحا فى الحصول على الوصاية على الزوجة وإثارة حراس القصر ضد مبارك الذى بدأ يخشى على حياته، لكن بعد أن اكتشفت أم الخديو الخدعة، عادت زوجة مبارك إليه. على أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. فعندما غادر مبارك القاهرة، قام الاثنان بتجريدها من أموالها بطريقة قانونية. ولم تسترد الزوجة أموالها إلا بعد أن قدم مبارك شكوى إلى عباس، تابعها عبر القنوات القانونية والإدارية الملتوية، وصمد أمام مكائد أعيان الأتراك (كان مبارك يخشى من أن ينجح المانسترلى فى إبعاده إلى السودان). وعندما تواصلت هذه المكائد فى عهد سعيد، فسخ مبارك الزواج. وقد حصل على مبلغ ٢٥ ألف قرش نقداً و ٦٠٠ كيس، كان قد أنفقها على بناء مسكن لزوجته، وترك لها المنزل بأثاثه، والعبيد التى كان يملكها. وقرب نهاية عهد سعيد، تزوج مبارك مرة أخرى، واشترى منزلاً بدير الجماميز وقام بتأثيثه. وكانت المبالغ الكبيرة التى أنفقها على هذا الزواج الثالث، كما يقول، سبباً فى تراكم ديونه مرة أخرى.^(٢١)

وكان المنصب الكبير، بالنسبة لمبارك، نقمة ونعمة فى آن: نقمة لأنه كان يشعر بأنه مضطر، بحكم المنصب، على الإنفاق ببذخ حتى يعيش فى مستوى يليق بالمنصب؛ ونعمة لأن هذا المنصب هو السبيل إلى النفوذ والثروة.^(٢٢) وكان نفوذ مبارك يتجلى بالأساس فى سطوته على الفنيين من أبناء بلده. ففى عهد عباس، ألحق المصريين بالمدارس وساعدهم فى الالتحاق

بالبعثات التي كانت توجه لأوروبا.^(٢٣) وفي عهد إسماعيل، عين أصدقاءه وزملاءه من المصريين في الدواوين التي تولى نظرها للعمل على دفع الإصلاحات. وكانت اقتراحات مبارك بالتعيين أو الترقية عادة ما تحظى بموافقة إسماعيل، وإن كان الخديو قد رفض في إحدى المرات الموافقة على طلبه بتعيين إسماعيل الفلكي مديراً لكل من مرصد شبرا ومدرسة الصنائع بالقاهرة، مبرراً ذلك بأن الجمع بين الإدارتين بيد شخص واحد يعوق إدارة الجهتين (تولى الفلكي إدارة المرصد).^(٢٤) ومن أصدقاء مبارك المقربين كذلك، هناك صالح مجدى بك، خريج مدرستى الألسن والصنائع.^(٢٥) وفي عهد إسماعيل، كتب الاثنان المقالات بمجلة روضة المدارس، وتعاوناً فى نشر الكتب للمدارس الحكومية. وكان من الطبيعى أن يعين مبارك صالح رئيساً لأحد مكاتب ديوان المدارس، ثم وكيلاً للديوان، تحت الإدارة المباشرة له. وعندما ترك مبارك منصبه فى ١٨٧٠، حذا صالح حذوه.

وتثور الشكوك حول مدى استفادة مبارك المادية من مناصبه. فمبارك، الذى يصفه بل بأنه رجل لا يزدري عوائد المنصب العالى وإن لم يكن شخصاً فاسداً، والذى يصفه نينت (وإن كان مصدراً مشكوك فيه) بأنه ذكى لكن نهم، لم يقاوم الاستفادة من الفرص التى أتت له.^(٢٦) فبوصفه ناظراً للأشغال العمومية، من المحتمل أن مبارك كان يسحب من الحساب الخاص بالناظر الذى كان يشمل أموالاً مخصصة لأشغال النيل ويستحوذ حسب العرف على جزء من مصروفات إدارته. وتكمن أفضل فرص الإثراء الشخصى فى التصرف فى عوائد الدواوين، خاصة السكك الحديدية؛ حيث يمكن جمع المال أيضاً عن طريق الرشاوى والرسوم وعمولات التعاقدات والامتيازات. ويقدر الكسب غير المشروع فى هذه الإدارة بخمس عائداتها.^(٢٧) لكن مبارك، كما رأينا، لم يتحكم طويلاً فى عائدات السكك الحديدية (أو حتى فى إدارتها). وإذا لم تكن يداه بيضاء تماماً، فمن المؤكد أنه لم يكن واحداً من أولئك الموظفين الذين يصفهم ستيفن كيف (بقدر من المبالغة) الذين يخدمون فترة قصيرة ليخرجوا بثروة كبيرة.^(٢٨)

لقد كانت المنح النقدية والأراضي التي يجود بها الحاكم أحد السبل المهمة للثراء. ومبارك لم يكن محروماً تماماً من هذه الفوائد — في ١٨٧٠ تلقى مكافأة قدرها ثلاثة آلاف جنيه نظير جهوده لزيادة عائدات السكك الحديدية — لكن ما حصل عليه لا يقارن بما حصل عليه غيره من كبار الموظفين، سواء من حيث المقدار أو عدد المرات.^(٢٩) وفي وقت مبكر (١٨٧٠)، مُنح مبارك، حسبما يرد بسجل أراضي الذوات، مساحة من الأراضي غير المنزرعة تبلغ ٣٠٠ فدان بقريتين بالقرب من قريته بمديرية الدقهلية. وشأن معظم الأراضي التي كانت تمنح في ذلك الحين، تحولت تلك الأرض إلى عائق. فقد احتاجت الأرض إلى الكثير من الأموال لاستصلاحها، وهو ما دفعه إلى الاستدانة.^(٣٠) وخلال الستينيات من القرن، عندما كان كبار الموظفين يتلقون منحا كبيرة من الأراضي ويقيمون الضياع الكبيرة المربحة، لم يفز مبارك بالكثير. فأمين سامي يكشف عن منحة — ٣٠٠ فدان قدمت لمبارك في أبريل ١٨٦٤.^(٣١) ولا يورد سجل أراضي الذوات، الذي لا يرصد المنحة التي يشير إليها سامي، سوى حيازتين لمبارك في عقد الستينيات: ٦٤ فدان بالقليوبية (٢١ فبراير ١٨٦٥)، و ٩ فدادين بالجيزة (٢٥ أبريل ١٩٦٥). وكان إجمالي حيازته (بما في ذلك منحة عباس) لا يزيد على ٣٦٣ فدانا. وكما سنرى، فإن هذا لا يعد شيئا مقارنة بملكية رجال مثل إسماعيل صديق أو محمد شريف، لكن مبارك لم يكن آنذاك من بين أهم موظفي الحكومة، كما أنه مصري. وعلى أية حال، ظل مبارك، فيما يتصل بمسألة الأراضي، على نفس الوضع تقريبا الذي بدأ به في ١٨٥٠.

وكان حرمان مبارك من قوة اجتماعية اقتصادية نسبية سببا في افتقاده للأمان واعتماده على الخديوى. وعلى الرغم من احتياجه للوظيفة لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للبقاء، إلا أنه لم يلتزم بالضرورة بما كان يعتبره ولاء شخصيا أو مسئولية تجاه الخديوى. فقد كان على مبارك أن يظهر الولاء طالما لم يكن هناك بديل لحاكم قوى، أما إذا ما نشأت أزمة سياسية تهدد مكانة الحاكم، لم يكن هناك ما يضمن وقوفه إلى جانب سيده.

لقد كان على مبارك مصرياً معتزاً بمصريته. لم يكن واحداً من أولئك المجلوبين من الخارج للعمل في دوائر الوالى. وكان مبارك المعتمد كلياً على الخديو يعلم تمام العلم الفرق بين المصريين "أصحاب البشرة الزيتونية" والأتراك "نوى الوجوه البيضاء الوردية".^(٣٢) كان موظفاً من طراز جديد على مصر، يتمتع بمهارات وأفكار أكثر تمشياً مع متطلبات عصرها الحديث من ماضيها المملوكى. ولم يكن مبارك مدفوعاً بالاعتبارات المهنية وحدها، وإنما كذلك بارتباطه القوى بشعب مصر وأرضها، وبرغبة قوية فى تحسين أوضاع البلاد، وهذا الالتزام يتجاوز أى ولاء للحاكم أو الأسرة الحاكمة.

ولا يمكن لأى مطلع على وصفه للمعاملة البشعة التى يلقاها الفلاحون المساقون إلى السخرة أن يشك فى عمق مشاعر مبارك وتعاطفه.^(٣٣) وتاريخه المهني بحد ذاته يقدم دليلاً قوياً على التضحيات الطوعية التى تتجاوز متطلبات الالتزام المهني الصرف. فعندما كان ناظراً للمدارس الحكومية على عهد عباس، أبدى مبارك اهتماماً لا مثيل له فى عصره بتحسين أوضاع تلاميذه. ففي زيارته اليومية كان يهتم بمتابعة كل صغيرة وكبيرة، ويعلمهم القراءة والكتابة، بل وحتى كيف يرتدون ملابسهم، ويشرف بنفسه على تغذيتهم، كما عمل على الحد من عقوبات الضرب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة التى كان يتعرض لها تلاميذ المدارس.^(٣٤) كتب يقول: "إننى أعامل المعلم والتلاميذ كوالد لهم، ولا زلت على قناعة بأن هذا هو ما ينبغى أن يفعله كل راع لرعيته، حتى يتحقق الغرض من التعليم". وخلال حكم سعيد تولى عن طيب خاطر مهمة تعليم الجنود المصريين فى الميدان قواعد القراءة والكتابة والحساب، وزيارتهم فى خيامهم، وكتابة الحروف أحياناً على الأرض أو البلاط بالفحم. وكما يؤكد سجله الحماسى خلال حكم إسماعيل، فقد كان مستعداً للسفر مسافات طويلة لتعليم أبناء بلده.

وهذا الالتزام يجد تبريراً له فى هدف أسمى، يطلق مبارك عليه "حب الوطن". فبحكم تأثيره بمعلميه الأوروبيين ومعرفته بنظام الدولة الأوروبى،

وربما أيضًا بخطب ولاية مصر، بمن فيهم محمد على، الذى كان يحث موظفيه على حب الوطن والعمل فى سبيله،^(٣٥) كان مبارك يستخدم هذه الكلمة لنقل مفهوم الوطن *patrie* أو الأمة بمعناه الإقليمى. وسواء أكان على وعى أم لا، فقد كان يسهم فى الترويج لفهم جديد للوطنية المصرية. وكما يقول فى تقديمه لروايته التعليمية علم الدين، التى صدرت فى ١٨٨٢، فإن:

"من أعظم ما نرى أنفسنا مدينين له، مطالبين من جهته، مغمورين بحقوقه المقدسة هذا الوطن الجليل الذى نشأنا به، وعشنا فوق أرضه، وتحت سمائه، ونعشنا بهوائه، وروينا بمائه، واغتنينا بنباته وحيوانه، وانتفعنا بسائر أجزائه، وهو فى كل آن يمدنا ويفيدنا ويعطينا ويزيدنا، كما كان صنيعه مع آبائنا وأجدادنا السابقين، وكذلك يكون شأنه مع أبنائنا وأحفادنا اللاحقين، فلزمنا أن نقدره حق قدره"^(٣٦)

إن حب الوطن، كما يقول مبارك، هو مبعث أفعاله وسر ما حققه من نجاح. يقول: "هذا وإنى لمعترف بفضل هذا الوطن العزيز على، فقد نشأت فى ظله، وتقلبت فى مهده، وتربيت فى حجر كفالتة وتعهده، حتى صرت من أبناؤه المعدودين، ورجاله المعروفين، وتمتعت صغيراً وكبيراً بكثير من خيراته وثمراته، ولا أزال متنعماً بطيباته، فأجدنى، وإن استوفيت الجهد، وقضيت العمر فى خدمته، لم أقم بعشر معشار ما على من واجباته وحقوقه ... ولهذا التزمت فى كل ما تقلدت من الأعمال، وجميع ما تقلبت فيه من الأحوال، أن أخدم وطني بكل ما نالته يدي وبلغه إمكاني مما أراه يعود عليه بالفائدة والنفع، قل أو جل؛ كالسعى فى استكثار المكاتب والمدارس، وتعميم التربية والتعليم، ونشر الكتب المفيدة؛ إما بالاشتغال بتأليفها بنفسى أو الحث والتحريض عليها لمن أرى فيه أهلية القيام بها"^(٣٧)

وعلى كل مصرى، كما يخاطب مبارك قراءه، أن يخدم وطنه بأقصى طاقته. وخير سبيل لخدمته وفهم "متطلباته الحقة"، كما يؤكد مبارك، هو

الفوز بأكبر قدر من التعليم، لكن هذا لا يمنع من خدمة هذا الوطن عبر الكثير من الطرق الأخرى. فهو يقول:

«إذا ما كان المرء صاحب منصب كبير أو يشغل وظيفة فى قريته، فلا بد وأن يؤدى واجبه بتقان وأمانة. وإذا كان تاجراً، فعليه أن يفى بما يتعهد به، وإذا كان زارعاً أو صانعاً، وجب عليه أن يتفانى فى سبيل الوطن بالتفانى فى عمله، حتى ولو كان كناساً أو صانع أحذية»^(٣٨)

والوطن الذى يتطلع مبارك إليه كان يختلف عن ذلك الذى كان يعيش فى كنفه. فمصر، التى يأسف لحالتها، فقدت عظمتها التى كانت تتمتع بها على عهد الفراعنة، والتى استردتها لمدة قصيرة بعد الفتح الإسلامى (شأن غيره من الإصلاحيين، يهتم مبارك بماضى مصر قبل الإسلام). وهو يتفق مع الأوروبيين الذين يرون المصريين جناء ومخادعين وكذابين ومنافقين، لكنه لا يرى فى هذا خطأ المصريين؛ فهو النتيجة المزرية لقرون من سيطرة الأجانب، الذين أدت أفعالهم الآثمة إلى تهيئة الظروف لتغيير الشخصية المصرية.^(٣٩) ويعطى مبارك أهمية كبيرة للتأثير السيئ للخرافات والمعتقدات الزائفة؛ لأنها تعد تعبيراً عن مجتمع متعصب تحكمه التقاليد.^(٤٠)

ما العلاج إذن؟ إن مصر لا يمكن أن تحتل مكانها بين الأمم المتمدينة إلا بالأخذ بأسباب العلم والتقنيات الأوروبية. وبحكم اتصاله المتنوع والطويل الأمد بالحضارة الأوروبية، كان مبارك معجباً بقوة وثراء الأوروبيين ومنجزاتهم العلمية، مدركاً بوضوح نزوعهم القوى للاستحواذ والتملك، وهو يؤمن بأن روح الصناعة قد قادتهم إلى المجد، وهذه الروح يفتقدها المصريون بجلاء، وهو يحث شعبه على التحلى بهذا النزوع والمهارات العلمية التى مكنت الأوروبيين من اختراق الجبال وشق القنوات العظيمة.^(٤١)

كان مبارك يتطلع إلى تغيير بلده. ومن الوجهة الأخلاقية، كان يؤمن بأن على المصريين أن يتعلموا إلى حد ما ضرورة إخضاع مصالحهم الفردية

للمصلحة العامة، وهو إيمان نراه فى جهوده المتواصلة (وعبر كتاباته) لغرس فكرة الولاء لوطن مصرى. وبالنسبة للأوضاع المادية لمصر، هناك ثلاث خطوات يجب اتخاذها. فصناعة مصر وتجارتها يجب تطويرها بأقصى قدر لتنمية ثروات البلاد وجعلها منتجة، كما يجب تطوير التعليم بسرعة من أجل تغيير مواقف الناس وعاداتهم وتعليمهم المبادئ التى تمكنهم من الاعتماد على النفس. ويجب، أخيراً، تطوير الزراعة إلى أقصى حد ممكن، إلى جانب إقامة نظام سليم للرى ووضع أسس لصيانته. وبهذا تكتمل مقومات تطور مصر وتقدمها الوطنى. وكان هذا أيضاً المعيار الذى يمكن عن طريقه الحكم على الحكام. وعلى مبارك لم يكن ثرياً أو واصلاً، لكن هذا لا يقلل من وطنيته.

محمد سلطان

إذا كان من الممكن أن نعتبر على مبارك ممثلاً للتقنيين المصريين فى الإدارة المركزية، فمحمد سلطان باشا (١٨٢٥-١٨٨٤) يمثل الشيخ المصرى الذى بلغ مستوى أعلى من السلطة من خلال الخدمة بالإدارة الإقليمية (انظر الجدول رقم ١٢)^(٤٢) وسلطان، القائد الطبيعى، والسياسى الموهوب، الذى كان يعرف على نطاق واسع بـ "ملك" الصعيد، تلقى تعليماً رسمياً محدوداً ولم يعرف أى لغة أجنبية (بل أنه لم يعرف طوال معظم حياته كتابة وقراءة اللغة العربية).^(٤٣) لكنه كان يتمتع بثروة كبيرة، ويلقى الاحترام بفضل نفوذه بين مواطنيه، واشتهر كرئيس لمجلس شورى النواب خلال تمرد عرابى الفاشل. وربما كان سلطان، أكثر من أى من زملائه، يجسد كيفية حيازة واستغلال نوع معين من السلطة. فهذه السلطة نابعة من الجمع بين المكانة والنفوذ المحليين وبين الخدمة فى الإدارة المحلية، وهو جمع وسّع من قاعدة نفوذ قائمة مسبقاً، ومكن الأعيان من لعب دور مزدوج كممثلين للحكومة عند

الناس والعكس. وكان الارتباط بالإدارة الجديدة، من ثم، الجانب الحاسم. فقد حقق أعيان مصر الثروة والقوة بفضل انتمائهم لسلوك البيروقراطية. هكذا أصبح محمد سلطان، الذي كان في عام ١٨٥٧ عمدة قرية شبه أمي، أقوى رجل في صعيد مصر، يسيطر نفوذه على المشايخ هناك، وبلغ من القوة حدًا أجبر الخديو على نقل كبير مهندسيه من مديرية المنيا عندما اصطدم بسلطان.^(٤٤)

وكان سلطان، الذكي، واللامح، واللبق، معروفًا بصراحته، واعتزازه بأصوله، وطموحه الفائق^(٤٥)، لكن الثروة والمكانة الاجتماعية كانتا أكبر مؤهلاته. وعلى الرغم من استقرارها بالمنيا، لم تكن عائلة سلطان من أشهر سكان هذه المديرية. فنحن لا نعرف الكثير عن والده، والذي تطلق عليه إحدى وثائق الأرشفة سلطان أغا. وفي وقت من الأوقات، كان محمد سلطان هو كبير العائلة، وشيخ بلد قريته (زاوية الأموات)؛ حيث تمكن من تحقيق ثروة ونفوذ كبيرين.

وتعكس ملايسات شغله لأول المناصب الإدارية التي تولاها عظم ثروته وأهمية صلاته الشخصية. فحسبما يخبرنا فهمي، فقد أجاد أحد أصدقاء سلطان، هو حسن الشريعي (وهو أيضًا من أبناء إحدى الأسر الكبيرة بالمنيا) عمله كحاكم خط لقلوصنا (بالمنيا) مما دعا سعيد إلى تعيينه عضوًا بمحكمة الاستئناف.^(٤٦) وعندما طلب الخديو من الشريعي اقتراح خلف له رشح سلطان. وعندما دُعي للاجتماع بقصر سعيد، سئل الشاب عما إذا كان يرغب في التشرف باستضافة الخديو وحاشيته ببلده (كان سعيد يريد التثبيت من ثروة ومكانة سلطان في مديريته). وكان سلطان جاهزًا للموافقة، واستقبل سعيد بقريته بحفاوة وكرم بالغين. وجلس الضيوف ومضيفهم في خيم ضخمة أقيمت لهذه المناسبة وتناولوا طعامهم على الطريقة العربية. وعند رحيله، أبدى سعيد رغبته في زيارة سلطان مرة أخرى بعد عودته من السودان، لكنه

طلب أن يحاط هذه المرة بمظاهر استقبال مؤثرة. وعقب قبوله هذا التشریف الكبير، توجه سلطان على الفور إلى القاهرة؛ حيث دلّه صديقه الشيخ على الغياثي (من علماء الأزهر) على مهندس معماري ممتاز وضع له تصميمًا لبیت كبير يجد فيه الخديو وحاشيته كل راحة واسترخاء. وعن طريق المال والرجال الذين وفرهم سلطان، استطاع المهندس إقامة قصر منيف في زمن قصير بحديقة غناء على مساحة عشرة أفدنة. وقد فرش القصر بفاخر الأثاث، وعندما عاد الخديو إلى المنيا تأثر بما رأى وأصدر أوامره في الحال بتعيين سلطان لشغل منصب حاكم خط قلو صنا الخالي.

هكذا كانت البداية الوظيفية لمحمد سلطان، الذي صار موظفًا وعينًا من الأعيان، والذي استطاع بالتحاقه بالعمل الحكومي تدعيم ثروته وسلطانه وبسطه في ربوع صعيد مصر. وهناك ثلاثة جوانب من مسيرة سلطان الوظيفية جديرة بالملاحظة (انظر الجدول رقم ١٩). أولها، أنه قضى كل سنين خدمته تقريبًا في مديريات الصعيد، بما فيها المنيا، وهو ما يبدو أمرًا عاديًا بالنسبة لموظف من نوعه. وكما سبق ولاحظنا، فإن الأعيان الذين كانوا يعينون في وظائف إقليمية أقل من وظيفة مدير المديرية كانوا يعينون عادة في مديرياتهم أو في مناطق قريبة منها.^(٤٧) وثانيها، أنه تمتع بخدمة متصلة على مدى ١٥ عامًا، صعد خلالها السلم الوظيفي بوتيرة منتظمة. وثالثها، أن فترات شغله للوظيفة فاقت المعدل الشائع بكثير. ففي الفترة من ١٨٥٧-١٨٧٢، لم يتنقل بين أكثر من سبع وظائف. وقد ظل مديرًا لبنى سويف لمدة ثلاث سنوات وأربعة شهور، وهو ما لم يحدث مع أحد غيره، كما شغل أكبر وأهم المناصب التي حصل عليها (وكيل التفتيش) لأكثر من ست سنوات. وقد أتاح له شغله للمنصب لمدد طويلة وفي أماكن قريبة من مسقط رأسه فرصًا كبيرة. فمن غير المدهش أن يوصف سلطان بأنه رجل له وسائله الخاصة.^(٤٨)

وتصرفات سلطان حين كان ناظر قسم تقدم مثلاً دالاً على ما يمكن أن يفعله صاحب النفوذ المحلى والمنصب الإدارى لمخالفة الأوامر الحكومية لصالح السكان المحليين ولصالحه الشخصى.^(٩١) فعندما رأى أن أراضى كثير من الفلاحين فى خطه مرهونة للمرابين، وخاصة لرجل يونانى يدعى باسيلي، نظم محمد سلطان حركة للامتناع عن الدفع. وعندما تلقى أمراً من مدير المديرية (الذى كان يقف فى صف باسيلي) لمساعدته فى إجبار الفلاحين على السداد، جمع مشايخ البلاد وغيرهم من الأعيان سرّاً، ومنعهم، مهدداً إياهم بالعقاب، من دفع أى شيء لباسيلي. وتوالى الأمر تلو الأمر من العاصمة، دون جدوى؛ فمعارضة سلطان جعلت الفلاحين غير مرغمين على السداد. واضطر باسيلي فى نهاية الأمر إلى اللجوء إلى سلطان الذى تعهد بمساعدته فى استرداد أمواله بشرط أن يتنازل عن الفوائد ويقبل بجدولة الديون لصالح المدينين. ولم يكن أمام باسيلي إلا الرضوخ. (كما سبق وأوضحنا، فإن مثل تلك الوساطات داخل الإدارة كانت بمثابة آلية من شأنها إعاقَة طلبات الحكومة.)

جدول رقم ١٩

الوظائف الرئيسية التى شغلها محمد سلطان باشا

- حاكم خط قلو صنا (٢١٨٥٧).
- وكيل بنى سويف (يناير ١٨٥٩).
- مدير بنى سويف (مارس ١٨٦٠).
- مدير أسيوط (يوليه ١٨٦٣).
- مدير الغربية (يوليه ١٨٦٤).
- مفتش الأملاك الخديوية بالصعيد (ديسمبر ١٨٦٥).
- وكيل تفتيش الصعيد (يوليه ١٨٦٦).
- رئيس مجلس الخرطوم (سبتمبر ١٨٧٢).
- مفتش الأملاك الخديوية بالمنيا (تاريخ أول تعيين غير معروف، وأبعد فى أكتوبر ١٨٧٥؛ وأعيد تعيينه فى مايو ١٨٧٦).
- عضو بمجلس شورى النواب (١٨٧٦).
- رئيس مجلس شورى النواب (١٨٨١).
- رئيس المجلس التشريعى (١٨٨٣).

المصادر: ملفات المستخدمين، رقم ١١٣٦٩، ورثة محمد سلطان باشا، أمين سامى، ج ٣، قسم ١، ص ٣١٠، ٣٤٥، ج ٣، قسم ٢، ص ٤٩٨، ٥٥٢، ٣٦١، ٦٤٩-٥٠، ١٠١٣، ج ٣، قسم ٣، ص ١٢٧٦، ١٢٣٧، الراحل، عصير إسماعيل، ج ٢، ص ١٥١، الثورة، ص ١٩٩، ٥٩٤.

وفيما بين مارس ١٨٦٠ وديسمبر ١٨٦٥، تولى عددًا من المناصب الإدارية، مثل مدير لبنى سويف (حيث سبق له العمل وكيلاً للمديرية)، وأسيوط، والغربية.^(٥٠) وبفضل تقدير الخديو لكفاءته، ومعاملته للناس بالإنصاف، وتحري العدل عند البت في قضاياهم، لا بد من أن سلطان قد استغرقه العمل خلال السنوات التي أسفر خلالها ازدهار القطن وجهود الخديو المضنية لتوسيع ممتلكاته عن تغيير وجه الريف المصرى. وباعتباره مدير مديرية، كان سلطان يختار الأراضي التي يرغب الخديو في منحها للمقربين أو لنفسه ونزع ملكيتها. وعندما اندلعت أعمال العنف في أسيوط عام ١٨٦٣، وفي كل مكان احتجاجًا على الأعباء المرهقة التي فرضت على الفلاحين، صدرت الأوامر إلى سلطان بتجريد الفلاحين من السلاح وفوض في استبعاد مشايخ البلد الذين يفشلون في فرض النظام. ومكافأة له على ما حقق من نجاح في الصعيد، عُيِّن سلطان، الذي سبق للخديو أن امتدح أمانته وكفاءته، مديرًا للغربية مع رفع راتبه من ٥ آلاف إلى ٨ آلاف قرش شهريًا.

وقد تعاضم نفوذ سلطان منذ عام ١٨٦٥ بتعيينه مفتشًا على أراضي الخديو في الصعيد، لا لبسط نفوذه على المجال القضائي فحسب، بل ولتعاضم سلطته على الكثير من موظفي الحكومة.^(٥١) وقد أُتيح له المزيد من الفرص في عام ١٨٦٦، مع تعيينه وكيلاً لتفتيش الصعيد، ليعمل مباشرة تحت إمرة إسماعيل صديق، أحد أقوى موظفي البلاد وأكثرهم مهابة. فكما سبق ورأينا، كان التفتيش يمثل قمة السلطة التنفيذية في الأقاليم، وناظره هو الذي يقوم فعليًا باختيار كل موظف في هذه الأقاليم. فبجمعه بين وظيفة التحري والوظائف التنفيذية العليا، كان التفتيش يتولى تبليغ الأوامر الخديوية إلى المستويات التنفيذية الوسطى، ومتابعة تنفيذها، متخفًا من مجموعة من الأعباء الجسام، بما في ذلك مراقبة مشروعات الأشغال العمومية، وفحص الشكاوى، والإشراف على تحصيل الضرائب. كما كان للإدارة سلطة تعيين وفصل الموظفين.^(٥٢)

وخلال تلك السنوات، فاز سلطان بالثروة الزراعية والنفوذ الشخصى
الذين جعلوا الناس يطلقون عليه "ملك" الصعيد (انظر الجدول رقم ٢٠).
وحسبما يبين سجل أراضى الذوات، فإنه لم يحصل على أى حيازات أثناء
شغله لوظيفة حاكم خط أو وكيل بنى سويف. فلم تبدأ حيازته للأراضى إلا
بعد أن أصبح مديراً، وعندما أصبح وكيلاً للتفتيش كان قد حاز أكثر من
نصف إجمالى مساحة الأراضى التى يملكها. ولا عجب إن تركزت حيازة
سلطان من الأراضى فى الصعيد، وكان معظمها فى مسقط رأسه بالمنيا.

ومن الممكن أن نفترض أن جانباً كبيراً من حيازته لم يرد بسجل
أراضى الذوات، وأنه حصل على الأراضى، بالطبع، بعد عام ١٨٧٠. وتقدر
المساحة الإجمالية لأراضى سلطان فى أوائل الثمانينات من القرن التاسع
عشر بـ ١٣ ألف فدان، منها ١٠ آلاف بالمنيا، وتبلغ مساحة وقفه ٤٤٠٠
فدان كلها بالمنيا، ويرصد إحصاء عام ١٨٨٥ عدد العاملين بأملك سلطان
بالمنيا بـ ٤٩٣ شخصاً.^(٥٣) كما كان يملك العقارات بالمديريات الأخرى
والقاهرة. فيرد بين أوقافه الكثير من المباني بالمنيا والعاصمة؛ حيث كان
يمتلك قصرًا بباب اللوق وقطعة أرض ببولاق مقام عليها مسجد، وسلامك
وثلاثة محلات. وشأن المعلومات الخاصة بملكه الزراعية بسجل الأراضى،
فإن هذه المعلومات لا تمثل أكثر من مؤشر على الحجم الكبير الذى بلغت
أملكه فى المدينة.

جدول رقم ٢٠
حيازة محمد سلطان باشا

عدد الأفنة	تاريخ الحيازة	الموقع
٣٠٠	٢٩ مارس ١٨٢٦	المنيا وبنى مزار
١٣٧	١٦ أكتوبر ١٨٢٦	
٣٠٠	٢٣ أغسطس ١٨٦٣	
١٧٢	٤ أغسطس ١٨٦٤	
٢٢	١٨ نوفمبر ١٨٦٦	
٣	٦ يوليو ١٨٦٨	
٥٠٠	١٤ يونيو ١٨٦٩	بنى سويف والفيوم
٥٠٠	٢٥ يوليو ١٨٦٩	
٨٥	٢٥ يوليو ١٨٦٩	
٢٠١٩	الإجمالى العام	المنيا وبنى مزار
١١٧	أراض منتازل عنها (*)	
١٩٠٢	الإجمالى بالسجلات	

المصدر: دفتر زمام الأقطان العشورية: الذوات، رقم ١٣٤٣
(*) أراض بيعت أو انتقلت حيازتها إلى آخرين.

كما كان سلطان يوطد صلاته الشخصية ويمد نفوذه فى المنيا وفى كل مكان. وحسب تراجع فهمى، فإن محمد سلطان كان معروفًا بكرمه عند العامة. وكان يقدم هبات منتظمة للأزهر (حيث كان له أصدقاء كثيرون من بين علمائه) ولمساجد فى مكة والمدينة. وكان يقدم الأموال سرًا للأسر الكبيرة التى تواجه ظروفًا مالية صعبة. وكان يوزع المعونات والطعام والشراب على أبناء قريته، التى أصبحت بمثابة مضيقة للفقراء. (٥٤) وتدعم الأوقاف التى تبرع بها، بصورة جزئية، الترجمة التى قدمها له فهمى. فبينما

ذهب الجانب الأكبر من تبرعاته إلى أسرته وأصدقائه (وكانت هذه أيضاً هي الوسيلة التي كافأ بها أعوانه)، قدم سلطان الأموال اللازمة للإنفاق على ثلاثة مساجد ومدرسة لتعليم اليتامى وأبناء الفقراء.^(٥٥) (كما خصص راتباً لفقيهه ليقوم بتعليم الناس أصول الشريعة.) وكانت هذه الأعمال مورداً غير مباشر لرصيده السياسي؛ حيث وضعته في موضع المعبر عن المعاناة الشعبية والمتصدى للمظالم باسم الناس.

وإلى جانب عائلته الكبيرة والكثير من الأصدقاء في المنيا، كان لسلطان أصدقاء في داخل الإدارة. ويقال إن مصطفى رياض وأحمد خيرى باشا (حامل أختام الخديو إسماعيل) والوالدة باشا (التي قدمت لسلطان في إحدى المرات هدية من الأحجار الثمينة) كانوا من بين أصدقائه.^(٥٦) كما عرف سلطان أيضاً نوبار ومحمد شريف، وهما من أبرز الموظفين الذين كانوا يعرفون قدره.

وكان الخديو يطلب مشورة سلطان. وتروى هدى شعراوى حكاية تكشف جانباً من ثقته بنفسه وإقدامه. فقد قرر الخديو إسماعيل، أثناء إحدى جولاته التفتيشية بالمنيا، تغيير عدد من الموظفين الإقليميين (كان بعضهم من أصدقاء سلطان). وقام إسماعيل بزيارة سلطان، الذي كان يشغل آنذاك منصب وكيل التفتيش، وسأله رأيه بشأن الأشخاص الذين ينوى تغييرهم. سأل الخديوي: "هل يصلح أبو حمادى مديراً للمنيا؟". فأجاب سلطان: "إنه مدير جيد لسوهاج، لأنه من هناك، لكن ماذا فعل مدير المنيا؟ ألم يجد في عمله؟". وفي اليوم التالي، واصل الخديو طرح المسألة. سأله: "ألن يكون أيوب بك جمال الدين مديراً جيداً للمنيا؟". "إنه مدير جيد لأسيوط"، هكذا أجاب سلطان، الذي كان قد استبد به الضيق لدرجة أنه تحدث مع إسماعيل بخشونة قائلاً إن اهتمامه الأول يجب أن يكون تحسين أوضاع المديرية بدلاً من تبديد الوقت في تغيير المدير. وبعد ذلك بعدة أيام، وبينما إسماعيل

وسلطان يستقلان القطار في طريقهما إلى القاهرة، خرج الأخير عن حده. كان إسماعيل قد سأله للتو عن رأيه في ضريبة المقابلة. قال سلطان: "مولاي، لقد سبق وسألتني مرتين عن هذا وذاك وقد أجبت، والآن تسألني عن المقابلة. والأهم والأفيد هو أن تعني بتحسين أحوال الناس". وكان هذا كثيرًا على إسماعيل. وعلى الفور أمر بإنزال سلطان من القطار أثناء سيره، لكن العقوبة لم تنفذ.

وكان هذا الخلاف، كما تدعى ابنة سلطان، سببًا لإبعاده عن منصبه وكيل التفتيش في أغسطس ١٨٧٢، وهي أول نكسة في مسيرته الوظيفية. وبعد هذا، صدرت إليه الأوامر بالتوجه إلى السودان لتولي رئاسة محكمة الاستئناف بالخرطوم، وهو تعيين للنفي أقرب، لكنه سرعان ما ألغي. وحسب ما يذكره فهمي، كان نقل سلطان بسبب ما قاله لإسماعيل من أن ضريبة المقابلة ستشكل غبنًا على الريف.^(٥٧) على أن من المحتمل وجود سبب آخر لإبعاد سلطان، يمكن أن يفسر أسئلة أخرى تطرحها هذه الواقعة؛ إذ: لماذا رجع الخديو عن قرار الإبعاد بمثل تلك السرعة؟ أليس غريبًا أن يُسمح لسلطان بشغل منصب وكيل التفتيش كل تلك المدة قبل إبعاده؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن نجد لها في العلاقة التي كانت قائمة بين سلطان وإسماعيل صديق باشا، راعيه وحاميه. ومن غير المعروف متى التقيا، لكن ربما كان هذا في منتصف الثمانينيات من القرن وقيت أن كان سلطان يساعد في إدارة ممتلكات الخديو. وربما لم يكن من قبيل الصدفة إن جاء تعيين سلطان كوكيل للتفتيش في نفس الوقت الذي عُين فيه إسماعيل صديق مفتش عموم (يوليو ١٨٦٦).^(٥٨) على أن الأكثر إثارة للاهتمام هو أن إبعاد سلطان في ١٨٧٢ تزامن مع الإبعاد المؤقت لحاميه من منصبه كناظر للمالية وتعيينه عضوًا بالمجلس الخصوصي. والحقيقة أن الإبعادين صدرتا في أمر واحد.^(٥٩) يُضاف إلى هذا أن العفو عن سلطان لم يصدر إلا بعد أن

استرد إسماعيل صديق مكانته. وحسبما يذكر فهمي، فإن إسماعيل صديق تدخل للعفو عن سلطان، لكن هدى شعراوي تشير إلى أصوات أخرى ارتفعت احتجاجًا على إبعاده.^(٦٠) فقد أخبر كل من نوبار وشريف ورياض الخديو إسماعيل بحاجة البلاد لسلطان، كما طلب إلى الوالدة باشا مناقشة الأمر مع ابنها، الذي يقال إنه كان يستجيب لكل ما تطلب. كما توسط إسماعيل صديق وآخرون لدى الخديو توفيق، الذي صدر العفو أخيرًا بناءً على طلبه — وهو مثال تقليدي على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصلات الشخصية بالحاكم في تغيير قراراته. على أن هذا، يجب ألا يصرف نظرنا عن الأهمية الكبيرة للعلاقة بين إسماعيل صديق ومحمد سلطان، والتي كان لها دور حاسم في نجاح الأخير، وكذلك بالنسبة لغيره من الأعيان في الإدارة الإقليمية. فبدون حماية هذا الرجل القوي لم يكن ممكناً أن يصبح سلطان "ملك" الصعيد.

إسماعيل صديق

يبرز اسم إسماعيل صديق باشا (١٨٢١ — ١٨٧٦) في جميع سجلات الوقائع الخاصة بعصر الخديو إسماعيل تقريبًا.^(٦١) ويوصف إسماعيل صديق، الضعيف البنية والمحنى الظهر قليلًا و"المعقوف" الأنف، بالطائر الجارح.^(٦٢) وقد اشتهر باسم المفتش، بسبب شغله لمنصب مفتش عموم وعمله ناظرًا للمالية المصرية لفترات طويلة. ومن خلال شغله لهذين المنصبين القويين، كون ثروة كبيرة وأقام شبكة من العلاقات الشخصية مكنته من التدخل في حياة الكثيرين من الموظفين. وكما رأينا للتو، فقد كانت مساندته لمحمد سلطان سببًا في تدعيم المركز الوظيفي للأخير، في الوقت الذي كان فيه موقفه المناهض لعلی مبارك سببًا في تدهور مكانته الوظيفية.

ويبدو أن إسماعيل صديق يستعصى على التصنيف. فلأن نجاحه الأول نبع من مصادفة أن أمه كانت مرضعة إسماعيل ونشأة الاثنين بمثابة أخوين، فهو لا ينطبق عليه أى من تقسيمات النخبة المذكورة فى الفصل السابق.^(٦٣) فقد كان مصرياً يشغل منصباً كبيراً فى وقت يشغل فيه الأتراك معظم هذه المناصب، لكنه - على عكس غيره من الموظفين المصريين - لم يكن من أعيان الريف بل كان ابناً لفلاح بسيط. ولم تبدأ حياته الوظيفية بالدواوين الإقليمية، مثل سلطان باشا، أو الدواوين المركزية، مثل على مبارك. وهو لم يتلق أى تعليم رسمى، ويقال إنه لم يكن يعرف غير العربية، ولم يتعرف على الأساليب الأوروبية، ومع ذلك أصبح واحداً من أكثر موظفى مصر ثراءً ونفوذاً.^(٦٤) فقد كان الموظف الكبير الوحيد فى زمنه الذى لم يعرف الطرد من الخدمة، كما كان يتمتع بقدر كبير من الحرية فى تصريف عمله. وكان مجرد ذكر اسمه يثير الخوف والحدق بين المصريين.^(٦٥)

وتاريخ بدء التحاق إسماعيل صديق بالخدمة غير معروف، لكن، شأن غيره من كبار الموظفين الذين خدموا تحت إمرة الخديو إسماعيل، فإن صعوده الوظيفى تحقق قبل أن يتولى إسماعيل. ففى ١٨٥٣ التحق بالعمل بالدائرة السنية، وهى الجهة المسئولة عن إدارة ممتلكات الأسرة الخديوية، مفتشاً لمركز بردين (مديرية الشرقية).^(٦٦) وفى عام ١٨٥٨، انتقل إلى السنطة (بالغربية)، مفتشاً أيضاً. وفى ١٨٥٨، حصل على الدرجة الثانية (ومنح لقب بك) ورقى إلى مفتش عموم الدائرة السنية، وهو المنصب الذى ظل يشغله حتى تولى الخديو إسماعيل.

ولم يصعد صديق إلى المنصب العالى بين يوم وليلة (انظر الجدول رقم ٢١).^(٦٧) ومن المؤكد أنه حصل على ترقية كبيرة من الحاكم الجديد. ففى فبراير ١٨٦٣، زيد راتبه إلى ٨ آلاف قرش، وقبل أن ينقضى الشهر زيد مرة أخرى إلى ١٠ آلاف قرش، عندما حصل على الدرجة الأولى وعين مفتش عموم للأملاك الخديوية. على أنه لم يكن عضواً بالمجلس الذى تشكل

لحكم مصر أثناء رحلة إسماعيل خارج البلاد في أبريل ١٨٦٦، ولم تكن هبات الأراضي التي تلقاها من الخديو في ١٨٦٣ و ١٨٦٤ تساوى تلك التي حصل عليها كبار الموظفين (مثل إسماعيل راغب، ومحمد شريف). كما كان ترقيه تدريجيًا. ففي مايو ١٨٦٥، عُين مفتشًا للوجه البحرى، وفي يونيو امتدت سلطاته لتشمل مديرتى دمياط ورشيد. وبعد ذلك بعام، عُين فى أهم المناصب ألا وهو مفتش عموم، وهو المنصب الذى كان السبب فى ثروته وشهرته، وفي يونيو ١٨٦٧ احتل إسماعيل صديق مكانه فى المعية السنية، الذى تتولى حكم البلاد فى غياب الخديو. وبإسناد نظر ديوان المالية إليه فى أبريل ١٨٦٨، استكمل إسماعيل صديق أخيرًا تركيز السلطة التى وضعتها بين أقوى الموظفين فى البلاد.

ماذا فعل إسماعيل صديق بالسلطة التى كان يتمتع بها؟ فى مصر كما فى غيرها من الولايات العثمانية، لم يكن للموهبة أهمية كبيرة ما لم يكن صاحبها قريبًا من الحاكم. وفى هذا الصدد، وكما سبق وأوضحنا، كان المفتش يتمتع بميزة نادرة لكونه أخًا للخديو فى الرضاع. وهذا ما يفسر خدمته المبكرة بدوائر العائلة والتحاقه بعد ذلك بخدمة الحكومة. وقد توطدت أواصر هذه العلاقة فيما بعد بزواجه من إحدى عتيقات إبراهيم باشا، أبى إسماعيل ووالى مصر الأسبق، ثم بزواج ابنه، فى عهد حكم إسماعيل، من ابنة الخديو المتبناة. (٦٨)

الجدول رقم ٢١

أهم الوظائف التى شغلها إسماعيل صديق باشا

مفتش بردين (سبتمبر ١٨٥٣).

مفتش السنطة (سبتمبر ١٨٥٨).

مفتش عموم الدائرة السنية (ديسمبر ١٨٥٨).

مفتش عموم الأراضى الخديوية (مارس ١٨٦٣).

مفتش الصعيد (مايو ١٨٦٥).

مفتش عموم مصر (يوليو ١٩٦٦؛ نُقل من التفتيش فى أكتوبر ١٨٦٨، وألغى التفتيش فى أكتوبر ١٨٧٠).

ناظر ديوان الشئون المالية، بالإضافة إلى عموم التفتيش (أبريل ١٨٦٨، أغسطس ١٨٦٩).

عضو بالمجلس الخصوصى (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر الدائرة السنية (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر الداخلية (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر المالية (أغسطس ١٨٧٣).

المصدر: مجموعة الوقائع المصرية، صندوق رقم ٢١، "موظفون"، رقم ٣١٩، ١٥ ج

٢٣١١٢٨٦ أغسطس ١٨٦٩، مصادر وتاريخ مصر، الأوامر، المعية السنية -

تركى، سجل ٢٧١١٣٨١٥٧٣، المالية الخديوية، ٩ ب ١٢٨٥ أكتوبر ١٨٦٨،

أمين سامى، ق ٣، ج ٢ ص ٧٧٤، ٨٧٤، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٥، ق ٣، ج ٣،

ص ١٠٤٢، ١٤٤٩-٥١.

لكن إسماعيل صديق كان أيضاً رجلاً موهوباً. وإذا كان المراقبون الأوروبيون يكرهونه، فإنهم يقرون بذكائه وقدراته. فيراه إدوين دو ليون رجلاً لا يعرف إلا مصالحه الأنانية، لكنه يعترف له بالذكاء الفطري، ويعتبره جى. سى. مكوان بارعاً ونشيطاً، بينما يرى سى. ريفرز ويلسون أنه يتمتع بذكاء فطري.^(٦٩) فأهم ما يميز إسماعيل صديق هو ذكاؤه المرن القادر على التكيف السريع مع المستجدات، وقدرته الخارقة على اكتشاف الجديد من السبل لتحقيق رغبات سيده، وهى المهمة التى أنجزها على الوجه الأكمل.

ويمكننا أن نلمح هذا الذكاء وهذه القدرة خلال الأحداث التى تلت تعيينه ناظرًا للمالية، والذى تم على أمل أن يساند الخديو فى مفاوضاته للحصول على القرض، والتى كانت جارية آنذاك.^(٧٠) فسلفه إسماعيل راغب لم يكن على نفس القدر من العمق فيما يتصل بالسياسات المالية العليا، وفى أبريل قدم راغب ككبش فداء لفشل قرض كان قد اتفق عليه فى فبراير السابق. وعندما أصبح ناظرًا للمالية، كان إسماعيل مبتدئاً فى المفاوضات المالية الدولية، لكنه استعان بأتباع مخلصين يتمتعون بالحنكة فى هذا المجال وسرعان ما اكتسب الخبرة اللازمة لهذا العمل. والحقيقة أنه أتقن الدروس التى تعلمها حتى اكتسب سمعته كمفاوض ماهر مع دائتى حكومته.

وبعد فشل العقد الذى وقعه راغب، توالى عروض جديدة. وفى ٢١ أبريل، تم التوصل إلى اتفاق بين الخديو واثنين من البنوك، هما سرنوشى Cernuschi وباستريه Pastre. ولم يبق إلا التوقيع الرسمى حتى يصبح القرض الجديد سارى المفعول. صاغ سرنوشى العقد، ووعد صديق بتوقيعه وإعادته فى الغد، لكن فى صبيحة الغد أعلن عن وجود خطأ فى المسودة وفشل المشروع برمته. ويعزو أحد المراقبين المسئولية عن هذه "الفضيحة" إلى المفتش نفسه وسطوته على الخديو، لكن مصدراً آخر ينحو باللائمة على الأوروبيين.^(٧١) وحسبما يرى محمد صبرى، فقد كان لدى إسماعيل

صديق وسيد مخاوفهما المشروعة من أن يؤدي رهن عوائد الجمارك إلى التدخل الفرنسي في شئون مصر المالية.

وأيا كانت الأسباب، فقد تبع ذلك بحث حثيث عن حيل للحصول على المزيد من الأموال. فرفع المفتش الضرائب القديمة، وفرض ضرائب جديدة، بل واقترح تعويم الدين الداخلي، لكن هذه الحيل لم تجد كثيرًا، واضطرت الحكومة في النهاية للاقتراض من بنك أوبنهايم. على أن المهارة التي أبدائها على مدى شهور من المناورات المعقدة والتفاوض المضني تؤكد قدرته على التعامل مع المسائل المالية المعقدة. وهكذا أصبح المفتش المعاون الأساسي للخديوى فى الأمور المالية، يقدم له الأفكار حول طرق زيادة الأموال، ويسافر إلى الخارج نيابة عن الخديوى، ويقدم لدائنى مصر ميزانيات زائفة، وأصبح ماهرًا لا تعوزه الحيل فى صفقاته المالية. ولولاه، حسبما يخبرنا الخديو فى خطاب كاشف، لتعسرت إدارة مالية مصر؛ لأن المفتش كان الوحيد الذى يفهم فى هذه الأمور. (٧٢)

كما كان إسماعيل صديق هو الوحيد بحق الذى يفهم فى الإدارة الإقليمية. فمن خلال عمله بالتفتيش كان يشرف على عمل موظفى الأقاليم فى مصر، ويتابع نشاط العديد من المجالس والمحاكم، لكن نفوذه الحقيقى فى ريف البلاد كان نابغًا من السلطات المخولة له. ففي ديسمبر ١٨٦٥، عندما كان مفتشًا على الوجه البحرى، مُنح حق نقل أو طرد أيا من الموظفين الإقليميين التابعين له عدا المحافظين. (٧٣) وبعد تعيينه مفتش عموم، صدرت الأوامر لموظفى المديرىات التابعة له بعرض كل ما يتصل بأقاليمهم عليه. بدلا من عرضها على الخديوى، كما كان الحال سابقًا. وبعد فحص هذه المسائل، يقوم المفتش بعرضها على الخديوى. (٧٤) وهكذا، أصبح إسماعيل صديق الواسطة التى تنقل للمديرىات قراراته الخاصة بالتعيين والفصل، وإعادة تنظيم هذه المديرىات وتقرير الأموال اللازمة لها. وكان صديق يتولى

رفع شكاوى الرعية إلى الخديو، الذى تلقى إحدى هذه الشكاوى بعد عام من تقديمها. (٧٥)

ولم يكن صديق مجرد وسيط بين الخديو إسماعيل والمديريات، بل كان أيضا المكتشف للعديد من الحيل لإشباع نهم سيده الذى لا يشبع للمال. فبحكم كونه مصريًا، كان المفتش على دراية بحيل أهل البلاد للتهرب من دفع الضرائب، ومكنته خدمته الطويلة فى الأقاليم من التعرف بدقة على موارد البلاد المالية وتقييم ثروته وثروات غيره من أعيان الأقاليم. وهكذا، ارتبط اسمه بكل الحيل المالية التى استحدثها الخديوى. فهو الذى حث أعيان مصر على "التبرع" لتمويل مؤسسات الخديو التعليمية الجديدة، وهو الذى اعتصر أموالهم لإعادة شراء الأراضي التى منحها سعيد باشا لشركة قناة السويس، وهو الذى اخترع ضريبة "المقابلة"، وغير ذلك. (٧٦) لقد عرف إسماعيل صديق كيف يحصل على الأموال، وكان الخديو يغمض عينه عن وسائل الحصول عليها.

على أن من الخطأ الاعتقاد بأن حرية التصرف غير العادية التى أتيحت لصديق ناتت به عن أعين الخديو أو جعلته فوق المحاسبة. فقد كان يتابع عمل المفتش عن كثب، وكان دائمًا يحذره من الإقدام على أشياء أو ينصحه بعمل أشياء. فعندما كان صديق يتجاوز الحد، لم يكن ذلك يمر دون توبيخ عنيف أو ما هو أسوأ. ففي يولييه ١٨٧١، منعه الخديو من تعيين أو فصل أو حتى نقل صغار موظفى الإدارة الإقليمية، وهكذا كان عليه عرض كل هذه المسائل على الخديوى، وألا يتصرف فى شيء إلا بموجب موافقة المجلس الخصوصى. (٧٧) وكما سبق ورأينا، فقد تم تخفيض درجة المفتش بصورة مؤقتة فى عام ١٨٧٢.

وعلى الرغم من هذه الأمثلة استطاع إسماعيل صديق استغلال منصبه العالى والسلطات الممنوحة له فى تأسيس نفوذ غير مسبوق بين أصحاب

الوظائف العليا. وقد شمل هذا النفوذ كل مواقع الإدارة. فقد كان يتدخل فى أمور دواوين الحكومة الأخرى، وأصبح المنافس الأول لنوبار، وهو موظف آخر ذو نفوذ لا يستهان به (يمكن أن نلاحظ يد صديق وراء طرد توبار فى ١٨٧٤ بعد معارضته للخطة المالية).^(٧٨) وفى الأقاليم، أصبح هو حامى حمى الموظفين والأعيان المحليين، وكانت مساندته لا غنى عنها للفوز بالمنصب فى الأقاليم والاستمرار فى شغله. وكان إسماعيل يتوسط لدى الخديو نيابة عن أعوانه، وكان البعض منهم يمت له بصلة المصاهرة وغيرها من الصلات.^(٧٩) وفى انتخابات مجلس شورى النواب، كان دعمه ضروريًا لنجاح المرشح المحلى.^(٨٠) وقد بلغ نفوذه حد أن أحد المعينين من طرفه رفض إطاعة قرار من الخديو بفصله، وكان عليهم طرده من منصبه بالقوة.^(٨١)

وقد انتهز إسماعيل الفرص التى أُتيحت له لتكديس الثروات على نطاق لم يعرفه إلا الخديو نفسه.^(٨٢) وكان بذخه حديث القاهرة. فكان الناس يتحدثون عن قصوره التى تضم المئات من الغرف المؤثثة بالأرائك الفرنسية التجيد، والستائر الستان، وأحواض الغسيل المصنوعة من الفضة. وكانت ملابسه ومجوهراته وقصوره الباذخة موضع حسد نساء حريم الخديوى. وقد كتب أحد زواره عن لوحة له مع إحدى زوجاته: هو يجلس مرتديًا زيًا أوروبيًا فاخرًا، عارى الرأس (كان من عادة الموظفين ارتداء الطربوش)، بينما تقف هى باحتشام تام إلى جانبه، مرتدية فستانًا أزرق قرمزيًا وعصابة مرصعة بالماس. وفى بعض الجوانب، كانت مؤسسة إسماعيل صديق تشبه إلى حد كبير الملكية المملوكية الكبرى التى شهدتها القرون السابقة. فقد كانت ملكيته تتألف من ثلاثة قصور (بحى الإسماعيلية الجديد) تعج بعدد من الخدم يوازي عدد سكان قرية صغيرة. ويحدثنا دو ليون عن "زوجاته" الست والثلاثين، ولكل منهن ست من الإماء البيض وبطانة من الجوارى السود، وحریمه الذى يضم ٣٠٠ من الجوارى و ٢٥٠ من الخدم من الرجال (يقال إن

المفتش كان يملك أكثر من ٧٠٠ عبد). وكانت تلك القصور الثلاث مؤثثة على الطراز الفرنسى. وكان المدعوون على العشاء يستخدمون شوكة وملاعق مصنوعة من الذهب والفضة. وكانت ممتلكات إسماعيل صديق من المجوهرات تقدر بـ ٦٥٠ ألف جنيه مصرى - وهو مبلغ ليس كثيراً على رجل قدرت ثروته بين اثنين وثلاثة ملايين جنيه مصرى.

وقد حقق إسماعيل المفتش ثروته بأكثر من طريقة. فقد أعدت له سجلات خاصة لا تظهر فى السجلات العامة. وكانت كثير من الأموال التى حصل عليها فى صورة إتاوات وعمولات عن عقود مع شركات مقاولات ومصارف أوروبية. كما كان يتلقى مبالغ سائلة كبيرة من الخديوى.^(٨٣) لكن يبدو أن الاختلاس والاعتصاب كانا المصدر الرئيسى للثروة. فيقال إن إسماعيل صديق كان يتباهى علناً باعتصابه عدة ملايين دون أن يظهر هذا فى الميزانيات التى كان يقدمها. وكان يحصل على رشوة كبيرة من أعوانه فى الأقاليم: قدم له شخص مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل الحصول على وظيفة مدير مديرية، بل يقال إنه حدد مقدار الرشوة المطلوبة لكل وظيفة. فكانت رشوة مدير المديرية تتراوح بين ٢٠٠٠—٣٠٠٠ جنيه، وما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيه لوكيل المديرية، وبين ٥٠٠ و٧٥٠ لرؤساء الخطط. فلا غرو إذن إن جاء المصريون الذين شغلوا هذه المناصب من أكثر الأسر ثراءً فى الأقاليم.

جدول رقم ٢٢

حيازة إسماعيل صديق باشا

الموقع	تاريخ الحيازة	عدد الأفدنة
الشرقية	١٥ يونيو ١٨٦٣	٤٣٤
الشرقية	٨ سبتمبر ١٨٦٣	١٦٠
الشرقية	٢٦ أكتوبر ١٨٦٣	٦٨
الشرقية	٢١ فبراير ١٨٦٤	٦٦٢
الشرقية	٢١ فبراير ١٨٦٤	٢٨٣
الروضة	١٧ أبريل ١٨٦٦ - ٦ مارس ١٨٦٧	٣٢١
	١٠ أغسطس ١٨٦٦	
الدقهلية	٢ أغسطس ١٨٦٦	٤٩٣
الدقهلية	٣ يناير ١٨٧٦	٤٩٠
الدقهلية	١٧ يناير ١٨٧٦	٢٦
الدقهلية	—	١١٩
	—	١,٨٢٩
	—	١٢٣
البحيرة	٢٤ أبريل ١٨٦٨ - ١٢ أبريل ١٨٦٩	١٥٠
—	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	١٧٥
	١٤ أبريل ١٨٦٩	
البحيرة	١٥ مايو ١٨٦٩	١٠٥٢
الشرقية	٥ سبتمبر ١٨٦٩	٢٠٤
—	٢٠ فبراير ١٨٧٠	١٤٢
الشرقية	مارس ١٨٧٠	٤
الغربية	١٥ أبريل ١٨٧٠	٤٥٠
الغربية	الإجمالي	٧٠٠
الغربية	أراض مباحة أو منقولة	٥٠
	الإجمالي في السجلات	٧٩٣٥
		٣٩١١
		٤٠٢٤

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأقطان العشورية، رقم ١٣٤٣.

وعلى الرغم من أن المفتش استثمر الكثير من الأموال فى الأسهم والسندات (كانت تقدر قيمتها بنصف مليون جنيه) فقد استثمر الجانب الأعظم من ثروته فى شراء العقارات والأراضى الزراعية فى الأقاليم (انظر الجدول رقم ٢٢). وكان لصديق الكثير من البيوت والقصور (أعطاه الخديو ستة منها) وعدد كبير منها خارج القاهرة — فى الإسكندرية، على ترعة المحمودية، وفى طنطا حيث كان يمتلك خمسة بيوت و ١٦ متجرًا على أقل تقدير.^(٨٥) وفى أقاليم الدلتا الغنية، كانت تقع ضياعه الشاسعة. ولسوء الحظ فإن من المستحيل تحديد حيازته بصورة دقيقة؛ لأن مساحات كثيرة منها لم ترد بالسجلات. فسجل أراضى الذوات يشير إلى أن مجمل حيازته من الأراضى العشورية فى ١٨٧٠ هو ٤٠٢٤ فدانًا فقط، لكن هناك أدلة بمصادر أخرى على أن هذا يقل كثيرًا عن حيازته الحقيقية من الأراضى العشورية.^(٨٦) فحتى ١٨٦٨، على سبيل المثال، كان المفتش يمتلك ١١٨٠ فدانًا من الأراضى العشورية ببني سويف، وحصل فى ١٨٧٠ على ١٧٤ فدان من الأراضى العشورية فى الشرقية — وهى مساحات لا تظهر فى السجلات. وتقدر الأراضى التى كان يملكها عند وفاته فى ١٨٧٦ بـ ٣٠ ألف فدان من الأراضى العشورية. وكانت أكبر دفعة حازها من الأراضى الواردة بالسجل ٣٦ ألف فدان اشتراها فى ١٨٦٥.^(٨٧) وإذا كان من الصعب تحديد حيازة المفتش على وجه الدقة؛ فالذى لا شك فيه أنها كانت من أكثر أراضى البلاد خصوبة. وكانت معظم ضياعه بالدلتا والعديد منها على الترع الكبيرة. فقد كان له ١١٩٢ فدانًا تحيط بترعة الإبراهيمية، وحسبما يقول على مبارك، كان المفتش يمتلك ٦ مضخات بخارية على طول ترعة المحمودية.^(٨٨) وقد أنفق المفتش على ما يبدو أموالاً لا بأس بها على المضخات البخارية، وكان مبذرًا فى بعض النواحي. ففي قرية الجرادات (بالبحيرة)، حيث يمتلك ١٢٠٦ فدانًا، خصص المفتش منزلًا لناظر عزبته، ومكتبًا لموظفيه، ومسجدًا يتولى الإنفاق عليه، ومنزلًا ريفيًا.^(٨٩)

ويمكننا الآن أن نقدر تمام التقدير المكانة الفريدة التي بلغها إسماعيل صديق. فقد كان مصرياً، لكن مسيرته الوظيفية تختلف عما صادفه كل من محمد سلطان وعلى مبارك. وقد فاقت ثروته ثروة غيره من الموظفين، بمن فيهم كبار الموظفين الأتراك. ولا يمثل صديق أى من مجموعات الموظفين. وإذا كان له أى اهتمام آخر غير مصلحته الشخصية، فلم يكن موجهاً لا إلى البلاد أو أوروبا أو "الإصلاح". فجل اهتمامه كان الحفاظ على ذلك النظام الذى كان خديوى مصر قادراً عن طريقه من بسط نفوذه شبه المطلق على بقية المجتمع. كان المفتش بحق خادم سيده الأمين.

محمد شريف

كان محمد شريف باشا (١٨٢٦-١٨٨٧) حليفاً آخر من الحلفاء المخلصين للخديوي. وعلى الرغم من أنه كان أوروبى الملبس وإلى حد ما السلوك، كان الرجل تركياً وممثلاً لأصحاب النظرة القديمة. وعلى مدى سنين خدمته التى امتدت لثلاثة وثلاثين عاماً، عمل شريف ناظراً لدواوين الحقانية، والأمور الإفرنجية، والداخلية، والأشغال العمومية، والمعارف، ولأربع مرات حكم مصر نائباً عن الخديوي. (انظر جدول رقم ١٠) وخلال العام الأخير من حكم إسماعيل، كان زعيماً لا يُبارى للأتراك فى مصر، وعندما تقاعد فى ١٨٨٤ كان قد ترأس مجلس النظار لأربع مرات. ولم يكن شريف أبرز الموظفين الأتراك فى عهد إسماعيل فحسب، وإنما كان كذلك أبرز نظار القرن التاسع عشر.

وحسبما أفاد به عند انتهاء خدمته الحكومية فقد ولد فى ٢٨ نوفمبر ١٨٢٦ بإستانبول.^(٩٠) وقد التقى بالوالى عندما كان صبياً أثناء ذهابه إلى مكة بصحبة والده الذى كان قاضياً خلال حكم محمد علي.^(٩١) ويقال إن محمد

على أعجب بالصبي وأقنع القاضي بوضع الصبي تحت رعايته بعد أن وعده بمعاملته كواحد من أبنائه. وأمر والى مصر بإلحاق شريف بالمدرسة الابتدائية الخاصة بالأمراء (مكتب الخانكة)، حيث نمت أواصر الصداقة بينه وبين أحفاد الوالى، أبناء إبراهيم. وقد تعززت هذه الصلة عندما اختير شريف لمرافقتهم بالبعثة الدراسية إلى باريس عام ١٨٤٤. وبعد أن قضى فترة قصيرة بمدرسة باريس، انتقل إلى سانت سير، الأكاديمية الحربية الفرنسية الشهيرة، حيث قضى عامين وعين نقيباً بأحد الأفواج الفرنسية. وبعد خمس سنوات قضاها في فرنسا، عاد شريف إلى مصر عام ١٨٤٩، بعد وفاة محمد على وابنه إبراهيم.

ولربما كانت صلته بأسرة إبراهيم سبباً في عدم ترقية عباس غريم إبراهيم، الذى أصبح خديوياً، لشريف. وقد صار صديقاً لسليمان باشا، رئيس الأركان، وخدم في حاشيته برتبة البكباشى.^(٩٢) وحسبما يذكر الأيوبى، فقد عينه الأمير عبد الحليم عام ١٨٥٣. موظفاً بدائرتة، وهو منصب صغير، لكنه يبشر بالخير بفضل قرابة شريف لفرع البرنس عبد الحليم بالأسرة الخديوية. لكن ارتباطه بنفس المجموعة التى كانت تتحدى عباس شكل خطراً عاجلاً عليه، وهو ما جعله يتوجه إلى إستانبول تحت زعم تسوية ممتلكات والده. وقد بقى خارج مصر، فيما يبدو، حتى عام ١٨٥٤، بعد مقتل عباس وعودة أبناء إبراهيم إلى مصر، وتولى محمد سعيد أخ إبراهيم للخديوية. وقام سعيد، الذى كان يتذكر شريف منذ أيام الدراسة، بترقيته إلى رتبة الكولونيل وأوكل إليه إحدى وحدات المشاة.^(٩٣) وبعد أقل من عام بخدمة الجيش، ترك العمل وظل عاطلاً لفترة قصيرة ثم عين بدائرة الحاكم. وبعد فترة أخرى من البطالة، تولى شريف قيادة وحدة أخرى من وحدات المشاة، لكن المنصب الإدارى العالى لم يكن بعيداً. ففي يناير ١٨٥٨، تولى نظر ديوان الأمور الإفرنجية، وهو الأول في سلسلة المناصب الممتازة التى تولاها فى الإدارة المدنية.

لماذا تلقى شريف كل تلك المناصب الكثيرة المهمة؟ (انظر الجدول رقم ٢٣) أولاً، كانت علاقته طيبة بالأوروبيين، ربما لأن مظهره وتصرفاته أوروبية. وكان يلقب بالفرنساوي. ولربما كانت لباقتة وروحه المرححة، وخبرته بكل ما هو فرنسي، وإعجابه الذي لا يخفيه بالحكم الدستوري وزواجه من إحدى بنات سليمان باشا الضابط الفرنسي البارز (اعتنق الإسلام) بالجيش المصري، ربما كان كل هذا سبباً في جعله الرجل المفضل عند الفرنسيين بصفة خاصة والأوروبيين بصفة عامة، بمن فيهم الإنجليز الذين كان له أصدقاء كثيرون منهم. فقد كان من الصعب بحق ألا تحب رجلاً يستمتع بالسيجار الفاخر ولعب البلياردو ويحب الصيد ويقترن بسيدة مضيافة. باختصار، كان رجلاً مقبولاً من الجميع.^(٩٤) فبالنسبة لأصدقائه الإنجليز، كان شريف "جنتمان" بكل معنى الكلمة. ويشار إلى أن الخديو إسماعيل كان يرى في شريف خير سفير إلى بريطانيا، لأنه يحب الصيد وهكذا يجب أن يحبه الإنجليز. ومما لا شك فيه أن شريف كان يعرف كيف يرضى الأوروبيين.

ثانياً، كان شريف يتمتع بكفاءات معينة جعلت منه اختياراً مثالياً كناظر لحاكم مطلق. فعلى عكس بعض زملائه، لم يكن شريف شديد الطموح ولم يلجأ إلى المكائد. فقد كان في الحقيقة واحداً من قلة من موظفي مصر الذين يتمتعون بالاستقامة. فهو، حسبما قيل، يصعب شراؤه، ولا تشوب سمعته شائبة.^(٩٥) وولأوه للحاكم لا ريب فيه. وهذا ما جعله اختياراً موقفاً كناظر لأمور سعيد الأجنبية؛ فسعيد الذي كان يريد إدارة الأمور بنفسه لم يكن يرغب في من يسعى لتأكيد مكانته بصورة من الصور. من هنا، كان أول منصب إداري عال يتولاه شريف قليل الأهمية.

وكان شريف باشا ممثلاً بحق لـ "عرقه". وقد وجد د. م. والاس صعوبة في تصديق أن رجلاً أوروبياً بهذا القدر في حديثه ومظهره تركي، لكنه وغيره وقعوا تحت تأثير بعض الأوهام بشأن شخصية الرجل

الحقيقية.^(٩٦) فالأوروبيون يرون في التركي شخصاً كسولاً، وكان شريف نموذجاً للكسل. فهو يحب الحياة السهلة، ويضنيه العمل الشاق، واعتاد ترك التفاصيل لغيره من موظفي ديوانه. وحسب بيان بملف إحالته للاستيداع، فقد كان افتقاده هذا للحماس والتحمل سبباً في استبعاده من خدمة الجيش بعد فترة قصيرة من التحاقه به خلال حكم سعيد. ويصف بل شريف باللامبالاة وعدم الاهتمام بأى شيء تقريباً. وتخفى سلاسته الظاهرة احتقاراً وتعالياً على كل من هو غير تركي. فقد كان يكره الأرمن المسيحيين في الديوان، وينظر إلى المصريين بخليط من الصلف والازدراء والأبوة. فهم مثل الأطفال لا يصلحون إلا لتعبيد الأرض أمام سادتهم الأتراك، ولا يحسب لهم حساباً. فالمصريون عنده وعند غيره من حكام مصر الأتراك ليسوا أكثر من جنس مقهور.

جدول رقم ٢٣

المناصب الرئيسية التي شغلها محمد شريف باشا

- ضابط أركان تحت إمرة سليمان باشا (١٨٤٩).
- موظف بدائرة الأمير عبد الحليم.
- كولونيل بالجيش المصري (عهد سعيد).
- كولونيل بحاشية سعيد.
- قائد بالجيش المصري.
- ناظر الشؤون الإفرنجية (يناير ١٨٥٨).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٦١).
- ناظر المدارس (يوليو ١٨٦٣).
- ناظر الأمور الإفرنجية (أغسطس ١٨٦٣).
- ناظر الداخلية (يونيو ١٨٦٥).
- نائب الخديو (يونيو ١٨٦٥، أبريل ١٨٦٦).
- ناظر الأشغال العمومية والداخلية (نوفمبر ١٨٦٦).
- رئيس مجلس الأحكام (سبتمبر ١٨٧٢).
- ناظر ديوانى الأحكام والتجارة (نوفمبر ١٨٧٤).
- ناظر الداخلية (سبتمبر ١٨٧٥).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٧٦).
- رئيس مجلس النظار (أبريل ١٨٧٩، يوليو ١٨٧٩، وسبتمبر ١٨٨١، وأغسطس ١٨٨٢).

المصدر: أمين سامى، قسم ٣ جزء ١ ص ٢٣٤، ٣٥١، قسم ٣ جزء ٢ ص ٤٩٤، ٦٠٨، ٦١٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٩٥، ٧١١، ٧٨٣، ٩٨٥، قسم ٣ جزء ٣ ص ١١٢٧، ١٢٠٢، ١٢٩١، ١٥٤٧، ملفات المستخدمين، رقم ٩٥٩٨، مدد استخدام محمد شريف باشا، الأيوبى، تاريخ، جزء ٢ ص ١٦٨.

وعلى الرغم من شريف أن استطاع التفاهم مع الأوروبيين ونال تقديرهم (بما فى هذا سمعة لا يستحقها كمصلح) فقد كان يعارض بشدة أى شكل من أشكال النفوذ الأوروبى، ولم يكن يحب الأوروبيين. فتعهد بالإصلاح، واهتمامه بفكرة الحياة الدستورية، وغيرها أمر يعوزه الدليل العملي. فهذه أفكار قد تكون جيدة لبلاد أخرى، لا لمصر التى عرفها؛ إذ ينبغى التسامح مع الانتهاكات التى كانت قائمة، بل إن شريف كان يعارض تحسين نظام الصرف الصحى تحت دعوى أن النظام لم يكن موجوداً على أيام الرسول (ص)، وعلى الرغم من ولعه بالثقافة الفرنسية عارض مشروع قناة السويس أكثر من أى موظف كبير آخر.^(٩٧) فكلها بدع ضارة، متأصلة فى الثقافة الأجنبية ولا يقرها الدين.

وهكذا، شكل ولاء شريف الذى لاشك فيه، وأمانته، وافتقاده للطموح، وقدرته على التعامل مع الأوروبيين توليفة ناجحة للموظف الكبير الذى يعمل تحت إمرة خديوية مصر. وحسب ما يرى بل، فقد أصبح شريف أداة طيعة بيد الخديو إسماعيل، استخدمها فى الترويج لأفكاره التى كانت تقدم للقناصل باعتبارها أفكار شريف (وهذا أحد أسباب صيت شريف كمصلح).^(٩٨) ولأنه كان موضع ثقة وغطاء مثالياً لمشروعات الخديوى، صار شريف يتلقى المناصب المهمة ويصعد سريعاً إلى مرتبة الصدارة. فخلال شهور قليلة من حكم إسماعيل، رقى إلى رتبة اللواء، وأصبح رئيساً لمجلس الأحكام وناظراً لديوان المدارس. كما عُين ضمن مجلس إدارة الشركة المصرية للبواخر.^(٩٩)

وقد جعلت هذه التعيينات الأمر صعباً على شريف. فباعتباره رئيساً لمجلس الأحكام، كان عليه الإشراف على جمع كافة القوانين التى صدرت عن الحكومة المصرية منذ عهد محمد على، والإسهام فى صياغة التشريعات التى تنظم إقامة مجالس جديدة فى دمياط وإسنا وضبطية مصر (شرطة القاهرة)، وضمان تطابق الإجراءات فى محاكم الحكومة مع للائحة الجديدة التى أعلنها إسماعيل.^(١٠٠)

لكن عمل شريف بمجلس الأحكام لم يدم طويلاً. ففي أغسطس ١٨٦٣، انتقل للعمل كناظر للأمور الإفرنجية (حيث شعر بمزيد من الارتياح) وفي ١٨٦٥، أضيف إليه نظر الداخلية. وكان يقضى معظم وقته في قضاء حاجات الرعايا الأوروبيين وحكوماتهم. وقد نشب موقف حساس في مارس ١٨٦٨، حين حضرت إلى ميناء الإسكندرية فرقاطة إيطالية مسلحة بأربعة عشر مدفعاً تحمل "التماساً" من ملك إيطاليا بسرعة الاستجابة لكل المطالب الإيطالية. وقد وضعت دبلوماسية البوارج الحربية هذه شريف في موقف صعب، لكنه تعامل مع الموقف بمهارة بحيث استطاع مع نهاية شهر أبريل تسوية كل المشاكل ما عدا واحدة وتم سحب الفرقاطة. وفي تلك الفترة أيضاً، تمكن شريف من استكمال خط السكة الحديدية بين الزقازيق والسويس، الأمر الذي جعله ينال شكر المندوب البريطاني^(١٠١) وربما لم يكن شريف يستمتع بمثل هذا العمل الشاق، لكن لم تتح له فرصة للكسل.

وخلال الستينيات من القرن التاسع عشر عمل شريف أيضاً لفترة قصيرة كناظر للأشغال العمومية، وتولى مرة أخرى رئاسة مجلس الأحكام وديوان الداخلية، لكن أبرز وظائفه كانت توليه الحكم في غيبة الخديوي. فلأربع مرات خلال تلك الفترة، ترك إسماعيل مصر أمانة في يد "تابعه" الأمين، الذي كان يباشر أمور الدولة رسمياً بمعاونة مجلس من النظار. وقد خففت السبعينيات بعض الشيء من مسؤولياته. فحتى عام ١٨٧٢، كان مسئولاً عن الداخلية. ثم، وفي السياق، أسند إليه مجلس الأحكام (مع التجارة) والداخلية ثم الأحكام مرة أخرى، لكنه لم يجمع بينها في نفس الوقت، كما كان الحال في أعوام الستينيات التي سادت الفوضى.

وشأن غيره من كبار الموظفين، صاحب صعود شريف تكوين حيازته من الأراضي الزراعية (انظر الجدول ٢٤). فسجل أراضي الذوات يبين حيازة شريف لـ ٢٥٠٧ فدان من الأراضي العشورية في ١٨٧٠، وتكشف

قوائم سامى حيازته لـ ٢١٩٧ فدانا خلال الستينيات من القرن. ومن خلال هذه المصادر، نتبين أن كل أراضيها تقريبا تقع فى مناطق الدلتا، بالرغم من أن مصادر أرشيفية أخرى تكشف عن وجود حيازات أخرى فى بنى سويف وبنى مزار والجيزة، و ٥٤٠ فدانا على الأقل فى جرجا.^(١٠٢) وكانت معظم هذه الحيازات منحة من إسماعيل، الذى كان يجمله أيضا بطرق أخرى. فقد تجاهل اعتراض أحد المهندسين على تركيب شريف لمضخة بخارية على ترعة بالشرقية (حيث يمتلك مساحة من الأرض) وحرمان الزراعات المحيطة من المياه، وفى عام ١٨٦٣ وافق الخديو على رفع الغرامة التى قررت على أراضي شريف العشورية. وفى عام ١٨٧٩، بلغت حيازة شريف ٣٠٩٧ فدانا، وفى ١٨٨٥ كانت أراضيها تضم ١٣ عزبة يبلغ عدد سكانها ٤٢١٦ شخصا.^(١٠٣) وإذا كانت حيازته وممتلكاته الأخرى لا تقارن بممتلكات إسماعيل صديق، فقد تجاوزت ملكيات كثيرين غيره من الموظفين.

جدول رقم ٢٤
حيازة محمد شريف باشا

المساحة بالفدان	تاريخ الحيازة	الموقع
١,٠٠٠	٢٦ يونيو ١٨٦٣	الروضة
٣٠٠	٢٥ سبتمبر ١٨٦٦	الغربية
٣٢١	٤ سبتمبر ١٨٦٧	الروضة
٦١	١٨ يونيو ١٨٦٨	الجيزة
٥٦٤	٢٧ يونيو ١٨٦٨	—
١١٨	٢١ سبتمبر ١٨٦٨	الغربية
٢٧٨	٢١ سبتمبر ١٨٦٨	المنوفية
٤٤	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	الغربية
٢٥٧٠	المجموع كما ورد بالسجلات	
٢٦٦٨	المجموع بعد التصحيح من قبل المؤلف	

المصدر: ملخصات دفاتر ديوان المعية السنية، دفتر زمام الأقطان العشورية: ذوات، رقم ١٣٤٣.

وكانت أقطان شريف ولباقتة وترحابه، وليس "جنسه"، هو السبب الحقيقي وراء تودد أعيان الأتراك إليه وترددهم على قصره بالإسماعيلية.^(١٠٤) لكن بالرغم من مكانته، فمن الخطأ الاعتقاد بأن شريف كان يتمتع بالنفوذ أو الاستقلال الحقيقي. فهو لم يكن يتمتع سوى بمساندة محدودة — تلك التي كانت متاحة لكل موظف كبير — ولم يفوض سلطات كذلك التي كان يتمتع بها رجل مثل إسماعيل صديق. وحتى عندما كان ينوب عن الخديوى، كان يفوض موظفين آخرين في إدارة أمور البلاد.^(١٠٥) وكان راسخ الإيمان، لكنه لم يكن قائدًا ممثلًا بالثقة. فلم تكن له آراؤه الخاصة، بل

كان خاضعاً خضوعاً تاماً للخديوي. وحتى اليوم الأخير من حكم الخديو إسماعيل، لم يكن شريف سيد بيته بحق.

مصطفى رياض

لمصطفى رياض باشا (١٨٣٤-١٩١١)، الذي يعتبره البعض موظفاً عاماً مخلصاً، ويعتبره البعض الآخر مستبداً أحق ومتصلياً، مسيرة وظيفية تتسم بقدر ملحوظ من التنوع.^(١٠٦) فعلى مدى خدمة استمرت ما يقرب من نصف القرن، عمل مصطفى رياض مدير مديرية، وضابطاً أعلى بالشئون الخديوية، وناظر دواوين المدارس والأمر الإفرنجية والزراعة ومجلس الأحكام والداخلية. وبعد انتهاء حكم إسماعيل في يونيو ١٨٧٩، ترأس هذا الرجل القصير المحنى الظهر الذي لا يعرف الضحك، مجلس النظار لثلاث مرات. ولم يكن رياض يتمتع بسعة الأفق ولا بحنكة رجل الدولة، لكنه نجح في كسب احترام معاصريه لأمانته وإنجازاته الصناعية وكفاءته.^(١٠٧) فقد كان رياض أستاذاً في التفاصيل الإدارية وخبيراً في أمور الزراعة ومصلحاً. وفيما للتعليم.

وفترة شباب رياض وسنوات خدمته الأولى يحيط بها الغموض. فكاتب سيرته المعاصر (زكى مبارك) لا يخبرنا بشيء عن أصوله، بل يكتفى بإعلان أن أول المناصب المهمة التي تولاها هو مدير الجيزة، والذي يحدد زاخورة تاريخه خطأ بعام ١٨٧٣، بينما حدث هذا في حقيقة الأمر قبل هذا التاريخ بعشرين عاماً. ويقع معاصروه الأوروبيون كذلك في نفس هذا الاضطراب. فمكوان لا يعرف الكثير عن المراحل الأولى من حياته ويعتقد، شأن كل كتاب سيرته، أنه بدأ خدمته أثناء حكم إسماعيل.^(١٠٨) وقد أسهم رياض نفسه في هذا الغموض بامتناعه عن ذكر أي شيء عن سنوات حياته

المبكرة. ومن الواضح أنه كان يفضل التسامح مع الشائعات عن أن يكشف تفاصيل ماض يمكن أن يؤثر سلبيًا على موظف مرموق في إدارة يسيطر عليها الأتراك.

وربما كان رياض يهوديًا. وعلى الرغم من عدم قدرتنا على التيقن من قول كهذا، فإن بعض الأوروبيين وغيرهم يعتقدون أن رياض كان يهوديًا من سميرنا، وينتمي لأسرة من المرابين ووازني الذهب تعرف باسم الوزان، وأن اسمه الحقيقي هو يعقوب.^(١٠٩) ويثير أصل رياض الجدل، حيث يعتقد الأوروبيون آخرون أنه كان تركيًا؛ فهو يجيد اللغة التركية كما لو كانت لغته الأم، وحسب ملنر كان تركيًا ابن تركي - محافظ بطبعه، ومسلم غيور (مسبحته لا تفارق يده أينما ذهب)، و"شرقي قح".^(١١٠) وتزوج رياض من ابنة حسين باشا طبوزاده، وهو تركي من البلقان حضر إلى مصر مع محمد علي. على أن الشائعات بشأن أصوله "اليهودية" كانت معروفة بين أفراد عائلة طبوزاده، وكان ينبه على الأطفال عدم التلميح إليها.^(١١١) فقط مظهره الشخصي - كان أشبه بيهود شرق المتوسط - كان الملمح غير التركي الوحيد. والحقيقة أن بعض معاصريه، ومنهم محمد شريف، يرون أن هذا الاعتقاد بيهوديته نابع من المهابة التي كان يتمتع بها.^(١١٢)

وكان هناك سبب آخر جعل رياض يخفي أصوله. فهناك شائعات حول شغله، في بداية حياته، لوظائف تحول بينه وبين أن يلتحق بالندبة الحاكمة.^(١١٣) فملف معاش رياض يكشف عن أنه بدأ خدمته كناسخ للوثائق العربية وقيدتها بالسجلات بأحد مكاتب ديوان المالية.^(١١٤) وبعد فترة قضاها عاطلاً، عُيّن كاتبًا عربيًا بالديوان الملكي، لكنه سرعان ما انتقل إلى مكتب كتخدا الخديوي، حيث كان يقوم بنسخ الوثائق وقيدتها بالسجلات العربية. وفي ١٨٤٨-١٨٤٩، التحق رياض بخدمة الجيش (برتبة ملازم أول) كموظف، ثم عمل كعازف بفرقة موسيقى الجيش. وبعد عام واحد، رُقي إلى رتبة

الرائد (صاغ)، بينما استمر في العمل كعازف. وهكذا، فإن الأعمال التي مارسها في مقتبل حياته الوظيفية لا تجعله موضع الترحيب وسط أقرانه من كبار الموظفين الأتراك الذين يزدرون اللغة العربية، ويعتبرون العمل الوظيفي لا يليق بأعضاء الطبقة الحاكمة. فإذا كان هؤلاء الموظفون يباهون بأن من بينهم المهندس والطبيب، فيمكننا تخيل رأيهم في عازف موسيقى!

وسرعان ما بدأ صعود رياض (انظر الجدول رقم ٢٥). ومن الواضح أن خدمته السابقة مع حسن المانسترلي، كتحدا الخديوى، قد لفتت نظر الخديوى، لأنه عُين في ١٨٥٠ أو ١٨٥١ كتحدا لعباس باشا. وقد فتح له هذا باب البلاط وأحدث نقلة في حياته الوظيفية. ففي ١٨٥٢ عُين حامل ختم بالمجلس الخديوى، وهي وظيفة مهمة توفر لصاحبها الهيبة والنفوذ. ومع الوظيفة، رُقى رياض لرتبة كولونيل (بكباشي)، والتي تعنى أنه أصبح بك وفردًا من النخبة المتميزة، أى الموظفين الذوات. وعندئذ كان بإمكانه أن ينسى ماضيه.

جدول رقم ٢٥

الوظائف الرئيسية التي تولاها مصطفى رياض باشا

عهد عباس وسعيد

- كاتب عربى بديوان المالية (١٨٤٦-٤٧).
- كاتب عربى بالديوان الملكى (١٨٤٨-٤٩).
- كاتب عربى بمكتب ديوان الكتخدا (١٨٤٨-٤٩).
- كاتب عربى بالمدرسة الحربية المفروزة (١٨٤٨-٤٩).
- عازف بالجيش (١٨٤٩-٥٠).
- كتخدا بحاشية الخديو (١٨٥٠-٥١).
- حامل ختم (نوفمبر ١٨٥٢).
- مدير الجيزة (نوفمبر ١٨٥٣).
- حاكم إدارى لمديرية الفيوم (١٨٥٦).
- مدير قنا (ديسمبر ١٨٥٦).
- وكيل مصلحة السكك الحديدية (١٨٥٦-٥٧).
- حاكم إدارى لروضة البحرين (١٨٥٧-٥٨).
- وكيل روضة البحرين (١٨٦٠-٦١).
- الانضمام إلى الحاشية الخديوية (١٨٦١-٦٢).

عهد إسماعيل

- حامل ختم (يناير ١٨٦٣).
- عضو بمجلس الأحكام (يوليو ١٨٦٤).
- ناظر الخاصة (أكتوبر ١٨٦٤).
- خازن أول بحاشية الخديو (أكتوبر ١٨٦٨).
- مستشار رئيس الديوان الخصوصى (ديسمبر ١٨٧٢).
- ناظر المدارس (أغسطس ١٨٧٣).

- مستشار لناظر الداخلية (مارس ١٨٧٤).
- ناظر الأمور الإفرنجية (مايو ١٨٧٤).
- ناظر الزراعة (يونيو ١٨٧٥).
- رئيس مجلس الأحكام (سبتمبر ١٨٧٥).
- ناظر المدارس (يونيو ١٨٧٦).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٧٧).
- ناظر التجارة والزراعة (أكتوبر ١٨٧٧ - يونيو ١٨٧٨).

بعد عهد إسماعيل

- رئيس مجلس النظار (سبتمبر ١٨٧٩).
- ناظر الداخلية (أغسطس ١٨٨٢).
- رئيس مجلس النظار (يونيو ١٨٨٨؛ يناير ١٨٩٣).

المصدر: ملفات المستخدمين، رقم ٢٧٦٥٦، مدد استخدام مصطفى رياض باشا؛ الأيوبي، تاريخ، جزء ٢ ص ١٩٧-٢٠٢، سامي، قسم ٣ جزء ١، ص ٥٥، ٦١، ١٨١، قسم ٣ جزء ٢، ص ٤٤٨، ٥٦٢، ٥٧٢، ٧٩١، ١٠٢٨، قسم ٣ جزء ٣، ص ١٠٤٢، ١١٥٩، ١٠٨١، ١٢٣٢، ١٢٧١، ١٣٥٥، ١٤٩٤، ١٥١٣، درويش، الوزارات، قسم ١.

في نوفمبر ١٨٥٣، عين مديرًا للجيزة؛ حيث ظل يشغل هذا المنصب حتى أكتوبر ١٨٥٦. والجدير بالملاحظة أن سعيدًا سمح لرياض بالاستمرار كمدير لعامين في الوقت الذي أبعد فيه معظم كبار موظفي حكم عباس خلال شهور من توليه الحكم، خاصة وأن المغرضين اتهموه بأنه من محبي عباس.^(١١٥) وبرغم هذه الشائعات، فقد عينه سعيد مديرًا لمديرية الفيوم، وفي ديسمبر ١٨٥٦ عينه مديرًا لقنا. وبعد ذلك بقليل، انتقل إلى القاهرة نائبًا لناظر السكك الحديدية، لكنه سرعان ما عاد إلى مديرية روضة البحريين.

وعند هذا الحد تعرضت خدمة رياض لنكسة. فخلال واحدة من الجولات التفتيشية التي كان يقوم بها سعيد، كان الإهمال واضحاً في إدارة رياض لمديريته، وفي ديسمبر ١٨٦٠ جرى إبعاد رياض وأحد كبار الموظفين (بالرغم من عدم مسئوليتهم عن هذا الإهمال).^(١١٦) ولم يدم غضب سعيد طويلاً. إذ سرعان ما عاد رياض إلى الخدمة بالمعية السنية مع ترقيته.

ومثل معظم غيره من كبار الموظفين في عصره، كان رياض قد بلغ الصدارة عند تولى إسماعيل للحكم، وهو الذي رقيه إلى الدرجة الأولى وعينه حامل ختم، وهي الوظيفة التي سبق وشغلها على عهد عباس.^(١١٧) كما انضم أيضاً إلى عضوية مجلس الأحكام، وفي أكتوبر ١٨٦٤ أصبح ناظرًا لخاصة إسماعيل. ولم يستمر في منصبه هذا أكثر من شهر، لكنه استمر في وظيفته كحامل ختم لمدة أطول.^(١١٨)

وخلال الستينيات من القرن، انهمك رياض، شأن معظم أصحاب المناصب الرفيعة، في تكوين حيازته وزيادة أطيانه (انظر الجدول رقم ٢٦). وكالعادة، كان مصدر هذه الأطيان الهبات من الأموال والأراضي التي كان يمنحها إسماعيل في سنوات الازدهار. وفيما بين ١٨٥٣ و١٨٦٢، لم تزد حيازة رياض على ٢٩٠ فدانا من الأراضي العشورية، لكن فيما بين يونيو ١٨٥٣ ومايو ١٨٦٤، زادت إلى ١٧٧٨ فدانا، ٨٥٠ فدانا منها منحة من الخديوي. هذا بالإضافة إلى حصوله على منحة مالية من الخديو إسماعيل قدرها ستة آلاف جنيه مصري، ومنحة أخرى قدرها ألفي جنيه كمساعدة لشراء بيت.^(١١٩) لكن لا يبدو أن رياض كان ثريًا. فملبسه كان متواضعا، ويعيش متواريا بأحد أحياء القاهرة القديمة. وكان منزله المتقشف يتواضع كثيرا أمام قصور شريف أو نوبار الفخيمة. ويعتبره بل فقيرا، عازفا عن الاستفادة الشخصية من منصبه.^(١٢٠)

جدول رقم ٢٦
حيازة مصطفى رياض باشا

الموقع	تاريخ الحيازة	عدد الألفنة	
الجيزة	١٦ يناير ١٨٥٣	٥٧	من سجل
الجيزة	٨ أغسطس ١٨٦٢	٢٣٣	أراضي للفوات
المنيا	١٥ يوليو ١٨٦٣	١٠٠	
الغربية	١٤ أغسطس ١٨٦٣	٤٧٨	
	١٢ مايو ١٨٦٤	٣٥٠	
		١,٢١٨ الإجمالي العام	
		٥٧٣ بيعت أو انتقلت لحيازة آخرين	
		١,١١٩ الإجمالي بالسجل	
		٦٤٥ الإجمالي الصافي	
		٥٠٠	
—	٤ يونيو ١٨٦٣	٣٥٠	من سجلات
—	١٥ فبراير ١٨٦٤	٨٥٠ الإجمالي	أخرى

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأقطان العشورية، ذوات، رقم ١٣٤٣، أمين سامي، سم ٣، جزء ٢، ص ٥٣٩، ٤٩٠.

في فبراير ١٨٦٨، فصل رياض فجأة من وظيفته كحامل ختم وطُرد من خدمة الخديوي. والسبب غير معروف على وجه التحديد، لكن أحمد زكي (من معاصري رياض، وكان يعمل أيضًا في خدمة الخديوي) يشير إلى أن إسماعيل استشاط غضبًا من رياض، وأن العداء بين الرجلين لم يكن خافيًا على أحد.^(١٢١) ولربما كان السبب طبع رياض الذي لم يكن يتناسب مع خدمة سيد مرهق ومستبد مثل إسماعيل. فقد كان رياض شديد الاستقلال بطبعه، عنيدًا، كما كان خاملاً بصورة كبيرة. فلم يكن رياض، كما يقول بل، صاحب

نظريات بل مجرد قناعات مسبقة يقدمها كحقائق مطلقة. ولم يكن يحتفى بالأمانة الشخصية، لكنه شن حملة خاصة ضد الفساد الحكومي. وهكذا أثارت انتقاداته غضب إسماعيل لحد أنه عنف رياض، الذى رد بالمحاضرة المكررة عن مساوئ الفساد الذى أتاحه لرجاله.^(١٢٢) ولم يجد إسماعيل، الذى لم يعتد الرد من أتباعه، شائبة فساد فى ماضى رياض يمكن أن يسكته بها. والمدعش أن هذه الاستهانة لم تقل من مكانة رياض. فقد كان إسماعيل ثاقب النظر فى الحكم على الموهبة، وربما كتم غضبه لشدة حاجته إلى رياض.

كانت الحاجة إلى رياض أكبر من أن يظل بعيدًا عن منصبه لمدة طويلة. فبعد ٨ شهور من إبعاده، أعيد تعيينه خازن دارًا للخديوى إسماعيل، وهو منصب لا يُمنح إلا إلى أهل الثقة؛ حيث يتاح لصاحبه التصرف فى مبالغ كبيرة. وهكذا أُتيح لرياض فرصة التعرف على الأوضاع المالية للخديوى وكذلك متابعة ممتلكات أسرة إسماعيل. فبحكم منصبه كمسئول عن الخزانة كان يتلقى المذكرات والتقارير التى يرسلها موظفو الدائرة السنية والخاصة إلى الخديوى.^(١٢٣) وهكذا، كان رياض واسطة الصلة بين إسماعيل وإداراته الخاصة. ويُقال إن رياض اختير لهذا المنصب لإتقانه اللغتين العربية والتركية، وقدرته من ثم على ترجمة التقارير التى ترد إليه، لكن يجب أيضًا أن نضيف أن أمانته المالية كان لها اعتبار كبير. وعلى الرغم من التعيين، كان إسماعيل يحتفظ بمشاعر سيئة تجاه رياض، وهو ما تبدى فى الزاتب المنخفض الذى حدده له (أربعة آلاف قرش فقط شهريًا).^(١٢٤)

وبعد تعيينه خازن دارًا، تعالت مكانة رياض فى الإدارة.^(١٢٥) فقد عين مستشارًا للأمير توفيق (ناظر الخاصة). وزيد مرتبه زيادة كبيرة من ٧٥٠٠-١٢٥٠٠ قرش. وفى أغسطس ١٨٧٣، عين رياض ناظرًا للمدارس والأوقاف، وهو أول المناصب "النظرية" العديدة التى تولاها خلال السبعينيات من القرن. ولربما كان هذا المنصب (كان أيضًا مستشارًا لناظر

الداخلية ورئيس محكمة الوصاية على الأيتام) هو أكثرها أهمية، لا بسبب ما أصبح يتمتع به من نفوذ، وإنما للسمعة التي اكتسبها آنذاك كمصلح، وهي السمعة التي لازمته بقية حياته.

واستخدام عبد الكريم لكلمة "نهضة" في وصفه لإنجازات رياض خلال توليه لديوان المدارس تتطوى على قدر كبير من المبالغة. فخدمته في هذا المكان لم تكمل العام. والكثير من مشروعاته توقفت بعد تركه لمنصبه، وبعضها لم توضع موضع التنفيذ إلا بعد ذلك بسنوات. على أن عمله كناظر للمدارس لم يخلو من أهمية، فقد واصل إعادة التنظيم التي بدأها على مبارك الذي كان إسهامه الأهم هو توفير القاعدة المادية لنظام تعليمي جديد.^(١٢٦) فعلى مبارك هو الذي وضع الأسس لاختيار المدرسين والقواعد التي تحدد رواتبهم وأنشأ مدارس جديدة، ثم جاء رياض ليواصل المسيرة على ضوء تلك الأسس. مبارك هو الذي وضع برامج دراسية جديدة، وهو الذي حدد أعمار الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، ووضع المعايير للانتقال من صف تعليمي إلى آخر، ووضع البرنامج التعليمي لتخريج المعلمين. وأصبح على الآباء من نوى الدخل العالي والمتوسط أن يدفعوا مصروفات تعليم أبنائهم. وهذا الإصلاح الأخير ألغى بعد ترك رياض المنصب بقليل، بينما تعطل برنامج تدريب المعلمين لسنوات، لكن الكثير من خطط الإصلاح الأخرى رأت النور على يد رياض.

ولأنه لم يجد كوادراً يؤمن بالإصلاح لمساعدته، كان رياض يقضى معظم وقته يختبر التلاميذ بنفسه ويحدد لهم المدارس الملائمة لقدراتهم (لم يكن هناك غنى عن هذه المتابعة الشخصية لنجاح أي نظام أو سياسة جديدة). على أن رياض لم يتح له الوقت الكافي لتحقيق نجاح كبير، ولم يكن في أفضل الأحوال أكثر مندوب للخديوى لمتابعة برنامج كانت أهم نتائجه إحكام قبضة البيروقراطية على التعليم.

وعندما ترك رياض ديوان المدارس في مايو ١٨٧٤، كان قد رسخ

سمعتَه المستحقة كمصلح. وكما سبق ورأينا فقد كان رياض ناقدًا جريئًا للفساد الحكومي، ونصيرًا للعدل.^(١٢٧) وقد نذر نفسه، فوق كل هذا، لتطوير التعليم ونشره في مصر، وقد بلغ وفاؤه لهذا الهدف حد وقفه ١٨٠٦ فدان بالوجه البحرى مساهمة منه فى إنشاء الكتبخانة الخديوية.^(١٢٨) وكما حدد فى وقفيتَه، فإن هذا الريع يُستخدم للصرف على أجور الموظفين العاملين بالمكتبة، وشراء كتب جديدة وترميم القديمة، وشراء أدوات، وفى تسديد الضرائب المقررة على الأرض والمباني. وعلى ضوء المعلومات التى توفرت لدينا عن الهبات التى قدمها موظفو مصر، فإن أيًا منها لم يكن بحجم هبة رياض.

على أنه لا ينبغي تفسير اهتمام رياض بالإصلاح بأنه كان مغرمًا بالمعتقدات والاتجاهات الجديدة الأوروبية المنشأ، أو أنه كان من مؤيدى دخول التقنية الأوروبية إلى مصر. (بالرغم من أنه هو الذى جلب إلى مصر مؤسسى جريدة المقتطف المهمة، التى عن طريقها عرف الشرق الأوسط الكثير من الأفكار العلمية الجديدة). فاهتمام رياض بالإصلاح نابع على ما يبدو من إشفاقه على جهل السكان وفقرهم، وربما كان هذا هو السبب الذى حدا ببعض المراقبين أن يصفوه بالوطنية.^(١٢٩) كما يبدو أن فهمه للواجب كان عميقًا. فقد كان سريع الاستجابة لطلبات العمل بالحكومة التى تتأشد روح المسئولية عنده^(١٣٠)، لكن رياض لم يكن وطنيًا أو ديموقراطيًا بالمعنى الحديث؛ فموقفه من الأهالى كان أقرب إلى موقف أب شرقى تجاه أبنائه. فالمصريون، حسب رأيه، أطفال يحتاجون إلى من يرعاهم ويحميهم من سوء المعاملة. ويرى ملنر أن اتجاه رياض الأبوى لا يرقى حتى إلى موقف بارون إقطاعى من أتباعه^(١٣١)؛ فهو لم يكن قاسيًا أو ظالمًا، لكنه كان يؤمن إيمانًا عميقًا بالقبضة القوية. ولم يكن مؤمنًا بالأفكار الدستورية بحال من الأحوال.

ويرى رياض أن العلوم والتقنيات الأوروبية مفيدة بحدود، وكان معجبًا فيما يبدو بالنظم المالية الأوروبية، لكنه لم يكن يؤمن بأن يقوم إحياء

مصر على مثير خارجي. ولا تنسى أن رياض كان مسلمًا غيورًا، ومدافعًا عنيدًا عن الشريعة والتقاليد. فالمسلمون، حسب قوله، علا مجدهم يومًا ما، وإنهم قادرون على استعادة هذا المجد مرة أخرى.^(١٣٢) وهو يرى أن الإسلام يتمتع بحيويته الخاصة، كما كان رياض على وعى بالامتيازات غير المستحقة التي يتمتع بها الأوروبيون في مصر. وكان يرى أن على الأوروبيين أن يخضعوا للقوانين المصرية، وقاوم ذلك الوضع المتميز الذي جعل منهم دولة داخل الدولة.^(١٣٣) وكان يتمتع بنظرة أكثر واقعية للتأثير الأوروبي على مصر مقارنة على الأقل بمن يدعون بالإصلاحيين الذين فشلوا، أو عزفوا، عن رؤية نتائج هذا التأثير السلبية.

بوغوص نوبار

كان بوغوص نوبار (١٨٢٥-١٨٩٩)، رجل الدولة البارز الأرمني الأصل، واحدًا من هؤلاء المصلحين وراعى المصالح الأوروبية أكثر من أى موظف آخر. كان جريئًا وصريحًا فى آرائه، ولم ينل أبدًا ثقة من عمل فى خدمتهم من الحكام، ومع ذلك ظل يشغل تلك الوظيفة المتفردة (مترجم بديوان الخديوي) خلال أربعة عهود مختلفة من حكم مصر. ففى عهد إسماعيل، عمل ناظرًا للخارجية، وكان المتصدر لمعظم المفاوضات المالية والسياسية التى شهدها هذا الزمن. وقد شاع صيت نوبار باشا، الذى كان يلقى كل الترحاب فى عواصم أوروبا الكبرى كمصلح كبير، وفاقت مكانته مكانة إسماعيل صديق.

وسيرة نوبار وخدمته الحكومية تحوى الكثير من التناقضات. فعلى الرغم من ادعائه بأنه من أصحاب المبادئ العليا، فلم يكن يتردد فى ملء جيوبه بالنقود إذا سنحت له أى فرصة. والبطل المنافح عن الفلاحين

"البؤساء" لم يكن يعرف العربية ولا جذور له فى المجتمع المصري. والمفاوض الأول بشأن معظم القروض التى حصلت عليها مصر لم يقر بأى مسئولية عن الكوارث التى تربيّت عليها. ونوبار، المنافح البارز عن استقلال البلاد، فعل ما لم يفعله غيره من الموظفين لتأكيد تبعية مصر لأوروبا.

وهذا التناقض يفسر انقسام الكتاب فى حكمهم على الرجل. فبالنسبة لالكسندر هولينسكى، كان نوبار وطنياً كبيراً، ومتمدناً وسط برابرة، ومدافعاً عن حقوق المقهورين، وكوبدن مصر (ريتشارد كوبدن "١٨٠٤-١٨٦٥"، سياسى إنجليزى، تزعم حركة تحرير التجارة ورفض الحماية — المترجم). أما دايسى وبرتراند فيمتدحان بلا حدود هذا "المصلح الكبير". وعلى عكس هذا، يصوره مكوان ووالاس كرجل طموح، تواق للمناصب العالية، منحرف، ورجل فعل ما لم يفعله غيره لتقويض السلطة الخديوية. ولأنه لعب ذلك الدور الرئيسى والمهم فى زمنه، فلا بد من التعرف على مقومات نجاحه؛ إذ كيف حظى هذا الرجل بكل هذه السلطة والمناصب العليا فى ظل حكم أربعة من الخديوية وعلى مدى يزيد على ثلاثين عاماً؟ (انظر الجدول رقم ٢٧).

كانت أول عوامل نجاح نوبار صلات عائلته، وبصفة خاصة رعاية عمه وأصهاره المتنفذين فى المناصب العليا بإستانبول الذين قدموا خدمات كبيرة للخديوى إسماعيل. وقد تلقى نوبار، المولود فى سمرنا، تعليمه بمدرسة فرنسية بسوريز ثم استكمل تعليمه بمدرسة بروتستانتية بسويسرا. (١٣٥) وبعد إنهاء دراسته، استدعاه عمه، بوغوص بك يوسفیان، الذى عمل باش مترجم لمحمد على لعدة سنوات. وعلى الفور دخل نوبار الملكية كمساعد لبوغوص، الذى حثه على تعلم اللغة التركية على اعتبار أن هذا أساس لنجاحه فى المستقبل. ولا نعرف على وجه الدقة تاريخ بداية خدمة نوبار فى مصر. فوثيقة بريطانية تشير إلى أن نوبار عمل عام ١٨٤٤،

مترجمًا لمحمد علي في غياب عمه. وحسب برتراند، فإن نوبار قُدم لمحمد علي في ١٨٤٢. أما ملف معاش نوبار فيشير إلى أنه التحق بالخدمة في ١٨٤٤. وأيًا كان الأمر، فإن نوبار عمل مع بوغوص لفترة، وبعد وفاة عمه في ١٨٤٤، تم تعيينه بمكتب خسرو بك، الذي حل محل بوغوص باش مترجم لمحمد علي. ولولا الرعاية المبكرة التي أحاطه بها بوغوص، لما تحقق لنوبار الاتصال المباشر بالحاكم وبأفراد أسرته.

وسرعان ما التحق نوبار بحاشية ابن محمد علي (إبراهيم باشا)، مترجمًا ومستشارًا غير رسمي.^(١٣٦) وفي حدود هذا الوقت، عقد زيجة مهمة حيث اقترن بابنة عين من أعيان الأرمن في إستانبول، كيفورك بك أرمينيان. وبطبيعة الحال، أتاحت هذه الأسرة فرصة المزيد من الصلات العالية أمام نوبار، الذي استغل الحماية المتوفرة له لحجز المناصب الحكومية في مصر لبعض أفرادها مقابل تقديم خدمات مهمة في إستانبول له وللخديو إسماعيل. هكذا، أصبح أبراهام بك، صهر نوبار المقرب من السلطان عبد العزيز، ممثل إسماعيل في إستانبول، وأصبح كيفورك بك كبير صرافيه (صراف باشا) هناك. وقد مول كيفورك زيارات إسماعيل لإستانبول، وكان ينفق على أفراد الأسرة الذين يعيشون هناك، ويدفع أجور مندوبي الخديو. وكانت زوجة نوبار نفسها على قدر عال من التعليم، وقد أصبحت مستشارًا لزوجها، وكانت مضيئة رائعة — زوجة مثالية لرجل دولة.

جدول رقم ٢٧

المناصب الرئيسية التي شغلها نوبار باشا

- مترجم بمكتب خسرو بك (١٨٤٣-٤٤).
- مترجم لإبراهيم باشا (أكتوبر ١٨٤٧).
- باش مترجم لعباس باشا (ديسمبر ١٨٥٠).
- قائم بالأعمال بفيينا (يوليو ١٨٥٣).
- سكرتير لسعيد باشا (١٨٥٤).
- ناظر المواصلات والسكك الحديدية (يناير ١٨٥٨).
- باش مترجم لإسماعيل باشا (يناير ١٨٦٣).
- ناظر الأشغال العمومية (ديسمبر ١٨٦٤).
- ناظر الأمور الإفرنجية (يناير ١٨٦٦، يونيو ١٨٧٥).
- ناظر التجارة (سبتمبر ١٨٧٥).
- رئيس مجلس النظار (أغسطس ١٨٧٨، يناير ١٨٨٤، أبريل ١٨٩٤).

المصدر: ملفات المستخدمين، رقم ٨٣٢١، مدد استخدام نوبار باشا، الوقائع المصرية، عدد ٨٧، ١٩ أكتوبر ١٨٧٤، ستيفن بك - جيلبرت، ٢٩ ديسمبر ١٨٥٠، في FO رقم ١٦١١٤١، ج ٣، سـ، ق ٣ ج ١ ص ٥٨، ٢٣٤، ق ٣، ج ٢، ص ٤٤٤، ٥٨٢، ٦٠٨، ق ٣، ج ٣، ص ١٢٠٢، ١٢٣٢، ١٥١٨، درويش، الوزارات، ص ١.

وكان العنصر الثانى من عناصر نجاح نوبار هو قدرته على التفاوض مع الأوروبيين. فبعد وفاة إبراهيم عام ١٨٤٨، عين عباس نوبار باش مترجم، وهو تصرف غريب من حاكم كان يمقت إبراهيم وكل من يمت له بصلة.^(١٣٧) وكان عباس قد طلب دعم بريطانيا العظمى الدبلوماسى فى صراعه مع العثمانيين، وعرض فى المقابل تسهيل إقامة خط سكة حديد لتسهيل وصول بريطانيا إلى الهند.^(١٣٨) ونظرًا لعدم خبرته فى التفاوض مع الأوروبيين، كان الخديو بحاجة إلى من يتولى مهمة التفاوض. وفى أبريل ١٨٥١، وبعد أربعة شهور من تعيينه باش مترجم، غادر نوبار مصر بالباخرة إلى بريطانيا مع تفويض كامل بالتفاوض حول عقود خطوط السكك الحديدية والعربات وغيرها من المعدات والإمدادات المطلوبة لإنشاء خط السكك الحديدية.^(١٣٩) وكانت هذه المرة الأولى من مناسبات عديدة طلب فيها خديوية مصر مساعدة نوبار فى مفاوضاتهم مع الأوروبيين. خلال حكم سعيد وإسماعيل، كان هو المفاوض الرئيسى لتدبير قروضهما العامة والخاصة، كما قاد مفاوضات مراجعة موقف شركة قناة السويس، والمفاوضات الشائكة التى أسفرت عن تشكيل المحاكم المختلطة (سنتعرض لها تفصيلاً فيما بعد).

ما الذى جعل من نوبار هذا الساعد المثالى؟ لقد كان، فى المقام الأول، أوروبياً أكثر منه شرقياً. فملبسه (باستثناء القراء) كان أوروبياً صرفاً. وقضى فى شبابه سنوات عديدة فى أوروبا، وأتقن كل لغات أوروبا الرئيسية (يقال إنه كان يتقن ١١ لغة).^(١٤٠) كما أنه كان قارئاً جيداً للأدب الأوروبى، وعلى دراية بالكثير من الموضوعات فى مجالات شتى. وكان سريع الإمساك بنقطة الخلاف فى أى موضوع مثار، وكانت أفكاره الليبرالية المتفتحة تستهوى المثقفين الأوروبيين. وثانياً، وجد فيه كثير من الأوروبيين جانبية لا تقاوم. وقد جعلت منه أناقته ولباقته ومنطقية حديثه شخصاً مقنعاً. كتب كرومر يقول: "اعتدت أن أصدق نصف كلامه، بعد أن تيقنت من أنه كان

يخدعني".^(١٤١) وقد أعجب الملك لويس فيليب به بشدة عندما كان فى صحبة إبراهيم فى زيارة رسمية لفرنسا، لدرجة أنه قلّد نوبار الشاب أحد أوسمة الشرف، لكن نوبار كان يتمتّع - فوق كل هذا - بعقلية بارعة قادرة على التكيف. وقد وُصف بأنه هادئ، مراوغ، ساحر، لبق، يخفى كلماته بغلالة من عدم اليقين، ويترك فى كلامه دائماً منفذاً للتراجع. وربما كانت هذه الصفة بالذات هى التى أهلتَه لدور الدبلوماسى والسفير فوق العادة.

عمل نوبار كبيراً لمتّرجمى عباس حتى ١٨٥٣، عندما طلب وأُجيب إلى طلبه، فى ظروف غير مفهومة تماماً، ترك خدمة الحكومة (وهو تصرف لم يسمع به أحد) ثم أقنعه عباس بأن يكون قائماً بأعماله فى فيينا (وعُين أخوه اراكيل قائماً بالأعمال ببرلين).^(١٤٢) وبعد وفاة عباس، أغلق سعيد هذه البعثات، لكنه أيضاً كان بحاجة إلى مواهب نوبار. فقد تولى نوبار تنظيم المرور العابر بين القاهرة والسويس، ثم عُين سكرتيراً بالديوان الخديوى، وفى يناير ١٨٥٨ عُين ناظراً للمواصلات والسكك الحديدية؛ على أنه بعد هذا بخمسة عشر شهراً تعرضت مسيرته الوظيفية لعثرة مؤقتة عندما أبعد عن المواصلات والسكك الحديدية مغضوباً عليه.^(١٤٣)

وكان السبب الرسمى لطرده هو تأخير استيراد مدفعين أمر الخديو بإحضارهما، أما السبب الحقيقى كما تكشف عنه مراسلات الخارجية البريطانية فكان اعتماده المبتزايّد على مساندة القنصل العام البريطانى.^(١٤٤) وعند إبلاغه بقرار الإبعاد قال سعيد لنوبار إنه إذا كان يعتمد على مساندة الآخرين فبإمكانه الذهاب إليهم والعيش معهم. وأثار إبعاده احتجاجاً قوياً من جانب القنصل البريطانى، الذى كان يعلم بأن مديراً للسكك الحديدية لا يمكنه البقاء طويلاً فى منصبه دون مساندة الإنجليز، لكنه ينفى أن تكون حكومته قد مارست ضغوطاً غير مباشرة على موظفى مصر.

وتقدّم هذه الواقعة تفسيراً جزئياً لصعود نوبار ونجاحه فى خدمة

الحكومة. فمن حين لآخر كان يتلقى دعم القناصل البريطانيين، والألمان (بدرجة أقل). ويحيط الغموض بطبيعة ومدى روابطه البريطانية، لكن من المشكوك فيه أنه كان يتلقى أموالاً من الحكومة البريطانية، كما تميل الخارجية الفرنسية^(١٤٥)، لكن الصحيح أنه عمل لخدمة المصالح البريطانية في العديد من المناسبات؛ فيشار إلى أنه سعى إلى إقناع عباس بإنشاء خط سكك حديد الإسكندرية - القاهرة، وأن معارضته لمشروع شق قناة السويس كانت استجابة للاعتراضات البريطانية.^(١٤٦)

وإذا كان دعم القنصل البريطاني سبباً لإبعاده عام ١٨٥٩، فقد كان هذا الدعم سبباً لدفع مسيرته الوظيفية في أوقات أخرى. فمن المعروف أن نوبار بقى في منصبه خلال حكم عباس بدعم من القنصل البريطاني العام موزى، الذى يقال إن نفوذه كان كبيراً على الخديوى.^(١٤٧) وفى منتصف الستينيات من القرن، حظى بتأييد القنصل العام فى سعيه الذى كلل بالنجاح لإزاحة منافسه الرئيسى، إسماعيل راغب، من رئاسة الديوان الخديوى. (وكان راغب نفسه مؤيداً من الفرنسيين)^(١٤٨) وخلال السبعينات من القرن، حظى نوبار أيضاً بدعم القنصل الألمانى العام. ويتبدى هذا الدعم فى احتجاج القنصل العام الألمانى جازموند على إبعاد نوبار عن إدارة الأمور الإفرنجية عام ١٨٧٤، وإصراره على إعادته لمنصبه.^(١٤٩) وتظل هذه الصلات حتى الآن مجرد شائعات وأقاويل بحاجة إلى إقامة الدليل عليها. على أن صلات نوبار البريطانية تسترعى الاهتمام نظراً للتحالف القوى الذى قام بينه وبين المصالح الإنجليزية بعد عام ١٨٧٤.

وبالطبع، كان السند الأكبر لنوبار هم الخديوية أنفسهم، وبالذات الخديو إسماعيل. فخلال العام الأول من حكم إسماعيل قضى كثيراً من وقته خارج مصر. فزار إستانبول لعرض أفكار إسماعيل الخاصة بمراجعة التحويل الممنوح لقناة السويس، كما زار باريس لإجراء مفاوضات مع

الفرنسيين. (١٥٠) وبعد عودته إلى القاهرة، ممثلًا بالثقة التي أعادها إليه إسماعيل، شرع في الكيد لإسماعيل راغب، الذي كان بحكم ترأسه للديوان الخديو والمجلس الخاص أكبر موظف في البلاد. وكما سبق ورأينا، فقد إسماعيل في النهاية حظوته، وأصبح نوبار بحلول عام ١٨٦٥، وحسب تعبير القنصل البريطاني العام في مصر كولكهون، "الرجل الأول في مصر". (١٥١) (ولا ننسى أن إسماعيل صديق كان قد بدأ صعوده بالكاد.)

وحيث إنه لم يكن قد أصبح له أتباع كثيرون في البلاد، فمن المحتمل أن يكون نوبار، الطموح والمتباهي، قد حقق هذا الإنجاز بجهوده الشخصية وحدها. فمن المؤكد أنه لم يكن ممكنًا الاعتماد على مساندة معظم كبار الموظفين، وهم من الأتراك (كان محمد شريف من أعداء نوبار). والحقيقة أن عدد أصدقائه لم يكن يزيد على عدد أصابع اليد، ومعظمهم من أقاربه من الموظفين الأرمن، من بينهم صهره آرام بك (شغل أكثر من وظيفة بسكرتارية الخديوي)، وأراكيل بك وابن أخته تيجران (ديكران). (١٥٢) وقد تبدى انتصاره في تعيينه عام ١٨٦٤ ناظرًا للأشغال العمومية والسكك الحديدية بسلطات تصل حد الاستقلال الذاتي. (١٥٣) فقد سُمح له بإنفاق عوائد هذه الإدارة فيما يراه من أغراض، وإصدار التعهدات لتدبير الأموال السائلة، والإشراف على حسابات المصلحة، وتعيين الموظفين وفصلهم (بما في ذلك الأوروبيين منهم). ولم يتأخر نوبار كثيرًا في ممارسة دور الراعي؛ فعُيِّن تيجران في إدارة السكك الحديدية، وعلى مبارك مديرًا لمكتب الهندسة. وبحلول يوليو ١٨٦٥، كان بمقدور كولكهون أن يكتب أن نوبار هو العقل المدبر للإدارة في مصر — وهو إنجاز بالنسبة لرجل لم يكن له سوى قاعدة صغيرة داخل البلاد ويتمتع بجرأة وصراحة في التعبير عن رأيه لم تكن مألوفة في العلاقة بين الخديوية وموظفيهم.

وفي تلك الأثناء، كان نوبار يراكم الأراضي والأموال على نطاق

جعله، فى خلال فترة قصيرة من الزمن، واحداً من أغنى موظفى البلاد (انظر الجدول رقم ٢٨) ^(١٥٤)، ولم يكن نوبار يهتم على ما يبدو بالطريقة التى ينمى بها ثروته. فعند كل مرة كان يشرع فيها فى التزمير من الفساد فى الحكومة، كان إسماعيل ينهى النقاش بالتلميح إلى واحدة من عملياته "القدرة" ^(١٥٥)، ولم تكن الثقة فيه كبيرة. ففي عام ١٨٧٥، استبعد من المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول بيع أسهم إسماعيل فى قناة السويس بسبب ممالأته وغشه، وحسب كوسل، فقد كان زكاؤه أقوى من شخصيته. ^(١٥٦) وقد استفاد كثيراً من العمولات التى كان يحصلها من القروض التى يتفاوض بشأنها، كما أفادت زيارته إلى إستانبول كثيراً فى زيادة ثروته. لكن حتى بدون هذا، كانت نوبار رجلاً ثرياً. فزوجته كان لها ثروتها الكبيرة، وكان الخديو سخياً فى عطاياه من الأراضى والمال وحتى حصص الزيت، ومن المؤكد أنه استفاد كثيراً من التعاملات فى سوق الأسهم. ^(١٥٧) والحفلات الباذخة والموائد العامة التى يقيمها نوبار وزوجته بصورة منتظمة ليست سوى مظهر بسيط لهذه الثروة.

ونور نوبار معروف جيداً فى تسهيل حصول خديوية مصر على القروض، والتصدر للمفاوضات مع العثمانيين للحصول على فرمانات تدعم استقلال مصر، وإنشاء المحاكم المختلطة، التى يعتبرها كثيرون قمة إنجازاته. وانطلاقاً من هذا، وباعتباره مهندس نظام المواصلات فى مصر، حاز سمعته كمصلح، وهى السمعة التى كان يفخر بها. (بل يمكننا القول إن نوبار كان سعيداً بنسبة كل ما نالته مصر من خير إليه.) ^(١٥٨) وكان على قناة تامة بأن ازدهار مصر، حكماً ومجتمعاً، رهن بتمثل منجزات الحضارة الأوروبية. وقد استهوته بصفة خاصة فكرة سيادة القانون، وكان يؤمن بفكرة الصبح والخطأ وضرورة سريانها على تصرفات الملوك والأباطرة؛ فلم يكن يؤمن بقدسية الملكية، ولم يبد انصياعاً كبيراً للخديوية الذين خدم لحسابهم، لكن هذا لا يجعل منه شخصاً ديموقراطياً. فقد كان يدعم إصلاحاً للنظام

القضائي يسمح بمراجعة التجاوزات الفجة للحكم الشخصي، لكنه كان ضد استبداله بحكم برلماني. فهو يعتقد بأن هذا النوع من الحكم لا يتناسب مع طبيعة مصر وشعبها، كما كان يفضل التطوير السريع لبنية البلاد التحتية (خاصة المواصلات) عن طريق استيراد التقنيات الأوروبية واستخدام متخصصين أوروبيين. وهكذا، كانت المدنية الأوروبية ضرورية ومفيدة لمصر، لكن رؤيته للإصلاح كانت "توبارية" لا أوروبية. فلم يكن له اعتراض على استخدام الأوروبيين وسيلة لتقليص سلطات الحاكم، لكنه كان ضد التدخل المباشر في مصر. وكان يؤيد استخدام الأوروبيين، لا التنازل عن السلطة لهم. وباختصار، كان يؤمن بإصلاح مصر مع الحفاظ على مصريتها.

الجدول رقم ٢٨

حيازة نوبار باشا

الموقع	تاريخ الحيازة	عدد الألفنة	
المنوفية	١٢ أغسطس ١٨٥٢	٥٠٠	من سجل الذوات
المنوفية	٥ مارس ١٨٦١	٨٠٠	
المنوفية	١٤ يوليو ١٨٦٣	٥٠٦	
القليوبية	٢٤ نوفمبر ١٨٦٥	٢	
المنوفية	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	٣٢٨	
الدقهلية	٢٣ يوليو ١٨٦٩	٣٠٠	
الدقهلية	١٩ أغسطس ١٨٦٩	٢٠٧	
	الإجمالي	٢,٦٤٣	
	مباع ومنقول	٤٩٩	
	الإجمالي بالدفتري	٢١٩٣	
	الصافي	٢١٤٤	
غير معروف مكانها	في عهد محمد علي	٤٩٤	من سجلات أخرى
	عهد عباس	١٠٠٠	
	عهد سعيد	٨٠٠	
	٦ يوليو ١٨٦٣	٣٢٠	
	٢٣ يناير ١٨٧١	٢٧٥	
	١٩ أبريل ١٨٧١	١٤	
	٢٢ ديسمبر ١٨٧٥	١٥٧	
	الإجمالي	٣,٠٦٠	
	مباع ومنقول	١٠٠٠	
	الصافي	٢,٠٦٠	

المصدر: ملخصات دفاتر ديوان المعية السنية، دفتر زمام أعيان عشورية: ذوات، رقم ١٣٤٣؛ سامي، ق ٣، ج ٢، ص ٥٠٠، ٩١٤، مصادر وتاريخ مصر، أوامر، المعية السنية - عربي، سجل ٧٠١٣٢١٨، المعية الخديوية، ٢٠ د ٢٢١١٢٩٢ ديسمبر ١٨٧٥، سجل ١٣٦١١٠٣١١٩٣٥، المعية الخديوية، ٣ د ٢٥١١٢٨٧ يناير ١٨٧١، الأبحاث، صندوق ١٠٦، ملف "نوبار باشا"، المعية الخديوية، ٢٦ ج أ ٢٦١١٢٨١ نوفمبر ١٨٦٤، بركات، تطور، ص ١٧٥.

وليس هناك ما يدعو للشك في إخلاص نوبار وولائه للبلد الذي تبناه. فقد كان على معرفة واسعة بتاريخ مصر، وكان ماضيها الفرعوني المجيد يلهب حماسه. وكان يعطف على جموع الفلاحين، ويمقت نظام السخرة، وعمل بهمة خلال العقد الأخير من عمره على إلغائه. وكان غير راضٍ عن نظام الضرائب العشوائى المقيت، والذي عانى الفقراء عبئه الأكبر. ورخاء الشعب المصرى كان محك سياسته المعلنة.

ومن المفارقات أن تصرفات نوبار أسهمت في خنق البلد الذي يفترض أنه أحبه، وكان هذا ناجماً عن نجاحه في تدبير القروض التى ترتب عليها تراكم قدر كبير من الديون والتدخل الأجنبي. ففي ١٨٦٢، توجه إلى أوروبا للتفاوض بشأن أول أكبر قرض عام، والذي قدمته مجموعة أوبنهايم المدعومة من قبل المصالح البريطانية (سرت الشائعات آنذاك بأن نوبار تلقى رشاوى لاختيار متعهدين بعينهم).^(١٥٩) وفور تولى إسماعيل الحكم، وقع تحت ضغط أوبنهايم لتوقيع قرض عام جديد، وهو ما كان يحبذه نوبار أيضاً.^(١٦٠) وفي ١٨٦٤، استسلم إسماعيل للضغط وقبل بأول قرض فى عهده، ليفتح الباب أمام تدفق المزيد من الاستدانة. وبحلول صيف ١٨٦٥، اشتدت حاجة إسماعيل إلى الأموال من جديد، ورغب فى اقتراض مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية بضمان السكك الحديدية وثلاثة ملايين أخرى بضمان ممتلكاته الخاصة.^(١٦١) وهكذا، بدأت المفاوضات بين نوبار وأوبنهايم، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق فى أكتوبر على توقيع قرض بشروط مجحفة (أطلق عليه "قرض السكك الحديدية"). وفى ديسمبر التالى، تم التوصل إلى الاتفاق بشأن قرض دائرة إسماعيل، لكن إسماعيل كان قد بدأ يفقد الثقة فى نوبار، الذى تعرض على ما يبدو للخداع من جانب أوبنهايم وقبل بشروط غير مناسبة لقرض السكك الحديدية (كانت التكلفة الحقيقية ١٤% بدلاً من الـ ٩% التى يعتقد نوبار أنه وقع على أساسها).^(١٦٢) وجعل إسماعيل نوبار يبلغ أوبنهايم برفضه لقرض السكك الحديدية، لكن أمكن التوصل فى يناير

١٨٦٦ إلى اتفاق أفضل من السابق إلى حد ما. على أنه سرت الشائعات آنذاك بشأن صفقة سرية بين نوبار وأوبنهايم، والتواطؤ في منح الامتيازات والعقود، والمضاربة على سندات الخزانة من قبل إدوارد درفيو الوكيل المالي لإسماعيل ونوبار. وقد أبعد نوبار عن الأشغال العمومية والسكك الحديدية، وانتقل إلى العمل ناظرًا للأمور الإفرنجية، وهو إجراء جرى الترتيب له منذ شهور سابقة، بالرغم من أن نوبار كان يأمل في الاحتفاظ بالأشغال العمومية. (١٦٣)

وفي النهاية، احتل إسماعيل صديق، الذي أصبح ناظرًا للمالية عام ١٨٦٨، مكان نوبار كممثل للخديوى في التفاوض بشأن القروض. واستمرت صلة نوبار بأمور الخديو المالية — في ١٨٦٦ طلب إليه الإشراف على بيع ممتلكات مصطفى فاضل (أخو إسماعيل) — لكن كناظر للمالية، وتزايدت زياراته الخارجية لمتابعة المفاوضات السياسية المتصلة باستقلال مصر الذاتي وإصلاح نظامها القضائي.

وقد لعب نوبار دورًا مباشرًا في جهود إسماعيل المثمرة لتوسيع نطاق استقلال مصر في مواجهة الدولة العثمانية. فبعد تولى إسماعيل بقليل، بدأ مع نوبار مناقشة المتنفذين من الأوروبيين في إمكانية تأسيس الحكم في مصر على أساس الوراثة المباشرة (في الولايات العثمانية، كان الحكم يذهب إلى أكبر الذكور في الأسرة). (١٦٤) وكان من شأن هذا تأسيس وراثة الحكم في مصر على الأسس الأوروبية وتأكيد مكانة مصر المميزة في إطار الإمبراطورية العثمانية. وخلال المفاوضات التي توجت بفرمان ١٨٦٦، الذي أعطى مصر هذا الامتياز، كان نوبار محامي إسماعيل وممثله في أوروبا حيث عمل بدأب لإقناع فرنسا وبريطانيا بعدم معارضة جهود إسماعيل. (١٦٥) وفور صدور الفرمان، قدم إسماعيل طلبات جديدة للباب العالي، وعاد نوبار مرة أخرى لخدمة سيده، لكن في دور أكبر هذه المرة. ففي مارس ١٨٦٧، غادر نوبار باريس متوجهًا إلى استانبول لمتابعة

المفاوضات بنفسه. (١٦٦) وأبلغ الوزراء الأتراك، مدعوماً بأموال إسماعيل، أنهم في حال رفضهم لطلبات إسماعيل ستسارع مصر بسحب قواتها من كريت (كانت مصر تساعد الأتراك في سحق التمرد هناك)، تاركة قوات السلطان تواجه الفوضى وحدها. وأخيراً استطاع نوبار، المزود بسلطات تصل لحد حق إنهاء المفاوضات، في يونيو ١٨٦٧، أن ينتزع من العثمانيين اتفاقية تعطي إسماعيل القدر الأكبر مما كان يسعى إليه. وبفضل أدائه البارع، حصل الخديو على حقوق من بينها عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية فيما يتصل بالجمارك والنقل والبريد وقوة الشرطة الأوروبية، كما نال رسمياً لقب الخديوى، مع تأكيد حقه في تنظيم شؤون مصر الداخلية.

وفي عام ١٨٦٧، استهل نوبار حملة جديدة شغلت معظم وقته خلال السنوات الثماني التالية. ففترة من الزمن، كثف إسماعيل ونوبار جهودهما للبحث عن سبيل لحماية الحكومة في مواجهة القضايا التي يرفعها الأوروبيون أمام المحاكم القنصلية، وتكاليف رفع كل الشكاوى ونظر التهم الموجهة ضد المجرمين الأوروبيين والمدينين المتعثرين أمام القناصل. فوفقاً لمعاهدة الامتيازات الأجنبية وما ترتب عليها من انتهاكات، عُهد إلى القناصل بالمسئولية التامة عن كل القضايا والدعاوى المتصلة بالأمور المدنية والجنائية التي يكون رعاياهم طرفاً فيها. ففي القضايا المدنية التي يدعى فيها مصري على أجنبي، على المصري رفع هذه الدعوى أمام قنصل البلد التي ينتمي إليها هذا الأجنبي. ولم تكن الحكومة المصرية الطرف الوحيد المستاء من الوضع، فالأوروبي الذي يريد رفع الدعوى على أوروبي من جنسية أخرى كانت القضية تنتظر أمام قنصل الأخير. وكما لاحظ ماركوكين، كان مجمل النظام منافياً للعدل، ويعتبر فضيحة كاملة. (١٦٧)

وفي ١٨٦٧، قدم نوبار تقريراً إلى إسماعيل يدشن معركة طويلة في سبيل إنشاء المحاكم المختلطة، كنظام قضائي جديد بدلاً من المحاكم القنصلية، واقترح نوبار أن تتولى المحاكم الجديدة الفصل في الدعاوى المدنية

والتجارية بين الأجانب والأهالى، وكذلك القضايا الجنائية التى يكون طرفاها من الأجانب.^(١٦٨) وتقسم هذه المحاكم بالتساوى بين الأوروبيين والمصريين، وتلتزم بقواعد مستمدة من القوانين الأوروبية. ولاستمالة أوروبا، أكد على أن هذه المحاكم سوف تكون كيانا مستقلاً، بعيدة تماماً عن تدخل الحكومة، وأن وجود القضاة المصريين فيها خير ضمان لهذا. وقال إنه بالالتزام بالقانون سيصبح أداء الاستثمارات والأموال الأوروبية أكثر سهولة، كما أكد على حماية الحقوق التى يتمتع بها الأوروبيون فى ظل اتفاقية الامتيازات الأجنبية.

وعلى مدى السنوات الثمانى التالية، ناضل بلا هوادة فى سبيل الفوز بموافقة الدول الكبرى على مقترحاته.^(١٦٩) فقام بزيارة بسمارك فى بروسيا، ومنابريا (رئيس الوزراء الإيطالي) فى فلورنسا، وشن حملة صحفية فى بريطانيا؛ حيث نجح فى تشكيل جماعة ضغط لصالح هذه الاقتراحات. وعقد نوبار لجنة دولية وأبدى استعداداه لتعديل نقاط مهمة فى مشروعه الأصلي فى سبيل إنقاذ هذا المشروع (وهكذا، قبل بأن تكون أغلبية القضاة فى المحاكم من الأوروبيين). وبعد تأخر قيامها بسبب الحرب الفرنسية - البروسية، واعتراضات العثمانيين الذين خشيوا من أن يكون قيام نظام قضائى جديد فى مصر مجرد خطوة أخرى فى مسعاها نحو الاستقلال الفعلى، والمعارضة العنيدة من جانب الخارجية الفرنسية، أعلن إسماعيل إنشاء المحاكم المختلطة فى يونيو ١٨٧٥، بعد موافقة الدول الأوروبية الكبرى عليها باستثناء فرنسا (التي أعلنت موافقتها فيما بعد). ولسوء الحظ، لم يتمكن نوبار من إقامة قضاء جنائى بدلاً من تلك المحاكم التى يزرع تحت نيرها المصريون، وحماية الفلاحين من ثم من عسف الخديو (وهو ما كان أحد أهدافه)، لكنه أنجز الهدف الأساسى من مسعاها بإلغاء القضاء القنصلي. فالمحاكم المختلطة كان لها الحق كاملاً فى نظر المنازعات المدنية بين الأجانب من الجنسيات المختلفة وكذلك بين الأجانب والمصريين، بما فى هذا الحكومة المصرية. وكان التوقيت الذى اختير لقيامها موافقاً؛ لأن أوروبا كانت، عام ١٨٧٥،

على وشك التدخل فى شئون مصر بما يترتب عليه من عزل للخديو. وكما
سنرى، فسرعان ما أصبحت المحاكم سلاحًا استغل لإضعاف سلطة
الخديوي. وعلى كل حال، فربما تكون رغبة نوبار قد تحققت بطريقة مختلفة.
وبعد أن تعرفنا على الأفراد الذين أسهموا فى تثبيت الاستبداد الخديو
قبل ١٨٧٤، يمكننا أن ننتقل إلى الفترة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٩ لنرى كيف
أمكن للتدخل الأوروبى فصم عرى التعاون بين الخديو ورجاله.

الباب الثالث

تفكيك السلطة
(١٨٧٥-١٨٧٩)

الفصل السادس

تفكيك الاستبداد الخديوي

اقتلاع الجذور المالية لسلطة الخديو

كانت النظم المركزية، التي شهدتها مصر عبر تاريخها، تؤسس قوتها على نواة من نخبة يجمع بينها الولاء الشخصي، ويتولى أفرادها إدارة أجهزة الدولة. وقد ضمن هذا سيطرة القاهرة على بقية أجزاء البلاد والتحكم، عبر هذه السيطرة، في الفائض الزراعي. وعلى الرغم من اختلاف المجموعات الحاكمة والتركيبات المتحكمة من زمن لآخر، فقد كان العامل الحاسم والعنصر الرئيسي للنجاح هو التبعية المباشرة للحاكم. وكانت هذه النظم المركزية يصيبها التفكك عندما يصبح لأفراد النخبة ارتباطات تتعارض مع ولائهم للحاكم وخضوعهم له، لكن كانت هناك حاجة أيضاً لعامل مساعد لإفراز نقيض للمركزية. فهزيمة عسكرية، أو الوفاة المفاجئة للحاكم، أو كارثة طبيعية، أو قوة خارجية فتية، كل هذا كان يمكن أن يسهم في تفكيك القوة المركزية، ويسفر عن حقبة من الفوضى السياسية والاقتصادية.

وفي ١٨٧٥، كان العامل المساعد لتفكيك التركيبة الحاكمة في مصر هو القوى الأوروبية، التي بدأت التدخل في الشؤون المصرية بعد أن أصبح من الواضح أن حكومة إسماعيل لم تعد قادرة على سداد ما عليها من ديون. وخلال أقل من ثلاث سنوات، جرد الأوروبيون إسماعيل من أهم مصادر موارد الدولة، وبنهاية ١٨٧٨، بدأوا يهددون سيطرته السياسية تهديداً مباشراً. وفي هذا الظرف الحرج، ترك أفراد مهمون من النخبة جانب إسماعيل، وانتقلوا إلى جانب الأوروبيين لتشكيل وزارة برئاسة نوبار، قامت بتجريد إسماعيل من ممتلكاته وإزاحته عن الحكم. وهكذا، ضمن هذا

الاتتلاف سيطرة الأوروبيين دون الحاجة لاحتلال البلاد، لكن انهيار تركيبة الحكم التي سادت مصر فيما سبق كان من شأنه إفراز قوى اجتماعية معادية لأوروبا، واستطاع إسماعيل، مستفيدًا من المقاومة الشعبية، العودة للحكم مرة أخرى. فقد كان يحظى بدعم النخبة من الأتراك وأعيان مصر، الذين كانوا يخشون على ممتلكاتهم، والذين أمّلوا في تأمين سلامة ممتلكاتهم وتدعيم مكانتهم عبر التحالف مع إسماعيل. وقد أجبرت عودة إسماعيل الأوروبيين على اللجوء إلى خطة طالما هددوا بها وكانت تلقى المقاومة: الضغط على الحكومة المركزية في إسطنبول. وفي يونيو ١٨٧٩ تم عزل إسماعيل من حكم مصر.

ولم يكن عزل إسماعيل يعنى مجرد حلول حاكم جديد، وإنما نهاية لعصر. فعلى الرغم من أن مصر ظلت تحكم من قبل الخديوية، إلا أن سلطة هؤلاء الحكام لم تعد مطلقة أو استبدادية، كما كان الحال في الفترة ما بين ١٨٠٥-١٨٧٩.

ويمكن رد السرعة التي فقد بها إسماعيل سلطته فيما تلا ١٨٧٥ من أعوام إلى الظروف التي أخذت تتراكم خلال الفترة السابقة، والتي بلغت حدًا حرجًا في منتصف السبعينيات؛ مجرد شرارة كانت كافية بتفجير الوضع السياسى. وقد تبدى هذا بمزيد من الوضوح فى المصاعب المتزايدة التى واجهتها الحكومة المصرية لتسديد ديونها، لكن هذا لا يقلل من أثر الاختراق الأوروبى للجهاز الإدارى المصرى ونمو العلاقات بين الذوات والموظفين والأوروبيين وغيرهم. ويتصل انهيار وسقوط الاستبداد الخديو فى الفترة من ١٨٧٥-١٨٧٩ منطقيًا بالفترة اللاحقة ويتممها، بمعنى من المعانى.

لكن انهيار سلطة إسماعيل لم يؤد إلى تفكك أو انهيار النظام السياسى — الإدارى الذى كان يسانده. وقد رأينا كيف ظهر نوع جديد من سلطة الدولة، وفى القلب منه بيروقراطية تراتبية، على عصر محمد على، وكيف

استكمل بناءه على يد خلفائه. وفيما بعد ١٨٧٥، نشب الصراع بين المجموعة الجديدة والمجموعة القديمة من أجل السيطرة على الجهاز الإداري، واستغلاله في فرض إرادتهم على البلاد.

ومهمتنا هنا هي استعراض العملية التي نجح من خلالها التدخل الأوروبي في حرمان الحاكم من التحكم في موارده، وتوضيح مثالب بعض كبار موظفي مصر وما ترتب عليها، وتحليل دور الذوات الأتراك والمصريين في مساعدة إسماعيل في العودة إلى الحكم، وأخيرًا تفصيل الأحداث التي انتهت بالإطاحة بإسماعيل.

لقد كان السبب المباشر للتدخل الأوروبي هو عجز الحكومة المصرية عن الوفاء بسداد الديون. فحتى ١٨٦٨، كانت المشكلة المالية الأساسية هي الدين العائم الذي فرضته التنازلات المقدمة لقناة السويس، وتحكيم نابليون الثالث، ودعاوى المضاربين الأوروبيين، وهو ما أدى إلى الإسراف في إصدار السندات قصيرة الأجل، لكن مع توقيع قرض ١٨٦٨، أصبحت المديونية الطويلة الأجل أيضًا تشكل مشكلة خطيرة للغاية. ولم تجد المحاولات اليائسة التي بذلت لحل المشكلة. وكان إسماعيل ومستشاروه يأملون في أن يوفر قانون المقابلة (كان على ملاك الأراضي أن يدفعوا بمقتضاه ما يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية المقررة عليهم مقدمًا مقابل إعفائهم من نصف أعبائهم الضريبية في المستقبل) ما يكفي من الموارد لتسديد الدين، لكن هذا الإجراء لم يفد منه سوى أكثر الملاك ثراء، ولم يحقق سوى نصف الأموال المتوقعة.^(١) وببساطة، لم يتحقق الهدف من توحيد وتحويل سندات وقروض الخزانة. وقد بذل إسماعيل محاولة أخيرة في ١٨٧٣، عندما رفع قرض أجنبي إلى ٣٢ مليون جنيه، وتعهد بأن تسدد حكومته نظير هذا القرض مبلغ ٧٧ مليون جنيه تقريبًا. وبهذا، تقرر مصير مصر.

فقد نفذ صبر الدائنين. وبدأوا يطالبون بأموالهم. ونوقشت مصاعب مصر المالية من كل جوانبها في الصحافة والهيئات التشريعية الأوروبية. ومارست تلك الهيئات الضغوط على حكوماتها. ومع اقتراب مصر من حافة الإفلاس، بدأت فرنسا وبريطانيا، التواقتان إلى السيطرة التامة على شئون مصر المالية، تدخلهما.

وفي ١٨٧٥ أرسلت بريطانيا العظمى ستيفن كيف، وزير ماليتها، إلى القاهرة لفحص أوضاع مصر المالية وإعداد تقرير عنها. وعند علمه بغرض كيف، احتج إسماعيل المتحفز بأنه عندما طلب من بريطانيا تعيين اثنين من الموظفين بديوان ماليته لم يكن يقصد تحقيقاً رسمياً حول ماليته على يد موظف أجنبي. وقال إن بعثة كيف ليست سوى ذريعة لتدخل قوى أخرى وهو ما من شأنه تقليص سلطاته الإدارية. ورد القنصل العام البريطاني على هذه الاعتراضات بأن حكومته ترى أن بعثة كيف أفضل رد على طلب إسماعيل، وبأنها ليست لديها النية للتدخل في شؤونه.^(٢)

على أن إسماعيل كان محقاً. فبمجرد الإعلان عن بعثة كيف، سارعت فرنسا بإرسال قنصل عام سابق بمصر اسمه كوترى إلى القاهرة. واتهم كوترى بريطانيا، في حضرة إسماعيل، بفرض الحماية على مصر، وألقى بقله لدعم خطة قدمها مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين تقضى بتأسيس بنك وطني تحت الرقابة الدولية، يضم مندوبين تعيينهم فرنسا وإيطاليا وإنجلترا لدعم الدين العائم وتسديد الكوبونات.^(٣) وفي ١٩ فبراير ١٨٧٦، أبلغ القنصل العام البريطاني وزارة خارجيته أن مصر قد وافقت.^(٤) وقد عارضت بريطانيا الخطة بقوة، مدعية أن البنك المقترح لن يكون له رقابة حقيقية على الشئون المالية. وأرسلت الحكومة البريطانية السير ريفرز ويلسون، مراقب الدين العام البريطاني، بمقترحات مضادة للخطة الفرنسية، وبتعليمات لقنصلها العام بأن يقدم له دعماً كاملاً "غير رسمي".^(٥) ورداً على

التحركات البريطانية، أرسلت الحكومة الفرنسية ممثلًا يدعى دو فيليه، استطاع بحلول منتصف مارس وبفضل ضغط فرنسي شديد أن يصبح مستشارًا لديوان المالية.^(٦) وفي ١٤ مارس، كتب القنصل العام البريطاني، ستانتون، إلى حكومته بأن إسماعيل قد وقع أخيرًا في براثن الفرنسيين.^(٧)

وترتب على وصول تقرير كيف إلى وزارة الخارجية في ١٨٧٦، في نفس اللحظة التي كان ممثلو المصالح يحتفلون فيها بالنصر الذي أحرزوه في القاهرة، سلسلة من الأحداث المثيرة التي قضت على سمعة إسماعيل. فقد كان من المقرر أن يظل تقرير كيف، وهو عبارة عن بيان طويل ومعقد عن ما آل إليه الوضع المالي لمصر وأسبابه، سرًا.^(٨) لكن بعد عشرة أيام من وصوله، أصدر نذرانيلى بيانًا رسميًا كان له وقع الصاعقة في الدوائر المالية في مصر. قال أمام مجلس العموم إنه لا يمانع في نشر تقرير كيف، لكن الخديو هو الذي يعترض.^(٩) ولم يكن لشيء، حتى لو كان نشر التقرير نفسه، أن يدمر سمعة إسماعيل بالصورة التي حدثت بعد ذلك. ففي خلال ساعات، انهارت قيمة الأسهم المصرية، وساد الهلع، وأغلقت أسواق المال أبوابها في وجه إسماعيل. وأصبحت البنوك الفرنسية التي دفعت أموالًا كثيرة في السندات المصرية، أملًا في أن يدعم تعويم الدين وإنشاء بنك وطني هذه السندات، في وضع خطير. لكن الأهم هو أن عجز مصر عن صرف كوبونات شهر أبريل كان أمرًا مؤكدًا. وبعد فشل آخر المحاولات الفرنسية لإنقاذ سمعته، أعلن إسماعيل الممرور، في ٨ أبريل، تأجيل دفع الدين لمدة ثلاثة شهور، وهو ما أشاع الذعر بين حملة الأسهم وتعالى الصيحات المطالبة بتخليه عن الحكم.

ما أسباب هذا التدخل الأوروبي، وكيف يمكن تفسير الخلاف بين بريطانيا وفرنسا بشأن المسألة المالية؟ إذا ما أخذنا في الاعتبار تاريخ التدخل الأوروبي في مصر، وخاصة التاريخ المالي لقناة السويس - قاطرة دمار

مصر — وحين نفهم أن حكومتى بريطانيا وفرنسا كانتا، منذ البداية، تقفان بقوة خلف تجارهما وبنوكهما، ستتبدد الشكوك بشأن الدوافع الاقتصادية لهذا التدخل الجديد. فالتدخل كان الهدف منه دعم هؤلاء الدائنين الذين كانوا يستغلون مصر بلا رحمة. لكن بريطانيا وفرنسا كانتا، فى هذا الموقف، منافسين لا حليفين، ويرجع هذا، إلى حد كبير، إلى الاختلاف الشديد فى مصلحة كل منهما فى التسوية. فمن بين سبعة قروض كبيرة وقعها الخديو إسماعيل، كان هناك خمسة منها، كلياً أو جزئياً، لصالح مستثمرين تدعمهم بريطانيا. فقرض ١٨٦٧، على سبيل المثال، كان بالجنيه الإسترلينى وصادر عن البنك الإمبراطورى العثمانى، لوجود الكفالة العامة بنك إنجلترا^(١٠). وقروض ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٨٦٨ كانت مع مجموعة أوبنهايم، المدعومة من المصالح البريطانية. وعلى الجانب الآخر، استحوذ الفرنسيون على جانب كبير من دين مصر العائم. واستثمرت البنوك البريطانية بالنصيب الأكبر من دين مصر الطويل الأجل واستثمرت الفرنسيين بالجزء الأكبر من الأسهم والسندات القصيرة الأجل كان يعنى أن تسعى كل منهما لصياغة التسوية النهائية لصالح بنوكها. كما يجب أن نلفت إلى أن الحكومة البريطانية نفسها كان لها حصة مالية كبيرة فى مصر. ففي ١٨٧٥، قام دزرائيلى بشراء ١٧٦ ألف سهم من أسهم قناة السويس من إسماعيل (بربع ثمنها الأصلي تقريباً).^(١١) كما كان لبريطانيا بالطبع اهتمام قديم بتأمين طرق المواصلات المصرية، والسكك الحديدية بصفة خاصة، لأسبابها الخاصة، كما أن فرنسا كانت تثنى عالياً قناة السويس وخطوط المواصلات التى تقطع مصر، لكن الاستثمارات البريطانية كانت تفوق كثيراً تلك التى لفرنسا.

كانت بريطانيا هى الطرف الخاسر على المدى القريب. فعقب توقف إسماعيل عن السداد، أعيد إحياء المشروع الفرنسى بإنشاء بنك وطنى فى صورة جديدة. وبمقتضى مرسوم خديوى فى ٢ مايو، تشكلت لجنة الدّين العام لتلقى الأموال المخصصة لتسديد الكوبونات وتوزيعها.^(١٢) لكن على

الرغم من عدم تمتعها بسلطات إدارية أو حتى رقابة دولية (شكلها إسماعيل من طرف واحد لتهدة الدول الكبرى)، كانت لجنة الدين العام، المؤلفة من ممثلين لحملة الأسهم المعينين من قبل حكومات فرنسا وإيطاليا والنمسا وبريطانيا العظمى، أكثر شراسة مما توقع إسماعيل. وبعد عدة أيام من تشكيلها، صدر مرسوم خديوى ثانٍ (٧ مايو) يجسد مقترحات فرنسية لتسوية الدين. وجرى ضم الدين المصرى، الطويل الأجل والعائم، فى دَين واحد يقدر بـ ٩١ مليون جنيه وبفائدة ٧% (١٣) وقد قوبلت هذه التسوية بالترحاب فى فرنسا وبالفتور فى بريطانيا التى رفضت حكومتها تعيين عضو لها باللجنة.

وجاءت ثانى الخطوات المهمة لتوطيد المصالح المالية الأوروبية فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، عندما أصدر الخديو مرسوما بالتصديق على تسوية جديدة للدين المصرى (عُرقت باسم تسوية جوشن - جوبير) تقضى بالرقابة الإنجليزية الفرنسية المشتركة على الأجهزة الحيوية فى إدارة مصر.

وقد جاءت الترتيبات الجديدة استجابة لمعارضة بريطانيا لتسوية مايو، التى أثارت الاحتجاجات فى لندن من جانب مجلس حملة الأسهم الأجنبية ولجنة تداول الأسهم (١٤) وثَلَّت هاتان المجموعتان وعودًا بالدعم "غير الرسمي" من حكومتهما، وبخلتا، إلى جانب الحكومة البريطانية، فى مفاوضات منفصلة مع نظرائهم الفرنسيين لإقناعهم بالقبول بمراجعة التسوية وتأسيس نوع من الرقابة على الموارد المالية المصرية. وحيث أنه كان من غير الممكن أن تلقى تسوية مايو النجاح دون تأييد بريطانيا لها، وافقت البيوت المالية الفرنسية فى نهاية الأمر على قبول تخفيض فوائد الأسهم المصرية (من ٢٥% إلى ١٠%) والتعاون مع حملة الأسهم البريطانيين لفرض رقابة سياسية مشتركة على إدارة مصر المالية. وانطلاقاً من هذا التفاهم، وضعت الخطوط الأولية لمشروع مراجعة تسوية الدين، وفى يوليو

١٨٧٦ أرسل حملة الأسهم البريطانيين ج. جوشن إلى القاهرة لينضم إلى م. جوبير ممثل حملة الأسهم الفرنسيين، للتفاوض بشأن إعادة النظر في تسوية مايو. وكان ج. جوشن يعمل مع مجموعة فرولينج أند جوشن، المؤسسة المالية البارزة بلندن، والتي كانت، بحكم تحالفها مع أوبنهايمر، شريكا في العديد من القروض المصرية. وبوصفه وزيراً سابقاً ورئيساً سابقاً لمجلس حملة الأسهم الأجنبية، كان جوشن سياسياً بالأساس منذ ١٨٦٥ وحظى بسمعة كبيرة باعتباره خبيراً مالياً متجرداً. وقد جاء جوشن، الذي يعد بحق واحداً من قلة يمكن أن نطلق عليهم رجال مال، واثقاً تمام الثقة في تحقيق النجاح.

لكن كان لابد أولاً من إقناع إسماعيل. ولم يكن من المتوقع أن يقبل إسماعيل، الذي يريد إعلاناً بالإفلاس، بلجنة كل هدفها إحكام الرقابة.^(١٥) وهكذا، كان لابد من الضغوط القنصلية. وقد تلقى البارون دو ميشيل، الذي أرسل كقنصل عام للتعاون مع زميله السابق، القنصل العام البريطاني الجنرال فيفيان من أجل إقامة رقابة أوروبية مشتركة، تعليمات بحث إسماعيل على القبول بجوشن وجوبير وتهديده كذلك بالعزل إذا ما ظل على رفضه. ولابد أن إسماعيل قد وجد صعوبة في أن يبتسم عندما أبلغه فيفيان أن جوشن لا يريد أكثر من أن يكون محايداً بين الجانبين، جانبه وجانب الخديوى، لكن - حيث كان الإنجليز والفرنسيون على وفاق وقتها - لم تجد المقاومة، ورضخ إسماعيل في النهاية وقبل باستقبال اللجنة.

على أن المقاومة جاءت من مصدر آخر. فقد استنكر المفتش العام السابق إسماعيل صديق بشدة فكرة الرقابة، باعتبارها محاولة لوضع إدارة مصر تحت سيطرة الأجانب، وهاجم معدلات الدفع لأنها ستؤدي إلى خراب البلاد.^(١٦) ومنذ مايو، أعاق المفتش بقوة عمل اللجنة في تحصيل الأموال، وهي مسألة من صميم عملها من الوجهة النظرية. وعندما لم تزد تحصيلات

لجنة الدين خلال شهرى يوليو وأغسطس من أربع مناطق عن ١٤% من العوائد المقدرة، ادعى المفتش أن ذلك دليل على أن التقديرات تمت على أساس معلومات غير صحيحة.^(١٧) وعندما تراجعت النسبة فى تحصيلات سبتمبر وأكتوبر (بلغت التّحصيلات الفعلية ١١% من المقدّر تحصيله)، بعد حسابها على أسس جديدة أكد إسماعيل المفتش أنها أكثر دقة، توصلت اللجنة على الفور إلى أن جزءًا من هذه الأموال كان يحول إلى مكتبه. ورفض المفتش تسليم الأموال التى حصلها من بيع القمح المسدد عن الضرائب فى الغربية للجنة الدين، بالرغم من ترديده الدائم أنها مبالغ كبيرة.

وهكذا، قرر جوشن القضاء على الرجل الوحيد، بعد الخديوى، الذى يمكن أن يفسد مهمته. ورفض القيام حتى بزيارة مجاملة لـديوان المالية، وعندما بدأت تحقيقاته تكشف عن حسابات مزيفة وأدلة على مضاربات إسماعيل صديق، استغل جوشن هذه المعلومات فى التشهير بالمفتش، على أمل تعيين السير ريفرز ويلسون محله.^(١٨) وفى لقاء مع الخديوى، ألمح فيفيان - بصورة غير رسمية - إلى الرغبة فى إبعاد كبير نظاره، أفهمه الخديو على استحياء أن الوقت غير مناسب. وأصبح من الضرورى القيام بتحرك مباشر، واعتبر أن الهدف من تعويق المفتش لجهود اللجنة هو الاستيلاء على أموال مقررة لسداد الديون. وفى ٤ نوفمبر، أقامت لجنة الدين العام، بموافقة ضمنية من القناصل، دعوى رسمية أمام المحاكم المختلطة تتهم فيها إسماعيل المفتش بالاختلاس.^(١٩)

وكما سبق ورأينا، فقد حلت المحاكم المختلطة (افتتحت فى أول فبراير ١٨٧٦) محل المحاكم القنصلية فى نظر المنازعات المدنية بين الأوروبيين والمصريين. وكانت هذه المحاكم تحظى بالاستقلال التام على عكس أى كيان قضائى آخر فى مصر. وكان لهذه المحاكم، التى يسيطر عليها قضاة أوروبيون تدفع رواتبهم الحكومة المصرية بينما تختارهم الدول الأوروبية

لمدة خمس سنوات ولا يمكن عزلهم خلال هذه الفترة، السلطة المطلقة فى نظر القضايا التى ترفع ضد الحكومة المصرية، التى كانت ملتزمة قانونا بتنفيذ ما يصدر عن هذه المحاكم من أحكام، حتى لو كانت ضدها. (٢٠) وعلى زمن لجنة جوشن، كان دائنون خاصون قد حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد إسماعيل، وعندما أخرت الحكومة تنفيذ هذه الأحكام، أمرت محكمة الاستئناف بالإسكندرية بالتنفيذ الجبرى. وقد شكل قرار لجنة الدّين العام باللجوء لهذه المحاكم سابقة استغلت فيما بعد من جانب الدول الأوروبية لتهديد رأس الدولة.

وكان لتصرف لجنة الدّين والموقف الموحد الذى اتخذه جوشن وجوبير وقنصلى بريطانيا وفرنسا، أن يحرم الخديو من دعم وزيره المفضل. وفى ١٠ نوفمبر، وفى حركة مفاجئة، ألقى القبض على إسماعيل صديق لاتهامه بالإثارة والتحريض فى الأقاليم، وحوكم أمام المجلس الخصوصى وثبتت إدانته، وأعدم سرّاً، وحُملت جثته فى باخرة مغلقة تحت دعوى أنها تحمله هو شخصياً إلى منفاه بالسودان. (٢١) وفى خلال ٢٤ ساعة، أبلغ الخديو جوشن وجوبير قبوله التام بخططتهما، وبعد أسبوع واحد، فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، أصدر مرسوماً بالتصديق على الترتيبات الجديدة.

ولا يمكن التأكد من مسألة القبض على صديق ومحاكمته وقتله؛ لأن المعلومات المتاحة بهذا الشأن مصدرها الشائعات والتقولات وغيرها. (٢٢) ومن المؤكد أن المفتش كان له أعداء كثيرون، وربما اعتبر البعض جوشن قبلة يلتفون حولها من أجل القضاء عليه. وحسب الشائعات فإن الخديو ووزيره الرئيسى خططا لإثارة الاضطرابات فى الأقاليم، وأن إسماعيل المفتش كان كبش فداء لـ "خطايا" سيده، كما تروج التقارير أن إسماعيل صديق حاول ابتزاز الخديوى، وأنه كان يتآمر عليه. ولاشك أن المفتش كان يعرف الكثير، ومن ثم يُخشى منه؛ رجل يمكن أن تؤدى محاكمته علنا إلى

تعرية الخديو وكشف أعماله المشينة. وربما كان هذا هو السبب وراء التخلص منه بهذه الطريقة العنيفة. كما كانت الرغبة في إسكات أو معاقبة أولئك الذين يمكن أن يورطوا الخديو أو يتآمرون عليه هي السبب وراء النهاية العنيفة لبعض أتباع المفتش.

وكانت التسوية التي قبل بها الخديو تحوى بنودًا ذات طابع مالى وسياسى. ففي سبيل تسديد الفوائد بالمعدل الذى يرضى حملة الأسهم البريطانيين، جرى ضم دين الدائرة إلى الدين العام، على أن يخضع لترتيبات منفصلة (وهو حل وسط سعت إليه فرنسا)، واستبعاد قروض ١٨٦٤، و١٨٦٥، و١٨٦٧ من الدين الموحد؛ وطرح سندات ممتازة بقيمة ١٧ مليون جنيه لتشجيع الاستثمار. وبهذه الطريقة انخفض الدين الموحد إلى ٥٩ مليوناً وانخفضت فائدته إلى ٧٪. (٢٣)

كما تضمنت التسوية نوعًا من الرقابة السياسية المحدودة حتى يضمن الدائنون الأوروبيون عدم تلاعب الخديو بأى صورة من الصور فى الأموال المخصصة لسداد الدين. وقد تحقق هذا، فى المقام الأول، بتعيين اثنين من المراقبين العاميين الأوروبيين، أحدهما لتلقى الموارد الموقوفة على تسديد الديون وتقديمها للجنة، والآخر لمراجعة حسابات دواوين الحكومة، كما تحقق عن طريق تشكيل هيئة من اثنين من الإنجليز وفرنسى واحد واثنين من المصريين، لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية. وهكذا، أصبح الأوروبيون يتحكمون فى القطاعات الحيوية من الإدارة المصرية، وأصبحت مصر مكبلة بخدمة دين تستهلك حوالى ٦٦٪ من مواردها. (٢٤)

وجاءت آخر المشاهد فى عملية سيطرة الأوروبيين على مالية الخديو وموارده الاقتصادية فى ٤ أبريل ١٨٧٨، بوصول بعثة تفتيش مالية. وكان هذا التطور إيذاناً ببداية تدخل أوروبى أشد عمقاً، كما أنه يعكس فشل تسوية جوشن - جوبير. وعلى الرغم من إبعاد إسماعيل صديق، فإن الدواوين

الواقعة تحت مسؤولية الأوروبيين لم توف الأموال المستحقة عليها. فالسكك الحديدية التي كان مقرراً أن تقدم مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه سنوياً لم تسلم أكثر من ٣٠ ألف جنيه شهرياً؛ وعانت إدارة الجمارك عجزاً كبيراً؛ وحققت المديرية الثلاث الأكثر إنتاجية في الدلتا عجزاً مقداره ٥٠٠ ألف. (٢٥) واتخذت إجراءات قاسية لزيادة العوائد. ولدفع الكوبونات المستحقة في ١٥ يناير، قام المفتشون بتحصيل الضريبة في بعض المناطق قبل موعدها بستة شهور. وتم تسديد كوبونات يوليو عن طريق تحصيل الضرائب قبل موعدها بسبعة شهور بل وسنة. ومع نهاية عام ١٨٧٧، أبلغ الخديو فيفيان بأن دفع الكوبون التالي سوف يستهلك معظم ضريبة عام ١٨٧٨. فكانت كل هذه الإجراءات قصيرة الأجل. وبحلول الخريف، لم يكن أمام مفتشى مصر، الذين يعانون عجزاً مالياً ضخماً، إلا أن يعلنوا أن كوبون ديسمبر لن يُدفع، وهو قرار يكشف بجلاء الانهيار الذي كان يواجهه مشروع جوشن - جوبير. (٢٦)

ويثور الجدل بشأن أسباب هذا الفشل. فبعض الأوروبيين يعتقدون أن أوروبا كانت تطلب أكثر مما يمكن أن تقدمه مصر، ويعزو آخرون الفشل إلى معلومات خاطئة قدمت لجوشن، وإلى تصرفات مالية غير قانونية من جانب إسماعيل. (٢٧) وليس لدينا شك في أن إسماعيل قاوم هذه التسوية بكل ما أوتى من قوة، وأسهم من ثم في إفشالها. فقد أصدر أوامره إلى موظفيه بإرسال الأموال المتحصلة إليه بدلاً من إرسالها إلى المفتشين الأوروبيين، وأرسل الرسل الموثوق بهم للأرياف لجمع الأموال لصالحه. وفي محاولته لتحسين سمعة مصر، تعتمد المبالغة في حجم الموارد التي على أساسها وضع جوشن وكيف تقديراتهما. كما حرص على الظهور بأفضل صورة من خلال إثبات أنه أنفق الجانب الأكبر من هذه الأموال على مشروعات نافعة. وكان من الصعب للغاية على أي إنسان أن يحدد حجم الإيرادات التي يمكن أن تقدمها مصر. على أن فيفيان وبارنج كانا على حق، فإسماعيل يتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن مصاعب تلك السنين وعن فشل تسوية جوشن.

لكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الأوروبيين، الذين طالبوا الخديو وموظفيه بالتقشف بينما استنثوا أنفسهم. فقد كان المفتشون، وأعضاء لجنة الدين، وموظفو السكك الحديدية يتلقون أجوراً ضخمة.^(٢٨) ولأن التعيينات كانت تتم في أحيان كثيرة بغرض إرضاء دولة أو أخرى من الدول الأوروبية، فقد استخدم كثيرون دون أن تكون هناك حاجة إليهم. فتعين خمسة رجال من أجل إدارة السكك الحديدية السهلة نسبياً كان، حسبما يقول فيفيان، "تبذيراً لا مبرر له". فقد كانت رواتبهم (ما بين ١٢ و ١٣ ألف جنيه سنوياً) عبئاً ثقيلاً على ميزانية السكك الحديدية.^(٢٩) كما أغرق نظار السكك الحديدية والجمارك من الإنجليز المكاتب التابعة لهم بشبان مجلوبون من إنجلترا، كانت رواتبهم غير المتناسبة مع وظائفهم سبباً رئيسياً للعجز الضخم الذى كانت تعانيه هذه الدواوين. كتب فيفيان يقول: "فى بلد كهذا، يجب الابتعاد عن المحاباة والمحسوبية وإهمال الكفاءة والشخصية عند الاختيار".^(٣٠) وفى ظل عجز متصاعد، واصل القناصل الأوروبيون مساندة دعاوى التعويض التى يرفعها رعايا دولهم (يقدر فيفيان قيمتها بما يزيد على ٢ مليون جنيه).^(٣١) وقد لجأ فيفيان للتلويح بالمحاكم المختلطة للضغط على إسماعيل لتسوية دعاوى الرعايا البريطانيين.

وأيًا كان سبب العجز المتزايد، تظل الحقيقة أن تقدير جوشن للموارد (أكثر قليلاً من عشرة ملايين ونصف المليون جنيه) كان مبالغاً فيه كثيراً. فبعد عشرين عاماً لم تزد موارد مصر عن مبلغ ١١ مليون جنيه سنوياً.^(٣٢) وإذا أضفنا إلى هذا الكوارث غير المتوقعة، مثل انخفاض فيضان النيل فى عام ١٨٧٧ والحرب الروسية التركية التى اضطرت مصر إلى دفع جنودها إلى أتونها، فإن الوضع يصبح مدلهماً. وفى ١٨٧٧، لم تسلم مصر أكثر من ٩٥٤٣٠٠٠، منها ٧٤٧٣٩٠٩ جنيه إلى حملة الأسهم. وبعد دفع الجزية، لم يتبق للحكومة سوى ١٠٧٠٠٠٠٠ جنيه للصرف على الجهاز الحكومى.^(٣٣)

ومع السقوط، كان واضحًا أمام دائتي مصر الأوروبيين أنه لا بد من إيجاد وسائل إضافية للدخل. وبدأ لعاب البعض يسيل على موردين ظلا حتى الآن بعيدين عن التفتيش: حيازات الخديو الضخمة، والتي تقدر بمليون فدان، والتي تركت عوائدها وفق الترتيبات السابقة لنفقات الخديو ومشروعاته وإدارته. وشيئًا فشيئًا، صار الأوروبيون على قناعة بضرورة القيام بفحص آخر لموارد مصر المالية للكشف عن موارد جديدة من الثروة.^(٣٤) وفي لقاء مع إسماعيل، اقترح فيفيان تعيين لجنة تفتيش على النفقات والعوائد، وألمح إلى أنه إذا لم تظهر موارد جديدة فإن على إسماعيل أن يسلم ضياعه الخاصة. هل كانت أوروبا تسعى، عبر هذا التقصي، إلى اتهام إسماعيل بالمسؤولية عن مشاكل مصر وشل يديه؟ كان إسماعيل يعتقد بهذا، وقاوم بكل قواه الضغوط الأوروبية للتصريح بفحص جديد. وفي سبيل الوصول إلى المصروفات، أقام المفتشون دعوى أمام المحاكم المختلطة التي ألزمت حسن ابن إسماعيل، ناظر المالية، بأن يقدم بيانًا بكل ما تلقاه وما أنفقه من أموال. وقد أجبر تدخل فيفيان والضغط المشترك من قبل ألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا إسماعيل على الاستسلام. وفي ٤ أبريل، أصدر إسماعيل، المستنزف، مرسومًا بتشكيل لجنة للتحقيق تتمتع بكل السلطات، بما في هذا حق استدعاء الموظفين المصريين. وكانت اللجنة تتألف من دليسيبس رئيسًا (بالرغم من مغادرته مصر بعد ذلك بقليل وعدم مشاركته مطلقًا في أعمال اللجنة) وسير ريفرز ويلسون (الذي أصبح الرئيس الحقيقي للجنة) ومصطفى رياض نائبًا للرئيس، إلى جانب أربعة من لجنة الدين.

وعلى الفور، شرعت اللجنة في إثبات أن إدارة مصر كانت تعتمد اعتمادًا كاملاً على إسماعيل، وأنه مسئول مسؤولية شخصية من ثم عن مأزق مصر المالي، كما بدأت تقصى حجم وأماكن حيازات إسماعيل الزراعية.^(٣٥) على أن المفتشين سرعان ما أدركوا أن ضبط ممتلكات الخديو لا يمكن فصله عن مسألة سلطته السياسية؛ فطالما ظل إسماعيل محتفظًا بامتيازاته، فبإمكانه

التصدي للهجوم. وكان للتدخل الأوروبي أن يتخذ منحى جديدًا. فكان لسلطات الخديو أن تتقلص، ولترتيبات سياسية جديدة أن توضع: لكن كيف كان لهذا أن يحدث؟ كان المتوقع من إسماعيل، الذي سبق له أن حارب بشراسة منقطعة النظير دفاعًا عن موارده المالية، والذي كان لا يزال يحتفظ بقدر كبير من النفوذ في الحكومة، أن يرد بكل قوته. وفي ربيع وصيف ١٨٧٨، لم يكن دائئو مصر الأوروبيون ومساندوهم مؤهبين لإبعاد إسماعيل إبعادًا تامًا، ولا كان تحت تصرفهم قوة عسكرية، لكن من الواضح أنه في سبيل إنجاز العملية السياسية المتوقعة، كانت هناك ضرورة ملحة للاستعانة ببعض الأطراف.

سياسة التعاون

بعد عام ١٨٧٥، حُرِمَ إسماعيل بصورة أو بأخرى من خدمات معظم أكفأ موظفيه وأكثرهم خبرة، أولئك الرجال الذين لازموه منذ توليه والذين ارتبط اسمهم بأهم منجزات عصره. وجاءت الخطوة الأولى لتفكيك نخبته مع وفاة إسماعيل صديق، الذي كلف اختفاؤه الخديو الرجل الوحيد في مصر الذي كان على دراية وثيقة بشئون البلاد المالية والإقليمية. أضف إلى هذا أن المفتش كان قد أقام شبكة معقدة من التحالفات الشخصية، واضطر إسماعيل إلى تفكيك كتلتها الأكبر، والتي تضم العديد من كبار الموظفين. فأبعد هؤلاء الأعوان عن مناصبهم: أبعد مصطفى بك، ابن المفتش، من عمله بمجلس الخديو وأجبر على تطليق زوجته، وهي ابنة بالتبني للخديو، وقبض على حوالي مائة وأرسلوا إلى السودان.^(٣٦) ولقى أبرز أعوانه مصرعهم بطرق غريبة وعنيفة. وهكذا، لم يكتفِ التدخل الأوروبي بحرمان الخديو من أخيه بالنشأة وأبرز مستشاريه في الأمور الداخلية، وإنما ذهب إلى أبعد من هذا بتهديد استقرار إدارته نفسها.

وبينما يوضح مصير إسماعيل المفتش ما يمكن أن تفعله الضغوط الأوروبية فيمن يعارضونهم من الموظفين المصريين، فإن الوجود الأوروبي كان له أيضًا أثره في تشجيع أولئك الذين لم يتكيفوا أبدًا مع استبداد إسماعيل والذين رأوا في النفوذ الأوروبي فرصة لإثبات وجودهم عبر الارتباط بمركز قوة جديد. ولربما كان أسوأ ما في تفتيت النخبة الحاكمة في مصر هو تكوين لجنة التحقيق، التي بينت أن أوروبا كانت تعد للذهاب إلى أبعد من التفتيش المالي ومهاجمة البنية الفوقية للسلطة نفسها. ففي هذه المرة، شرع أفراد من النخبة الحاكمة في التعاون الفعال مع أوروبا. وكان هؤلاء الرجال قلة من حيث العدد لكن ارتدادهم كان له أثره الحاسم؛ لأنهم كانوا من ذوات مصر وبينهم الرجل الوحيد الذي كان قادرًا على تقديم العون لإسماعيل في صراعه مع أوروبا. ولم يترك تعاونهم مع أوروبا أمام إسماعيل من خيار سوى الإذعان (مؤقتًا على الأقل) لعملية سياسية تحد بشدة من سلطاته، وتجرده من أراضيه، وتبعده عن صدارة الحكومة.

ومن المهم أن نتذكر أن هؤلاء الموظفين المتعاونين كانوا جميعًا من دعاة الإصلاح. وارتبطوا بشدة بخطط إسماعيل الإصلاحية، وعملوا من ثم على إحداث تغييرات أوروبية المنشأ، كما كان الطمنوح الشخصي مهمًا بالضرورة؛ فلربما تصور البعض أن بإمكانهم "استخدام" أوروبا في تحقيق أهدافهم الشخصية. وبالطبع، كان للنفوذ الأوروبي المبالغت أثره في قراراتهم؛ حيث بدا واضحًا أن أوروبا هي الجانب الفائز "في المستقبل".

وكان مصطفى رياض أول من انفصل عن إسماعيل من هؤلاء الموظفين. وقد أتاح هذا الارتداد، الذي حدث بعد تعيين إسماعيل لرياض بلجنة التحقيق باعتباره "رجله"، للأوروبيين حليفًا على دراية كبيرة بالبيروقراطية المصرية، وحرمان إسماعيل من ناظر كفاء بحق. وقد جاء تعيين رياض بعد صراع حول حق إسماعيل في اختيار أعضاء اللجنة. وقد

تم التوصل في النهاية إلى حل وسط سُمح لإسماعيل بمقتضاه باختيار عضو واحد (عارضت فرنسا هذا التنازل بدعوى أن مثل هذا الشخص لن يمثل سوى مصالح الخديوي).^(٣٧) وربما كان اختيار إسماعيل لرياض - المعروف باستقلاليته في الرأي - عائداً لاعتقاده بأن اهتمام رياض بخير مصر وحسه العالي بالواجب سيجعله يختار جانبه، ولاعتقاده أيضاً بإمكان قبول الأوروبيين له. وقد امتدح فيفيان رياض باعتباره "من أكفأ نظار إسماعيل وأكثرهم نشاطاً، ورجلاً شجاعاً في رأيه، ولاشك في نزاهته واستقامته".^(٣٨)

وقد تأخرت أولى الإشارات التي تحدد انحياز رياض الحقيقي حتى مارس ١٨٧٨، أثناء الصراع الذي عارض خلاله إصرار بريطانيا على تعيين ريفرز ويلسون نائباً أول للرئيس. وخلال هذه المعركة، التي انتهت باستسلام إسماعيل، لم يستقل رياض تأييداً لاختيار سيده، بل "قبل بإخلاص"، حسب تعبير ويلسون، البقاء باللجنة كنائب ثان.^(٣٩) وسرعان ما تحول رياض إلى متعاون نشط لدرجة أن فيفيان عبر في منتصف مايو عن قلقه على حياته: كان رياض يمارس عمله بقدر من "الالتزام التام" بأهداف اللجنة يجعله عرضة للمخاطر. وكتب ويلسون، "أعتقد أن من واجبنا ضمان سلامته". وقد تلقى رياض فيما بعد وعوداً بحمايته من غضب إسماعيل.^(٤٠)

ومن المستحيل الجزم بدوافع رياض للتعاون؛ فكما سبق ورأينا في الفصل السادس، لم تكن أمانته الشخصية موضع شك. وعلى الرغم من حيازته للضياع بالأقاليم، واصل رياض حياته المتواضعة بحي قديم من أحياء القاهرة، مبتعداً عن كل مظاهر الثراء. فإذا لم يكن رياض يسعى فيما سبق للمنصب من أجل الثراء، فلا أعتقد أن هذا كان هدفه في ١٨٧٨، لكن إذا لم يكن يسعى إلى مكاسب مالية، فهل كان هدف رياض هو السلطة في حد ذاتها؟ - وهو دافع لا يمكن تجاهله في ظل نظام عمر المناصب فيه قصيرة. على أن خدمة رياض قبل ١٨٧٨ لا تقدم أي دليل على أنه فقد الخطوة عن

طريق تخفيض درجته أو الإبعاد المؤقت من منصبه؛ إذ كان يعتبر، على عكس هذا، النجم الساطع في إدارة إسماعيل.

ولربما نجد تفسيراً في شخصية رياض وأدائه الوظيفي.^(٤١) فقد كان الرجل يؤمن إيماناً راسخاً بضرورة طهارة الحكم (يشهد على هذا تأنيبه للموظفين الفاسدين وتوبيخه الملحوظ للخديوى نفسه على الاختلاس). كما كان يؤمن بضرورة قيام حكم عادل. وكان يكره السخرة والضرائب العشوائية الظالمة. وعلى الرغم من أنه مؤيد قوى للحكم الاستبدادى، لم يكن رياض مولعاً بالاستبداد أو الطغيان، وعانى من ثم من القبضة العاتية لإسماعيل، الذى حمله فيما بعد المسئولية عن جانب كبير من الدمار الذى لحق بمصر. كذلك كان رياض مسلماً قوياً يؤمن بأن سبل الإصلاح موجودة فى الإسلام. وبينما عارض إصلاحات مثل إلغاء الرق من منطلق دينى، كان يتطلع، فى ذات الوقت، إلى إحياء مصر. ويكشف تاريخه عن إخلاص قوى لقيام نظام تعليمى حديث، باعتباره أداة عظيمة لتجديد مصر. على أنه لم يكن يؤيد جلب منتجات المدنية الأوروبية دون تمييز. وكان على وعى تام باستغلال أوروبا لضعف مصر، ويكره على وجه الخصوص الموظفين الفرنسيين والشوام المسيحيين ممن دخلوا الإدارة المصرية بعد ١٨٧٦.

وربما رأى رياض فى التعاون مع الأوروبيين فرصة لتقليص سلطة حاكم طاغية وإدخال إصلاحات طال انتظارها. وربما كان يأمل أيضاً فى أن يسهم التعاون فى تصحيح أوضاع مصر المالية كبداية لإصلاح شامل فى البلاد يتولاه المسلمون بأنفسهم. وعلى كل حال، فإن التدخل الأوروبى لم يكن ليديم للأبد، وفى عام ١٨٧٨ كان هدف أوروبا هو الإصلاح المالى وجمع الأموال المستحقة للدائنين الأوروبيين. ولم يكن أحد يتخيل احتلالاً طويلاً الأمد للبلاد من قبل قوات أجنبية. وقد قال رياض لويلفريد بلنت بأن تعاونه نابع من الرغبة فى مساعدة مصر على الخروج من مشكلاتها المالية

والتخلص من السيطرة الأوروبية.^(٤٢) وربما كان يعتقد، بسبب أسلوبه القصير النظر، بإمكانية استغلال الوجود الأوروبى إلى حد ما لصالح مصر.

وهذا التفسير ناجم عن علاقات رياض باثتين من الدعاة البارزين: المصلح والمحرّض السياسى المسلم جمال الدين الأفغانى، الذى جاء إلى مصر فى ١٨٧١ وطُرد منها فى ١٨٧٩؛ وعلى مبارك. والمعزوف أن الأفغانى استقر فى مصر بتشجيع من رياض، الذى سبق وقابله فى استنبول.^(٤٣) وقد استغل رياض نفوذه لتدبير معاش حكومى له وسمح له بالتدريس فى الأزهر، ونبّهه إلى الالتزام بتعاليم الإسلام وشريعته، لكن الأفغانى ترك الأزهر فى وقت من الأوقات، وواصل التدريس بمنزل بحى اليهود بالقاهرة؛ حيث اجتذب مجموعة صغيرة من الأتباع.^(٤٤)

وفى عام ١٨٧٦ أو ١٨٧٧، انضم الأفغانى إلى محفل النجم الشرقى Eastern Star Lodge، وهو واحد من التجمعات الماسونية العديدة التى أقامها أصلاً الأوروبيون.^(٤٥) وبعد أن أصبح ماسونياً، سرعان ما صعد الأفغانى إلى رئاسة المحفل، الذى كانت تقدر عضويته بحوالى ٣٠٠ شخص من بينهم أتباع الأفغانى السابقين، وبعض موظفى الإدارة، وربما حتى الأمير توفيق، الذى كان على شقاق مع والده.^(٤٦) وبحلول عام ١٨٧٧، كان من الواضح أن الأفغانى ينشر أفكاراً سياسية تخريبية بين هذه المجموعة الصغيرة من أتباعه.

وتزامن نشاط الأفغانى المتزايد مع تصاعد الهياج فى مدن مصر وقراها.^(٤٧) وكان هذا الهياج العام ناتجاً عن إضعاف موقف الخديوى، والتحصّل المقدم الذى كان يمارسه المفتشون الأوروبيون، والمخاطر التى شكلتها الحرب الروسية التركية على العثمانيين، الذين كان المصريون يتطلعون إليهم لحمايتهم من الانتهاكات الأوروبية. وقد اندلعت حوادث مؤسفة بين المسلمين والأوروبيين. وتعالى الدّعاء على الأوروبيين من

المساجد، وأصبحت أرواح المسافرين الأوروبيين إلى الصعيد مهددة.

ووسط هذا الهياج، ظهرت حركة من الأفكار والانتقادات قادها بالأساس الزعماء الدينيون، ومعلمو المدارس الحكومية، والشوام. وقد عبرت الحركة عن نفسها عبر أشكال من الاحتجاج لم تشهدها مصر من قبل: صحف سياسية، بدأت في الظهور، حسب ما يشير محمد صبرى، في عام ١٨٧٧، والتي يمكن أن نطلق عليها بحق صحافة معارضة؛ حيث كان جل نشاطها موجها لمعارضة التدخل الأوروبى، وتتنقد، بدرجة أقل وبطريقة غير مباشرة، استبداد الحكم الخديوى.^(٤٨)

على أن الصحافة الجديدة لم تكن مستقلة؛ فالصحف التي تأسست دون عون من حماة تعبر عن أفكارهم كانت محدودة العدد.^(٤٩) والغريب أن الراعى الأصلي والداعم للصحافة في مصر كان إسماعيل نفسه، الذى استقدم الصحفيين ودعم صحفهم على أمل أن تكون عوناً له فى معركته مع الدائنين. وفى ١٨٧٨، تضمنت ميزانية ديوان الأمور الخارجية مبلغ ١٠٨٦٩ جنيهًا اشتراكات بالصحف. كما كان الأمير عبد الحليم، عم إسماعيل والعضو النشط بالمحفل الماسونى المصرى، والذى كان يتآمر ضد إسماعيل من الخارج، راع آخر لا يستهان بنفوذه. فقد وقف نفوذ عبد الحليم، على الأقل، وراء إصدار مجلة "أبو نظارة"، التى أصدرها يعقوب صنوع، الذى كان من أشد الدعاة إلى تنصيب عبد الحليم بدلاً من إسماعيل، علماً بأن صنوع نفسه كان يحظى فيما سبق برعاية إسماعيل.

على أن الأفغانى، الذى ظهر فى ١٨٧٧ باعتباره رجلاً ذى نفوذ قوى، كان القوة الدافعة الرئيسية للزخم الصحفى.^(٥٠) فعن طريق رياض، استطاع الأفغانى الحصول على تراخيص حكومية لأصدقائه لإصدار صحفهم. فبمساعدة رياض، على سبيل المثال، تمكن أنيب إسحاق، الكاتب السورى المسيحى، من تأسيس جريدة "مصر". وقد استخدم الأفغانى هذه الصحف

للتعبير عن أفكاره من خلال نشر مقالاته ومقالات كثير من أصدقائه في هذه الصحف. وكان لمقالات الأفغانى، وكذلك خطبه، ثلاثة أغراض: إثارة المصريين ضد الانتهاكات الأوروبية؛ إصلاح الإسلام بالتأكيد على فضائله وقوته فى الماضى، من خلال التفسير العقلى والعلمى، وذلك للتكيف مع الأوضاع المعاصرة، وإدانة مثالب الحكم الفردى من خلال انتقاد استغلال الطغاة الشرقيين (بمن فيهم إسماعيل) لرعاياهم بدلاً من حمايتهم واحترام القانون. فقد كان هذا الطغيان، كما يرى الأفغانى، سبباً أساسياً لتخلف العالم الإسلامى.

وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه الدقة طبيعة العلاقة بين الأفغانى ورياض فى عامى ١٨٧٧ و ١٨٧٨، إلا أن رياض لم يكن ليعترض على انتقادات كتلك، لإيمانه بإمكان تجديد الإسلام وعدم معارضته لاستخدام العلوم الحديثة فى سبيل تحقيق هذه الغاية. وأى انتقاد لإسماعيل، حتى ولو كان غير مباشر، لن يفيد إلا رياض، الذى كان — مثل الأفغانى — يستنكر الطغيان ويؤمن بالاستبداد المستنير على سيادة الطغيان التحكمى السائد فى الشرق. لكن، على عكس الأفغانى، لم يكن رياض يحبذ الحكم الجمهورى أو الدستورى.^(٥١)

وكان ثانى أهم حلفاء الأفغانى هو على مبارك، المهندس والناظر المصرى البارز. ويقال إن رياض كان من حماة مبارك، لكن حمايته تختلف تماماً عن تلك التى كان يتمتع بها الأفغانى.^(٥٢) فمُنذ أوائل السبعينيات من القرن، كان يربط بين رياض ومبارك علاقة عمل قوية نابعة من إيمان مشترك بضرورة النهوض بالتعليم. وعندما أصبح رياض ناظرًا للمدارس فى ١٨٧٣، كانت جهود مبارك الإصلاحية معروفة تمامًا، وهى الجهود التى تواصلت على يد رياض. وقد عمل مبارك مستشارًا لرياض وتعاون معه بالمجلس الخاص.^(٥٣) وفى أكتوبر ١٨٧٣، اشترك مبارك، بصحبة رياض

(ناظر المدارس)، فى اختبار طلبة مدرسة حكومية بالرغم من عدم وجود صفة رسمية له فى نظارة رياض.^(٥٤)

وربما جمع بين الرجلين أيضاً توافق المزاج الشخصى بينهما. فمبارك، مثله مثل رياض، كان يتمتع بإحساس قوى بالواجب ورغبة قوية فى تحسين أوضاع جموع مواطنيه من المصريين. وعلى الرغم من إعجابه ببعض مظاهر المدنية الأوروبية، لم يكن مبارك يؤمن بأن استيراد منتجاتها دون تمييز سيقود تلقائياً إلى إنعاش مصر، التى تتمتع، كما يرى، بسمات لا يصلح معها ما يصلح لبلاد أخرى. كما كان على قناعة بأن على مصر أن تصلح نفسها، وأن هذا يمكن تحقيقه بالأساس عبر نظام للتعليم العلمى يلبي احتياجاتها الخاصة. ومثل رياض، كان لمبارك اتصاله بالحركة الفكرية. فكان يكتب، هو وزملاؤه، مقالات غير سياسية للصحف العلمية الجديدة، وقد أصبح أحد أصدقائه (صالح مجدى بك) فيما بعد من المنتقدين العلنيين لاستبداد إسماعيل. وتهاجم إحدى قصائد صالح مجدى إسماعيل لاستغلاله ثروات مصر للإثراء هو وأصدقائه.^(٥٥)

ومع مرور السبعينيات، يبدو أن مبارك قد أفاق من وهم تقدم الإصلاح. هذا، على الأقل، الانطباع الذى نخرج به من كتابه نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، الذى كتبه فى أوائل السبعينيات، والذى حوى من النقد ما يكفى لتبرير عزله من منصبه فى ١٨٧٤. وحسبما يرى مبارك، فإن مصر شهدت تدهوراً كبيراً خلال الأعوام التى تلت حكم محمد على، الذى يحتفى بجهوده فى تطوير الزراعة والتجارة والصناعة، واستحدثه لنظام رى جديد^(٥٦)، إلا أنه لا يمتدح أياً من خلفاء محمد على، فهو ينتقد فشلهم فى المحافظة على نظام الرى فى مصر ولسماحهم بتدهور الصناعات المحلية. وهو لا ينتقد الخديو إسماعيل بالاسم إطلاقاً، وإنما بصورة غير مباشرة من خلال الحديث عن الحكم "السئ" لتلك الأيام. ويورد مبارك جداول توضيحية تبين

تتأقص مساحة الأراضى المنزرعة وتراجع قيمة المحاصيل (باستثناء القطن)؛ وهو ينتقد استحواذ قناة الإبراهيمية على كثير من مياه الصعيد (وبالتالى ينتقد إسماعيل الذى شُقَّت التُّرعة لخدمة أراضيه)، ويتحسر على ما تعانيه قناطر النيل من إهمال، وما أصابها من عطب خلال الستينيات من القرن. (٥٧) وهو يرسم صورة قائمة لمستقبل البلاد.

ترى ما سبب تخلص مبارك الجلى من الأوهام؟ على الرغم من أن مبارك لم يشغل منصبًا إداريًا بعد ١٨٧٢ وتعرضه مرتين للعزل لفترة قصيرة بصورة مهينة من منصبه، إلا أنه استمر فى منصب عال دون المستوى النظرى، كمستشار للأمرء الذين أوكل إليهم المسئولية عن ديوان الأشغال العمومية (وهذا الديوان، حسبما يرى مكوان، كان مستشاره هو الذى يديرها فعليًا)؛ وفى ١٨٧٦، بلغ راتب مبارك ١٢,٥٠٠ قرش شهريًا - وهو مبلغ ليس هينًا إذا كان يحصل عليه فعلاً. (٥٨) ومن هنا، فمن الصعب أن نرد استياء مبارك إلى ابتعاده عن المناصب، لكن ربما كون الشقة قد تباعدت بينه وبين إسماعيل لنفس الأسباب التى صادفها رياض إلى حد كبير. ألا يكون تحرره من الأوهام جعله صديقًا لأى حكومة تعد بالإصلاح، أيًا كان اتجاهها؟ فكما سنرى، سرعان ما تحول رياض إلى التعاون مع أوروبا، لكن بعد أن ضعفت سلطة الخديو.

كان رياض أول من يخون إسماعيل من النخبة الحاكمة، لكن خسارته هذه المرة كانت أقل كثيرًا من خسارته الثانية؛ فكما نعلم لم يكن للخديو غنى عن نصيحة اثنين من الموظفين. وفى صيف ١٨٧٨ مات أحدهما - إسماعيل صديق. وكان الثانى - نوبار - فى أوروبا يتأهب لعودته المنتصرة إلى مصر؛ حيث نجح فى إدانة إسماعيل ونسق جهوده مع الأوروبيين. وبالنسبة لنوبار، كان هذا تدشينًا لفترة تطلع خلالها إلى التحكم فى سياسة مصر. ولم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، لكنه تمتع لفترة قصيرة بنفوذ غير مسبوق

وكان مسئولاً مسئولية مباشرة أكثر من أى شخص آخر عن سقوط سيده السابق. وبعد الإطاحة بإسماعيل، منع الخديو توفيق نوبار من العودة إلى مصر، خوفاً من الرجل الذى حمله مسئولية سقوط أبيه.^(٥٩)

ويعتبر بعض الكتاب نوبار وطنياً يحركه اهتمام بالغ برخاء مصر وشعبها. وقد أدان فى كل مناسبة السخرة باعتبارها نظام شرير، وكذلك أساليب جمع الضرائب لقسوتها وظلمها، واحتج على مصادرة إسماعيل للأراضى، وكان يرى فى سلطته الاستبدادية السبب الرئيسى فى ما تعانيه مصر. وحسبما يرى إدوارد ديسى، رجل الدعاية الإنجليزى الذى استقدمه نوبار، كان نوبار يسعى إلى استقلال مصر وتقييد استبداد الخديو عن طريق إقامة نظام قضائى واستخدام الأوروبيين.^(٦٠) وهذان الإجراءان كفيلا بتقييد سلطة الحاكم المستبد دون القضاء على الحكم المطلق، الذى يعتبره نوبار أكثر ما يناسب مصر لتحقيق تطورها. وهكذا، يمكن للمدافعين عن نوبار أن يجدوا مبرراً جاهزاً لإضافة فقرة إلى قانون المحاكم المختلطة تقضى بإعطاء المدعين الأوروبيين حق رفع الدعاوى على الحكومة، واعتبار أحكام هذه المحاكم واجبة التنفيذ.^(٦١)

إلى أى حد كان نوبار مصلحاً إنسانياً فى أعماقه؟ هذا أمر لا يمكن الجزم به، لكن من الواضح أنه كان يود لو صدق الآخرين هذه الصورة. وهناك جانب آخر فى شخصيته لا يمكن للمدافعين عنه إنكاره، وهو أنه كان تواقاً للسلطة. فمن يعرفوه كتبوا عن "طموحه غير المحدود"، ومراوغته، وقلقه، وتحفزه لانتهاز أى فرصة للعودة إلى المنصب.^(٦٢) وبعد المنصب يأتى شغفه بالمال، وكان يباهى بثروته، التى جمع جانباً منها عن طريق صفقات مشبوهة؛ فهل يمكن التوفيق بين سلوك كهذا وبين ما يصرح به من تطلعه إلى حكومة جيدة؟ وهل يمكن لرجل لم يقدر قط عواقب مراسيم القروض وغيرها من الصفقات التى رتب لها لحساب إسماعيل، أن يهتم

اهتمامًا حقيقيًا بصالح مصر؟ لقد كانت أوروبا ترى في نوبار رجل دولة، لكن هذا الرجل (الذى لم يكن حتى يعرف العربية) لم يكن، في نظر كثير من المصريين، صديقًا لمصر. (٦٣)

كان اهتمام نوبار منصبًا، على ما يبدو، على عزل الخديو أكثر من اهتمامه بأمور حكومته التى يستمد منها سلطته. ويعتقد محمد عبده بأنه كان تواقًا للإطاحة بإسماعيل. ويُنقل عن نوبار وصفه للمحاكم المختلطة بأنها لغم تحت كرسى الخديوى. بل أن بعض أصدقائه المقربين يشكون فى أنه كان يتطلع إلى خلافة إسماعيل نفسه، وهو قول مشكوك فى صحته. (٦٤) وفى هذا الصدد، نذكر بأنه بينما كانت ثروة نوبار موجودة بمصر فإنه لم يكن يتمتع بقاعدة اجتماعية فيها؛ وإضافة إلى إسماعيل، كان يتمتع بدعم مجموعة القناصل بالأساس. وإذا كان شغفه بالمنصب العالى والسلطة لم يتحقق إلا بعد ١٨٧٦، فإن هذا عائد إلى تحالفه مع الأوروبيين.

فى ١٨٧٥، بدأ نوبار الانتقال إلى الجانب الأوروبى. ويرد ديسى هذا إلى تغير أفكار نوبار بشأن المسألة المصرية. (٦٥) فبعد أن اقتنع بحتمية التدخل الأوروبى (الذى كان يعارضه فيما سبق)، أصبح على قناعة بأن أفضل الحلول هو إجبار إسماعيل على التنازل عن أراضيه وقبوله بتعيين ناظر أوروبى لمالية مصر، وهو إجراء تضمن تنفيذ دولة أو أكثر من الدول الأوروبية، ويفضل أن تكون بريطانيا، الذى يعلم نوبار أنها صاحبة المصالح الأكبر فى مصر. وحل كهذا، يضمن لمصر، على الأقل، استقلالها الإدارى، حتى لو كانت خاضعة للأوروبيين.

وما إن وصلت لجنة كيف، حتى شرع نوبار فى تدبير المكائد لتشويه صورة إسماعيل وتمكين القوى الأوروبية من التدخل القوى فى الشؤون المصرية. فعلى الرغم من منع الخديو موظفيه من تقديم المساعدة لكيف، اجتمع نوبار مع كيف وقدم له صورة شديدة السواد عن موقف إسماعيل

المالى. قال لكيف أن السخرة وجمع الضرائب مسبقاً، ونفقات إسماعيل العسكرية المرتفعة أضرت بالبلاد. وانتقد زراعة إسماعيل للسكر فى أراضيه بينما يمكن استيراد السكر بأسعار أقل، وحث كيف على إرسال أحد الإنجليز لإدارة أموال البلاد. وعند سماعه لهذه الاتهامات، استشاط إسماعيل غضباً، وفى لقاء له مع كيف استنكر كل اقتراحات نوبار، خاصة حاجة مصر إلى ناظر أوروبى لمالية مصر^(٦٦)، لكن نوبار لم يتوقف. ودون علم إسماعيل، قدم طلباً رسمياً إلى الحكومة الإيطالية لإرسال أحد كبار الموظفين لمساعدته فى التوصل إلى معاهدة تجارية مع إيطاليا. وهناك اعتقاد بأن نوبار كان مسئولاً عن لجنة أوترى، وبأنه كان وراء عروض الحكومتين الروسية والألمانية لمساندة إسماعيل فى موقفه ضد تدخل بريطانيا فى الشؤون المصرية.^(٦٧)

ومن المفترض أن نوبار كان يؤمل فى الاستفادة الشخصية بطريقة أو بأخرى من مكائده، لكن مدى هذه الاستفادة على وجه التحديد ليس واضحاً حتى بالنسبة له. ولربما كانت الجائزة التى يتوقعها نوبار هى تلك التى عبرت عنها إحدى البرقيات القنصلية البريطانية التى تعلن أنه يطلب تأييد Russian General Ignatief فى طلب تعيينه حاكماً لإرزروم، وهى منطقة مسيحية كان مقرراً لها أن تكون إقليمًا شبه مستقل. وبعد أن رفض الوزير الأعظم الطلب، كشف القنصل الروسى العام فى القاهرة النقاب عن اقتراح نوبار.^(٦٨) وفى ظل هذه الظروف، لم يكن نوبار يتوقع حتى البقاء طويلاً فى موقعه. وفى ٢ يناير ١٨٧٦، فقد نوبار منصبه كناظر للتجارة. وبعدها بثلاثة أيام، استقال من ديوان الأمور الإفرنجية وغادر مصر ليواصل مكائده من الخارج.^(٦٩)

وعندما أصبح فى أوروبا، نشط نوبار بحماس لكسب التأييد لفكرته التى ترى أن السبب الحقيقى لضائقة مصر المالية لم تكن الإسراف فى الإنفاق أو الفوائد الربوية، وإنما استئثار الخديو بمساحات كبيرة من

الأراضي.^(٧٠) فهذه الممتلكات، في رأيه، هي التي تبذل معظم أموال الضرائب والقروض. وهو لا يكتفى بتحميل إسماعيل المسئولية الشخصية والمباشرة ويبرر حملة الأسهم من ثم رفع الدعاوى على هذه الممتلكات، بل يدعو إلى ضرورة تقليص سلطات الخديوى. فمن الضروري إجبار إسماعيل على تسليم حيازته وحيازة عائلته، وتخفيف قبضته على الإدارة بتعيين نظار أوروبيين للشئون المالية. كان هذا برنامجاً لثورة، برنامج يمكن تحقيقه عبر سياسة كان نوبار يطلق عليها "الإجبار بالإقناع".

ولإدراكه ضرورة المساندة البريطانية لأى تدخل أوروبى فى الشئون المصرية، قضى نوبار معظم وقته فى لندن للقاء أصحاب النفوذ داخل وخارج الحكومة والترويج لقضيته عن طريق صحفيين استأجرهم. وفى ديسمبر ١٨٧٧، قام إدوارد ديسى، بناء على معلومات استمدتها من نوبار، بنشر مقال بصحيفة The Nineteen Century كان له أثر عظيم على رأى العام الإنجليزى. وبدأ أخيراً أن جهود نوبار لإثارة الثورة عبر التدخل الأجنبى قد أنت ثمارها.

وخلال وجود نوبار فى أوروبا، بدأت لجنة التحقيق عملها فى مصر. وكان الخط الذى تبنته هذه الهيئة — أن مشاكل مصر ناتجة عن "الحكم الاستبداد"، وبالتالي ضرورة تجريد إسماعيل من ممتلكاته وتقليص سلطاته — يتشابه بصورة ملفتة مع أفكار نوبار، وهو تشابه أثار الكثير من التعليقات والتقولات. ويؤكد ديسى نفسه على العلاقة السببية بين خطة نوبار وخطة اللجنة. وكانت زوجة نوبار تعتبر البعثة طفل نوبار، وحتى الخديو كان يردد أن كل ما تفعله البعثة هو تنفيذ أفكار نوبار، وهو انتقاد أقر ويلسون بصحته.^(٧١)

ويمكن رد التشابه بين أفكار نوبار ومسار اللجنة فى جانب منه إلى تأثير نوبار على المنتفذين الأوروبيين (وخاصة الإنجليز منهم)، وكذلك إلى التحالف الطويل بينه وبين رئيس اللجنة، السير ريفرز ويلسون.^(٧٢) وفى ربيع

١٨٧٦، كان ويلسون على علم بمشروع نوبار لـ "إنقاذ" مصر. وعشية توجهه إلى مصر للقيام بالتحقيق، التقى ويلسون نوبار في باريس؛ وبمجرد وصوله مصر ظل على اتصال به عبر البريد وزوجة نوبار. وعندما عرض الخديو على ويلسون منصب ناظر المالية (سحب عرضه فيما بعد)، أخبر زوجته أنه قد يرسل بخطاب سرى إلى نوبار، صاحب الفكرة الأصلي، والذي كان يروج لها في أوروبا. وكان ويلسون يرغب في عودة نوبار إلى مصر وكان على قناعة بأنه سيكون صديقاً وحليفاً للجنة.

وقد مهدت استقالة محمد شريف، التي وقف وراءها ويلسون، السبيل أمام عودة نوبار. (٧٣) فبعد موت إسماعيل صديق وابتعاد رياض، أصبح محمد شريف (الذي عين ناظراً للأمور الإفرنجية ومجلس الأحكام بعد توجه نوبار إلى أوروبا) "كبير نظار" إسماعيل وأبرز أصحاب المناصب في مصر. (٧٤) وقد هيات له حماقته أن يختفى عن الأنظار حتى يدعوه ويلسون، الذي انتهز الفرصة ليدعوه إلى الشهادة. ورفض شريف بعناد أن يخضع للفحص من قبل أوروبيين يتولون تحقيقاً يعارضه، لكنه وعلى سبيل التوفيق عرض الرد على الأسئلة كتابة، وهو عرض رفضه رفضاً تاماً ويلسون، الذي كان على استعداد تام لاستخدام كل سلطته لإجبار شريف على الظهور. وفي ٤ يونيو، استقال شريف بدلاً من المثل أمام البعثة. وعين رياض مكانه لأن إسماعيل كان يدرك أن رياض لن يستدعى للشهادة قبل زملائه. وقد رأى ويلسون في هذه المعركة "مسألة مبدأ" تضع سلطة اللجنة على المحك. وحيث أنه اعتاد المبادرة بالدخول في الصراعات مع إسماعيل وموظفيه، فإن هذه المعركة لم تكن أكثر من واحدة من سلسلة من الاحتكاكات التي كان يأمل ويلسون من ورائها إلى تقوية موقف اللجنة. ومن جهة أخرى، لا يمكننا التقليل من شأن دافع خفي، خاصة إذا أسفرت المعركة عن إزاحة الخصم الرئيسي لنوبار. وفي ٨ يونيو، يكتب فيفيان عن استقالة شريف، ويشير إلى أن إسماعيل لم يعد أمامه سوى العودة إلى نوبار.

وبعد استقالة شريف بتسعة أيام، كتب ويلسون إلى زوجته عن شكه فى أن تيجران بك كان يحمل رسالة سرية من إسماعيل لنوبار فى باريس، وفى ٢٩ يونيو أصبح تكليف إسماعيل لنوبار حقيقة معروفة. فعلى أمل يائس فى أن ينقذه نوبار وينقذ سلطته، أخبره إسماعيل بأنه إذا استطاع أن يبرئ نفسه من شبهة التآمر على الخديو فى ١٨٧٦، فبإمكانه العودة إلى مصر واختيار المنصب الذى يعجبه.^(٧٥) وأجاب نوبار بأنه سيعود إذا ما تلقى ضمانات ثلاث: أولها، الموافقة على خطة للإصلاح قبل تشكيل الحكومة؛ وثانيها، تعيين صديقه ويلسون ناظرًا للمالية؛ وثالثها، التعهد بعدم طرده من مصر مرة أخرى.^(٧٦) وبينما المفاوضات دائرة، قام نوبار بزيارة لبسمارك فى كيسسجنج والرسميين الإنجليز فى لندن؛ حيث حظى بتعبير شفهي عام عن تأييد الحكومة الإنجليزية له. وفى ٢٣ يوليو، تلقى نوبار طلبًا مباشرًا وعاجلاً من إسماعيل لتقديم العون. وكتب ويلسون؛ وهو فى القاهرة يقول: "لا شك فى أنه — أى إسماعيل — يعتقد أن نوبار سيقدم يد العون لإنقاذه، وهو سيفعل هذا لكن ليس بالطريقة التى يتطلع إليها الخديوي".^(٧٧) وفى ١٥ أغسطس ١٨٧٨، وصل نوبار إلى القاهرة، وسبق السيف العزل.

وفى اجتماعهما الأول، شكا إسماعيل لنوبار من التدخل الأوروبى وعزم البعثة على مصادرة أراضيه.^(٧٨) لكن لعلمه أن إسماعيل لم يعد قادرًا على توجيه الأوامر إليه أو فصله، خيب نوبار آمال مضيفه. أبلغ إسماعيل أن ليس أمامه سوى الانصياع لطلبات البعثة، وسلمه مشروعًا من ثلاث نقاط: إقامة نظام قضائى لحماية المصريين من عسف الحكم الاستبدادى، ضرورة تنازل إسماعيل عن بعض سلطاته لمجلس نظار يتولى وضع وتنفيذ السياسات الإدارية؛ تنازل إسماعيل وعائلته عن ممتلكاتهم مقابل تحديد مخصصات ملكية لهم. كانت تلك شروط نوبار، وكان ذاك برنامج له حل مشاكل مصر.

وهكذا، أظهر نوبار عزمه على قبول أفكار البعثة بإجمالها. وبالطبع لم يثر هذا لا دهشة الحكومة الإنجليزية، التى كان نوبار يناشدها بالفعل العمل على وضع اليد على الممتلكات الخديوية، ولا ريفر ويلسون الذى كان على اتصال بنوبار، والذى عبر عن سعادته بعودته فى نفس الوقت الذى كانت اللجنة فيه على وشك إصدار تقريرها.^(٧٩) وقد كتب يقول أن اللجنة ستحتاج لحشد كل نفوذ ممكن لحث إسماعيل على القبول بما توصلت إليه. وأصر تقرير اللجنة، الذى يكاد يتطابق مع برنامج نوبار، على تحديد مخصصات ملكية للخديوى وأسرته وفرض مبدأ "المسئولية النظرية". ويقصد نوبار بالتعبير الأخير إقامة نظارة من نوع جديد تتألف من مصريين وتضم واحد أو اثنين من الأوروبيين (إنجليزى وفرنسى)، وزارة تتمتع بتأييد الدول الأوروبية، أو بريطانيا على الأقل، ويرأسها نوبار لا إسماعيل. ويمكن للوزارة الجديدة، بتشكيلها هذا، وضع أسس للتسوية، وفرض إرادتها على الخديوى، وتحقيق أهداف نوبار فى استقلال الإدارة ورخاء مصر.^(٨٠)

لكن كان يجب أولاً إجبار إسماعيل على القبول بهذا الحل. فقد رُسمت خطوط المعركة، وثبت خلال الصراع الذى تلاها أهمية نفوذ ومقولات نوبار.^(٨١) وبدون عون، كما كان يعلم ويلسون، لم يكن من الممكن أن تحقق اللجنة ما حققته من نجاح. ولم تكف البعثة بممارسة الضغوط عن طريق نوبار نفسه، لكن كان لمبادرات نوبار ومجهوداته الخاصة أثرها. وفى ١٨ أغسطس، كتب ويلسون أن نوبار كان يقاتل من أجل إجبار إسماعيل على التسليم. وكتب أن إسماعيل أرسل رياض ونوبار للتفاوض حول مقدار المخصصات مع أعضاء اللجنة الأوروبيين، لكنهم رفضوا مناقشة المسألة. وفى ٢٢ أغسطس، أعلن ويلسون بابتهاج استسلام الخديو "التام"، بعد أن وافق على تسليم كامل حيازة أسرته، وليس جزءاً منها، كما كان يتوقع قنصلاً بريطانيا وفرنسا. وكان هذا نصراً كبيراً، "أكبر مما جرؤ أى أحد على التوقع"، كما أعلن ويلسون بصوت عال. كذلك وافق إسماعيل على تشكيل نظارة مسئولة على هدى الخطوط التى اقترحها نوبار والبعثة. وانتهى الصراع.

ولحين دراسة أوراق نوبار وويلسون بدقة، فمن غير الممكن التعرف على النقاشات والتنازلات وغيرها من الوسائل التي استخدمها نوبار لتحقيق "النصر التام" على إسماعيل، لكننا نعرف أنه في مقابل استعداده لتسليم حيازته، سمح نوبار لإسماعيل وأفراد أسرته الاحتفاظ بمساحات صغيرة من الأرض (حدائق على الأغلب) حول قصورهم وأعطاه صكاً يفيد سداًه ثمن المواشى والأدوات، بقيمة ٣٠٠٠٠٠ جنيه، وهو ما لا يتماشى مع أسعار الأرض آنذاك. وبرغم هذا، أنفق نوبار أكثر من شهرين ليسيتخلص من إسماعيل سندات حيازة أراضيه.^(٨٢) كما جرى استمالة إسماعيل لتسليم حيازته بفكرة الوزارة المختلطة، وينسب ديسى الفكرة إلى نوبار، الذي أبلغ الخديو بأن هذه الوزارة تغنى عن الحاجة إلى سيطرة أوروبية مباشرة.^(٨٣) ومن المؤكد أيضاً أن إسماعيل قد أدرك أن تغييراً كهذا يمكن أن يوفر له وقتاً ثميناً. على أن إسماعيل لم يرضخ إلا بعد أوضح كل من نوبار وويلسون أنه فى حال عدم قبوله بهذا الحل، فسوف يغادران مصر فى ٢٧ أغسطس، ومن ثم يضعان المشكلة برمتها بيد الدول الأوروبية مباشرة. وفى الثالث والعشرين من الشهر، أصدر الخديو مرسوماً رسمياً بقبول القرارات؛ وفى الثامن والعشرين، أصدر مرسوم تشكيل نظارة مسئولة برئاسة نوبار، رجل الساعة.^(٨٤)

ثورة نوبار المجهضة

حملت أحداث أواخر أغسطس ١٨٧٨، علامات واضحة على ثورة إدارية، انفصلت بواسطتها السلطة التنفيذية عن سلطة الخديو. فتنازل إسماعيل عن أراضيه وقبوله بالمخصصات فرض التمييز بين موارد الخديو وموارد الحكومة. وكان تشكيل مجلس للنظار ليحل محل المجلس الخاص يعنى أن إسماعيل لم يعد بمقدوره تسيير الأمور اليومية للحكومة أو يتلاعب

بحرية في سياستها. وأمام إلحاح نوبار، تم منعه من حضور جلسات مجلس
النظار، الذى كان أعضاؤه مسئولين عن وضع السياسة، والذى كان نوبار
يتولى عرض قراراتهم على إسماعيل لإقرارها.^(٨٥) وبوصفهم نظاراً لدواوين
مصر الحكومية، أوكل إلى أفراد هذا المجلس حق تعيين وفصل الموظفين
وتقرير المصروفات الإدارية. وأصبح المجلس الخديوى، الذى كان يتولى
فيما سبق توجيه الإدارة، تابعاً لديوان المالية. وكان صناع "ثورة مصر
اللامموية" يأملون، بهذه الصيغة، وضع الملكية الخديوية تحت سيطرتهم.

لكن هل كانت هذه ثورة حقاً فى الوقت الذى بقيت فيه سلطة إسماعيل
كرئيس للحكومة كما هى لم تمس؟ فقد كان توقيع إسماعيل ضرورياً حتى
يصبح أى قرار لمجلس النظار سارى المفعول، وهو وحده الذى يملك دعوة
مجلس شورى النواب للانعقاد أو فض جلساته. حتى أعضاء مجلس النظار
كانوا من رجال إسماعيل، بمعنى أنه هو الذى عينهم ويمكنه نظرياً تغييرهم.
وبدلاً من إبعاد إسماعيل عن النظارة، أقام نوبار وزملاؤه سلطتين
واضحتين: الخديو ومجلس النظار.^(٨٦) ليس هذا فحسب، بل إن إسماعيل
استغل المصاعب التى واجهت وزارة نوبار فيما بعد، فاستخدم سلطته لإبعاد
الرجل الذى كان بمثابة القوة المحركة للثورة عن منصبه. ففي ١٩ فبراير
١٨٧٩، أى بعد أقل ٦ شهور من انتصار نوبار المثير، أبعد إسماعيل - بلا
تكريم - عن السلطة.

على أن ما حققه نوبار وزملاؤه لم يذهب هباءً بتركهم الوزارة.
فإسماعيل لم يسترد أبداً سيطرته على ممتلكاته، ولا استرد كل سلطاته
المطلقة السابقة. فبفضل ثورة نوبار، اضطر إسماعيل للإقدام على تصرفات
يائسة أفضت فى النهاية إلى عزله. ومن هذا المنطلق، شكلت ستة شهور
تقريباً من "الحكم النظارى" فصلاً مهماً فى قصة تفكيك الاستبداد الخديوى.

لماذا كانت هذه التجربة للحكم النظارى قصيرة العمر؟ من المؤكد أن
المشكلات التى واجهت النظارة الجديدة كانت جمة. فهل يمكن رد فشلها إلى

تفاهم المشكلة المالفة؁ أو إلى ضعف شخصية نوبار؁ أو إلى احتفاظ إسماعيل بسلطته كخديوي؟ لماذا قدر لهذه التجربة أن تفشل بعد ستة شهور فقط فى وقت كان يخطط نوبار وويلسون لاستمرارها لفترة ما بين عامين لثلاثة أعوام؟^(٨٧) لقد كان مجلس النظار؁ الضعيف والمنقسم منذ البداية؁ عاجزاً عن تحقيق قدر من القوة والوحدة اللازمين للتقييم العادل الذى أراده لها واضعوها. وكان من الطبيعى أن يتيح وضع كهذا الفرصة لتدخل إسماعيل. ولكى نفهم ضعف هذه الحكومة الجديدة؁ يجب أن نفحص بدقة العلاقة بين مجلس النظار وثلاث من القوى: الدول الأوروبية؁ والذوات الأتراك؁ وأعيان المصريين.

كان نوبار يتوقع من الدول الأوروبية أن تضمن الحماية والاستقلال لهذه الوزارة. وكان يتطلع؁ أولاً؁ إلى المساندة القنصلية فى مواجهة الخديو فى شكل تهديدات وتحذيرات يأمل فى أن تحول دون مكائد إسماعيل ضده.^(٨٨) وقد صدرت مثل هذه التحذيرات بالفعل من جانب القنصلين الإنجليزى والفرنسى اللذين أبلغاه بضرورة التعاون مع النظام الجديد وحمله مسؤولية فشله. وقد هُذد إسماعيل بالعزل بل وحتى بإنهاء حكم أسرته. وثانياً؁ كان نوبار ينوى ضم إنجليزى وفرنسى إلى نظارته على أمل ضمان استقلال حكومته وتمكينها من فرض إرادتها الجماعية على الخديو؛ فكان على إسماعيل أن يفكر مرتين؁ حسبما أبلغ نوبار فيفيان؁ قبل أن يستفز إنجلترا وفرنسا بعزل رجال تم تعيينهم بمباركة هاتين القوتين. وأخيراً؁ كان نوبار يتوقع أن تطلق أوروبا يديه فى تشكيل الوزارة. فقد كان من المهم؁ فى اعتقاده؁ أن يرى المصريون أن الحكومة الجديدة من صنعه هو لا الدول الأوروبية. وفى الوقت الذى كان عازماً فيه على منح أوروبا حق التدخل؁ كان نوبار يتطلع إلى مهلة متحررة من التدخل الأوروبى. فقد كان يعتقد أن نظارة مستقلة من أبناء البلاد هى السبيل الوحيد لاسترداد القانون والنظام فى مصر.

وعلى الفور، شرع نوبار فى تشكيل وزارته. وبالإضافة إلى توليه رئاسة مجلس النظار، احتفظ بنظارات الخارجية والحقانية. واحتفظ لمصطفى رياض بنظارة الداخلية، التى تشرف على الأمن الداخلى وكذلك الدواوين الإقليمية.^(٨٩) وأسند إلى على مبارك، صديق كل من نوبار ورياض، نظارة المعارف. كما أعلن نوبار اختياره لريفز ويلسون كناظر للمالية، وطلب إلى الحكومة البريطانية رسميًا الإذن لويلسون بتولى هذا المنصب المهم. وتركت النظارة الرئيسية الأخرى (الأشغال العمومية) دون ناظر مؤقتًا.

على أن الدول الأوروبية لم تترك نوبار وشأنه. فبعد هذه التعيينات بقليل، بدأت فرنسا وإيطاليا ومن بعدها بريطانيا سلسلة من التدخلات أدت فى النهاية إلى الإطاحة بحرية نوبار فى التصرف وجعلت من "استقلال" وزارته محض أكنوبة. وهكذا، أصبح التدخل الأوروبى واحدًا من أهم أسباب ضعف حكومة نوبار.

كانت فرنسا أول المتدخلين. فقد طالبت هذه الدولة، التواقعة إلى الاحتفاظ بنفوذها فى الإدارة المصرية والمشككة فى نوبار، الذى كانت تعارض عودته إلى مصر، بتعيين فرنسى فى النظارة.^(٩٠) وقد اقترح القنصل العام الفرنسى، رايندر، أن يتولى هذا الفرنسى الأشغال العمومية، والتجارة، والزراعة. ورد نوبار غاضبًا بأن نيته كانت تولى فرنسى لإحدى النظارات، على أن يختاره هو لا الفرنسيين. وقد شكّا من أن هذا التدخل لم يكن إلا محاولة وقحة لفرض إدارة أوروبية عليه، وهو عمل من شأنه فتح الباب أمام تدخل حكومات أوروبية أخرى. وفى محاولة للترضية، عرض نوبار إدارة الأشغال العمومية على كوفيه، لكن الحكومة الفرنسية، التى كانت تضغط على نوبار لتعيين البارون دو مالاربه المراقب السابق للمصروفات العامة، اعترضت.

فى تلك الأثناء، وكما توقع نوبار، تدخلت قوة أوروبية أخرى. ففي ١٦

سبتمبر، أفاد القنصل العام البريطاني بأن الحكومة الإيطالية طالبت بممثل لها في حكومة نوبار.^(٩١) وصرح القنصل الإيطالي العام دو مارتينو أن من الأفضل ترك الحرية لنوبار في اختيار نظاره، لكن حيث أن هذا لم يحدث، كما قال، فإن من حق إيطاليا أن يكون لها ممثلها. وبعد أيام قليلة من تلقيه الطلب الإيطالي، ألغى نوبار نظارتي التجارة والزراعة، لكن من الواضح أن موقفه كان يزداد ضعفاً. وقد أبلغ القنصل العام البريطاني أنه إذا كان عليه القبول بمبدأ التدخل الأجنبي، فإنه يفضل فرض ناظر عليه حتى يصبح حجم النفوذ الأوروبي محدداً وواضحاً.^(٩٢)

وبحلول آخر سبتمبر، كان الصراع بين نوبار والفرنسيين قد بدأ في التركيز على توزيع السلطات داخل النظارة. فقد أصرت فرنسا على منح مرشحها للأشغال العمومية الإشراف على كل الطرق والقنوات ومرافق الري والسكك الحديدية والموانئ (بما فيها الإسكندرية) وكذلك ديوانى التجارة والزراعة.^(٩٣) ورد نوبار بأنه لا يمكنه تسليم السكك الحديدية، مدعياً أنها تتبع بحكم العادة المالية، ولا الموانئ حيث تحول مواردها إلى ناظر المالية. وكان على استعداد لسحب تعيين كوفيه وتعيين دو بلينيير إذا ما تراجعت فرنسا عن طلبها بالحصول على مقعد في نظارته، لكن فرنسا أجابت بأنها لن تعطي دو بلينيير الإذن إلا إذا منح سلطات "كاملة" كناظر للأشغال العمومية.

وقد أثار الطلب الفرنسى بالسيطرة على نظارات تهم بريطانيا الاهتمام فى لندن. فقد كان من الصعب على بريطانيا الاعتراض على طلب فرنسا التمثيل فى نظارة نوبار، لكنها كانت ترتاب فى فكرة سيطرة فرنسى على السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، الذين وضعهما مشروع جوشن - جوبير تحت إدارة هيئة يكون لبريطانيا الغلبة فيها. يضاف إلى هذا أن تسليم السكك الحديدية لفرنسى يعد انتهاكاً للوعد الذى قطعه نوبار لويلسون بأن تكون السكك الحديدية والجمارك تابعة مباشرة لناظر المالية. وقد اكتفى ويلسون

بإبلاغ نوبار تلغرافيًا بأن ميناء الإسكندرية والسكك الحديدية يتبعان نظارة المالية. (٩٤)

ومنذ أوائل سبتمبر، أخذ نوبار يستحث الحكومة البريطانية الإسراع في منح ويلسون إذنًا رسميًا، لكن كان جل ما حصل عليه بيانًا غير رسمي بالموافقة على تعيين ويلسون. وقد أربك هذا التأخير نوبار إلى حد كبير، وبدأ يعتقد بأن بريطانيا وفرنسا قد عقدتا اتفاقًا من وراء ظهره. (٩٥)

وأتاح ضعف نوبار المتزايد (لم يتمكن من تشكيل وزارته قبل التوصل إلى تفاهم مع الدول الأوروبية) العديد من الفرص أمام إسماعيل، الذي استغل الموقف لإعلان رفضه تسليم صكوك حيازة ٤٢٥٧٢٩ فدانا سبق وتعهده بتسليمها في أغسطس. وحيث قد سبق عرض هذه الأراضي كضمان لقرض جديد، فقد أصاب تصرف إسماعيل المفاوضات التي كانت تحرز التقدم آنئذ مع بنك روتشيلد بباريس بالانتكاس. (٩٦) وقد خشي نوبار من أن تؤدي حركة إسماعيل غير المتوقعة إلى اضطراره للرضوخ للمطالب الفرنسية أو تؤدي، وهو الأسوأ، إلى تدخل أوروبي مباشر. وعلى وجه الاستعجال، حثت الحكومة البريطانية مرة أخرى على القبول رسميًا بتعيين ويلسون حتى يتمكن من مواجهة مشاكله مع الخديو وينجح في زيادة القرض الذي كانت الحكومة في أمس الحاجة إليه.

وكان التأخير في الحصول على قرض جديد سببًا في إضعاف حكومة نوبار. وكان هذا القرض، الذي أوصت به لجنة التحقيق، لا غنى عنه لنجاح النظام الجديد. وعقب رضوخ إسماعيل في أغسطس، توجه ويلسون إلى أوروبا حيث شرع في مفاوضات مع روتشيلد للحصول على قرض بمبلغ ٨ ملايين من الجنيهات، بضمان الممتلكات الخديوية. لكن مع تصاعد المشاكل بين نوبار والفرنسيين، تعثرت المفاوضات مع روتشيلد وتدهور موقف حكومة نوبار، التي كانت تواجه عقبات جمة في تحصيل الموارد، لكن إسماعيل لم يكن الطرف الوحيد الذي يعرقل المفاوضات. ففي أواخر

سبتمبر، عُلِمَ أن الحكومة الفرنسية أقنعت روتشيلد بعدم الموافقة على القرض قبل التوصل إلى تسوية بشأن سلطات ناظر الأشغال.^(٩٧) وربما كانت تلك أقوى ضربة توجه إلى نوبار، الذى كان على حكومته أن تتلقى جانباً من القرض على وجه السرعة، وإلا أصيبت فى مقتل.

وأمام هذه العقبات، كان لابد من خطوة حاسمة. ففوض نوبار ويلسون فى التوصل إلى حل مع فرنسا بشأن نظارة الأشغال، وتوقيع اتفاق إذا لزم الأمر. وهكذا انتقلت العقبة الكأداء فى المباحثات إلى أوروبا؛ حيث يتولى التفاوض حكومتا فرنسا وبريطانيا، التى أيدت مطالب الفرنسيين للحد من نفوذهم.^(٩٨) وكان نوبار متحرراً من أية أوهام؛ فقد كان على يقين من أن قراره سيكلف الحكومة المصرية استقلالها. فإذا ما طالب الإيطاليون بوزارة، أجاب نوبار دو مارتينو (القنصل الإيطالى العام) ساخراً بأن عليه التوجه إلى باريس أو لندن حيث تتقرر الشؤون المصرية، ولم يكن أمامه سوى الرضوخ لإرادة الدول الكبرى. وفى ١٦ أكتوبر، وبعد ثلاثة أسابيع من تفويض ويلسون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية، طلب إلى نوبار، الذى كان يحلم واهما باستقلال مصرى تضمنه أوروبا، الموافقة على اتفاق توصلت إليه كل بريطانيا وفرنسا بإعادة هيكلة الإدارة المصرية.^(٩٩)

وكانت الاتفاقية من شقين: الأول يحل الخلاف بشأن توزيع السلطة داخل النظارة. فوضع ميناء الإسكندرية تحت إمرة ناظر المالية، بينما وضعت موانئ مصر الأخرى تحت سيطرة الناظر الفرنسى للأشغال العمومية دو بلينيير، الذى يتولى كذلك شؤون السكك الحديدية. ولم تتضمن الاتفاقية تعيين وزير إيطالى، بالرغم من تعيين برافيللى، ممثل الدين الإيطالى، فيما بعد، مراجعاً عاماً.^(١٠٠) واتفق على إمكان طرد أى من الناظرين الأوروبيين دون إجماع الحكومات الأوروبية، وإعادة العمل تلقائياً بنظام الرقابة الثنائية الذى وضعه جوشن وجوبير.^(١٠١) وقد أعطى هذا

الاتفاق الناظرين الأوروبيين سلطة تفوق سلطة نوبار، الذى سبق واقتراح أن تكون السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ومراسى قناة السويس تابعة له كرئيس لمجلس النظار.^(١٠٢) وبالإضافة إلى ميناء الإسكندرية، أُسند إلى ويلسون إدارة الجمارك والدين العام والإدارة المالية للأقاليم. وأصبح كل موظف حكومى يتصل عمله بتحصيل الموارد يتبعه تبعية مباشرة. وتولى دو بلينيير مسئولية الترعى والكبارى والتلغراف والقناطر^(١٠٣)، وقد حظى هذان الناظران بوضع متميز حتى فى رواتبهما. فراتب كل منهما السنوى (٦٠٠٠ جنيه) كان ضعف راتب نوبار (٣٠٠٠ جنيه) وزملائه من غير الأوروبيين.^(١٠٤)

كما خسر نوبار فى الشق الثانى من الاتفاق؛ حيث رُهنت إدارة الممتلكات الخديوية لضمان قرض روتشيلد. وكما رأينا، كانت فرنسا تطالب بأن تكون هذه الأراضى تابعة لناظر الأشغال. وكان ويلسون قد اقترح إدارتها من قبل إدارة خاصة تتألف من إنجليزى وفرنسى ومصرى، لكن نوبار اعترض على هذا الاقتراح منطلقاً من أن ثلاثة رجال على كل هذا القدر من اختلاف التكوين لا يمكن أن يتحقق لهم الانسجام فى أداء عملهم. وكان نوبار يفضل إخضاع هذه الممتلكات لنظارة الأشغال.^(١٠٥) وجاء القرار النهائى، الذى توصل إليه الإنجليز والفرنسيين فى باريس، بتشكيل هيئة خاصة تتألف من مصرى وإنجليزى وفرنسى. ويتم اختيار الفرنسى والإنجليزى من قبل حكومتيهما، ولا يجوز عزل أى منهما إلا بالإجماع. وكنوع من التنازل لنوبار، سُمح للحكومة المصرية بالتعيين الفعلى للممثلين الإنجليزى والفرنسى فى هذه الإدارة، بعد الحصول أولاً على موافقة ويلسون ودو بلينيير. وبناء على هذا، تم تسليم مستندات الحياة الخديوية والموافقة على القرض، لكن بعد أن أحكمت بريطانيا وفرنسا قبضتها على الإدارة المصرية.

كان عزوف الدول الأوروبية عن تأييد جهود نوبار لتشكيل نظارة قوية وموحدة تتمتع بالثقة هو أول مواطن الضعف. أما الثانى فكان معارضة

الذوات الأتراك. ويعزو فيفيان فشل حكومة نوبار (فى فبراير ١٨٧٩)، فى جانب منه، إلى عجز نظارته عن الفوز بتأييد قطاعات مهمة من المجتمع.^(١٠٦) وحيث أن الأتراك كانوا يشكلون العنصر السائد فى الإدارة العليا، علينا من ثم إن نعرف ما إذا كانت جهودًا قد بُذلت لتمثيل الأتراك فى الإدارة، والأهم أن نعرف سر العداء التركى.

كان زعيم الحزب التركى بلا منازع هو محمد شريف، الذى لزم قصره بعد استقالته. ونظرا لنفوذه الكبير، بدأ نوبار والمقربون منه يفكرون بجدية فى ضمه إلى النظارة. وكان فيفيان قد كتب منذ ١٥ يوليو أن عرض إسناد نظارة الداخلية إلى شريف تمت دراسته، وأن انضمامه يمكن أن يقوى من الوزارة.^(١٠٧) والمعلومات الخاصة بهذه المسألة إما ضئيلة وإما محرفة. فحسب بل والرافعى، تلقى شريف عرضًا بتولى نظارة الجهادية ورفضه، لكن شولش يكتب أن نوبار لم يكن يريد غريمه القديم فى الوزارة بأى حال. على أن مسألة مشاركة شريف تظل معلقة، لأنه فى ١٤ ديسمبر يحدثنا فيفيان مرة أخرى عن محاولة جرت لاستمالة شريف بتعيينه فى منصب نظارى، بالرغم من تشككه فى إمكان عمل شريف تحت إمرة نوبار.^(١٠٨)

وربما إرضاء لشريف، أسند نوبار نظارة الجهادية إلى صهره محمد راتب باشا.^(١٠٩) وكان محمد راتب، قائد حملة الحبشة سيئة الطالع، الشركسى التركى (من عتقاء محمد علي)، يتمتع بعلاقات وثيقة بالأسرة الخديوية، لزواجه من شركسية من جوارى إسماعيل، ومقربًا منه. لكن راتب لم يكن يتمتع بنفوذ شخصى يعتد به. ولأنه، كناظر، لم يتمتع بالكفاءة أو الخبرة، فلم يكن له رجال؛ وكناظر للجهادية كان يعامل باستهانة من قبل نوبار وزملائه. ولم يضيف وجوده قوة للوزارة أو تعضيدًا لشريف، الذى ظل على معارضته العنيدة لنوبار.

وقد شكا شريف من أن نوبار "غريب"، وأن رياض وعلى مبارك

مرفوضان من الناس، وأن الوزيرين الأجبيين يتحدثان باسم أوروبا لا باسم مصر، لكن هذه الانتقادات لم تكن أكثر من مبررات للاعتراض على نظارة تهدد سياساتها الامتيازات الاقتصادية والسياسية التي يتمتع بها الأتراك في مصر. ويأتى التهديد الاقتصادى الرئيسى، والذي على أساسه التقت مصالح الأتراك مع أعيان الريف، من اقتراح ويلسون بزيادة الضرائب على الأراضى العشورية.^(١١٠) لم تكن الفكرة جديدة. ففي ١٨٧٦، سبق لكيف أن اقترح جعل العشورية بنفس مقدار الضرائب الخراجية، وقدر الزيادة السنوية لهذا الإجراء بـ ٧٠٠ ألف جنيه. وبعد تشكيل لجنة التحقيق، وافق إسماعيل نفسه على مبدأ زيادة الضرائب على حائزى الأراضى العشورية، الذين لم تزد الأموال المتحصلة منهم فى ١٨٧٧ عن ٣٣٣ ألف، بينما بلغت حصيلة الضرائب الخراجية ثلاثة ملايين و ١٤٣ ألف جنيه.^(١١١) وكان ويلسون يأمل من وراء إنهاء هذه التفرقة تحقيق زيادة كبيرة فى متحصلات وزارته.

وكانت هذه الزيادة المقترحة جزءاً من خطة أوسع لإعادة ضبط الضرائب فى مصر.^(١١٢) وقد أعد ويلسون لعمل ربط شامل للضرائب الزراعية، يتم عن طريقة تصنيف الأرض والتأكد صكوك ملكيتها، والتوصل إلى نظام جديد للسيطرة على الموارد. وعند بدء المسح فى فبراير، بعد تعيين كولفين للإشراف عليه، أثار الإصلاح المقترح قلق أصحاب الأراضى، الذين خشوا على سلامة أراضيهـم - وهى مخاوف تأكدت بجلاء عندما بدأ ويلسون البيع الجبرى للأراضى لسداد الضرائب المقررة عليها.

كما خشى أترك مصر وكبار ملاك أراضيهـا من أن يكون فى نية ويلسون إلغاء قانون المقابلة. وكان قد سبق إلغاء هذا القانون بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦، وأعيد العمل به فى نوفمبر التالى، لكن بعد تعليق تخفيض الضريبة السنوية الذى قرره الحكومة لمن يسددون المقابلة.^(١١٣) وهكذا، حُرم الخاضعون للقانون من أى فوائد عاجلة، مع استمرارهم فى دفع المقابلة.

وأثارت الشائعات عن عزم ويلسون إلغاء الضريبة مخاوف ملاك الأراضي في مصر من ضياع الأموال التي سبق ودفعوها بالفعل هباء.

كذلك، فقد هددت الوزارة "المسئولة" سيطرة الأتراك على إدارة مصر.^(١١٤) ولبت الأمر توقف عند حد فقدان سيطرتهم على النظارات المهمة، فقد أصبح واضحاً للعيان أن أيام الهيمنة التركية صارت معدودة، عندما بدأ "الأجانب" يسندون الوظائف الخاضعة لهم إلى الأصدقاء والأعوان. وقد استعان نوبار بأقاربه. فأصبح أرتين بك مديراً للمجلس الخديوى، وعُين تيجران سكرتيراً عاماً لمجلس النظار؛ وشغل بوغوص بك، ابن نوبار، منصبا كبيرا في السكك الحديدية. وعين على مبارك فنيين مصريين لمكاتب الأشغال العمومية. وشغل ويلسون ودى بلنير الوظائف التابعة لهما بموظفين من الأقباط والشوام والأوروبيين برواتب مرتفعة. فمكتب المحاسبة، على سبيل المثال، استخدم ٢٤ أوروبياً خلال فترة شغل ويلسون للإدارة المالية. وكانت الزيادة المطردة في أعداد الموظفين الأوروبيين على رأس شكايى محمد شريف ومجموعته.

وفى أثناء ذلك، تم خفض رواتب بعض الموظفين بمقدار النصف وفصل البعض الآخر فصلاً نهائياً. وجرى خفض رواتب بعض الموظفين غير الأوروبيين بصورة متعسفة، بينما لم تتأثر رواتب الأوروبيين على الإطلاق.^(١١٥) وخلال شهور من تولى نوبار، جرى طرد أكثر من ٥٠٠ من موظفى الحكومة. أبعد البعض لأسباب اقتصادية، لكن كانت هناك أيضاً دوافع سياسية. فعندما شكّا أحد الرعايا البريطانيين يقيم بأسوان للقنصل العام من المعاملة الفظة التى لقيها على يد الموظفين المحليين، قام نوبار، رداً على هذا، بفصل أحد الموظفين — وهو دليل بين على أن مصر كانت تحكم من قبل وكلاء أوروبا.^(١١٦)

وبمجرد سيطرتهم على الجهاز الإدارى، شرع حكام مصر الجدد فى

تدعيم سلطتهم والقضاء على المعارضة.^(١١٧) ففي يناير ١٨٧٩، ألغيت محافظة القاهرة، وقُسمت إداراتها بين نظارات المالية والأشغال العامة والداخلية. وفي الشهر نفسه، أعاد دو بلنير تنظيم الأشغال، مقسما إياها إلى أقسام إدارية وتنفيذية منفصلة، وشكل ستة مناطق هندسية يرأس كل منها رئيس مسئول مسئولية مباشرة أمام النظارة. وبعد اكتشاف أن الخدمات في الأقاليم يشرف عليها اثنان من مفتشين العموم يتلقيان أوامرها من التفتيش وليس من الأشغال العمومية، قلص دو بلنير من سلطات هذين المفتشين ومنحهم سلطات مؤقتة فقط. وفي ٨ سبتمبر، ألغى تفتيش الوجه البحري - وهي طريقة ملائمة للتخلص من إدارة شاهين باشا، أحد أكثر الموظفين الأتراك إخلاصا لإسماعيل. وقد تبع ذلك إلغاء تفتيش الصعيد في يناير، والذي كان يديره عمر لطفى وهو موظف تركي بارز آخر ومن مؤيدي إسماعيل.

على أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتطهير الإدارة من أصحاب المناصب من الأتراك. فقائمة التعيينات التي يوردها أمين سامي تبين استمرار معظم الأتراك في وظائفهم في المحافظات والمديريات بعد تشكيل حكومة نوبار. فالتغيير الشامل لم يكن إجراءً حكيماً على ما يبدو، لكن على أى حال لم يكن هناك ما يكفى من الموظفين البدلاء الذين يتمتعون بسلطة كافية للحلول محل الأتراك. من هنا جاء الإبقاء على عمر لطفى واستخدام ويلسون له للمساعدة في تحصيل الضرائب المتأخرة في الصعيد.^(١١٨) وكان هذا أمراً مهماً، لأن استمرار الوجود التركي، خاصة في الأقاليم، أتاح إمكانية أمام إسماعيل للمقاومة السرية للنظام الجديد.

وعلى الرغم من فقدانه لأراضيه وامتيازاته، ظلت سلطة إسماعيل قائمة. فعلى مدى ثلاثة أرباع القرن، كانت أسرته تأمر فتطاع، ولم يكن لأمر مفاجئ مثل أحداث أغسطس ١٨٧٨ أن يزعزع الرهبة المتأصلة في نفوس

رعاياه. وقد أعمت الكراهية الشخصية الحادة التى تصل إلى حد المقت نوبار عن حقيقة مهمة هى أن الخديو لا يزال قويا، ويجب عمل حسابه.^(١١٩) وبدأ إسماعيل، المهان والغاضب من تشكيل حكومة يقودها "خادم" سابق ينكر عليه أى دور فى الإدارة ويسعى علناً للقضاء عليه، يعمل بهدوء للتصدي للنظام الجديد.

ومنذ البدء، عزم إسماعيل على إثارة السخط الشعبى ضد النظارة فى القاهرة، والاستيلاء على عوائد الحكومة المحصلة من الأقاليم. وقد اعتمد بقوة على خلصائه من الأتراك. ففي منتصف سبتمبر، بدأ شاهين باشا مفاوضات مع كبار تجار القاهرة بهدف خلق حالة من الاحتجاج العام ضد تقليص سلطة الخديوى. كما لقيت فكرة إعلان الاحتجاج تأييد بعض علماء الدين، وهو ما يجعلنا نخمن أن تحركات شاهين كانت جزءاً من مجهود أوسع يستهدف إثارة السخط فى وقت كان نوبار مشغولاً فيه بمقاومة ضغوط فرنسا وإيطاليا للسيطرة على نظارته.^(١٢٠)

ونجح موظفو إسماعيل الأتراك فى زيادة العوائد بطريقة "غير شرعية" (أى دون تصريح من نظارة المالية) وذهبت مبالغ كبيرة إليه.^(١٢١) فقد تلقى مبلغ ١٨ ألف جنيه قام بتحصيلها مدير الجيزة، وكذلك كان مصير ٥٠ ألفاً قام بتحصيلها مدير البحيرة. وقام حارس إسماعيل الشخصى بـ "إنقاذ" أموال مهربة إلى القاهرة صادرها موظفو الدائرة. ولا يمكن معرفة المبالغ التى حُولت إلى إسماعيل بهذه الطريقة، لكن قدرته على زيادة متحصلاته وضعت عراقيل مالية كبيرة أمام النظارة.

كذلك فقد تحصن إسماعيل بمجموعة أخرى من الإداريين المتفذين: أعيان الريف، الذى كان مجلس شورى النواب يعبر عن مصالحهم. ويشكل نأى هذه المجموعة عن نوبار ومعارضتها له ثالث أكبر مصادر ضعف حكومته. فمنذ ١٨٧٥، كان أعيان الريف فى مصر يراقبون باهتمام شديد

تدهور الوضع المالى للبلاد، والذي رأوا فيه تهديدا حقيقيا لمصالحهم الاقتصادية. وقد اهتموا بوجه خاص بمصير قانون المقابلة، الذى كانوا يأملون تحقيق فائدة كبرى ورائه. وقد أثار إلغاء المقابلة بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ الكثير من شكوك الخاضعين للقانون فى مصير المبالغ الضخمة التى سبق وقدموها للخزانة. وكما رأينا، فقد أدى هذا الاهتمام إلى تلاقى مصالح كل من الأعيان وذوات الأتراك والخديو إسماعيل، الذى كان له مصالحه الخاصة فى معارضة السياسة المالية لأوروبا.

وفى ٧ أغسطس، عقد إسماعيل فى طنطا جلسة خاصة لمجلس شورى النواب، الذى لم ينعقد منذ ١٨٧٣. وخصصت الجلسة لمناقشة المقابلة، التى كان الخديو يريد إعادة العمل بها. كان معظم الذين حضروا الجلسة من الأعضاء الجدد، لكن كثيرين منهم سبق وشغل مناصب إدارية عليا أو ينتمون إلى أعيان الذوات. فكان مصطفى علام (القليوبية) ينتمى لأسرة من المشايخ يشغل أفرادها مناصب عالية فى الأقاليم منذ حكم سعيد، بينما كان عثمان الهرميل (الغربية) يفتخر بقرابته لأحد نظار الأقسام على عهد محمد على وأصبح فيما بعد عضواً بمجلس طنطا.^(١٢٢) وينتمى بدبنى الشريعى (المنيا) إلى واحدة من أغنى عائلات الصعيد. وفى ١٨٧٦، كان أحد أخوته رئيساً لمحكمة الاستئناف فى الصعيد وأخيه الآخر مفتشاً زراعياً بالمنيا.^(١٢٣) وترك محمد سلطان، "ملك" الصعيد، وظيفته كمفتش بالخاصة الخديوية ليشغل أحد مقاعد هذا المجلس. ولم يكن هؤلاء الأعضاء يشكلون الشريحة العليا من صفوة أعيان الريف فحسب، بل كان كثيرون منهم من أفراد النخبة السياسية-الإدارية.

واتفق النواب على تعيين لجنة من ثلاثة لإجلاء حقيقة الموقف المالى للحكومة وبحث إمكانية رد أموال المقابلة. وعندما أدرك المجلس استحالة رد الحكومة لأموال المقابلة، قرر فى ١٠ أغسطس استمرار العمل بقانون المقابلة.^(١٢٤) وكان هذا يتمشى، بالطبع، مع رغبات إسماعيل.

وبعد أن توصل الأوروبيون، فى ١٨ نوفمبر، إلى إعادة العمل بالقانون دون حصول الخاضعين له على أى فوائد عاجلة، واسى إسماعيل النواب بأن الفضل فى إعادة القانون يعود إلى قرارهم، والحقيقة أن جوشن وجوبير هما اللذان قررا إعادته كوسيلة لتدبير الموارد لسداد ديون مصر. ولم يعترض أى من النواب، خلال الجلسة التالية (فى إبريل ١٨٧٧)، على زيادة كل الضرائب بنسبة ١٠% للمساهمة فى دعم الدولة العلية فى حربها ضد روسيا. (١٢٥)

وبالرغم من أن المجلس لم يعارض إسماعيل وسائد كل خطواته، فقد كان هناك قدر من الشك فى أن عددًا من الأعضاء قد بدأ يفكر فى أن التحالف مع حاكم قلمت أظافره تعد فرصة للدفاع عن مصالحهم فى الأقاليم وتأكيد مكانتهم بشكل محدود. ويمكننا أن نلمح الإمكانيات التى أتاحتها الظروف الجديدة فى تصرفات سلطان باشا. وباعتباره عضوًا بمجلس شورى النواب، أيد سلطان بإخلاص سياسات إسماعيل؛ لكنه، بعد تشكيل وزارة نوبار، لم يتردد فى الاتصال بنوبار وعرض خطته لتخفيف أعباء الضرائب والإصلاح. (١٢٦)

لقد كانت السبعينيات أعوامًا قاسية على فلاحى مصر وأعيان قراهم، الذين تحملوا عبء ضائقة مالية تفوق حتى تلك التى شهدتها مصر فى أواخر القرن الثامن عشر. وكان المصريون تحت رحمة الخديو وإدارته. ومع ذلك أثبت المندوبون الذين اجتمعوا فى القاهرة فى ١٨٧٦ أنهم المدافعون الحقيقيين عن أهالى دوائرهم. فقد نجح محمد حساب (جرجا) فى الحصول على موافقة المجلس على تأجيل دفع ضرائب الصعيد لمدة ثلاثة شهور لإتاحة الفرصة لإصلاح الوضع. (١٢٧) وفى جلسة أخرى، طلب المندوبون معلومات عن الضرائب التى يدفعها سكان المدن، فى محاولة لتحقيق المساواة الضريبية بين سكان القرى والمدن. وفى مارس ١٨٧٨، وافق المندوبون، الذين انتابهم

القلق بشأن إهمال أعمال الري والحرص على حماية البلاد من خطر الفيضان، على قرارات تدعو إلى مضاعفة وسائل الحماية وتشكيل لجنة في كل إقليم لجمع المعلومات لتقديم المساعدة المالية للمتضررين من الفيضان. وفي ١٨٧٨، عندما جرى تحصيل الضرائب مقدما لتسديد الكوبونات، حصل تسعة أعضاء يمثلون خمس من مديريات الصعيد على قرض من اثنين من البنوك المحلية لدفع الضرائب المستحقة على مديرياتهم حتى لا يضطر الفلاحون لبيع محصولهم قبل نضجه بأسعار بخسة أو الاستدانة من المقرضين. لكن مثل هذه التصرفات لم تكن جديدة؛ ففي مناسبات أخرى أبدى النواب اهتمامهم بازدهار أقاليمهم.

وقد حدث تغير جذري في موقف المجلس خلال اجتماع ٢ يناير ١٨٧٩^(١٢٨) فمنذ ذلك التاريخ، كف المجلس عن المعارضة العلنية للتدخل الأوروبي، بما في هذا تشكيل لجنة التحقيق. والغريب، أن هذا الاجتماع عقد بناء على طلب من مجلس النظار لأنه كان يعد لزيادة الضرائب على الأراضي العشورية، وأيضا لأن بعض مشروعاته لم تكن لتنفذ بنجاح دون تعاون الأعيان. وحيث إن المجلس أبدى الإذعان دائما، لم يكن نوبار يتوقع أي صعوبة. وافتتح المجلس أعماله كالمعتاد بخطاب الخديوى، الذى أبلغ المجلس أن الحكومة ترغب فى مناقشة تنظيم المالية والأشغال العمومية. لكن قليلين هم الذين تنبأوا بمغزى الرد الذى بدأ بالقول: "نحن، مندوبو وممثلو الأمة المصرية، المدافعون عن حقوقها العاملون على رخائها، نشكر الخديو من كل قلوبنا على دعوته مجلس شورى النواب، أساس المدنية والنظام، للانعقاد". وواصل هذا الخطاب، الذى ألقاه عبد السلام المويلحى، الحديث عن المجلس كمصدر للتقدم وأداة لتحقيق الحرية. ووجه الشكر إلى الخديو على تشكيله لحكومة مسئولة أمام الأمة، مجسدة فى المجلس. وكانت هناك إشارات إلى مصلحة الوطن، ومصلحة الأمة، وحقوق الرعية. ويتمثل الجديد فى هذا الخطاب فى تمجيده للمجلس لا الحاكم. ويشير، للمرة الأولى، إلى دور

سياسى للمجلس. ولم تكشف هذه الجلسة عن فهم جديد لدور المجلس فحسب، بل ظهر هذا المجلس أيضاً كطلقة البداية للهجمات الموجهة للحكومة "الأوروبية".

لماذا كان هذا التطور المفاجئ وغير المتوقع؟ من المؤكد أن النواب كانوا متأثرين بانتقادات وهجوم الصحف المصرية على التدخل الأوروبى. لكن الأهم أنهم كانوا يعلمون أن إسماعيل لن يعارض تحركات موجهة ضد أعدائه. والحقيقة، كما سنرى، أن إسماعيل كان يحثهم ويشجعهم على هذا. وكان المجلس على علم بتطابق مصالح النواب والخديوى.^(١٢٩) ففى كل خطاب يؤكد فيه المجلس على "حقوقه"، كان يمتدح أيضاً إسماعيل بوصفه مؤسس العهد الجديد، ورائد المدنية والتقدم، والرجل الذى تلتقى تطلعاته مع تطلعات النواب. وكانت تحركات المجلس موجهة ضد حكومة نوبار لا إسماعيل.

وتكمن أهم أسباب معارضة المجلس فى تصرفات الحكومة الجديدة. وقد تركزت أكبر المظالم فى عبء الضرائب الذى ألقى على عاتق البلاد، وبالذات تحصيلها مقدماً فى وقت تشكو فيه البلاد من المجاعة. ويتحمل ريفرز ويلسون المسئولية الأولى عن وضع هذه السياسة. فقد سبق لنوبار الاعتراض على تحصيل الضريبة مسبقاً على أساس أنها تضر بالفلاحين، لكن ويلسون، الذى أمر بحملات جمع الضرائب من القرى بغض النظر عن الوسيلة، لم يعر اعتراضه التفاتاً.^(١٣٠) ولا عجب إن أدت هذه السياسة إلى تصاعد الشكوى التى اتخذت شكل التماسات قدمها مشايخ القرى للحكومة أو إلى النظر مباشرة. وفى أوائل يناير، قدم إلى القاهرة عدد كبير من المشايخ للمطالبة بتخفيف الضرائب، لكن هذا لم يسفر إلا عن توجيه فيفيان تحذير آخر لإسماعيل بحمله المسئولية عن أى تحرك ضد النظارة.^(١٣١)

كذلك بدأ المجلس يضيق بمعاملة النظارة المتعجرفة. فقد أدرك حكام

مصر الجدد أنه بدون تعاون المجلس الضمنى على الأقل فإن فرص نجاح إجراءاتهم ستكون قليلة، لكنهم لم يكونوا على استعداد للتنسيق مع المجلس أو تقديم أى شيء للنواب بالمقابل. وكما يلاحظ بورج، فإن معارضة ويلسون ونوبار لمجرد الظهور أمام المجلس أثار استياء النواب الذين أصبحوا على قناعة بأن الحكومة تتنوى الأفراد بالحكم دون مراعاة لمصالحهم.^(١٣٢)

وكما نعرف، فإن المجلس كان قد اجتمع لتلقى ومناقشة الإجراءات المتصلة بنظارتى المالية والأشغال. وبعد مرور عدة أيام دون جدول أعمال، اقترح محمود العطار (القاهرة) أن يطلب المجلس رسمياً الاطلاع على تفاصيل خطط الحكومة.^(١٣٣) وقد اعتذر ويلسون بأنه لم يضع بعد اللمسات الأخيرة على مقترحاته المالية، لكن دوبلنير عبر عن استعداده لمناقشة خطته لإعادة تنظيم الأشغال العمومية مع المجلس، وهى خطة شاملة وتتضمن تشكيل ست لجان (بعدد مديريات الدلتا) يتولاها مشايخ البلد. وحضر دوبلنير بنفسه إلى المجلس، لكنه اشتبك فى نقاش مع النواب بمجرد دخوله حول مادة تمد نظام السخرة ليشمل كل الفلاحين، بينما تتيح الإعفاء مقابل دفع البذل.^(١٣٤) وفى السابق، كان فلاحو الأبعاديات والعرب يعفون من السخرة مقابل تسخير قوة عملهم لخدمة المالك. وقد شكوا النواب من أن المادة تضيف عبئاً جديداً على ملاك الأراضى الذين أصبح عليهم أن يدفعوا مقابلاً لقوة العمل هذه. لكن هذه الاعتراضات لم تجد آذاناً صاغية.

وواصل ويلسون تحديه للمجلس برفض الحضور. وكان أقصى ما أمكن التوصل إليه هو أن يرسلوا إليه وفداً صغيراً (من خمسة نواب) لمناقشة تفاصيل اقتراحه. ووافق المجلس بشرط ألا يسمح لهؤلاء النواب التحدث باسم المجلس وأنه لا يزال على ويلسون أن يقدم اقتراحاته للمجلس. وبعد ثلاثة أسابيع، لم ينعقد خلالها هذا الاجتماع (بالرغم من جهود المجلس المتواصلة)، قرر النواب فتح نقاش عام حول مشاكل مصر المالية. وجاءت

النتيجة، كما يرى شولش، استعراضًا مؤثرًا لنظام الضرائب فى مصر، وتجديد الدعوة إلى التخفيف من هذه الضرائب.^(١٣٥)

وفى ٣ فبراير، شن المجلس هجومًا على الوزارة بسبب مرسوم يعطى لجنة التحقيق سلطة إصدار القوانين المالية والإدارية. واحتج النواب بأن الأوروبيين ليس من حقهم التشريع للمصريين وتجاهل المجلس، المدافع عن القوانين والمعبر عن مصالح الجماهير. وقالوا بأن الخديو كان يحترم حقوقهم ويستشيرهم فى المسائل المهمة.^(١٣٦) وطالبوا، عبر المتحدثين باسمهم، محمود العطار وعبد السلام المويلحى، بعرض كل المسائل المهمة على المجلس لمناقشتها. فهل نسى نوبار أن هناك بالفعل كيانًا تشريعيًا يمثل المصريين؟ (على الرغم من أن نوبار كان يعارض أيضا هذه الفكرة إلا أن موقفه بلغ حدا من الضعف بحلول فبراير جعله يختلف مع ويلسون ودو بلنير بشأن هذه المسألة)^(١٣٧) وتحت إلحاح هذه الاتهامات، مثل نوبار لمدة قصيرة أمام المجلس، لكنه لم يجب على الأسئلة بطريقة مباشرة. وحيث إن تلك كانت مسألة دستورية، على حد قوله، فمن الواجب مناقشتها فى مجلس النظار؛ ورد المويلحى بأن أساس أى حكومة متقدمة هو إشراك شعبها فى الأمور الدستورية. لكن نوبار لم يتخذ موقفا حاسما.

ومع نهاية فبراير، أصبحت المشاكل التى تواجه الحكومة الجديدة من الصعوبة بحيث يمكن التنبؤ بسهولة بقرب سقوطها. ففى الأقاليم، تعددت الاختلالات الأمنية، وتمثل ذلك فى عصيان الخفراء المنوط بهم حراسة الطرق والقرى. وقد عزا إسماعيل هذه الاختلالات إلى تقويض القبضة القوية للسلطة، لكن يمكن رده كذلك إلى استياء الكثير من مشايخ البلد، أصحاب النفوذ الحقيقى على هؤلاء الخفراء.^(١٣٨)

وكان الموقف أكثر سوءًا فى العاصمة؛ حيث واجهت النظارة تصاعد الاستياء من قبل أكثر شرائح المجتمع أهمية. وأصبح نوبار، المقيّد إلى

خزانة شبه خاوية، أكثر إنهاكاً وضجراً. وقد تضاعفت مصاعبه بعد ذلك عندما اختلف فيفيان، الذي كان يدعم نوبار بكل قواه فيما مضى، مع نوبار وويلسون بشأن سياستهما الداعية إلى إبعاد إسماعيل عن جلسات المجلس. فهو يرى ضرورة إعطاء إسماعيل دور في عمل النظارة، وذلك لاستعادة النظام وإحياء الثقة.^(١٣٩) وبينما كان هذا الخلاف محتدماً، حدثت واقعة كشفت بشكل مؤثر عن سطوة إسماعيل.

وتتمثل الواقعة في مظاهرة الضباط في ١٨ فبراير.^(١٤٠) ففي أوائل الشهر، سبق للنظارة أن قررت صرف راتب نصف شهر فقط لعدد كبير من الضباط، المثقلة رواتبهم بالفعل بالديون. وكان القلق داخل الجيش يتزايد، ويحمل معظم الضباط الأوروبيين المسؤولية عن تفاقم الأوضاع. وفي ١٧ فبراير، تقدم ما بين ٤٠٠-٥٠٠ ضابط بعريضة تطالب، ضمن أشياء أخرى، بتسوية المتأخرات. وفي صبيحة ١٨ فبراير، حملوا عريضتهم إلى مجلس شورى النواب، لكنهم أبلغوا بعدم إمكان التفاوض معهم. وصحبهم عشرة من النواب إلى مكان تجمع المظاهرة، الذي تتحرك منه باتجاه نظارة الجهادية. وصادفوا، في طريقهم، نوبار وويلسون، وهاجموهما. وفي النهاية، احتجز نوبار وويلسون بإحدى غرف نظارة المالية؛ حيث انضم إليهما رياض وعلى مبارك. وفي هذه اللحظة، يظهر إسماعيل في المشهد ويواجه المتمردين، ويأمرهم بالعودة إلى منازلهم ويعددهم بدفع متأخراتهم. وقد رضخ الضباط لأوامر الخديو بعد استعراض قصير للقوة من قبل القوات الموالية له.

ويبين شولش أن المظاهرة تمت بإيعاز من إسماعيل في محاولة للعودة إلى السلطة. وقد قام بتنظيمها وقيادتها لطيف سليم، الذي كان على صلة بصهره شاهين باشا، والذي فعل ما فعل الخديو التام ودعمه وتشجيعه. وكان إسماعيل متحفزاً لاستغلال الفرصة. فبعد انتهاء التمرد، أبلغ القناصل

أنه وحده القادر على فرض النظام وإقرار القانون. وطلب إبعاد نوبار عن الوزارة وتولييه، هو أو من يختاره، رئاسة مجلس النظار.^(١٤١) وأبلغ نوبار، بعد تخلي القنصلين البريطانى والفرنسى عنه، بأنه لم يعد يتمتع بالحماية العامة، وفى ١٩ فبراير قدم استقالته.

حل العقدة

هكذا بدأ الفصل الأخير في قصة الصراع بين أوروبا وإسماعيل للسيطرة على الحكومة ومواردها. فقد أفسحت استقالة نوبار الطريق أمام محاولات إسماعيل الماكرة والملتوية للتخلص من السيطرة السياسية الأوروبية واستعادة سلطته، لكن من الغريب أن قوة إسماعيل الفائقة تلك، والتي أساء تقديرها بصورة مذهلة كل من نوبار وويلسون، كانت السبب وراء تدخل القوى الكبرى والذي انتهى بالإطاحة به في ٢٦ يونيو ١٨٧٩. وبهذه الطريقة، تشكل الشهور التي تلت استقالة نوبار الفصل الأخير في قصة تفكيك السلطة الخديوية في مصر.

وقد أثار رحيل نوبار أسئلة ثلاثة: من سيحل محله في رئاسة مجلس النظار؟ ما شكل العلاقة بين الخديوي ومجلس النظار؟ ممن سيتألف المجلس بعد إعادة تشكيله؟ وقد اقترح إسماعيل أن تعرض عليه القرارات التي تتطلب تصديقه عليها من قبل الناظر المختص قبل مناقشتها في المجلس، وأن يُسمح له بدعوة المجلس للانعقاد وترأس جلساته، مع خضوعه، بالطبع، لأغلبية الأصوات.^(١٤٢) كما طلب إسماعيل تعيين ابنه وولي عهده، توفيق، رئيساً للمجلس. ولم تقدم أيًا من إنجلترا وفرنسا، المتنافستان على اقتسام النفوذ، وإن لم يعدا بعد لاحتلال مصر، أية مقترحات لإعادة تشكيل النظارة وأصرّا على عدم إدخال أي تعديلات على الترتيبات القائمة.^(١٤٣)

واختلف الأوروبيون، المعنيون أساسًا بأمر إدارة مصر، بشأن ما ينبغي عمله. وخوفاً من أن لا يتمكن من الاحتفاظ بمنصبه بدون نوبار، عارض ويلسون بشدة تعيين توفيق وضغط في سبيل إعادة نوبار.^(١٤٤) كما قرر إبعاد إسماعيل عن التدخل في أمور المجلس. وكان راغباً، وكذلك دو بلنير، في أن يطلع النظار فرادى إسماعيل على ما يتخذونه من إجراءات قبل مناقشتها في المجلس بل حتى السماح لإسماعيل بفحص هذه الإجراءات بالتنسيق مع المجلس، لكنهما كانا يرفضان السماح لإسماعيل بحضور اجتماعاته. وكان فيفيان، من ناحية أخرى، يعارض بشراسة عودة نوبار على اعتبار أن هذه العودة يمكن أن تؤدي إلى نكسة أخرى وزيادة العداء للأوروبيين. وكان يفضل تعيين توفيق رئيساً للمجلس. كما كان يرى ضرورة أخذ نفوذ إسماعيل الشخصي في الاعتبار في أي ترتيبات إدارية مستقبلاً. ولهذا، اقترح فيفيان والقنصل الفرنسي السماح لإسماعيل بالمشاركة في مناقشات المجلس، على أن يمنح الوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض على قراراته وإعادة الرقابة الثنائية. وكانت الفجوة التي تفصل بين فيفيان وويلسون كبيرة للغاية، وازداد الصراع بينهما شراسة. فاتهم ويلسون فيفيان بعدم مساندة نوبار فيما مضى، بينما اتهم فيفيان وويلسون ونوبار بمحاولة إحداث أزمة من شأنها أن تؤدي إلى تدخل الدول الكبرى والإطاحة بإسماعيل.

على أن الحكومة البريطانية أيدت ويلسون. وفي الأول من مارس، طلب المندوبان البريطاني والفرنسي رسمياً عودة نوبار إلى مجلس النظار وعدم السماح لإسماعيل برئاسة اجتماعاته.^(١٤٥) وبالمقابل، أبدت القوتان رغبتهما في تعيين توفيق رئيساً للمجلس، لكن إسماعيل اتخذ موقفاً صارماً من عودة نوبار، الذي رأى في عودته إهانة له أمام رعاياه وهو ما من شأنه زيادة حالة الاستياء. وبالطبع، لم يكن بمقدور إسماعيل رفض مطلب دولتين

قويتين كبريطانيا وفرنسا، لكنه أبلغ المندوب البريطاني بأنه لن يكون مسئولاً عن حفظ الأمن العام في حال عودة نوبار إلى منصبه.

وعلى ضوء هذه التطورات وربما لتغير في الموقف الفرنسي، الذي كان يفتقد الحماس لعودة نوبار، أدخل على الطلب البريطاني تعديل بسيط.^(١٤٦) ففي ٩ مارس، تلقى إسماعيل طلباً ثانياً بإعلان منح الوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض على قرارات المجلس وعدم اشتراكه في مناقشاته وقبوله بالمسئولية عن الأمن العام، لكن الطلب لم يتضمن أى إلحاح على عودة نوبار. وفي اليوم التالي، قبل إسماعيل بهذه المواد، وعُين توفيق رئيساً للمجلس. على أن إسماعيل لم يكن يفعل أكثر من كسب الوقت. فبعد أن تخلص من نوبار، لم تكن لديه النية للقبول بالتسوية التي كانت تهدف، حسب تعبير كرومر نفسه، إلى تحويل إسماعيل إلى مجرد رمز سياسي.

وبعد هذا بقليل، دخل إسماعيل في صراع حول ترشيحات الوزارة أدى إلى تأجيل تشكيلها. وبحكم حقه في اختيار النظار غير الأوروبيين، طلب إسماعيل نقل رياض إلى الشئون الخارجية والعدل، وشغل نظارة الداخلية بشخص يختاره هو. وادعى أنه فقد ثقته في رياض الذي لا تؤهله أصوله المتواضعة؛ وقال أن الداخلية يجب أن تكون بيد رجل يتمتع بقدر كبير من التأثير والكفاءة.^(١٤٧) وكالعادة، جاء رد فعل ويلسون شديداً. فاتهم إسماعيل بمحاولة إحكام قبضته في الأقاليم. فحيث إن بإمكان مدير الأمن إعاقه أنشطة المالية والأشغال العمومية، فلا بد من ضمان شغلها بوزراء متعاونين. وإبعاد رياض، كما يرى ويلسون، سيكون بمثابة ضربة موجهة لسلطته حيث كان قد شجعه على التعاون مع وعد بحمايته. وكان إسماعيل يتآمر ضده في الأقاليم، وكانت حركته الأخيرة مجرد خطوة في إستراتيجية أكبر تستهدف استبعاد النظار الأوروبيين والتراجع عن مجمل التسوية. وكما كان متوقعا، اعترض ويلسون ودوبلنير على مرشحي إسماعيل لشغل نظارة الداخلية. فإسماعيل

راغب كان طاعناً في السن ولا يعرف من اللغات الأوروبية إلا اليونانية، وأحمد راشد من رجال إسماعيل المعروفين، والأمير توفيق (الذي طرحه إسماعيل كحل وسط) العوبة في يد والده. كما دخل فيفيان المعركة، وكان يؤيد موقف إسماعيل بحماس بل بلغ حد الإشادة بإسماعيل راغب وأحمد رشيد — وهما من قدامى المؤيدين للخديوى — ووصفهما بالاستقلالية والاستقامة!

وفي ١٧ مارس أو نحو ذلك، طالبت الحكومتان البريطانية والفرنسية باستمرار رياض في نظارة الداخلية. وبعد هذا بيومين، وتحت التهديد باستقالة ويلسون ودو بلنير إذا لم يسمح لرياض بالاستمرار في منصبه، استسلم إسماعيل. كما استغلت الحكومة البريطانية الفرصة لسحب فيفيان، الذي حل محله فرنك لاسل في منصب القنصل العام.^(١٤٨) وهكذا، انحلت الورطة، وتشكلت وزارة توفيق على وجه السرعة: رياض للحقانية والداخلية، وأعيد تثبيت مبارك وويلسون ودو بلنير في نظاراتهم السابقة؛ وأسند إلى على ذو الفقار الأمور الخارجية (ربما لإغاية إسماعيل)، وتولى أفلاطون باشا الجهادية.^(١٤٩)

وخلال الأزمة التي دامت شهراً، ازداد الموقف المالى لمصر سوءاً. فالائتمانات لم تعد مجدية، والأعمال تعثرت، ولم تعد العوائد تقى بسداد الأقساط. وبحلول مارس، أصبح الأوروبيون المعنيون بإدارة مالية مصر على علم بضرورة إعادة النظر في تسوية جوشن — جوبير، وكان النقاش بشأن هذه المسألة قد بدأ بالفعل.^(١٥٠) وانهمكت لجنة التحقيق وريفرز وويلسون في العمل بهدوء لوضع خطة مالية جديدة، تتضمن في جانب منها إعادة العمل بقانون المقابلة. وقد توجهت الأنظار إلى نشاط وويلسون، الذي بدأ في صياغة مشروع لتقديمه إلى لجنة التحقيق وإسماعيل. وقد توصل وويلسون إلى أن السبيل الوحيد لتجاوز مصاعب مصر المالية هو إعلان الإفلاس.

واقترح تخفيض معدل الفائدة من ٧% إلى ٥% واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض الامتيازات المالية التي تتمتع بها بعض الفئات في مصر. ومن بين هذه الاقتراحات تخفيض المخصصات الخديوية من ٦٠٠ إلى ٣٠٠ ألف جنيه في العام، وزيادة الضرائب العشورية، وإعادة العمل بالمقابلة. وقُدمت نسخة سرية من المشروع إلى إسماعيل.

وعندما لم يتوفر لبعثة الدين، في ٢٨ مارس، سوى ٤٤ ألف جنيه لتسديد ٢٤٠ ألف جنيه مستحقة في أول أبريل، اقترح الوزيران الأوروبيان تأجيل السداد لمدة شهر. وقدم إلى إسماعيل مرسوما بهذا، لكن، وهو ما أثار دهشة ويلسون، أعلن الخديوى أنه لن يوقعه، معلنا أن مصر لم تفلس وأن بإمكانها الوفاء بالتزاماتها المالية.^(١٥١) ولما كان إسماعيل ظل يردد طويلاً أن مصر غير قادرة على الدفع، فإن هذا التغير المفاجئ يشير إلى وجود دافع خفي. وقد انكشف الأمر عندما أبلغ الخديوى لاسل في لقاء بينهما عن تلقيه شكوى من مجلس شورى النواب تحتج على خطة ويلسون.^(١٥٢) وأوشكت شكوك ويلسون في تأمر الخديوى على التحقق.

ففي ٧ أبريل، بعد أسبوعين من تشكيل وزارة توفيق، أبلغ إسماعيل القناصل الأوروبيين أن حالة الاستياء الشديد التي تنتشر في البلاد تفرض عليه اتخاذ خطوات جذرية. وقال أنه تلقى مشروعاً (يعرف باللائحة الوطنية)، يعبر عن رأى البلد، يقترح تعديل خطة ويلسون المالية ويطالب بتشكيل نظارة مصرية خالصة تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب وفق مواد دستورية جديدة.^(١٥٣) وإعمالاً لـ "إرادة الأمة"، أعلن إسماعيل حل مجلس النظار وتعيين شريف باشا على رأس مجلس جديد، وقام شريف بإبلاغ الأوروبيين، الذين أصابهم الدهول، أن البلاد في حالة هياج بسبب المعاملة المهينة التي يلقاها نواب مجلس شورى النواب من جانب الوزارة واقترح ويلسون بإعلان إفلاس مصر وإعادة العمل بقانون المقابلة. ولا

يمكن للخديوى، كما أكد شريف للقناصل، أن يتحدى إرادة الأمة وليس أمامه إلا الخضوع لهذه الإرادة.

ويرى المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى فى هذا التطور بداية لقيام وضع دستورى جديد.^(١٥٤) وحسب رأيه، فإن الأسابيع التى سبقت ٧ أبريل شهدت ظهور حركة وطنية تلقائية وجدت التعبير عنها فى "الجمعية الوطنية" التى تتألف من وجوه المجتمع المصرى. وهو يرى أن الخطة المالية التى قدمت لإسماعيل نابعة أصلاً من مجلس شورى القوانين، ويعتقد بأن معارضة شريف لحكم إسماعيل الاستبدادى لا تقل عن معارضته للتدخل الأوروبى. ويعتبر الرافعى قبول إسماعيل مبدأ النظارة المسئولة أمام المجلس ووعده بوضع دستور جديد إقرار "بواجبه" فى النزول على إرادة الأمة.

لكن الكسندر شولش ينظر إلى هذه الأحداث نظرة مختلفة؛ فهو يرى أن تمرد ٧ أبريل تم بتحريض من إسماعيل وبمساعدة الموظفين الأتراك وأعيان مجلس الشورى، الذين وجهوا السخط الشعبى لخدمة الخديوى. والجمعية الوطنية التى تشكلت فى أواخر مارس على يد المقربين الأتراك من إسماعيل لحشد التأييد للخطة المالية كانت فكرة إسماعيل نفسه. وحكومة شريف "المصرية الخالصة"، كان كل أعضائها من موظفين أتراك عملوا طويلاً فى خدمة أسرة محمد على. وشريف باشا، الذى يمتدحه الرافعى باعتباره مؤسس الدستورية فى مصر، كان فى الحقيقة من أشد الرجال إخلاصاً لإسماعيل. وأحداث ٧ أبريل لم تكن انتصاراً للدستورية، وإنما استعادة مؤقتة للنظام القديم.

ولتقييم إلى أى مدى استخدم إسماعيل وحلفاؤه الصلات الإستراتيجية والشخصية فى إنجاز هذا النصر المذهل والقصير العمر، فلا بد وأن نمعن النظر فى الأحداث التى سبقت تمرد ٧ أبريل، وبالذات علاقة إسماعيل بالأتراك ونواب مجلس الشورى.

ففى أثناء فترة نظارة نوبار، شكل إسماعيل ومجلس الشورى جبهة ضد الوزارة الأوروبية، مدعين أن حقوق المجلس القديمة ضاعت، وأن الحاكم وعدهم باستعادة هذه الحقوق.^(١٥٥) وفى جلساته، كان المجلس يرى أن نوبار "المستبد" يقف فى مواجهة إسماعيل "الدستورى". ولإدراكه لحاجته لمساندة المجلس لإلغاء الترتيبات السياسية التى فرضت عليه، كان إسماعيل يمالئ النواب ويتودد إليهم. وفى أوائل يناير قال فى اجتماع سرى للنواب البارزين أنه لن يعارض إذا ما اختاروا الوقوف فى وجه الوزارة. وقد تصاعدت هذه الجهود بعد سقوط نوبار. فقد عرض إسماعيل على النواب نسخة من مشروع ويلسون المالى (أو ربما أبلغهم بتفاصيله)، حيث سمح لهم بمناقشته فيما بعد.^(١٥٦)

ولعلمهم بترحيب إسماعيل بأى معارضة للنظارة، دخل النواب فى اشتباك كبير مع الحكومة متحدين حق النظارة فى فض جلسات المجلس.^(١٥٧) وفى ٢٧ مارس، أبلغ رياض المجلس بانتهاء دورة انعقاده التى حددها القانون بثلاث سنوات. وشكر المجلس على أعماله وقال إن الدورة الجديدة ستبدأ فى وقت ما مستقبلا. لكنهم قاوموا. وطلب محمد رياض مد عمل المجلس لمدة شهرين لدراسة الأوضاع المالية وهو ما كانت الحكومة تعترض عليه. وطلب محمد الراضى بمد جلسات المجلس لمدة شهرين لفحص الأمور المالية الذى سبق للنظارة وأن حجبها عنه. وتحدث عبد السلام المويلحى عن الحاجة لجعل الحكومة مسئولة أمام المجلس، وأصر بدينى الشريعى على عدم إصدار أى قوانين دون مشاركة المجلس. واستنكر رياض هذه الدعاوى لعدم تماشيها مع لائحة تشكيل المجلس، لكن المويلحى أوضح أن من حق المجلس مراجعة إجراءات الحكومة، وإقرارها، وتقديم قراراتها للخبير للتصديق عليها. وبعد إبلاغ رياض رفضهم العودة إلى منازلهم قبل الحصول على حقوقهم، أصدر النواب قرارا باستمرار انعقاد المجلس. وأرسل تقرير عن ما جرى فى الاجتماع إلى مجلس النظار والخبير.

وبعد سقوط نوبار، أصبح بعض الأتراك على قناعة بأن انتصار ولسون على فيفيان سوف يسفر عن محاولة من جانب ولسون ونوبار لإسقاط الخديو — وهو تخوف كان له ما يبرره. فبعد استدعاء فيفيان، كان نوبار يروج علناً لـ "انتصاره"؛ وكان لا يزال يلتقى بالنظار بصورة شبه يومية، وسافر إلى الإسكندرية ليكون في شرف استقبال فرانك لاسل عند وصوله، ويوم رحيل فيفيان أجرى مناقشات مع ولسون ودو بلنير ورياض في الوكالة البريطانية. وقد أثارت هذه التحركات مخاوف شريف على وجه الخصوص؛ حيث كان يشك في تواطؤ نوبار مع النظار، وربما برعاية الحكومة البريطانية، لإزاحة إسماعيل وتغيير نظام وراثته الحكم. وفي مذكرة ٢٤ مارس، كتب شريف يقول بأن الأمور إذا سارت على ما هي عليه، فستغرق مصر في الفوضى، وستكون بريطانيا المستفيد الوحيد. وتحدث عن احتلال قناة السويس والحرب. (١٥٨)

وأصبحت هاتان المجموعتان — الأتراك وأعيان المجلس — المساند الرئيسي لخطة إسماعيل المالية لمواجهة مشروع ولسون. (١٥٩) ويعتقد شولش أن باروت، سكرتير إسماعيل الخاص، هو الذى وضع هذه الخطة. وحسبما يرى نينيه، فإن إسماعيل اجتمع بالأعيان، وقدم لهم تنازلات دستورية مقابل التوقيع على خطته المالية وتأييدهم لها. وبعد هذا، أصدر المجلس عريضة تعلن أنه بعد دراسة خطة ولسون المالية وتبين أنها تتعارض مع مصالح مصر، فقد أعدت خطة مضادة، يعتمد نجاحها على منح المجلس نفس الحقوق والسلطات الممنوحة للبرلمانات الأوروبية بالنسبة للأمور المالية والداخلية. ويشمل هذا وضع قانون انتخابى جديد وإضافة مادة تجعل مجلس النظار مسئولاً أمام مجلس شورى النواب فى كل الأمور المالية والداخلية. وتشكل هذه العريضة، مع أخرى (فى ٢٩ مارس)، ومرسوم خديوى فى ٥ أبريل برفض إعلان إفلاس مصر، والمشروع المالى نفسه، عناصر اللائحة الوطنية التى قدمت للقناصل فى ٧ أبريل.

وأيا كان واضعوها، فإن هذه الخطة تعكس بوضوح مصالح الجماعات صاحبة الامتيازات، وخاصة الخديو.^(١٦٠) وهى تدين، ضمن أشياء أخرى، الإلغاء المقترح لقانون المقابلة، وتعتبر اقتراحات التعويض غير كافية، وتطالب بتخفيض معدل الفائدة على الدين الموحد إلى ٥%. وعلى عكس مشروع ويلسون، لا ترمى هذه الخطة إلى زيادة الضريبة على الأراضي العشورية، أو إصلاح نظام الضرائب بالرغم من أنه كان مطلباً لأعضاء مجلس شورى النواب. كما أنها لم تتضمن قائمة بمخصصات للخديو وأسرتة. وعندما سئل إسماعيل عما إذا كان مؤيدوها على استعداد لتقديم أراضيتهم لضمان نجاح الخطة، أجاب بأن هذا غير ضرورى حيث أنه لا ضمان أكبر من عزم جميع المصريين على بذل كل تضحية للحفاظ على كرامتهم والتي يهددها إعلان الإفلاس!

وسعى إسماعيل والباشوات الأتراك ونواب الشورى لحشد التأييد للخطة.^(١٦١) وخلال اجتماع بقصر إسماعيل راغب، أصدر مجموعة من نوات الأتراك بياناً يدعو لتأييدها، ويشير إلى أنه تمت الموافقة على مشروع ويلسون، وأن الضرائب العشورية ستزيد، وأن الفوائد المقررة بقانون المقابلة قد ضاعت. كما سعى إسماعيل للفوز بمساندة الشيخ البكرى، وهو من كبار علماء الدين، الذى كان يعقد الاجتماعات بمنزله، يحضرها أعيان الريف وعلماء الدين وغيرهم ليستمعوا إلى المتحدثين ممن يهاجمون الحكومة ويوقعوا عرائض لتأييد للائحة. كما كان مجلس الشورى، ذو الصلة القوية بصحف القاهرة، ركيزة أخرى من ركائز الزعامة. فمنذ البداية، كانت جلسات المجلس تحظى بنشر أخبارها بحماس فى الصحف، وخاصة صحيفة التجارة، المعبرة عن أفكار الأفغانى الثورية. وتصدى عبد السلام المويلحى، الماسونى وصديق الأفغانى، لتوجيه حملة إقرار اللائحة فى المجلس، بينما كان أخوه إبراهيم يعمل فى جمع توقيعات علماء الدين والوجهاء بالإسكندرية.

وبفضل هذه المجهودات، احتشد ٣٣١ اسمًا يمثلون مقطعًا عرضيًا من العناصر القيادية تأييدًا لمشروع إسماعيل المضاد.^(١٦٢) ويشمل هذا العدد ٦ من علماء الدين، و ٣٩ من كبار ضباط الجيش، و ٤١ من التجار والأعيان من القاهرة ودمياط، و ٧٣ من كبار موظفي الحكومة، و ٦ من أعضاء مجلس شورى النواب، وبطريك الأقباط، وكبير الحاخامات اليهود. وبعد جمع تلك التوقيعات، وضعت اللائحة بصورتها النهائية، و"أقرت" في ٢ أبريل بقصر إسماعيل راغب بحضور شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم وجعفر صديق والشيخ البكرى والشيخ العدوى والشيخ الخلفاوى. وبرغم الهياج الشعبى، لم يكن هناك، كما أبلغ جورج المندوب البريطانى، ما يدعو للخوف من وقوع تمرد. فالمؤيدون لهذا المشروع لم يكونوا من الثوريين، بل من أكثر الناس نفوذًا وثراءً فى البلاد.

ويثير دور شريف خلال هذه الأحداث الدهشة. فاستقلاله المعترف به كان نابعا من تأكيده على أنه وزملاؤه النظار سيستقيلون فى حالة إخلال الخديو بوعوده، ومن أنه لم يوافق على تولى النظارة الجديدة إلا بعد أن أصبح مقتنعا بأنها تعبر عن آمال كل المصريين.^(١٦٣) لكن هل يمكن للمرء أن يفكر حقًا فى وقوفه فى وجه راعيه وسيده الذى ظل على وفائه وإخلاصه له طوال الأزمة كلها، والتي بدأت فى ١٨٧٥؟ وفى هذا الصدد، تكشف مذكرة شريف لفيفيان فى ٢٤ مارس التى تعد وصفاً بسيطةً لعلاج الموقف السياسى، أن على إسماعيل أن يحكم مصر بالتنسيق مع مجلس من النظار يتألف من موظفين مصريين لهم احترامهم، يكونون مسئولين أمام الخديو أفرادًا أو مجتمعين باعتبارهم مجلسًا. وبالطبع كان يقصد شريف بالموظفين المصريين "المحترمين" نفسه وحفنة من الموالين من الأتراك. ولم يرد أى ذكر لمجلس شورى النواب فى مذكرة شريف، التى كانت تتحدث بلغة الخديو.^(١٦٤)

ويمكن أن نجد دليلاً إضافياً على نوايا وانحيازات شريف في اختياره للعاملين معه في الوزارة في ٨ أبريل. فقد أعيد تكليف إسماعيل راغب بنظارة المالية؛ وأسند إلى شاهين باشا نظارة الجهادية وعين عمر لطفى مفتش عموم، وهما معروفان بولائهما لإسماعيل؛ وعين على ذو الفقار، الذى نال مكانته عملياً من العمل فى خدمة خديوية مصر، ناظراً للحقانية؛ وأصبح محمد ثابت، الشركسى الأصل، ناظراً للمعارف والأوقاف، وأصبح محمد زكى باشا، الذى عمل فى خدمة ثلاثة من الخديوية، ناظراً للأشغال العمومية (احتفظ شريف بالداخلية والخارجية). ولم يدخل هذه "النظارة المصرية الخالصة" مصرياً واحداً. وهى، بتشكيلها كلية من الأتراك المواليين لإسماعيل، لم تكن تعبر عن المقطع العرضى للمصالح الذى عبر عنه بصورة مؤقتة الموقعين على اللائحة.^(١٦٥) وكان الهدف من رطانة شريف حول الحد من سلطات الخديو والحكم بواسطة حكومة مسئولة أمام مجلس الشورى هو استمالة تلك العناصر التى كان لا غنى عن تعاونها لإعادة إسماعيل إلى السلطة. وبصور وضع شريف نوعاً من المواقف التى يظهر خلالها رجال يدعون التعبير عن فكرة أو جماعة، لكن من المؤكد أن شريف نفسه لم يكن مستقلاً فى رسم هذه السياسة.

كان "تمرد" إسماعيل فى ٧ أبريل، الذى يعد أكثر محاولاته لتأكيد مكانته إثارة، هو الأخير. فعلى الرغم من أن التمرد يكمل تحركات إسماعيل الموجهة ضد النظارة "الأوروبية" التى بدأت فى أعقاب تشكيل نظارة نوبار — فى النهاية، خرج ويلسون ودو بلنير والمتعاونان معهما، على مبارك ومصطفى رياض، من النظارة — وبالرغم من عودة النخبة التركية الحاكمة القديمة إلى السلطة وعودة إسماعيل، اسماً وفعلاً، على رأس الحكم، فقد كان إسماعيل يمهد الأرض، وبالمفارقة، أمام عزله.

وكان الأوروبيون قد ناقشوا مسألة عزل إسماعيل قبل تمرد ٧

أبريل. (١٦٦) وكثيراً ما استخدم القناصل مسألة العزل على سبيل التهديد، وكان الوزراء الأوروبيون قد أوصوا بهذا كسبيل وحيد لتفادي أزمة جديدة. على أن بريطانيا وفرنسا كانتا، ومنذ ما بعد التمرد، تراهنان على الوقت؛ فقد رفضتا الإقرار بحق إسماعيل في اتخاذ القرار النهائي، وحثتا على طلب مساعدة الوزيرين البريطانى والفرنسى. وحاول إسماعيل جاهداً إقناع الدولتين بأنه لا يعتزم إنهاء الرقابة الأوروبية على مالية مصر. وأعلن، وهى يشير إلى التمرد الذى دبره بأنه مجرد تغيير للمجلس، أنه يفضل أكثر طرق المراقبة شمولاً لماليته. ولكى يثبت نيته الالتزام بمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، أمر شريف أن يطلب من بريطانيا وفرنسا أن ترشح كل منهما مراقباً عاماً جديداً.

وسرعان ما بدد إسماعيل أى شكوك بشأن نواياه الحقيقية. ففي ٢٢ أبريل، أمر بتنفيذ الخطة المالية المتجسدة فى اللائحة الوطنية، متجاهلاً تجاهلاً تاماً خطة ويلسون. ولتهدئة خواطر أوروبا، وقع إسماعيل مرسوماً بإقامة كيان إدارى جديد يسمى مجلس الدولة، على غرار Conseil d'Etat الفرنسى. (١٦٧) ويتألف المجلس من رئيس مجلس النظار رئيساً، واثنين من النواب من الأوروبيين، و٨ مستشارين (منهم ٤ من الأوروبيين)، و٤ من ضباط التحقيق (اثنان منهم من الأوروبيين)، وسكرتيراً عاماً. ومهمة المجلس، ضمن أشياء أخرى، هى إعداد القوانين، وتقديم الاستشارات القانونية، والفصل فى النزاعات الإدارية. لكن هذا لم يهدئ من الغضب الأوروبى. فتعالت الصيحات ضد وقاحة مصر فى ادعائها الحق فى تنظيم ديونها. (١٦٨) وبعد جدل لم يطل طويلاً بأن المرسوم لن يمس الحقوق والتعاقدات القائمة، اضطر شريف إلى الإقرار بأن المرسوم لن يصمد طويلاً أمام الضغط الأوروبى. وسرعان ما اكتشف أن نفس الشيء ينطبق على وضع إسماعيل نفسه.

وقد أخذت ألمانيا المبادرة. ففي منتصف مايو، قدم القنصل العام الألماني، يسانده الممثل الدبلوماسي النمساوي، احتجاجاً رسمياً على تعديل إسماعيل لاتفاقاته المالية من طرف واحد.^(١٦٩) فنظراً لأن الحكومة الألمانية اعتبرت مرسوم ٢٢ أبريل انتهاكاً لتعهدات مصر الدولية، فقد رفضت الاعتراف بقانونيته، واقترح ممثل أستراليا "إقناع" إسماعيل بالتنازل عن العرش لتوفيق. وبحلول منتصف يونيو كانت الاحتجاجات الرسمية ضد مرسوم ٢٢ أبريل قد صدرت أيضاً عن بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا. وفي ١٤ يونيو، نصح فيفيان إسماعيل بالتنازل لتوفيق. وإلا، كما قال فيفيان، تم عزل إسماعيل من قبل السلطان، الذي ينوي تنصيب عبد الحليم باشا خديوياً، ويحرم أبناء إسماعيل من ثم من حقهم في العرش. وتبع هذا اجتماع في ١٩ يونيو بين إسماعيل وممثلي فرنسا وبريطانيا، نصح خلاله إسماعيل "رسمياً" بالتنازل. وفي حال رفضه، ستطالب فرنسا وإنجلترا من السلطان عزله، وفي هذه الحالة لن تكون هناك مخصصات أو حق توريث العرش في أبنائه.^(١٧٠)

في تلك الأثناء، كان إسماعيل يعد لشن حملة لتقوية موقفه الداخلي وإقناع أوروبا والسلطان بأن تأييد الشعب المصري له لم يهتز. ففي ١٧ مايو، تلقى مجلس شورى النواب مسودة دستور جديد وضعه شريف ومستشاره النمساوي، د. كلر، وفي ٢ يونيو صدر قانون انتخابي جديد للمجلس.^(١٧١) ويقر الدستور الجديد حرية التعبير للنواب وحق المجلس في الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النظار. وفي أوائل مايو قام الشيخ البكري بزيارة فيفيان وقدم نفسه باعتباره من زعماء الحركة الوطنية. وقال إن آلاف المصريين ثاروا ضد التدخل الأوروبي، وجعلوا إسماعيل يقسم على المصحف بأن يحكم وفقاً للدستور. بل أنهم هددوه بالعزل إذا ما حنث بقسمه. وفي أواخر يونيو، كان الشيخ البكري ينظم حملة الالتماسات

المطالبة باستمرار إسماعيل في منصبه، وتلقى عبد السلام المويلى الأمر بحشد التأييد لإسماعيل فى المجلس، الذى أعلن رسميًا استعداده للتفاوض على أى شيء إلا عودة الوزراء الأوروبين إلى النظارة.

لكن الخديو بدأ يفقد سيطرته على الحركة التى أقامها. (١٧٢) فقد انقسم الموقعون على اللائحة الوطنية بين أغلبية تؤيد إسماعيل وأقلية تؤيد توفيق، الذى زكى نفسه عند القوى الأوروبية بالشكوى من أن أباه يتجاهله. وكان معظم مؤيدى توفيق من الدائرة المحيطة بجمال الدين الأفغانى، وهو ماسونى. وقد رأت هذه الشخصية الجماهيرية الطموحة فى تولى توفيق مزايا واضحة، لها ولأتباعها. وفى مايو أو يونيو، قام الأفغانى بزيارة القنصل العام الفرنسى وتحدث فى أمر عزل إسماعيل.

وأكثر ما يثير الاهتمام هو تخلى شريف عن ولاءه. ففي ٦ يونيو ١٨٧٩، ألمح شريف للقنصل البريطانى أنه لا يعترض على تنازل إسماعيل. (١٧٣) وبعد ذلك بحوالى أسبوعين صرح علنا بأنه لم يعد لمجلس النظر أو البلاد أى ثقة فيه. ويعزو البعض ارتداد شريف إلى تشجيع حزب جمال الدين الأفغانى. (١٧٤) على أن الأرجح هو خوف شريف من التدخل العثمانى الذى من شأنه من شأنه إلغاء حق توفيق فى وراثة العرش، والذى سيترتب عليه تصيب الأمى عبد الحليم، الذى لا يتمتع بأى شعبية داخل مصر. وتطور كهذا، كما قال شريف، من شأنه أن يلغى استقلال مصر الذى حصلت عليه بشق الأنفس ويخضع البلاد للتبعية للدولة العثمانية. (١٧٥) وبالإضافة إلى عدم معارضة إبعاد إسماعيل، عمل أيضا على إقناعه بالتنازل إذا ضمنت كل من بريطانيا وفرنسا الحفاظ على كل الحقوق التى حصل عليها محمّد على وخلفاؤه؛ فلم يكن مستعدًا بحال من الأحوال القبول بعبد الحليم باشا حاكمًا.

وكان إسماعيل لا يزال يأمل في الفوز بتأييد السلطان والحيلولة دون أى تصرف ضده من جانب الدولة العلية، عن طريق الرشوة وروابط الولاء واستعراض شعبيته في مصر. ورد على الطلبات الرسمية الأوروبية بالاستقالة بأن الموضوع برمته حول إلى السلطان وأن مصيره بيده. (١٧٦) لكنه علم، من خلال التقارير المرسلّة من أبراهام بك، وكيله في إستانبول، أن عبد الحليم يلتقى يوميا بالسلطان. وربما كان الأمل اليأس وحده هو الذى منعه من أن يرى ما هو محتوم. فقد تلقى إسماعيل طلب لقاء عاجل من ممثلى ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، بصحبة شريف، الذى حثه على التنازل. وعلى الرغم من أنه ظل متماسكا، لم يكن بمقدور الأوروبيين الانتظار. فضغطوا على السلطان لتعيين توفيق. وفى ٢٦ يونيو، قرأ شريف على إسماعيل برقية من إستانبول إلى "الخدو السابق" تأمر بعزله وتعلن تولى توفيق.

• ورتب شريف وإسماعيل راغب عملية نقل السلطة. واستدعى توفيق إلى قصر عابدين حيث احتفى والده بتحيته، واقتيد إلى ديوان إسماعيل، وقدمت له التحية باعتباره خديو مصر الجديد. وذهب إسماعيل إلى الإسكندرية استعدادا للرحيل. وفى ٣٠ يونيو ١٨٧٩، وسط مظاهرة توديع من السفن الحربية وبطاريات الشاطئ، أبحر إسماعيل وبطانته من ميناء الإسكندرية على متن اليخت المحروسة قاصدا نابولي. ولم يقدر له أن يرى مصر مرة أخرى. وقدّر لمصر ألا تشهد ذلك الاستبداد الذى عانتّه على يديه وأيدى أسلافه.

خاتمة

كما كان الحال غالبًا في التاريخ المصري، واكب تفكيك السلطة المركزية مرحلة من الاضطراب والفوضى السياسية. على أن الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨٢، تختلف عن أواخر القرن الثامن عشر في جانبين مهمين: أولها، أن الجماعات التي تصدت لقيادة المجتمع لم تأت من علماء الدين أو ائتلاف رجال الدين مع طوائف الحرف، وإنما من عناصر من داخل نظام الدولة الجديدة. وثانيها، أنه لم يكن هناك انهيار مماثل للبنى الاقتصادية والإدارية لمصر. والحقيقة أنه كانت هناك فترات من الاستقرار النسبي في ظل حكومة رياض (سبتمبر ١٨٧٩ - سبتمبر ١٨٨١)، الذي كان يتمتع بدعم الأوروبيين والتقنيين المصريين (ومنهم على مبارك)، وعلى مدى حوالي سبعة شهور من تعيين محمد شريف رئيسًا لمجلس النظار في سبتمبر ١٨٨١.

وأهم ملامح الفترة (١٨٧٩-١٨٨٢) هي الفصل المستمر للقوة عين السلطة، وعجز الجماعات المتنافسة عن إعادة تأسيس السيطرة المركزية. فلم يكن الخديو توفيق، رأس الدولة، يتمتع بأي نفوذ خاص وكان مخلصًا بيد القناصل الأوروبيين. وقد صارت قوى أخرى في سبيل السيطرة دون أن تتمكن جماعة أو ائتلاف من أن تبقى طويلًا أو تجمع في يديها كامل زمام السلطة. فقد تعاقب على حكم مصر موظفون متعاونون ونوات، ومن قبل مجموعة من النظار من المستويات الوسطى من البيروقراطية خلال الشهور التي سبقت وصول القوات البريطانية.

ومن بين تلك المحاولات لتأكيد السيطرة كان ذلك الانتصار المثير، لكن قصير الأجل للذوات في مجلس الشورى، الذي خاض تجربة دستورية حظيت بتأييد غالبية المصريين. وقد أوقف مجلس شورى النواب عقب إزاحة

إسماعيل، ولم نسمع شيئاً من أعضائه خلال نظارة رياض حتى يناير ١٨٨١، عندما بدأت مجموعة من الضباط بقيادة أحمد عرابي تعبر عن غضبها من طبقة الضباط من الشراكسة - الأتراك وتطالب بتحسين الأوضاع المادية للجيش. وهنا، اتصل نوات بارزون، ومنهم محمد سلطان، بالضباط الفلاحين وأقنعوهم بالانضمام للأعيان في مطالبتهم بوضع دستور جديد، كما تحدثوا مع محمد شريف في فكرة ترأس مجلس النظار عند إعادة تشكيل الحكومة. وقد أتت هذه المؤامرة ثمارها في سبتمبر ١٨٨١، عندما أطاحت مظاهرة قام بها الجيش المصري بنظارة رياض وانتهت بتعيين محمد شريف رئيساً لمجلس النظار الجديد، لكن شريف باشا كان بلا حول. فقد حاز أعيان مصر، الذين استغلوا الضباط كأداة، السلطة الحقيقية.

وكان الرجال الذين فازوا بمقاعد المجلس الذي انتخب في ديسمبر ١٨٨١ هم أكثر أعضاء نخبة مصر الإقليمية ثراءً ونفوذاً - نفس الأشخاص الذين ارتبطوا طويلاً بالإدارة العليا في ريف مصر. كان محمد شواربي وحسن الشريعي وسليمان أباطة ومحمد سلطان شخصيات معروفة، لكن كثيرين غيرهم، حتى من أعضاء المجلس الجدد، كانوا ينتمون لعائلات من أعيان الأقاليم. وكان هؤلاء الرجال معنيين أساساً بحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم كانوا يتمتعون أيضاً بتأييد شعبي واسع، وأظهرت نقاشاتهم اهتماماً حقيقياً بمصالح ناخبهم.

وعلى هدى العريضة التي قدمها مجموعة من الذوات إلى الخديو في سبتمبر ١٨٨١، والتي تبين أنه لا عدل ولا حرية للمجتمع بدون استعداد الحكومة للاستماع لممثلي الشعب، بدأ المجلس عمله. وفي ٢ يناير ١٨٨٢، عرض محمد شريف مرة أخرى على النواب مسودة جديدة لقانون المجلس (مايو ١٨٧٩)، يمنح المجلس حق إبداء رأيه في الميزانية لكن دون حق مراقبتها. وبينما النواب يناقشون هذا القانون، قامت الحكومتان البريطانية والفرنسية، خوفاً من احتمال تحرك النواب ضد الخديوي، بإصدار المذكرة

المشتركة في ٨ يناير، والتي تحوى تهديدا بالتدخل. وتدشن المذكرة المشتركة بداية عملية أسفرت عن فض الائتلاف الوطنى. وكان الضحية الأولى هو شريف باشا، الذى كان قد عاد إلى صف الخديو فى يناير بعد أن أصبح على قناعة بحتمية التدخل الأوروبى.

فى البداية، وضعت المذكرة المشتركة المجلس فى موقف صعب. فبعد تشكيل النظارة الجديدة فى فبراير برئاسة محمود سامى البارودى، وهو من أصدقاء عرابى ومؤيديه، أصدر النواب لائحة أساسية تطالب بمراقبة المجلس لنصف الميزانية غير المخصص لتسديد الدين، وتؤكد على عدم زيادة الضرائب دون موافقة المجلس، كما اقترح النواب إصلاح النظام الانتخابى. وأقر تشريع باعتبار مشايخ البلاد موظفين حكوميين وصرف مرتبات ثابتة لهم، وأن يحدد القانون وينظم علاقة هؤلاء الموظفين بالنسبة لسكان القرى والإدارة المركزية، وأن توضع قوائم بالناخبين فى الأقاليم، وأن يكون نواب المجلس مستقلين عن مديرى المديرىات. وعملياً، كان النواب يصرون على الحد من سيطرة الحكومة.

لكن بمرور الوقت، بدأ كثير من النواب يتشككون فى حقيقة رغبتهم فى معارضة أوروبا، خاصة على ضوء الهجوم الشرس الذى كان يشنه الخديو على النظام الجديد. وفى اللحظة الحاسمة، انضم محمد سلطان، رئيس المجلس، إلى صف الخديو. والسبب المحدد وراء ارتداد سلطان غير معروف، لكن علينا أن نتذكر أن سلطان كانت له علاقات قديمة بالأسرة الخديوية وموظفى مصر المتعاونين، وأنه أدرك ولابد الخطر الشديد الذى يهدد امتيازاته وثروته الذى يمكن أن ينتج عن استمرار التعاون مع حركة على طرف نقيض مع أوروبا. وبحلول يوليو ١٨٨٢، كان كل الأثرياء تقريباً وأكثرهم نفوذاً من أعضاء المجلس قد انضموا إلى الخديو والقناصل الأوروبيين فى الإسكندرية لينعموا بحماية السفن الحربية البريطانية. وأيدت الغالبية العظمى من المصريين، ومنهم عدد كبير من مشايخ البلاد، عرابى

ورجاله الذين انهمكوا فى تنظيم الدفاع عن مصر، لكن البيروقراطية المصرية ظلت سليمة لم تمس، تخرج رجال المستويات الوسطى من الإدارة ليؤدوا وظائف الإدارة العليا فى مجلس أطلق عليه المجلس العرفى. ووضعت هزيمة عرابى فى معركة النيل الكبير فى سبتمبر ١٨٨٢ نهاية للحركة الوطنية الوليد.

وبعد ١٨٨٢، استرد كثير من أفراد النخبة السابقة مناصبهم الإدارية، لكن هذا لم يدم طويلاً. فقد توفى محمد سلطان بالسرطان فى ١٨٨٤. ومات محمد شريف، الذى رأس أول نظارة يشكلها البريطانيون، فى ١٨٨٧، وانتهت خدمة على مبارك فى ١٨٩١، وترك نوبار منصبه نهائياً فى ١٨٩٤، لكن قبل ذلك بكثير بدأت بريطانيا ترقية أعداد متزايدة من الموظفين الشوام والأقباط الطيعين، والاعتماد على أعداد متزايدة من المستشارين الإنجليز من الجامعات البريطانية. كان هناك نظام جديد تتشكل ملامحه، وأصبح عصر الاستبداد الخديو مجرد ذكرى كئيبة.

وإذا كانت الحقبة من ١٨٠٥ إلى ١٨٧٩ شهدت نهاية الاستبداد، فقد شهدت أيضاً ظهور نظام جديد للحكم. فكما رأينا، اعتباراً من حكم محمد على شهدت وظائف وبنية وركائز الإدارة فى مصر تغيراً جذرياً. فأصبح للحكومة دوراً جديداً فى حفز التطور الاقتصادى والاجتماعى. وقامت بنية تراتبية على الطراز الغربى، مع فيض من القواعد والتنظيمات الجديدة. وجاءت التقنية الغربية، جالبة معها مهارات ومعارف علمية جديدة. ودخل المصريون المسلمون الإدارة بأعداد متزايدة. وبحلول السبعينات من القرن، كانت نتائج هذه التطورات بادية جلية. فقد قامت بيروقراطية مركزية لتحل محل نظام الامتيازات القديم، يتولى الإدارة فيه جماعات اجتماعية مستقلة. وظهرت نخبة إدارية جديدة، تتألف من التكنوقراط أوروبى التعليم لكن نظرتهم ليست أوروبية بالضرورة، ومن عناصر قوية من أبناء البلاد. وكانت هذه النخبة "المختلطة" مؤشراً على بداية النهاية لاستئثار الأتراك

بإدارة مصر. وقد جرى تبرير هذه التغيرات وغيرها باسم "التقدم" و"التمدن"، واستلهم نموذج للأمة المصرية يعطى الحق لكل المصريين فى المساهمة فى تطوير بلادهم والمشاركة فى ثمار هذا التطور.

لكن على الصعيد العملى أدت هذه التغيرات إلى تركيز غير مسبوق للسلطة وإحكام سيطرة الحكومة على المجتمع. وكلما حازت الإدارة المركزية المزيد من الوظائف ونشرت نفوذها بإصدار تنظيمات جديدة، كلما زاد خضوع الجماعات الاجتماعية لمطالب الدولة. فقد فقد علماء الدين، على سبيل المثال، سيطرتهم على التعليم، ثم القضاء؛ حيث أصبح المجتمع المصرى تحكمه قوانين مدنية جديدة بدلا من الشريعة. على أن هذا لا يعنى أن المجتمع كان عاجزا تماما أمام قوة ماحقة. فكما رأينا، كان هناك اتجاهها للمركزة أثارت حدته ردود فعل مضادة، كما كان للمجتمع الكثير من الوسائل لمقاومة مطالب الإدارة المركزية. وقد بينت هذه الدراسة كيف أمكن لجماعات تمثل مصالح خارج الحكومة اختراق البيروقراطية، وهى جماعات آلت على نفسها تسخير الحكومة لصالحها. على أن البيروقراطية، من منظور المجتمع ككل، لم توفر الفرص إلا للمجموعة الحاكمة ولم تجنى الغالبية العظمى من الرعاية سوى المتاعب والآلام.

لقد كان للبيروقراطية المركزية الجديدة التى ظهرت فيما بين ١٨٠٥ و١٨٧٩، بمحاسنها ومساوئها، أثرها العميق على الحياة فى مصر. فقد كانت جسرا بين الحكومة والمجتمع، وغيّرت من طبيعة السياسة، ويسرت ظهور نخبة إدارية جديدة، ومكنت من الفصل بين ملكية الحاكم والإدارة، وشكلت نواة بنى عليها من جاء من الحكام نظم حكمهم. وهكذا، أصبحت البيروقراطية الجديدة قاطرة قادت مصر إلى العصر الحديث.

الهوامش .

الفصل الأول :

1. I have found the following works most useful: El Sayed, "The Role of the Ulama"; al-Sayyid Marsot, "The Wealth of the Ulama"; Shaw, *Organization and Development of Ottoman Egypt*; Shaw, "Landholding and Land-Tax Revenues"; Abd al-Rahim, *al-Rif al-misri*; Lapidus, *Muslim Cities*; Hourani, "Some Aspects of Modern Egyptian History"; Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables"; Rabie, *Financial System of Egypt*; Ayalon, "Studies in al-Jabarti I"; Holt, "The Pattern of Egyptian Political History"; Raymond, "Quartiers et mouvements populaires"; Raymond, "Quartiers de résidence aristocratique"; Raymond, "Les sources de la richesse urbaine"; Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*; Gran, *Islamic Roots of Capitalism*.
2. The "pendulum swing" idea resembles Ibn Khaldun's theory of dynastic cycles and Pareto's concept of the circulation of elites; see Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*; Pareto, *Sociological Writings*.
3. See Schölch, "Constitutional Development."
4. Wittfogel, *Oriental Despotism*, sees Egypt as the prototype of a "hydraulic" society where dependence upon a single water supply throws all power into the hands of the government, which alone can maintain the irrigation system. During our period, however, village communities bore the chief responsibility for maintaining local irrigation works, and it was not until the establishment of perennial irrigation in the twentieth century that the central government controlled the water supply.
5. Since Max Weber had little knowledge of Islam or Middle Eastern society, his approach should be used cautiously. For an adaptation of the Weber model, see Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire*.
6. Hourani, "Ottoman Reform," pp. 36-66.
7. Hourani, "Some Aspects of Modern Egyptian History," p. 13.
8. Ibid., pp. 16-17. Ulama support for the mamluks was, of course, limited; in the late eighteenth century, members of this class vigorously opposed mamluk fiscal policies (El Sayed, "The Role of the Ulama," pp. 269-70).
9. See Crecelius, *The Roots of Modern Egypt*.
10. Abd al-Rahim, *al-Rif al-misri*, p. 88.
11. Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 83-84.

الفصل الثاني :

1. In *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot portrays Muhammad Ali as a mamluk whose policies were not fundamentally different from those

of his late eighteenth-century predecessors. This study was not in print at the time I composed this chapter, and I have not seen the manuscript.

2. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, p. 40.

3. On the viceroy's educational policy, see Heyworth-Dunne, *History of Education*; on his government's intervention in irrigation, transport, industry, and public health, see Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 191–200, 213–49, *passim*; al-Hitta, "The Development of Transport," pp. 406–15; Kuhnke, "Ophthalmological Clinics in Egypt."

4. Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 197.

5. Deny, *Sommaire des archives*, p. 138. See also the manuscript by G. B. Brocchi, "Divisions administratives de l'Égypte," 9 July 1824; fols. 94–97, in box 152, *al-Muṣaḥḥat*, A1; Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 86.

6. In 1811, for example, Ibrahim Pasha was named treasurer general to collect government revenues and make changes in the landholding system (Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 52).

7. See WM, no. 85, 20 J 1245/17 Nov. 1829; no. 191, 2 RT 1246/10 Sept. 1831; Baer, *Egyptian Guilds*, p. 93, and *passim*. On the Coptic scribes and the organization of the Egyptian state archive (*al-Daṣṭarkhana*), see Sami, pt. 2, p. 348; WM, no. 350, 8 N 1247/10 Feb. 1832.

8. Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 87–88.

9. *Ibid.*, pp. 78–79.

10. *Ibid.*, pp. 89–101; Campbell, "Report on Egypt," appended to Campbell/Palmerston, unnumbered, 6 July 1840, in FO 78/408b.

11. This paragraph is based on: Deny, *Sommaire des archives*, pp. 108–15; Lane, *Manners and Customs*, pp. 110–11; WM, no. 357, 28 N 1247/2 Mar. 1832; no. 388, 5 M 1248/4 May 1832; WMC, box no. 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," order from *al-Diwan al-Khidiwi* to *al-Muṣṭaḥsin al-Awwal* of 6 DH 1244/9 June 1829.

12. See Yates, *Modern History*, vol. 1, pp. 458–59; vol. 2, p. 215; Mengin, *Histoire de l'Égypte*, vol. 2, pp. 258–59.

13. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 90–104; 111ff.; Hamont, *L'Égypte sous Méhémet-Ali*, vol. 1, pp. 98–99; introduction to volume 1 of *Wizarat al-irshad*. Note that the viceregal cabinet had several designations, including that of council (*majlis*) and that it was basically an entourage composed of the viceroy's aides (*muṣṭaḥsinun*), some of whom met in council while the others merely served in the cortège (*maṣṭakib*).

14. Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 243; Deny, *Sommaire des archives*, p. 105; OL (1837), especially the preface which discusses the problems of overcentralization.

15. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 127; al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 1, p. 157; OL (1837), pt. 2, art. 6; Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 133, 185.

16. John Bowring, "Report on Egypt and Candia," fol. 405, in FO 78/381; Guémard, *Les réformes*, p. 256; Mengin, *Histoire sommaire*, p. 236.

17. Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, pp. 39–41; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 152; Planat, *Régénération de l'Égypte*, pp. 179, 202ff.

18. See Clot, *Aperçu*, vol. 1, p. 262.

19. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 111; Hamont, *L'Égypte*, vol. 1, p. 102; Guémard, *Les réformes*, pp. 277–78.

20. Clot, *Aperçu*, p. lxxxiv.

21. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 11.

22. This paragraph is based on: *ibid.*, pt. 2, pp. 372, 492, 591; Cattani, *Le règne de Mohamed Aly*, vol. 1, pp. 354–56; Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 82; HP. MS 37450, fol. 151.

23. See Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, pp. 68–69, 343; *WM*, no. 59, 19 RT 1263/6 Apr. 1847; no. 54, 14 R 1264/19 Feb. 1848; Sami, pt. 2, pp. 408, 508; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, pp. 76–77.
24. On Muhammad Bey, see Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 250; Yates, *Modern History*, vol. 1, pp. 123–24; Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 235. For Muharram Bey and Kamil, see Tugay, *Three Centuries*, pp. 118–22; Deny, *Sommaire des archives*, p. 95n2; Zaki, *A'lam al-jaysh*, pp. 59–61.
25. See Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 101; Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 189; Douin, *Une mission militaire*, p. 78; Clot, *Aperçu*, vol. 1, pp. lxxviii, 272; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 384; vol. 2, p. 33; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 117n7, 140; Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, p. 82; HP, MS 37450, fols. 184–85, 211; *MM*, no. 9631, *Mudad istikhdam Khalid Basha*; no. 17199, *Mudad istikhdam Ali Dhu al-Fiqar*.
26. Sami, pt. 2, p. 528n1.
27. The leading Armenian official in Egypt after the death of Boghos in 1844 was Artin Bey, director of foreign affairs from 1844 until 1850.
28. HP, MS 37449, fol. 122; *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 November 1847; Sami, pt. 2, pp. 253–54.
29. This paragraph is based on the following sources: on the *katkhuda*, see Deny, *Sommaire des archives*, pp. 116, 127; on Baqqi Bey, see *MDDMS, al-Ma'iya al-Turki*, reg. 62/407, Viceroy/Baqqi Bey, 19 L 1250/18 Feb. 1835; on Muhammad Sharif, see *WM*, no. 28, 11 N 1262/2 Sept. 1846; on Boghos Bey, see Yates, *Modern History*, vol. 1, p. 99; *MDDMS, al-Ma'iya al-Turki*, reg. 6/77, Viceroy/Boghos, 26 S 1236/3 Dec. 1820; on Ibrahim, see HP, MS 37450, fol. 162; Dodwell, *Founder of Modern Egypt*, pp. 200–01.
30. Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, p. 52; Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte et la Turquie*, vol. 1, pp. 109–11.
31. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 63–65; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 47.
32. OL(1837), pt. 3, art. 19; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 816.
33. Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 114; *WMC*, box 31, issue no. 23, 27 L 1244/2 May 1829; box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," copy of Turkish document no. 298, registered in *daftar* 58 of *al-Ma'iya al-Saniya*, 11 JA 1249/26 Oct. 1833; OL (1837), sec. 3, arts. 3, 13. When monthly pensions were assigned to former provincial employees in 1830, the order specified that a pension was *ihsan* (a gift) from the viceroy; in 1848, pensions were still so called. In 1844, a pension was legally designated a *mukafa* (reward, compensation) from the government (*WMC*, box 21, issue 129, 27 J 1246/13 Nov. 1830; *WM*, no. 123, 16 SH 1264/18 July 1848; *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, preface).
34. Clot, *Aperçu*, p. lxxix; Yates, *Modern History*, vol. 1, p. 458; St. John, *Egypt and Mohammed Ali*, vol. 1, pp. 59–60; Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte*, vol. 1, p. 13; Campbell, "Report on Egypt"; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 130; Cattani, *Le règne de Mohamed Aly*, vol. 1, pp. 220–21; vol. 2, pt. 2, pp. 2–3; Campbell/Wellington, no. 5, 24 Mar. 1835, in FO 78/257.
35. See Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 73–76; Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 203–10.
36. Baer, *Landownership*, p. 13.
37. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 65–67.
38. *Ibid.*, pp. 82–83; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 223–43.

الفصل الثالث :

1. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 69-74.
2. See Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 64-76, 122-52; Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*.
3. See Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 224-37.
4. *Ibid.*, p. 46.
5. For this practice in the eighteenth century, see Gibb and Bowen, *Islamic Society*, vol. 1, pt. 1, pp. 310-11.
6. See Landes, *Bankers*; Issa, *Capitalisme*.
7. This paragraph is based on: Landes, *Bankers*, pp. 116-15, 173-77.
8. This paragraph is based on: *ibid.*, pp. 224, 259-60; Hamza, *Public Debt*, pp. 79-82, 186, 189-90, 208.
9. Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 303-04, 324-25, 342-62, 394.
10. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 153-55; Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 148, 150-51.
11. Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 123, 128-129. Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, p. 49.
12. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 144.
13. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 12.
14. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 126-29; OL (1837), pt. 2, art. 25.
15. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 103; Deny, *Sommaire des archives*, p. 116; see also Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 216-17.
16. On the development of these governorates, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 640, 710; dates are from Sami's annual lists. The post of *muhtasib* was abolished after Muhammad Ali's reign (Baer, *Egyptian Guilds*, p. 44).
17. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 15.
18. Mas, *Awamir*, *Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 1883/66/21, *Viceroyal-Daqahliya*, 26 S 1272/7 Nov. 1855.
19. The Egyptian government did not keep budgets in the accepted sense of the word. Available information represents only rough estimates (Stanton/Stamley, no. 68, 12 June 1868, in FO 78/2038; Stanton/Derby, no. 154, 4 Dec. 1875, in FO 78/2405).
20. Mas, *al-Majlis al-Khususi*, reg. 66/76/27, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 20 M1280/7 July 1863; reg. 68/135/68, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 2 R 1281/5 Aug. 1864; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 669.
21. Zaghlul, *al-Muhama*, pp. 194-95, states that five courts were established in 1852. Other evidence from the Abbas and Sa'id period indicates no more than four of these courts existed at a single time, and that they were subject to viceregal intervention and caprice (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 69, 97, 322, 341, 410-17).
22. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 455-57, 593, 864, 883, and *passim*; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 113; cf. p. 238.
23. The most complete documentation is in WM, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, which reprints not only their statute, but also several discussions held in the Privy Council and the Consultative Chamber of Delegates about them; see also Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 943-51; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 116-17.
24. This paragraph is based on: WM, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, *al-La'ihah*: [sec. 1] pt. 3, arts. 34-35; [sec. 2] pt. 1, arts. 12-13, 24; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 864, 883, 925, 930.
25. WM, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871.
26. *Ibid.*; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 108; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 972-78, *Tarib*, esp. arts. 1-2, 4, 5; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 116.

27. *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, *al-La'iha*: (sec. 1) pt. 2, arts. 20–33.
28. *Sami*, pt. 3, vol. 3, pp. 1116–18, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, esp. arts. 1, 6–7.
29. *Sami*, pt. 3, vol. 2, pp. 970–72, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, arts. 4, 6, 14.
30. See *Sami*, pt. 3, vol. 1, pp. 36, 53, 409; pt. 3, vol. 2, pp. 581–82; pt. 3, vol. 3, p. 1232; Deny, *Sommaire des archives*, p. 120; Stanton/Granville, no. 69, 6 Sept. 1872, in FO 78/2229. Muhammad Ali had created a Department of *al-Auqaf*, but it was short-lived (*Sami*, pt. 3, vol. 1, p. 46).
31. See, for example, *Sami*, pt. 3, vol. 2, pp. 462, 500, 502.
32. Information about Charitable Endowments, Public Works, Education, and Interior is based on *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 68/129/85, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 25 M 1281/30 June 1864; *Sami*, pt. 3, vol. 2, pp. 520–21, 540, 647–48; *Mas, Auramir, Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 1943/45/94, *Viceroy al-Majlis al-Khususi*, 28 SH 1289/31 Oct. 1872. In 1859, Interior had 149 employees with a monthly salary of 183,495 piastres; in 1872, there were 24 members at 53,978 piastres a month (*Sami*, pt. 3, vol. 1, pp. 324–26; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 1956/33/2, *al-Majlis al-Khususi al-Maliya*, 4 SH 1289/7 Oct. 1872).
33. OL (1837), preface.
34. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 34, 115, 138.
35. Information on the Department of Public Works comes from *ibid.*, pp. 115, 125; *Sami*, pt. 3, vol. 2, pp. 581–82, 647–48; pt. 3, vol. 3, appendix on the railway administration.
36. See *Sami*, pt. 3, vol. 1, pp. 215–16, 241–42, 324–26; Minister of Interior/Green, 10 Oct. 1857, in FO 141/33.
37. *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 1956/33/2, *al-Majlis al-Khususi al-Maliya*, 4 SH 1289/7 Oct. 1872; *Sami*, pt. 3, vol. 3, p. 1191.
38. This paragraph is based on HP, MS 37453, fol. 187; About, *Le Fellah*, pp. 131–33; cf. HP, MS 37449, fols. 30–31.
39. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 120–21; *Sami*, pt. 3, vol. 1, pp. 17–18; *WM*, no. 49, 9 S 1263/27 Jan. 1847.
40. *Sami*, pt. 2: p. 541; pt. 3, vol. 1, pp. 17, 86; *al-Abhath*, box 52, dossier “Mawdu' al-Ta'lim,” *Viceroy al-Madaris*, 24 JA 1266/7 May 1850. In 1847, the Privy Council was composed of Ahmad Yagan, Ibrahim Pasha, Abbas Pasha, Hasan Bey, and Burhan Bey.
41. See *Sami*, pt. 3, vol. 2, pp. 458, 468, 804, 967; pt. 3, vol. 3, pp. 1063, 1065, 1078; see also *Sami*, pt. 3, vol. 2, years 1287/1288 (1870–1872), *passim*.
42. In 1876, the Privy Council consisted of eight departmental directors, two governors (of Alexandria and Cairo), the presidents of the Council of Justice and the Chamber of Delegates, the supreme commander of the army, the director of the Council for the Affairs of Orphans, the adviser of Public Works, and four unofficial members (Zaki, *Un mot sur Riaz Pacha*, pp. 19–20). In 1877, J. C. McCoan (*Egypt As It Is*, p. 94) placed its number at between seventeen and eighteen men, including one member of the *ulama*.
43. See, for example, *al-Rafi'i, Asr Ismail*, vol. 2, p. 212.
44. When Linant Bey was removed from the Department of Public Works due to old age, he was made a member of the Privy Council; Ahmad Rashid was appointed as a reward for good services (*al-Abhath*, box 111, dossier “Wizarat al-Ashghal,” viceregal order of 19 RT 1286/29 July 1869; *WM*, no. 5, 3 SH 1282/21 Dec. 1865).
45. Deny, *Sommaire des archives*, p. 121; see also *Sami*, pt. 3, vol. 1, p. 18; pt. 3, vol. 2, pp. 516–17, 582, 594, 640, 795, 889–95, 953–54; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 73/74/26, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 17 S 1284/20 June 1867; *WMC*, box 19, dossier “Ma'ashat,” *WM*, no. 219, 7 RT 1285/27 July 1868; *al-Abhath*, box 132, dossier “Majalis,” *Viceroy al-Dakhiliya*, 10 SH 1281/8 Jan. 1865.

46. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 1, p. 18, art. 3; Deny, *Sommaire des archives*, pp. 123-24; Zaghlul, *al-Muhama*, p. 64 and arts. 2, 10; p. 197; *al-Abhath*, box 132, dossier "Majlis Ahkam," Viceroy/*Majlis al-Ahkam*, 23 M 1271/16 Oct. 1854.

47. Judicial matters were handled by the Department of Civil Affairs, the viceregal cabinet, and other official bodies. This paragraph is based on: Deny, *Sommaire des archives*, pp. 94, 109, 114, 121-22, 123; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 38; Abbas asked the Council of Justice to specify the penalty for high officials who failed to construct palaces on the land he had given them (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 21-22).

48. QL (1855) p. 104, art. 4; p. 105, arts. 14, 20; p. 106, art. 12; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 576.

49. Ismail wrote of the Privy Council's great importance, and Sa'id spoke of it as the only administrative body capable of reconciling the interests of his subjects. Its members, he said, were to be men of experience and long service in the government (Sami, pt. 3, vol. 2, p. 498; *Mas, Awamir, Ma'iyat Saniya-Turki*, reg. 55/33/41, Viceroy/Hadhiq Pasha, 23 B 1282/12 Dec. 1865; *al-Abhath*, box 132, dossier "Majlis Ahkam," Viceroy/*Majlis al-Ahkam*, 18 M 1271/11 Oct. 1854).

50. Abu-Lughod, "Transformation of the Egyptian Elite," pp. 342-43.

51. The organization and operation of this body were defined in an electoral law and in an organic law, both of which are reprinted in Sami (see esp. pt. 3, vol. 2, p. 667, art. 5; pp. 674-75, 676, art. 2).

52. *Ibid.*, p. 925.

53. *Ibid.*, pp. 1056-57.

54. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 214; Landau, *Parliaments and Parties*, p. 8; Hamza, *Public Debt*, p. 101.

55. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 32; for peasant revolts, see Colquhoun/Russell, no. 27, 5 Mar. 1865; no. 32, 11 Mar. 1865, in FO 78/1871.

56. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 94-95.

57. Reade/Stamley, no. 17, 17 June 1868, in FO 78/2042.

58. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 785, 788.

59. This paragraph is based on al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 93, 95-96, 100-01, 108, 113; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 789, 843; *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871.

60. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1213.

61. Sami, pt. 2, p. 352.

62. The dossier of Ismail Raghīb notes that in 1250/1834-1835 or 1251/1835-1836 a decree was issued which prescribed the awarding of civil ranks to government employees. In 1252/1836-1837, Abd al-Rahman Rushdi received his first civil rank (*MM*, no. 16234, *Mudad istikhdam Ismail Raghīb Basha*; no. 17726, *Mudad istikhdam Abd al-Rahman Rushdi Basha*). On the distinction between civil and military spheres in 1829, see Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 187.

63. *Mas, Awamir, Ma'iyat Saniya-Turki*, reg. 61/23, Viceroy/Khurshid Bey, SH 1250/3-31 Dec. 1834; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 121, 126; pt. 3, vol. 2, p. 483.

64. This paragraph is based on: *WM*, no. 380, 5 DH 1247/6 May 1832; *Mas, Awamir, Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 79/405/82, *al-Ma'iyat al-Sharqiya*, 7 JA 1268/29 Mar. 1852; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 355; pt. 3, vol. 2, pp. 483, 504.

65. *MM*, no. 815, *Mudad istikhdam Salim Basha*; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 355.

66. In 1830, the Department of Civil Affairs (*al-Diwan al-Khidiri*) fixed pensions for a number of retired district officials on the basis of the quality of their work; lazy officials received less than the others (*WM*, box 21, *WM*, no. 209, 27 J 1246/13 Nov. 1830). This attitude was held by the viceroy's first lieutenant (*kathkuda*) and perhaps by Muhammad Ali himself (*WM*, no. 380, 5 DH 1247/6 May 1832). For the pension law of 1844, see *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, art. 1.

67. See art. 1 of *La'ihat al-Ma'ashat*, 5 RT 1271/26 Dec. 1851, in Gelat, *Répertoire général*, vol. 3, pt. 1, p. 681.
68. Art. 1 of *La'ihat al-Ma'ashat*, 18 L 1287/11 Jan. 1871, in Gelat, *Répertoire général*, vol. 3, pt. 1, pp. 693-94.
69. *La'ihat al-Ma'ashat* (1844), art. 3; Sailer/Stanton, 15 Jan. 1866, in FO 141/60.
70. A French translation of the code is enclosed in Murray/Palmerston, no. 7, 24 Mar. 1851, in FO 78/875.
71. See Baer, "Tanzimat in Egypt," in *Social History*, pp. 120-26.
72. This paragraph is based on: Baer, "Tanzimat in Egypt," pp. 127-28; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 452, 499, 513, 624; Kenny, "Khedive Ismail's Dream," p. 214. Ismail's 1865 order issued during the interim may have referred to the French code on which Egypt's new criminal law was to be based.
73. Colquhoun/Russell, no. 112, 11 Nov. 1861, in FO 73/1591. In 1863, Ismail Raghīb received no salary while he was inspector of accounts for the provinces (MM, no. 16234, *Mudad istikhdam Ismail Raghīb Basha*).
74. Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 182, 303; see also p. 285; pt. 3, vol. 3, p. 1220.
75. For Qasim Pasha, Ahmad Khayri, and Hasan al-Shari'i, see Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1400; MM, no. 14104, *Mudad istikhdam Ahmad Khayri Basha*; MM, no. 11927, *Mudad istikhdam Hasan Basha al-Shari'i*.
76. Sami, pt. 2, p. 537; pt. 3, vol. 1, pp. 66-67, 218.
77. The remainder of this paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, p. 964; pt. 3, vol. 3, pp. 1052-53; MM, no. 833, 10 D 1296/26 Oct. 1879; Mas, *Awamir, Ma'ya Saniya-Arabi*, reg. 1939/187/213, *Viceroy al-Maliya*, 20 R 1289/28 May 1872; MM, no. 18037, *Mudad istikhdam Ahmad Nashat Basha*; MM, no. 18189, *Mudad istikhdam Muhammad Ratib Basha*.
78. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 479; *al-Abhath*, box 132, dossier "al-Ma'ashat," Viceroy al-Daqahliya, 5 DH 1279/24 May 1863.
79. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 337; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 98, records that Thaqib Pasha received his full salary as pension; in 1871 pensions were both higher and lower than the legal amounts (Mas, *al-Majlis al-Khususi*, reg. 1954/2/16, *al-Dakhiliya al-Majlis al-Khususi*, 9 L 1288/22 Dec. 1871).
80. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 345; Artin, "Essai sur les causes du renchérissement," p. 75; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 461; see also *ibid.*, pt. 3, vol. 1, pp. 233, 347; Mas, *al-Majlis al-Khususi*, reg. 7439/20, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 19 SH 1284/15 Dec. 1867.
81. Baer, "Tanzimat in Egypt," pp. 126-27.
82. Borg/Vivian, no. 29, 19 Sept. 1877, in FO 141/112; see also Rogers/Stanton, unnumbered dispatch, 28 July 1870, in FO 141/72; Carr/Vivian, no. 14, 13 June 1878, in FO 141/120; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 166.
83. This paragraph is based on Sami's records: on departmental control of accounts, see pt. 3, vol. 1, pp. 89, 156-57; pt. 3, vol. 2, p. 582; on expenditures from departmental treasuries, see pt. 3, vol. 1, p. 280; pt. 3, vol. 2, pp. 466, 884-85; pt. 3, vol. 3, p. 1142; for the practice of not giving receipts, see pt. 3, vol. 2, pp. 882, 923, 931 (irregular accounts are discussed on p. 67); on the authority of the Finance Department, see pt. 3, vol. 1, p. 106; pt. 3, vol. 2, pp. 462, 582-83; on provinces falling behind in submitting records, see pt. 3, vol. 1, p. 113.
84. Ministère des finances, *Rapport*, p. 56, also in FO 78/2998.
85. Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, p. 15, also in dispatch no. 348, 11 Oct. 1878, in FO 78/2857.
86. Cave report, in McCoan, *Egypt As It Is*, p. 388.

87. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 130; *Mas, Awamir, Ma'ya Saniya-Turki*, reg. 526/33, pt. 2, Viceroy/Haqqi Pasha, end of B 1279/21 Jan. 1863; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 409; pt. 3, vol. 2, pp. 444, 644, 696, 753.
88. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 120, 124.
89. Colquhoun/Russell, no. 22, 21 Feb. 1860, in FO 78/1522.
90. Sami, pt. 3, vol. 3; appendix on the history of the railway and communications administration.
91. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 608, 619, 635, 1015, and annual lists: pt. 3, vol. 3, pp. 1085, 1096, 1264; *W.M.C.*, box no. 1, dossier "al-Idara"; *W.M.*, no. 432, 2 N 1288/14 Nov. 1871.
92. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 96, 34, 98.
93. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 92; Lascelles/Salisbury, no. 397, 22 Nov. 1878, in FO 78/2858.
94. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 96-97; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1389-91.
95. This paragraph is based on Sami: on Sa'id's decree on cabinet authority, see pt. 3, vol. 1, p. 158; on delegating viceregal authority to cabinet officials, see pt. 3, vol. 2, p. 632; pt. 3, vol. 3, p. 1230; on giving cabinet officers high positions, see pt. 3, vol. 1, p. 291; pt. 3, vol. 2, pp. 465, 475, 512, 681; on Ismail Raghīb's appointments, see *ibid.*, pp. 574, 643, 695; Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865, in FO 78/1871.
96. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2, years 1863-65: on the confiscation of villages, see esp. 469, 514, 516, 520; on reappropriation of lands given as pensions, see p. 479; on Ismail's order to his director of finance, see p. 500.
97. Gordon, *Letters*, p. 196; see also Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 112.
98. Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 235-36; see also Vivian/Salisbury, no. 226, 29 June 1878, in FO 78/2855.
99. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 605, 770, 994-95; *al-Abhath*, box 103, dossier "al-Khassa," MS "Nuzzar al-Khassa wa muwazzafuha." For the *dairas* after European intervention, see McCoan, *Egypt As It Is*, pp. 150-60.
100. Muhammad Ali, *Majmu'at Khitabat*, pp. 146-61.
101. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 361, art. 4; *MM*, no. 13959, *Mudad istikhdam Muhammad Hafiz Basha*; no. 13727, *Mudad istikhdam Ali Rida Basha*.
102. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 499, 598-99; *al-Abhath*, box 106, dossier "Khassa," Viceroy/*al-Khassa*, 20 S 1280/6 Aug. 1863; for lands brought under *daira* administration, see Sami, pt. 3, vol. 2, years 1863-65; for *daira* inspection offices in 1870 compared with the Inspectorate, see *ibid.*, pp. 880, 648.
103. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 1032, 872.
104. The rest of this paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 263, 285, 277-78, 279.
105. See HP, MS 37452, *passim*. When the War Department was abolished in 1858, the administrations in its charge, including some military units, were distributed among other bureaucratic departments (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 277-79). At the same time, Egypt's new civil elite showed traces of military influence, often the result of training and education. Complete separation of civil-military spheres did not come until the end of the nineteenth century.
106. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, p. 582; Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, p. 16; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1100, art. 2.
107. This paragraph is based on: OL(1855), pp. 94-95, arts. 2-3, 8-9, and *passim*; Dufferin/Granville, no. 47, 6 Feb. 1883, in FO 78/3566; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 619; *Mas, Awamir, Ma'ya Saniya-Turki*, reg. 529/83/3, Viceroy/Raghīb Pasha, 14 M

1282/9 June 1865; and reg. 557/8/4, Viceroy/*al-Ashghal*, 21 J 1282/12 Oct. 1865; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 78/140/112, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 29 R 1289/20 May 1872.

108. OL(1855), p. 103, art. 8; *al-Abhath*, box 137, dossier "Qawanin wa Lawa'ih," *Qarar Majlis Mulki Misr*, 23 J 1251/16 Sept. 1835; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 119; *MDDMS*, reg. 65, doc. 283, Viceroy/Abbas, 6 N 1251/26 Dec. 1835.

109. Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, pp. 21-22; see also McCoan, *Egypt As It Is*, p. 385; Amédée and Outrebon, *L'Egypte et Ismail Pacha*, p. 155.

110. Baer, "Tanzimat in Egypt," p. 112.

111. *MDDMS*, reg. 62, doc. 431, Viceroy/Baqqi Bey, 23 L 1250/20 Feb. 1835.

112. See *WM*, no. 12, 10 J 1262/6 May 1846; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 99; *al-Abhath*, box 106, dossier 134, "Ahmad Tal'at Basha," Viceroy/Tal'at Pasha, 29 J 1289/4 Aug. 1872; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 292. An exception was Habib efendi (Sami, pt. 2, p. 492). In Ottoman Egypt before the nineteenth century, it was apparently the custom for a dismissed or recalled pasha to remain in his house until his accounts were audited (Gibb and Bowen, *Islamic Society*, vol. 1, pp. 2, 47).

113. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 633. In 1856, Sa'id had all of the *mudirs* and *ma'murs* in lower Egypt transferred to upper Egypt and vice versa (*Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1888/9/1, Viceroy/Governor of al-Daqahliya, 7 S 1273/7 Oct. 1856).

114. *WMC*, box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 58, doc. 28, viceroy to all provinces, 21 M 1249/10 June 1833; *WM*, no. 969, 2 DH 1297/5 Nov. 1880; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 576, 629; on rewards for locating unregistered land, see Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 58; on reclassifying land for tax purposes, see Ministère des finances, *Rapport*, p. 49; Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, pp. 23-24.

115. Baer, *Landownership*, pp. 8-10; see also Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 141-42.

116. Owen, "The Development of Agricultural Production," p. 533.

117. This paragraph is based on: Baer, *Landownership*, pp. 19, 31; Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, p. 27.

118. Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 56; Leon, *Khedive's Egypt*, p. 263; Gordon, *Letters*, p. 76; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 634; pt. 3, vol. 3, p. 1452.

119. Sammarco, *Histoire de l'Egypte moderne*, vol. 3, pp. 32-35.

120. The rest of this paragraph is taken from the following sources: on Ismail's relations with his brother and uncle, see Colquhoun/Russell, no. 39, 13 Mar. 1863, in FO 78/1754; on Abd al-Halim as acting viceroy and president of the council, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 463, 468, 574.

121. This paragraph is based on the following sources: on salary raises made in 1864, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/150/69, Viceroy/Ahmad Rashid, 25 N 1280/5 Mar. 1864 (Ismail also gave pensions and promotions as gifts (Sami, pt. 3, vol. 2, p. 621; pt. 3, vol. 3, p. 1098)); on repealing the *ushuriya* taxes, see Artin, *Landed Property*, pp. 104-05; on the payment of officials' debts, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/43/20, Viceroy/*al-Maliya*, 21 L 1284/15 Feb. 1868; *Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1942/24/70, Viceroy/Sultan Pasha, 22 B 1288/7 Oct. 1871; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 881; for gifts of houses, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/78/187, Viceroy/Ahmad Rashid, 7 D 1280/14 Apr. 1864, reg. 537/9/19, Viceroy/Rishwan Bey, 4 J 1281/5 Oct. 1864; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 680, 802, 866; on money given to Ismail Siddiq for a house and property, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/53/13,

Viceroy/*al-Daim al-Saniya*, 7 M 1285/30 Apr. 1868; on the sale of offices, see Borg/Lascelles, 11 July 1879, in FO 78/3002; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452; on gifts of slaves and officials marrying into the viceroy's family, see Ministry of *al-Awqaf, Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 40 Ahli, *hujja* 2686, *Muhammad Ratib Basha*; see also *M.M.*, no. 20289, *Warathat Ahmad Basha Nashat*; no. 5231, *Sitt Sizaur Hanum*; no. 20289, *Haram Marhum Yusuf Basha Shuhdi*; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1124n1, 1125; on cash gifts to officials, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 607, and entries for 1863–65, *passim*.

122. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2: on Husayn Pasha, p. 443; on Rushdi and Munis Bey, pp. 547, 621; on Daramalli, p. 790; on Nubar Pasha, pp. 615, 582–83; see also *Al. al-Mutafarrigat*, box 152, dossier "Idara," Cazcans-Minister (France), 15 June 1874; on Ismail Siddiq, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 632, 652.

123. See Colquhoun/Russell, no. 75, 19 June 1865, in FO 78/1871; Stanton/Clarendon, no. 46, 1 May 1866, in FO 78/1925; Stanton/Stamley, no. 3, 12 June 1867, in FO 78/1976; *ibid.*, no. 55, 27 May 1868, in FO 78/2038.

124. Lascelles/Salisbury, no. 236, 19 Apr. 1879, in FO 78/3000; Colquhoun/Russell, no. 32, 11 Mar. 1865, in FO 78/1871.

125. Colquhoun/Russell, no. 74, 25 May 1864, in FO 78/1818.

126. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 483, 585–92; Colquhoun/Russell, no. 76, 11 May 1863, in FO 78/1754; see also Landes, *Bankers*, pp. 149–54.

127. Colquhoun/Russell, no. 115, 4 Aug. 1863, and "Memorandum," in *ibid.*, no. 109, 1 July 1863, in FO 78/1755.

128. Francis/Stanton, 4 Mar. 1868, in FO 141/68; Rogers/Stanton, no. 26, 18 July 1870, in FO 141/72; Arpa/Moore, 18 Sept. 1871, in FO 141/75, pt. 3. Officials were also exploited by their own government in this way.

129. These examples are taken from the following sources: on raises in the *kharajiya* tax, see Artin, *Landed Property*, pp. 90–97; on legal fees and foodstuffs, manufactured items, and prostitution, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 795, 966–67; pt. 3, vol. 3, p. 1088; Gordon, *Letters*, pp. 292–93, 301–02; on increased revenue since Muhammad Ali's reign, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 151.

130. This paragraph is based on: Gordon, *Letters*, pp. 178–79, 140–41, 286, 281.

131. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 87; cf. Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865, in FO 78/1871.

132. Colquhoun/Russell, no. 111, 18 July 1863, in FO 78/1755; Stanton/Stamley, no. 37, 17 Apr. 1868, in FO 78/2038.

133. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2: on Ismail's vigilance in general, pp. 447, 504, 625–26; on his control over work done by officials, p. 542; on his control over officials and their salaries, pp. 466, 514, 519, 548, 619, 827; on his control over expenditures, see, for example, p. 876.

134. These examples are taken from the following: on the location of the Privy Council, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 458 (cf. pt. 3, vol. 3, p. 1393); pt. 3, vol. 2, pp. 683–84; on the War Department and the viceregal cabinet, see pt. 3, vol. 2, p. 609; on the location of Mubarak's administrations, see Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 50; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 873; on the relocation of major administrations in the 1870s, see About, *Le Fellah*, p. 131; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 91.

135. Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 409–10; pt. 3, vol. 2, p. 446.

136. *Mas, Majlis Khususi*, reg. 90/35/36, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 29 L 1290/20 Dec. 1873; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 529/3/2, Viceroy/Sikkat Hadid, 19 SH 1279/9 Feb. 1863; see also Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 43.

137. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/114/257, Viceroy/Ahmad Rashid, 3 R 1281/7 Aug. 1864.

138. This paragraph uses examples from Sami, pt. 3, vol. 2: on Ismail's control over the Alexandria chief of police, see pp. 557–58; over Rushdi and Munis Bey, see pp. 547, 621; over provincial governors' limited powers of appointment, see pp. 632–33; over limited powers to dismiss and appoint clerks in lower Egypt, see p. 624; over Ismail Siddiq's powers, see p. 632; on the viceroy's admonishment of Ismail Siddiq, see pp. 940, 1011 (but shortly after Ismail Siddiq's removal from Finance, he was named director of the viceroy's *daira*).

139. Colquhoun/Russell, no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871.

140. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 867; in Muhammad Ali's time, the *wirku* tax was a general professional tax levied upon craftsmen and persons providing services in the cities (Baer, *Egyptian Guilds*, p. 86); Sami, pt. 3, vol. 2, p. 830; Mas, *al-Majlis al-Khususi*, reg. 9/31/21, *al-Majlis al-Khususi*/Governorate of Suez, 18 M 1289/28 Mar. 1872.

141. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 92, 94, 108; Moore/Granville, no. 3, 20 June 1871, in FO 78/2186.

142. See the article from the *Egyptian Gazette* (3 June 1868) in Reade/Stamley, no. 17, 17 June 1868, in FO 78/2042, and the account of al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 101–02.

143. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 119; Stanton/Granville, no. 35, 9 May 1873, in FO 78/2283.

144. Abu-Lughod states ("Transformation of the Egyptian Elite," p. 342) that in 1874 the Chamber rose up in arms against Ismail when he asked them to repeal the Law of *Muqabala*; however, the Chamber was not even in session during 1874.

145. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 933.

الفصل الرابع :

1. For the use of this term, see W.M., no. 619, 12 J 1256/12 July 1840; no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847; Mas, *Anamir, Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 1881/331/122, Viceroy/*al-Maliya*, 11 SH 1271/29 Apr. 1855; *al-Abhath*, box 55, dossier "Rifa'a Bey," letter from Department of Education, 2 M 1262/31 Dec. 1845; *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, art. 1. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 214, describes *al-dhawat* as official personages, mostly Turks, who owned landed estates and lived in the cities and towns. See Barakat, *Tatawwur*, pp. 181–90.

2. In 1849, when Abbas Pasha granted money to the mothers of Ibrahim Pasha's sons, their courts were referred to as *al-dhawat* households (*dar al-dhawat*) (MDDMS, Turki, reg. 1557, doc. 12, note from Abbas Pasha, 22 L 1265/10 Sept. 1849). Elsewhere, however, the viceregal family is distinguished from *al-dhawat* (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 21–22; OL [1855], p. 102, art. 11).

3. Egyptian National Archives, *Daftar zimam atyan ushuriya: Dhawat. Raqm al-sijill*, 1343 (*min* 15 D 1264/13 Oct. 1848 *ila* 6 R 1287/6 June 1870).

4. In November 1871, position rather than rank became the legal basis of salary (W.M., no. 833, 10 D 1296/26 Oct. 1879).

5. The distinction between higher and lower officials is unclear. The *Egyptian Gazette* of 16 SH 1264/18 July 1848 suggests that the dividing line is the rank of colonel. Whereas pensions had been given to orphaned sons of deceased officials up to and including the rank of lieutenant colonel, but not to sons of *al-dhawat*, henceforth, pensions were also to go to orphaned sons of all officials at the rank of colonel and above. Further, almost all

officials mentioned in the *Dhauat* Land Register held first or second ranks, or their military equivalents. Thus I infer that the line of division was second rank (see also Sami, pt. 3, vol. 1, p. 24; *WM*, no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847).

6. The titles of bey and pasha did not always correspond with rank because the ruler could grant these titles to anyone (see, for example, Sami, pt. 3, vol. 2, p. 467).

7. This paragraph is based on the following sources: on exemption from interrogation by inferiors, see *WM*, no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847; on favored treatment under the law, see OL (1855), p. 94, art. 2; on equality of all subjects, see *ibid.*, p. 92, art. 1, p. 102, art. 11; on exemption from corporeal punishment, see *ibid.*, p. 94, art. 2; Code of Abbas, art. 21, in Murray/Palmerston, no. 7, 24 Mar. 1851, in FO 78/875; *Qanun al-Muntakhabat*, in Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 360, art. 85, p. 364, art. 101, p. 365, art. 110.

8. Adham Pasha, a Turk, came to Egypt from Istanbul during the reign of Muhammad Ali. He was sent to study in England, and in 1839 became director of education; his last position was director of education and charitable endowments in 1863 (see Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, pp. 114-15; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, pp. 5-6).

9. Ali Dhu al-Fiqar was a slave brought from Greece and given by Muhammad Ali to his son Sa'id as a companion in study. According to al-Ayyubi, Ismail Raghbi was also a Greek slave (*MM*, no. 17199, *Mudat istikhdam Ali Dhu al-Fiqar*; al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 2, p. 259. See also Politis, *L'Hellénisme*, pp. 205, 219).

10. The phrase "pure element" was used by Abbas (Sami, pt. 3, vol. 1, p. 30). See also Gordon, *Letters*, pp. 182, 226, 301; Gordon wrote in 1867 that in Egypt the division was Arab versus Turk. One of the most humiliating punishments for a member of the *dhauat* aristocracy was to be dressed as a *fallah* and sent out among the native population, a threat used by the viceroys to keep their men in line (Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 85).

11. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48.

12. See Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 181-82; Bell, *Khedives*, pp. 164, 168, 180 and *passim*; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 158-59.

13. See Barakat, *Tatawwur*, pp. 231-60.

14. This paragraph is based on the following sources: on Coptic notables, see *WM*, no. 1447, 15 N 1299/31 July 1882; on the provincial notability, see Baer, "Village Shaykh," in *Social History*, pp. 30-61.

15. Mengin, *Histoire Sommaire*.

16. Baer, "Village Shaykh," in *Social History*, p. 221.

17. These are Hammad Bey, Ali Mubarak, Muhammad Thaqib, Muhammad Mazhar, Ismail Siddiq, Mustafa Bahjat, Ali Ibrahim, and Rifa'a Tahtawi; Bahjat Pasha was of mixed Turkish-Egyptian parentage.

18. *L'Egypte et l'Europe*, vol. 1, p. 40.

19. The rest of this paragraph is based on the following sources: on Turks refusing to enter new schools, see HP, MS 37449, fol. 89; Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 138; on neglecting their work, see Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 108; Muhammad Ali's order appears in an order from the viceregal cabinet, 26 Oct. 1833, in *WMC*, box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali."

20. For information on Hekeyan, see Mustafa, "The Hekeyan Papers," pp. 68-75.

21. The following examples are taken from: al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 152; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 168; Artin, "Artin Bey," p. 4.

22. The diary (which is being edited for publication) and correspondence of Nubar Pasha are in the custody of Count d'Arschot of Brussels; Hekeyan's papers are in the British Museum.

23. This and the following examples are taken from: Mustafa, "The Hekekyan Papers," p. 73; HP, MS 37450, fol. 34; MS 37449, fol. 212; MS 37450, fols. 133, 99, 211.
24. See Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte et la Turquie*, vol. 1, p. 126; Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 281, Merruau, *L'Egypte contemporaine*, p. 8.
25. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 367.
26. This and the following examples are taken from: Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 93, 58; Marton/Murray, 22 Feb. 1853, in pt. 1, FO 141/21.
27. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 260; Marton/Murray, 22 Feb. 1853, in FO 141/21, pt. 1; Bruce/Clarendon, no. 18, 2 Apr. 1857, in FO 141/20.
28. Because of Muhammad Ali's efforts, after 1849 Copts were almost entirely limited to the middle and lower levels of the bureaucracy; however Barakat (*Tatawunur*, p. 183) names one Copt in high office after 1849, and Rauf Abbas Hamid (*al-Nizam*, p. 97) cites two Copts with the title of bey in the central administration.
29. Douin, *Une mission militaire*, p. 77; Planat, *Régénération de l'Egypte*, p. 166.
30. This paragraph is based on: Abu-Lughod, *Cairo*; HP, MS 37453, fol. 187; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 33.
31. The following examples are taken from: *al-Abhath*, box 106, dossier 134, "Ahmad Basha Tal'at," 25 B 1283/3 Dec. 1866; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 546; HP, MS 37450, fol. 11; Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 115-16; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48; Ministry of *al-Awqaf*, *al-Daftarkhana*, *waqfiyat al-mahfuza*, vol. 1, no. 955, Khalil Bey Khulusi; vol. 2, no. 3218, Hasan Basha Munastarli.
32. This paragraph is based on: Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 56-58; Edmond About, *Le Fellah*, pp. 105-06.
33. MM, no. 10511, *Mudad istikhdam Hasan Basha Rasim*.
34. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 98; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 12, *Ahli, Alij, hujja* 36, Muhammad Sultan Basha.
35. Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 330 *Qadim*, *hujja* 2296, *Rifa'a Tahtawi*; MM, no. 18001, *Warathat marhum Hasan al-Shari'i Basha*.
36. Muhammad Hafiz, Abdallah Fikri, and Mustafa Bahjat were officials of mixed Turkish-Egyptian background (*Zakhura*, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 322; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 2, p. 46; vol. 16, p. 56).
37. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 111.
38. WMC, box 1, dossier, "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 56, Viceroy/Governor of *al-Daqahliya*, 10 S 1250/18 June 1834.
39. This paragraph is based on: Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 110; HP, MS 37449, fol. 112; MS 37450, fol. 63; on Muhammad Ali's control, see Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 64; on the expense of bringing land under cultivation, see Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp. 119-21.
40. Barakat, *Tatawunur*, pp. 169-72; Baer, *Landownership*, pp. 14-15.
41. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 74-75.
42. *Ibid.*, pp. 70-71.
43. The *uhda* system did not end completely; Abbas revoked most but not all of Muhammad Ali's *uhdas*; Sa'id and even Ismail continued to grant *uhdas*, which continued in existence until the late 1860s (Baer, *Landownership*, pp. 14-15).
44. This and the following examples are taken from: Barakat, *Tatawunur*, pp. 77-78, 111, 79; *al-Abhath*, box 132, dossier "al-Ma'ashat," Viceroy/*al-Maliya*, 19 RT 1280/1 Oct. 1863.
45. Sami, pt. 3, vol. 2: years 1863-65.
46. Baer, *Landownership*, pp. 16-17.

47. Barakat, *Tatawwur*, p. 84.
48. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 50; figures for the other officials come from the *Dhawat Land Register*.
49. Examples are taken from: *MM*, no. 633, *Mudad istikhdam Muhammad Bayk Khulusi*; no. 3579, *Mudad istikhdam Muhammad Thaqib Basha*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 16, pp. 56–58.
50. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 130.
51. Shortly after his accession, Ismail allegedly forced officials to surrender productive agricultural land and to take tracts of uncultivated land in return (Gordon, *Letters*, p. 86; *MM*, no. 7791, *Mudad istikhdam Yusuf Basha Fahmi*).
52. Unless otherwise stated, this paragraph is based on: Barakat, *Tatawwur*, pp. 112, 134, 136–39, and *passim*, and Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, pp. 83–85, 88, 182, and *passim*.
53. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 130.
54. Barakat, *Tatawwur*, p. 139.
55. OL (1855), p. 100, art. 1; in his biography of Salih Majdi Bey, Mubarak (*al-Khitat*, vol. 8, p. 24) commented that Salih was promoted to the rank of major by the direct order of Sa'id without the mediation (*lawassut*) of anyone.
56. Colquhoun/Russell, no. 5, 16 Jan. 1861, in FO 78/1590.
57. The following examples are taken from: McCoan, *Egypt As It Is*, p. 377; *MM*, no. 8613, *Warathat Ahmad Basha al-Daramalli*; Ministry of *al-Auqaf, al-Da'ir al-Khanna, waqfiyat al-mahfuzah*, vol. 2, no. 2644, Muhammad Asim; *al-Abhath*, box 105, MS "Kashf asma kibar muwazzafi al-hukuma al-misriya fi awwal al-maghfur lahu Jannatma-kan Ismail Basha Khidiwi Misr," D 1279/20 Apr.–19 May 1863.
58. This paragraph is based on: Artin, "Artin Bey," p. 1; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 168; on Arakil, see Sami, vol. 3, pt. 1, pp. 58, 194, and list of appointments for 1857; on Iram, see About, *Le Fellah*, p. 130; on Abraham and Kevork, see al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 152; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 516; Holynski, *Nubar*, p. 12.
59. Artin, "Artin Bey," pp. 2, 4; Gilbert/Palmerston, no. 24, 7 Aug. 1850, in FO 78/840.
60. See Artin, "Artin Bey," *passim*; *MM*, no. 1625, *Mudad istikhdam Istafan Bayk*, and no. 1757, *Warathat Istafan Bayk*; Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 160; and Sami, annual lists of appointments.
61. Nubar and his family directed Foreign Affairs during the following periods: Boghos Bey: 1824–1844; Nubar: 1866–1874, 1875–1876, 1878–1879, 1884–1888; Tigrane Pasha: 1891–1894; Artin was director between 1844 and 1850, and Stephen Bey from 1854 to 1857.
62. Hekekyan did suspect, however, that Muhammad Ali tried to have him poisoned (Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 142–45).
63. The following examples are taken from: Murray/Palmerston, no. 12, 5 Mar. 1849, in FO 78/804; Murray/Canning, no. 1, 14 July 1851, in FO 195/348; HP, MS 37452, fol. 55.
64. Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, p. 566; Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 253.
65. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 138.
66. This and the following are based on: HP, MS 37449, fol. 109; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp. 440–41; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 169, 241; HP, MS 37452, fol. 53, 55; Abdel-Rahim Mustafa, "The Hekekyan Papers," p. 69.
67. On *al-watan*, see Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, vol. 2, pp. 819–20. *Patrie* was not a new meaning, only one to which these officials gave greater emphasis.

68. Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 287; Urabi, *Mudhakkirat Urabi*, vol. 1, p. 16. Egypt's rulers used *al-watan* and appealed to their subjects' patriotic spirit. See *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 Nov. 1847; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 173; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 185–86.
69. The following examples are taken from: Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 205–06, 11, 8–17, *passim*, 209–10; vol. 1, p. 271.
70. Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System," p. 303; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 209; Sabry, *L'empire égyptien*, p. 231; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 67, 68–69.
71. Bruce/Clarendon, no. 35, 17 July 1854, in FO 78/1036; HP, MS 37454, fol. 359.
72. Landau, "Secret Societies in Modern Egypt."
73. Dr. Pruner, Abbas's private physician, was the trustworthy channel of communication between the British consul general and the viceroy (Murray/Canning, 12 Dec. 1848, in FO 352/32; Murray/Pruner, 15 Apr. 1849, in FO 141/16, pt. 3). I wish to thank Frederick J. Cox for these references.
74. This and the following are based on: Francis/Governor of Alexandria, and Jones/Stanton, 27 July and 22 Sept. 1866, in FO 141/60; Reade/Raghib, no. 94, 7 June 1867, in FO 78/1976; Stanley/Omar Pasha, 3 Jan. 1871, in FO 141/76; on Sa'id's exemption of Europeans from his salary withholding, see *al-Abhath*, box 135, dossier "Murattabat al-muwazzafin," viceregal order of 26 J 1275/1 Jan. 1859; on the flogging incident, see Moore/Granville, no. 22, 7 Sept. 1871, in FO 78/2186; on the British engine drivers' strike, see Stanton/St Stanley, no. 7, 23 Jan. 1868, in FO 78/2038; on Lee Green's license, see Bruce/Clarendon, no. 18, 2 Apr. 1857, in FO 140/20; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 191–92; for Hekekyan's comment, see HP, MS 37449, fol. 125.
75. Barnett/Aberdeen, no. 29, 14 Dec. 1844, in FO 78/582; Bertrand, *Nubar*, pp. 26–27.
76. Stratford Canning Papers, Stratford de Redcliffe/Bruce, 27 July 1854, in FO 352/40; Murray/Canning, 12 Dec. 1848, in FO 352/32, in *AI*. Both were made available to me by Frederick J. Cox.
77. Green/Clarendon, no. 39, 7 Sept. 1857, in FO 78/1314; Murray/Stratford de Redcliffe, no. 16, 25 Nov. 1853 in FO 195/412.
78. This and the following examples are taken from: HP, MS 37450, fol. 2; Green/Clarendon, no. 92, 22 Dec. 1857, in FO 78/1314; Colquhoun/Russell, no. 52, 26 Apr. 1864, in FO 142/27; HP, MS 37450, fol. 211; Green/Malmesbury, no. 35, 1 Apr. 1859, in FO 78/1467.
79. Murray/Canning, no. 1, 14 July 1851, in FO 195/348; HP, MS 37452, fols. 48–50.
80. Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, pp. 174–75.
81. *WM*, no. 1483, 25 L 1299/9 Sept. 1882.
82. Examples are taken from the following sources: on Muhammad Sultan, see G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 82; on the Shawaribi family, see Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 116; on the Abaza family, see *MM*, no. 12707, *Mudad istikhdam Sulayman Basha Abaza*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 3; on the Shari'i family, see Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 257.
83. See Baer, "Village Shaykh," pp. 38–45; for their supervision of the *ghafirs*, see Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 369, art. 121.
84. In addition, Ibrahim al-Shari'i was appointed inspector of Samallut by Ismail (Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260).
85. This was true of Muhammad al-Shawaribi, al-Sayyid Pasha Abaza, and Bahjat Pasha; Ali Badrawi received Fuwwa and Shayasat as *uhdas* (Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 116; *ibid.*, vol. 16, p. 57; Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 504; Baer, *Landownership*, p. 58).
86. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 214; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260.

87. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 14, 99; vol. 15, p. 73; Rogers/Stanton, no. 36, 7 Nov. 1871, in FO 141/75, pt. 3.

88. This letter, written in Luxor on 19 Dec. 1856, is discussed in Bruce/Clarendon, no. 61, 30 Dec. 1856, in FO 78/222.

89. Ministry of *al-Auqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 12, *Ahli*, *Alif*, *hujja* 36, Muhammad Sultan Basha.

90. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 50.

91. Ministère de l'intérieur, *Recensement général*, vol. 2, pt. 1.

92. For example, in the village of al-Jaradat in al-Buhrayra, where he owned 1,206 *faddans*, Ismail Siddiq built a mosque, a storehouse, a house for his estate-manager, an office for his employees, and a farmhouse (Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55). In Saman-nud, Ali Badrawi built a mosque and donated revenues in his *waqfiya* to support the poor and the orphans, and to instruct the young in the Quran (Ministry of *al-Auqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *sijill* 28, *Qadim*, *hujja* 1413, Ali Bayk Badrawi). Cf. the *waqfiya* of Muhammad Sultan, cited in note 89.

93. Rogers/Stanton, no. 36, 7 Nov. 1871, in FO 141/75, pt. 3.

94. Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, p. 444.

95. Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 293.

96. Alexander Schölch, *Egypt for the Egyptians!*, pp. 35-36.

الفصل الخامس :

1. See Bell, *Khedives*, pp. 192-93.

2. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 39.

3. See Delanoue, *Moralistes*, pp. 452-520. Professor Darrell Dykstra wrote his doctoral dissertation on Mubarak, but has not yet published it. Arabic biographies (see bibliography) are based on Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 37-61; pp. 38-42 focus on his youth.

4. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 41.

5. Tussun, *al-Ba'athat al-Ilmiya*, pp. 226-367.

6. *Al, Ahd Muhammad Ali*, *daftar* 5, docs. 6858 (notes by Poinçot) and 6864; *daftar* 9, dossier "Education," doc. 7571; *daftar* 11.

7. *Al, Ahd Muhammad Ali*, *daftar* 9, dossier "Education," doc. 7719.

8. This paragraph is based on Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 43-44.

9. The rest of this paragraph is based on: *ibid.*, p. 44; the Privy Council debate is in *al-Abhath*, box 52, dossier "Mawdu' al-Ta'lim," Viceroy/*al-Madaris*, 24 JA 1266/7 May 1850.

10. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 45-46. Mubarak maintains that he was maligned by jealous men, but he was probably dismissed because of his close association with Abbas, Sa'id's enemy. Ali Ibrahim and Hammad Bey were also dismissed by the new viceroy.

11. *Ibid.*, p. 47. The viceroy's order of dismissal cites the need to transfer all civil officials to the War Department (Sami, pt. 3, vol. 1, p. 220).

12. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48; *Mas, Awamir, Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 1898/94/60, Viceroy/*al-Maliya*, 28 RT 1278/2 Nov. 1861.

13. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 48-49.
14. *Mas, Auamir, Ma'ya Saniya-Turki*, reg. 582/7/65, Viceroy/Linan Bey, 19 RT 1286/29 July 1869.
15. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 49; see Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 105-12; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 342-424.
16. *Mas, Auamir, Ma'ya Saniya-Turki*, reg. 582/7/65, Viceroy/Linan Bey, 19 RT 1286/29 July 1869; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 695, 808, 824, 826; cf. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 53-54.
17. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 54.
18. Ibid.
19. This paragraph is based on *ibid.*, pp. 40, 43, 61.
20. See *ibid.*, pp. 46-47.
21. Ibid., p. 48.
22. Ibid., p. 46.
23. See Tussun, *al-Ba'athat*, pp. 416-86.
24. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 925; see *Mas, Auamir, Ma'ya Saniya-Arabi*, reg. 1919/6/1 and 118/17, Viceroy/*al-Jihadiya*, 7 J 1283/17 Sept. 1866; 3 DH 1283/8 Apr. 1867.
25. See Mubarak, *al-Khitat*, vol. 8, pp. 22-25; and Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 410-12.
26. Bell, *Khedives*, p. 193; Ninet, *Arabi Pacha*, p. 38.
27. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 389.
28. Ibid., p. 385.
29. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 860.
30. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 46.
31. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 542.
32. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.
33. Ali Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, pp. 115-16.
34. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 45; the following examples are taken from: *ibid.*, pp. 45, 48.
35. *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 Nov. 1847.
36. Ali Mubarak, *Alam al-Din*, vol. 1, p. 6.
37. Ibid., p. 7.
38. Ali Mubarak, *Tariq al-hija*, pt. 2, pp. 105-06.
39. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, pp. 173-74.
40. Delanoue, *Moralistes*, p. 489.
41. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, p. 189.
42. See G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 23-25, 82-91; a manuscript of the memoirs of Huda Sha'rawi, Sultan's daughter, owned by Mrs. Margot Farranto Badran, formerly of St. Antony's College, Oxford; *MM*, no. 11369, *Warathat Muhammad Sultan Basha*; Amin Sami's records: *al-Rafi'i, al-Thaura*, pp. 590-94; Taymur, *Tarajim*, pp. 31-39; Mujahid, *al-A'lam al-Sharqiya*, vol. 1, pp. 157-59.
43. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 82, 88.
44. Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, p. 343.
45. This paragraph is based on G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 82; Barakat, *Tatawcur*, p. 249; Ministry of *al-Arqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 22, *Misr*, *hujja* 2176, Umar Bayk Sultan. Fahmi writes that Muhammad Sultan's family may have had ties with Bedouin tribes who had settled in al-Minya.
46. See G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 82-83; and Sultan Pasha's pension dossier (*MM*, no. 11369).

47. Sulayman Abaza served as district leader in his home province of al-Sharqiya and was later its governor; Ali Badrawi was *hakim al-khatt* and *nazir al-qism* of Sammanud, his home village (M.M. no. 12707, *Mudad istikhdam Sulayman Basha Abaza*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 49).

48. Blunt, *Secret History*, p. 313.

49. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 83–85.

50. This paragraph is based on Sami, pt. 3, vol. 1, p. 345; pt. 3, vol. 2, pp. 492, 503, 498; M.M. no. 11369, *Warathat Muhammad Sultan Basha*.

51. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 21.

52. See Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 648, 649–50, 970–72; Vivian/Derby, no. 320, 30 Nov. 1877, in FO 78/2634.

53. al-Rafi'i, *al-Thawra*, p. 591; Stuart, *Egypt After the War*, p. 445; Ministry of al-Awqaf, *Qalam al-Sijillat*, Sijill 12, Ahli, Alif, hujja 36, *Muhammad Sultan Basha*; Ministère de l'intérieur, *Recensement général*, vol. 2, pt. 1.

54. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 87.

55. See note 53.

56. This paragraph and the following one are based on the Sha'rawi memoirs, pp. 6–7, and *nl*.

57. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 85.

58. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1450.

59. Mas, *Auramir*, *Ma'ya Saniya-Arabi*, reg. 1940/59/61, *Viceroy/al-Dakhiliya*, 13 JA 1289/18 Aug. 1872.

60. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 85.

61. See Wilson, *Chapters*, pp. 94–97; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 263–66, 358–408; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1449–55; Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 183–98; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 69–70, 135–36, 151.

62. Wilson, *Chapters*, p. 95; see also Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 183–84.

63. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 263; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70.

64. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 183; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70.

65. Although Sami (pt. 3, vol. 3, p. 1449) asserts that the *mufattish* was never dismissed he was briefly demoted in 1872 from his position as director of finances to membership on the Privy Council, but quickly returned to favor; the reference to "little khedive" is from al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 360.

66. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1450–51.

67. This paragraph is based on *ibid.*, and on the following sources: for the promotion of 1863, see Mas, *Auramir*, *Ma'ya Saniya-Turki*, reg. 526/50/56 and 95/741, *Viceroy/al-Maliya*, 13 SH 1279/3 Feb. 1863, and 14 DH 1279/2 June 1863; on not being appointed to the regency council, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 641; for the land grants, see *ibid.*, entries for 1863 and 1864; for the appointments of 1865, see *ibid.*, p. 613; for the appointment of 1867, see *ibid.*, p. 711.

68. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1125; *Dhawat Land Register*, entry for Ismail Siddiq.

69. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 184; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70; Wilson, *Chapters*, p. 94.

70. This and the following paragraphs on the loan of 1868 and Ismail Siddiq's role are based on: Hamza, *Public Debt*, pp. 138–51; Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 138–47; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 264–65.

71. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 142; Hamza, *Public Debt*, p. 141.

72. *Al-Ahd Ismail*, Collection 139/8/42–, Viceroy/Abraham Bey, 15 Feb. 1874.

73. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 632.

74. Ibid., p. 652. Ismail Siddiq was also authorized to appoint officials to fill the administrative offices created in 1866. (ibid., pp. 669-700).
75. See ibid., pp. 663-64, 669, 700.
76. Ibid., pt. 3, vol. 3, pp. 1451-52; Ninet, "Origins of the National Party in Egypt," p. 122.
77. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 940.
78. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 95; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 90-91; Stanton/Derby, no. 39, 28 May 1874, in FO 78/2342.
79. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 650. The wife of Muhammad Shakir Pasha was a freed slave of Ismail Siddiq, and Ahmad Nashat was his nephew (Butler, *Court Life in Egypt*, p. 178; MM, no. 20873, *Warathat Muhammad Shakir Basha*).
80. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.
81. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 95n1.
82. This paragraph is based on Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 191-97; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 200-01; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 361-62, 401-08; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1453-55; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.
83. In 1865, for example, the *mufattish* received a gift of £5,000 from the viceroy (Sami, pt. 3, vol. 2, p. 632). The following information is taken from: McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 151; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 152; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.
84. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 401.
85. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 802, 940, 964; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55; al-Abhath, box 106, dossier "Ismail Basha Siddiq," reference to W.M. no. 729, 23 N 1294/1 Oct. 1877; Mas, *Auramir*, *Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1927/145/48, *Viceroyal-Daira al-Saniya*, 26 J 1286/3 Sept. 1869; *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/65/57, *Viceroyal-Daira al-Saniya*, 20 M 1285/13 May 1868; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 401.
86. The following examples are taken from: Mas, *Auramir*, *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/86/23, *Viceroyal-Daira al-Saniya*, 16 R 1285/7 July 1868; *Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1935/78/104, *Viceroyal-Maliya*, 21 N 1287/15 Dec. 1870; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 200.
87. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 624.
88. *Dhawal Land Register*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 19, p. 55; see also ibid., pp. 12, 17, 55.
89. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55.
90. MM, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*; on the life and career of Muhammad Sharif, see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 206-23; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 125-29; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 166-72; Blunt, *Secret History*, pp. 146, 149, 190, and *passim*; Bell, *Khedives*, pp. 163-81; Zaki, *A'lam al-Jaysh*, pp. 110-12; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 334-35.
91. al-Abhath, box 135, dossier 33, contains reports on the genealogy of Muhammad Sharif, whose grandfather, according to one account, was chief treasurer (*daftardar*) of Egypt. The remainder of this paragraph is based on al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 166-68.
92. This paragraph is based on: al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 168; and MM, no. 9598; *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*.
93. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 168-69; MM, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*.
94. For this and the following, see Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 181-82; Dicey, *Khedivate*, p. 182; Bell, *Khedives*, p. 168; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 170-72.

95. *Al, al-Mutafarriqat*, box 108, "al-Siyasa, 1828-1879," United States Consular reports, Farman/Evarts, no. 237, 17 June 1878; Bell, *Khedives*, pp. 166-68; Green/Clarendon, no. 16, 8 Feb. 1858, in FO 78/1401.
96. This paragraph is based on: Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 158-59; Dicey, *Khedivate*, pp. 182-83; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 334; on Sharif's indolence, see *Al, al-Mutafarriqat*, box 152, "Administration," United States Consular Reports, Beardsley/Fish, no. 363, 28 Sept. 1878; on his dismissal from Sa'id's army and general apathy, see *M.M.*, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*; Bell, *Khedives*, p. 166; on his attitude toward Armenians and native Egyptians, see Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; *L'Egypte et l'Europe*, vol. 1, p. 95n1; Blunt, *Secret History*, p. 149; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 334.
97. Bell, *Khedives*, pp. 164, 180; Colquhoun/Russell, no. 119, 6 Aug. 1863, in FO 78/1755.
98. Bell, *Khedives*, pp. 165-66.
99. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 482; Colquhoun/Russell, no. 76, 11 May 1863, in FO 78/1754.
100. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 452, 474, 499.
101. Stanton/Stamley, no. 26, 20 Mar. 1868; no. 32, 4 Apr. 1868; no. 42, 25 Apr. 1868, in FO 78/2038; no. 21, 27 Feb. 1867, in FO 78/1976.
102. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 490, 606, 693; *al-Abhath*, box 106, dossier 38, "Sharif Basha," Viceroy/*al-Maliya*, 18 JA 1280/30 Nov. 1863; *Mas, Awamir, Ma'ya Saniya-Arabi*, reg. 1943/88/105, Viceroy/*al-Maliya*, 6 DH 1289/4 Feb. 1873.
103. On Ismail's favors to Sharif, see *al-Abhath*, box 106, dossier 38, "Sharif Basha," Viceroy/*al-Qalyubiya*, 25 DH 1280/1 June 1864; Viceroy/*al-Maliya*, 18 JA 1280/30 Nov. 1863; on his holdings in 1879 and 1885, see Barakat, *Tatawwur*, p. 177; Ministère de l'intérieur, *recensement général*, vol. 2, pt. 1.
104. Bell, *Khedives*, pp. 178-79.
105. In June 1865, Robert Colquhoun, the British consul general, wrote that Sharif was acting in concert with the Council of State; in July, he observed that the real business of government was being carried out by Nubar, who had a powerful influence over Sharif (Colquhoun/Russell, no. 75, 19 June 1865; no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871).
106. On the life and career of Mustafa Riyad, see *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 197-211; Zaki, *Un mot sur Riaz Pacha*; Abbate Pacha, *Séance solennelle*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 74-76; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 112-13, 115; Milner, *England in Egypt*, pp. 126-28; al-Rafi'i, *al-Thawra*, pp. 45-48; Bell, *Khedives*, pp. 121-41; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 342-45; Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, vol. 2, pp. 67-74.
107. See, for example, Bell, *Khedives*, p. 131; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 113; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180n1.
108. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180n1.
109. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 197. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 115, and McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180n1, both state that Riyad was Jewish. al-Ayyubi also states that Riyad's father had been director of the mint under Muhammad Ali.
110. Milner, *England in Egypt*, p. 126.
111. My thanks to Ms. Sana Hassan for this piece of family gossip. Barakat, *Tatawwur*, p. 185.
112. Bell, *Khedives*, pp. 121-22; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 115.
113. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180n1; Bell, *Khedives*, p. 127.

114. The information contained in this and the following paragraph is taken from Riyad's pension dossier, *MM*, no. 27656; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 198, Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 15; and Sami, pt. 3, vol. 1, p. 55.
115. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 198.
116. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, pp. 16-17.
117. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 448, 482.
118. *al-Abhath*, box 107, dossier no. 4, "al-Khassa," MS "Nuzzar al-Khassa wa muwaz-zafuha"; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 721.
119. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 540, 642, 854.
120. Bell, *Khedives*, pp. 123-24, 131.
121. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 18; for the order of dismissal, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 764.
122. Bell, *Khedives*, pp. 121, 131-32.
123. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 791.
124. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 18; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 199; *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*.
125. This paragraph is based on Sami, pt. 3, vol. 2, p. 1028; pt. 3, vol. 3, p. 1144; *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*.
126. See Abd al-Karim, *Tarikh*, vol. 2, pp. 67-74.
127. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 345, and Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 112, recognize Riyad's sense of justice, though Cromer notes that Riyad's notions of right and wrong were higher than any law.
128. Milner, *England in Egypt*, p. 392; Ministry of *al-Awqaf, Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 17, *Ahli*, *hujja* 147, *Mustafa Riyad Basha*.
129. Blunt, *Secret History*, pp. 97-98; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 343.
130. Bell, *Khedives*, p. 137.
131. *Ibid.*, p. 128; Milner, *England in Egypt*, pp. 126-27.
132. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 343.
133. Malortie, *Egypt*, p. 94.
134. The following views are taken from: Holynski, *Nubar*, pp. vii, 76-77, *passim*; Emile Bertrand, *Nubar*; Dicey, *Khedivate*, pp. 117, 125, 130; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 160; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 262. See also Archarouni, *Nubar Pacha*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 77-79; Makhluf, *Nubar Basha*.
135. This paragraph is based on the following sources: on Nubar's education, see Holynski, *Nubar*, p. 5; on his arrival in Egypt, see al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 149; on Boghos, see Sami, pt. 2, p. 528n1; Holynski, *Nubar*, p. 9; on Nubar's entering government service, see Campbell/Palmerston, "separate," 30 Nov. 1833, in FO 78/228; Bertrand, *Nubar*, p. 14; *MM*, no. 8321, *Mudad istikhdam Nubar Basha*; on work in translation office, see *MM*, no. 8321, *Mudad istikhdam Nubar Basha*; Barnett/Aberdeen, no. 4, 17 Jan. 1844, in FO 78/582.
136. This paragraph is based on: Bertrand, *Nubar*, p. 15; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 151-52; Holynski, *Nubar*, pp. 12-13; About, *Le Fellah*, p. 130; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 492, 516, 519.
137. Bertrand, *Nubar*, p. 21.
138. See Rivlin, "The Railway Question" pp. 365-88.
139. Murray/Palmerston, no. 9, Apr. 17, 1851, in FO 78/875.
140. Except for the quotation from Cromer, this paragraph is based on: Bell, *Khedives*, pp. 146, 151, 160; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 149, 162, 164; Holynski, *Nubar*, pp. 7-10; Bertrand, *Nubar*, pp. 16-17; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 339; Malet, *Egypt, 1879-1883*, p. 45.

141. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 342.
142. Bertrand, *Nubar*, pp. 22-24; Tagher, "Portrait Psychologique," pp. 357-58.
143. See McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 26n1; Green/Clarendon, no. 23, 18 July 1857, in FO 78/1314; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 234, 318.
144. Green/Malmesbury, no. 35, 1 Apr. 1859, in FO 78/1467.
145. Landes, *Bankers*, p. 162n1.
146. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 24; Bertrand, *Nubar*, pp. 26-27; Green/Clarendon, no. 23, 28 July 1857, in FO 78/1314.
147. Holynski, *Nubar*, p. 21; for Murray's special relationship with Abbas, see Rivlin, "The Railway Question," pp. 366, 369.
148. *Al-Mutafarriqat*, box 152, dossier "Administration," Outrey/French Minister of Foreign Affairs, no. 35, 2 June 1865.
149. Stanton/Derby, no. 45, 6 June 1874, in FO 78/2342.
150. Colquhoun/Russell, no. 90, 1 June 1863, in FO 78/1755; Tagher, "Portrait Psychologique," pp. 364-66.
151. Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865; no. 84, 27 July 1865, in FO 78/1871.
152. About, *Le Fellah*, p. 130; Elgood, *The Transit of Egypt*, p. 125.
153. The following examples are taken from: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 582-83, 584; *MM*, no. 18266, *Mudad istikhdam Dikran Basha*; Colquhoun/Russell, no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871.
154. Colquhoun/Russell, no. 59, 17 Apr. 1863, in FO 78/1754.
155. Bell, *Khedives*, p. 132.
156. Vivian/Salisbury, no. 228, 29 June 1878, in FO 78/2855; Kusel, *An Englishman's Recollections*, p. 120.
157. Bell, *Khedives*, pp. 159-60; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 802, 839, 853; *al-Abhath*, box 106, dossier "Nubar Basha," Viceroy/Mustafa Pasha, 29 SH 1279/19 Feb. 1863; *Mas Awamir*, *Ma'ya Saniya-Arabi*, reg. 1935/103/136, Viceroy/*al-Maliya*, 3 DH 1287/24 Feb. 1871.
158. This and the following paragraph is taken from Bell, *Khedives*, pp. 145-60, *passim*; Bertrand, *Nubar*, p. 34; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 336, 343; Holynski, *Nubar*, p. 130; Dicey, *Khedivate*, pp. 134-35, 166-68, 195.
159. See al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 156; Landes, *Bankers*, pp. 116-17.
160. Landes, *Bankers*, p. 162.
161. This and what follows is drawn from *ibid.*, pp. 248-75, *passim*.
162. See Hamza, *Public Debt*, pp. 88-92.
163. Landes, *Bankers*, p. 275.
164. Douin, *Règne du Khédive Ismail*, vol. 1, p. 205.
165. A. Sammarco, *Histoire de l'Égypte moderne*, vol. 3, p. 130.
166. See *ibid.*, vol. 3, ch. 7.
167. McCoan, *Egypt As It Is*, pp. 284-86.
168. Brinton, *Mixed Courts*, pp. 8-12.
169. *Ibid.*, pp. 13-24, *passim*.

الفصل السادس :

1. Schölch, *Egypt*, pp. 44-47.
2. Stanton/Derby, no. 182, 24 Dec. 1875, in FO 78/2405. On the Cave mission, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 176-78.

3. Rothstein, *Egypt's Ruin*, pp. 16–18; Stanton/Derby, no. 24, 23 Jan. 1876, in FO 78/2500.
4. Stanton/Derby, no. 52, 19 Feb. 1876, in FO 78/2500.
5. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 184–85; Stanton/Derby, no. 86, 17 Mar. 1876; no. 110, 30 Mar. 1876, in FO 78/2501.
6. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 20; Stanton/Derby, no. 86, 17 Mar. 1876, in FO 78/2501.
7. Stanton/Derby, no. 80, 14 Mar. 1876, in FO 78/2501.
8. Pierre Crabites, *Ismail*, pp. 231–32.
9. Ibid., p. 232; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 22; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 185.
10. Hamza, *Public Debt*, pp. 119–20.
11. Ibid., p. 237; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 174–75.
12. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 12; Dicey, *Khedivate*, pp. 146–51.
13. Rothstein, *Egypt's Ruin*, pp. 24–26; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 12.
14. This paragraph is based on: McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 187–89; Hamza, *Public Debt*, pp. 78, 157, and 157n1; Sabry, *L'empire égyptien*, p. 180; Landes, *Bankers*, pp. 64n2, 117, 117n2, 162, 169.
15. This paragraph is based on: Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 180–81; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 188–89; Michels, *Souvenirs de carrière*, pp. 115, 119, 124–26.
16. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 30.
17. See Commission de la caisse spéciale de la dette publique d'Égypte, *Compte rendu*, pp. 6–11.
18. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 191; Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 182–84; Dicey, *Khedivate*, pp. 104–05, 158–59; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.
19. Vivian/Derby, no. 12, 27 Oct. 1876, in FO 78/2503; *ibid.*, no. 21, 4 Nov. 1876, in FO 78/2504; Commission de la caisse spéciale de la dette publique d'Égypte, *Compte rendu*, p. 11.
20. This paragraph is based on: McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 180–83, 190; Dicey, *Khedivate*, pp. 126–29; on the use of these courts by European subjects against Egyptian debtors, see Cookson/Derby, no. 214, 3 June 1876, in FO 78/2503.
21. Vivian/Derby, no. 24, 10 Nov. 1876; no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.
22. See al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 2, pp. 361–401; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.
23. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 27; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 13; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 205.
24. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 205–07; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 28.
25. Vivian/Derby, no. 221, 19 July 1877, in FO 78/2633.
26. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 222; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 50.
27. This paragraph is based on: Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 50; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 26–27, 31n1; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 215–17; Borg/Vivian, unnumbered, 27 Dec. 1877, in FO 141/112.
28. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 423; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 211.
29. Vivian/Derby, no. 84, 3 Apr. 1877, in FO 78/1632; *ibid.*, no. 297, 28 Sept. 1877, in FO 78/2634.
30. Ibid., no. 297, 28 Sept. 1877, in FO 78/2634.
31. Ibid., no. 20, 27 Jan. 1877, in FO 78/2631; *ibid.*, no. 38, 15 Feb. 1877, in FO 78/2631; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 32–33.
32. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 26.
33. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 191; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 225–26.

34. The test of this paragraph is based on the following sources: on Vivian's pressure, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 223; on Ismail's resistance, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 42-44; on the mixed courts suit, see Keay, *Spoiling the Egyptians*, pp.

38-39; on Ismail's capitulation, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 227; on establishing the commission, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 45.

35. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 230-31.

36. Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1125, 1465; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 193n1, 200; *Egypt for the Egyptians*, pp. 70-71; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 407.

37. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 45; Vivian/Derby, no. 81, 22 Mar. 1878, in FO 78/2854.

38. Vivian/Derby, no. 81, 22 Mar. 1878, in FO 78/2854; Bell, *Khedives*, pp. 132-33.

39. Vivian/Derby, no. 88, 28 Mar. 1878, in FO 78/2854.

40. Vivian/Salisbury, no. 176, 17 May 1878, in FO 78/2854; *ibid.*, no. 124, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.

41. This paragraph is based on the following sources: on Riyad's belief in clean government, see Bell, *Khedives*, pp. 131-32; on his dislike of oppressive and heavy-handed methods, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 344; on his faith in Islam, see *ibid.*, p. 343; Butler, *Court Life in Egypt*, pp. 267-68; on his attitude toward outsiders, see Milner, *England in Egypt*, pp. 129, 341.

42. Blunt, *Secret History*, pp. 97-98.

43. Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 81; Kedourie, *Afghani*, p. 7; Shafiq, *Mudhakkirati*, vol. 1, pp. 108-09; Amin, *Zu'ama al-islam*, pp. 62-63; Ahmed, *Intellectual Origins*, pp. 15-16.

44. Kedourie, *Afghani*, pp. 7-8; Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 83.

45. Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 93.

46. Kedourie, *Afghani*, p. 28; Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 100-01; see also Sabry, *La gènese*, pp. 142-43.

47. This paragraph is based on: Sabry, *La gènese*, p. 126; Vivian/Derby, no. 77, 30 Mar. 1877, in FO 78/2631; *ibid.*, no. 100, 19 Apr. 1877, in FO 78/2632; *ibid.*, no. 130, 14 June 1877, in FO 78/2633; *ibid.*, no. 350, 26 Dec. 1877, in FO 78/2634.

48. Sabry, *La gènese*, p. 2, and *passim*.

49. The rest of this paragraph is based on the following sources: on Ismail's press sponsorship, see Gendzier, *Practical Visions*, p. 49; *Egypt for the Egyptians*, p. 87; on Abd al-Halim's activities, see Vivian/Derby, no. 187, 21 June 1877, in FO 78/2633; Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 96, 120-21; Jerrold, *Egypt Under Ismail Pacha*, pp. 253-54; Gendzier, *Practical Visions*, p. 7.

50. This paragraph is based on: Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 83-87, 96, 101-02, 104-07, 109; Kedourie, *Afghani*, p. 23.

51. Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 107-08.

52. Bell, *Khedives*, p. 193.

53. Abbate Pacha, *Séance solennelle*, p. 9; WMC, box 21, issue 526, 15 SH 1250/8 Oct. 1873.

54. WMC, box 5, issue 529, 22 SH 1290/15 Oct. 1873.

55. Ahmed, *Intellectual Origins*, p. 17.

56. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr fi tadbir Nil Misr*, pp. 110-11, 176, 184, 197.

57. See *ibid.*, pp. 153-54, 158-65, 186, 198, *passim*.

58. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 104; Mas, *Ma'iyat Saniya-Arabi*, reg. 8/71/157, *Viceroyat-Maliya*, 6 S 1253/3 Mar. 1875.

59. Schölch, *Egypt*, p. 52; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 160; Kusel, *An Englishman's Recollections*, p. 122.
60. Dicey, *Khedivate*, pp. 166–67, 194–95; see also Wilson, *Chapters*, pp. 158–59, 216.
61. Dicey, *Khedivate*, pp. 128–29.
62. Malet, *Egypt, 1879–1883*, p. 45; Bell, *Khedives*, pp. 146, 155; McCoan, *Egypt Under*
63. Ninet, "Origins of the National Party in Egypt," p. 123.
64. Sabry, *La gènese*, p. 103; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 262.
65. Dicey, *Khedivate*, pp. 166–69.
66. Cave/Derby, no. 4, 25 Dec. 1875, in FO 78/2538.
67. Stanton/Derby, no. 13, 9 Jan. 1876; *ibid.*, no. 1, 1 Jan. 1876; *ibid.*, no. 13, 9 Jan. 1876, in FO 78/2500.
68. Cave/Derby, no. 103, 5 Feb. 1876, in FO 78/2539b.
69. Stanton/Derby, no. 6, 5 Jan. 1876; *ibid.*, no. 13, 9 Jan. 1876, in FO 78/2500.
70. The following two paragraphs are based on: Dicey, *Khedivate*, pp. 166–74.
71. *Ibid.*, pp. 179–80, 198; Wilson, *Chapters*, pp. 125–26, 133.
72. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 99–101, 111–12, 124, 133, 147, 157.
73. Vivian/Salisbury, no. 207, 8 June 1878, in FO 78/2855; Dicey, *Khedivate*, pp. 182–83.
74. The rest of this paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 130–31, 133; Dicey, *Khedivate*, pp. 182–83; Vivian/Salisbury, no. 207, 8 June 1878, in FO 78/2855.
75. Wilson, *Chapters*, pp. 132–33; Vivian/Salisbury, no. 228, 29 June 1878, in FO 78/2855; Schölch, *Egypt*, p. 52.
76. Schölch, *Egypt*, p. 52; Wilson, *Chapters*, p. 145.
77. Dicey, *Khedivate*, pp. 193–94; Foreign Office/Vivian, unnumbered, 29 July 1878, in FO 78/2851; Vivian/Salisbury, no. 259, 23 July 1878, in FO 78/2856; Wilson, *Chapters*, p. 147.
78. This paragraph is based on: Vivian/Salisbury, no. 279, 18 Aug. 1878, in FO 78/2856; Schölch, *Egypt*, pp. 52–55.
79. Wilson, *Chapters*, pp. 151–52.
80. Vivian/Salisbury, no. 286, 22 Aug. 1878, in FO 78/2856.
81. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 153–55, 161; Dicey, *Khedivate*, p. 179.
82. Vivian/Salisbury, no. 375, 1 Nov. 1878, in FO 78/2858; *ibid.*, no. 265, 7 May 1879, in FO 78/3001; *ibid.*, no. 20, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998. Lascelles/Salisbury, no. 374, 29 Oct. 1878; *ibid.*, no. 371, 28 Oct. 1878, in FO 78/2857; the viceregal family's holdings were 425,729 *faddans*.
83. Dicey, *Khedivate*, pp. 189–90.
84. *Ibid.*, p. 123; Schölch, *Egypt*, pp. 54–56.
85. See the enclosures from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 293, 30 Aug. 1878, in FO 78/2856; *ibid.*, no. 423, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; cf. also Wilson, *Chapters*, p. 179; *WM*, no. 796, 11 S 1296/4 Feb. 1879.
86. Vivian/Salisbury, no. 85, 28 Feb. 1879, in FO 78/2998.
87. Wilson, *Chapters*, p. 155; Lascelles/Salisbury, no. 310, 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.
88. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858. This paragraph is also based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 66–68; Wilson, *Chapters*, p. 176; Vivian/Salisbury, no. 286, 22 Aug. 1878, in FO 78/2856; *ibid.*, no. 424, 14 Dec. 1878; *ibid.*, no. 433, 21 Dec. 1878, in FO 78/2858; Lascelles/Salisbury, no. 310, 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.

89. For two months prior to Nubar's appointment as Minister of Foreign Affairs and Justice, these departments were directed by Riyad; see Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1530, 1534-35.

90. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 145-46; Lascelles/Salisbury, nos. 296, 298, 3 Sept. 1878; *ibid.*, nos. 304, 306, 7 Sept. 1878; *ibid.*, no. 326, 19 Sept. 1878; *ibid.*, no. 332, 23 Sept. 1878, in FO 78/2857.

91. Lascelles/Salisbury, no. 317, 16 Sept. 1878; *ibid.*, no. 321, 17 Sept. 1878, in FO 78/2857.

92. *Ibid.*, no. 310, 10 Sept. 1878; *ibid.*, no. 322, 18 Sept. 1878, in FO 78/2857.

93. See *ibid.*, no. 324, 18 Sept. 1878; *ibid.*, no. 332, 23 Sept. 1878; *ibid.*, no. 334, 25 Sept. 1878, in FO 78/2857.

94. Nubar/Vivian, 30 Aug. 1878, in FO 78/2856; Lascelles/Vivian, no. 332, 23 Sept. 1878, in FO 78/2857.

95. Lascelles/Salisbury, no. 298, 3 Sept. 1878; *ibid.*, no. 308, 9 Sept. 1878; *ibid.*, no. 310, 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.

96. This paragraph is based on: Lascelles/Salisbury, nos. 323 and 324, 18 Sept. 1878; *ibid.*, no. 331, 21 Sept. 1878; and Vivian/Salisbury, no. 319, 17 Sept. 1878, in FO 78/2857. By Sept. 21, the British government had formally sanctioned Wilson's appointment.

97. Lascelles/Salisbury, no. 339, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857; see also Dicey, *Khedivate*, pp. 191-92.

98. Lascelles/Salisbury, no. 336, 26 Sept. 1878, in FO 78/2857; Dicey, *Khedivate*, p. 191.

99. Vivian/Salisbury, no. 341, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857; Schölch, *Egypt*, p. 59; Lascelles/Salisbury, no. 332, 12 Oct. 1878; *ibid.*, no. 355, 16 Oct. 1878, in FO 78/2857.

100. See Lascelles/Salisbury, no. 353, 14 Oct. 1878; *ibid.*, no. 365, 25 Oct. 1878, in FO 78/2857; Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

101. Lascelles/Salisbury, no. 404, 29 Nov. 1878, in FO 78/2858.

102. Lascelles/Vivian, no. 342, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857.

103. See enclosure from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 423, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

104. Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1549-50.

105. See Lascelles/Salisbury, no. 351, 12 Oct. 1878, in FO 78/2857; *ibid.*, no. 379, 2 Nov. 1878; *ibid.*, no. 382, 5 Nov. 1878; and Vivian/Salisbury, no. 432, 20 Dec. 1878, in FO 78/2858.

106. Vivian/Salisbury, no. 65, 21 Feb. 1879, in FO 78/2998.

107. *Ibid.*, no. 245, 15 July 1878, in FO 78/2855. In March, Vivian wrote that Wilson two months previously had desired Sharif's entry into the ministry and had made overtures to him (*ibid.*, no. 89, 1 Mar. 1879, in FO 78/2999); see also *ibid.*, no. 82, 27 Feb. 1879, in FO 78/2998.

108. al-Raft'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 76; Bell, *Khedives*, p. 173; Schölch, *Egypt*, p. 59; Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

109. This paragraph is based on: *M.M.*, no. 18189, *Mudad istikhdam Muhammad Ratib Basha*; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1504; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 89-92; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 40, *Ahli*, *hujja* 2686, Muhammad Ratib Basha.

110. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; Schölch, *Egypt*, p. 85; see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 68-69.

111. Stanton/Derby, telegram, 28 Apr. 1876, in FO 78/2502; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 114-15.

112. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 180-81; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 115; Dicey, *Khedivate*, p. 204; Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 55.

113. This paragraph is based on: Blunt, *Secret History*, p. 34; Artin, *Landed Property*, p. 113; Vivian/Derby, no. 33, 18 Nov. 1876 in FO 78/2504.
114. This paragraph is based on the following sources: on Nubar's appointments, see Schölch, *Egypt*, p. 59; on Mubarak's appointments, see *WM*, no. 793, 19 M 1296/13 Jan. 1879; on Wilson's and de Blignières's appointments, see *ibid.*, no. 792, 14 M 1296/7 Jan. 1879; *ibid.*, no. 795, 4 S 1296/26 Jan. 1879; Malet/Granville, no. 94, 27 Feb. 1882, in FO 78/3435; Schölch, *Egypt*, p. 85.
115. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 55; Blunt, *Egypt*, p. 34.
116. Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 48; on the removal of the *ma'mur* of Aswan, See Borg/Lascelles, no. 32, 19 Oct. 1878; Nubar/Lascelles, no. 642, 23 Nov. 1878, in FO 141/121.
117. This paragraph is based on the following sources: on the abolition of the Cairo governorate, see *WM*, no. 794, 26 M 1296/19 Jan. 1879; on the reorganization of the Ministry of Public Works, see extract from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 13, 8 Jan. 1879, in FO 78/2998; on the abolition of the Inspectorate of lower Egypt, see *WMC*, box 1, dossier "al-Idara"; *WM*, no. 777, 10 N 1295/8 Sept. 1878; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1292; on the abolition of the Inspectorate of upper Egypt, see *WM*, no. 794, 26 M 1296/19 Jan. 1879; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1457.
118. Wilson, *Chapters*, p. 182.
119. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; *ibid.*, no. 65, 21 Feb. 1879, in FO 78/2998.
120. Lascelles/Salisbury, no. 314, 14 Sept. 1878; *ibid.*, no. 325, 18 Sept. 1878, in FO 78/2857.
121. *Ibid.*, no. 303, 6 Sept. 1878, in FO 78/2857. The following is based on McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 238-39.
122. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 14; *ibid.*, vol. 15, p. 34.
123. *MM*, no. 11927, *Mudad istikhdam Hasan al-Shari'i Basha*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260.
124. Schölch, *Egypt*, p. 75.
125. *Ibid.*, pp. 75-76.
126. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 86-87.
127. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 76-77; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 158; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1432, extract from *WM*, no. 688, 1 DH 1293/18 Dec. 1876; Vivian/Derby, no. 115, 4 May 1877, in FO 78/2632.
128. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 78-80; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 159-62.
129. Schölch, *Egypt*, p. 80.
130. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; Wilson, *Chapters*, p. 182.
131. Vivian/Salisbury, no. 24, 18 Jan. 1879, in FO 78/2998.
132. Borg/Vivian, no. 1, 18 Feb. 1879, in FO 141/128.
133. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 162.
134. De Blignières's report is found in *WMC*, no. 18, dossier "al-Majalis"; *WM*, no. 794, 26 M 1296/20 Jan. 1879; for the clash between de Blignières and the Chamber, see Schölch, *Egypt*, pp. 81.
135. Schölch, *Egypt*, pp. 82-83; see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 162-64.
136. Schölch, *Egypt*, pp. 83-84.
137. See Vivian/Salisbury, no. 437, 21 Dec. 1878, in FO 78/2858; *ibid.*, no. 15, 10 Jan. 1879; *ibid.*, no. 21, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998.
138. *Ibid.*, no. 57, 15 Feb. 1879, in FO 78/2998; *WM*, no. 794, 26 M 1296/20 Jan. 1879.
139. Vivian/Salisbury, no. 57, 15 Feb. 1879, in FO 78/2998; see also Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 70-71.

140. The following two paragraphs are based on Schölch, *Egypt*, pp. 65-69.
141. Vivian/Salisbury, no. 61, 19 Feb. 1879, in FO 78/2998.
142. Ibid., no. 79, 26 Feb. 1879, in FO 78/2998.
143. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 87-88.
144. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 187, 190; Vivian/Salisbury, nos. 63, 65, 79, 82, 83; 20, 21, 26, 27 Feb. 1879, in FO 78/2998; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 94-96; Vivian/Salisbury, no. 128, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.
145. This paragraph is based on: Vivian/Salisbury, no. 94, 2 Mar. 1879; *ibid.*, no. 96, 3 Mar. 1879, in FO 78/2999.
146. This paragraph is based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 89; Schölch, *Egypt*, p. 71; Vivian/Salisbury, no. 110, 10 Mar. 1879, in FO 78/2999; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 97.
147. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 71-72; Vivian/Salisbury, no. 117, 13 Mar. 1879; *ibid.*, no. 119, 14 Mar. 1879; *ibid.*, nos. 124 and 127, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.
148. Vivian/Salisbury, no. 117, 13 Mar. 1879; *ibid.*, no. 141, 20 Mar. 1879; *ibid.*, no. 130, 17 Mar. 1879, in FO 78/2999; Schölch, *Egypt*, p. 72.
149. Lascelles/Salisbury, no. 151, 22 Mar. 1879, in FO 78/2999.
150. This paragraph is based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 88, 117-21; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 256-57; Wilson, *Chapters*, p. 191.
151. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 98.
152. Lascelles/Salisbury, no. 163, 30 Mar. 1879, in FO 78/2999; see also Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 98-99.
153. See Lascelles/Salisbury, no. 187, 7 Apr. 1879; *ibid.*, no. 201, 9 Apr. 1879, in FO 78/3000.
154. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 181-91.
155. Schölch, *Egypt*, pp. 80-81.
156. Vivian/Salisbury, no. 21, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998; Schölch, *Egypt*, p. 90; see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 180.
157. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 86-87; and al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 178-80.
158. Letter from Vivian, in Lascelles/Salisbury, no. 228, 15 Apr. 1879, in FO 78/3000; Schölch, *Egypt*, p. 86.
159. This paragraph is based on Schölch, *Egypt*, pp. 88-90.
160. This paragraph is based on: *ibid.*, pp. 90-91.
161. This paragraph is based on the following sources: on the support by Turkish *dhawat*, see Lascelles/Salisbury, no. 180, 4 Apr. 1879, in FO 78/3000; Vivian/Salisbury, no. 273, 10 May 1879, in FO 78/3001; on the support of *ulama*, see Lascelles/Salisbury, no. 175, 1 Apr. 1879; *ibid.*, no. 191, 9 Apr. 1879, in FO 78/3000; on press support, see al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 159; Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 98; on the work of the al-Muwaylihi brothers, see *ibid.*, pp. 101, 116; Schölch, *Egypt*, p. 88; Sabry, *La genèse*, p. 146.
162. This paragraph is based on: Lascelles/Salisbury, no. 189, 7 Apr. 1879; *ibid.*, no. 180, 4 Apr. 1879, in FO 78/3000; Schölch, *Egypt*, pp. 88-89.
163. Vivian/Salisbury, no. 526, 4 May 1879; *ibid.*, no. 290, 16 May 1879, in FO 78/3001; Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 66.
164. Schölch, *Egypt*, pp. 85-86.
165. *Ibid.*, p. 92.
166. This paragraph is based on *ibid.*, pp. 93-94; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 132-33; Lascelles/Salisbury, no. 204, 10 Apr. 1879, in FO 78/3000.

167. Schölch, *Egypt*, p. 94; Lascelles/Salisbury, no. 251, 27 Apr. 1879, in FO 78/3000.
168. Vivian/Salisbury, no. 341, 8 June 1879, in FO 78/3002.
169. Schölch, *Egypt*, p. 96.
170. Vivian/Salisbury, unnumbered, 14 June 1879; *ibid.*, no. 368, 19 June 1879, in FO 78/3002.
171. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 94–97; al-Raft'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 194–200.
172. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 96–97; Kedourie, *Afghani*, pp. 25–26, 28.
173. Vivian/Salisbury, no. 338, 7 June 1879, in FO 78/3002.
174. Schölch, *Egypt*, p. 96.
175. Vivian/Salisbury, unnumbered 14 June 1879; *ibid.*, no. 365, 18 June 1879, in FO 78/3002; Schölch, *Egypt*, p. 96.
176. This and what follows is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 97–99; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 139–42; Bell, *Khedives*, pp. 31–35; Dicey, *Khedivate*, pp. 218–20.

المؤلف فى سطور:

ف. روبرت هنتر

أستاذ التاريخ بجامعة ولاية إنديانا الأمريكية. وإلى جانب هذا الكتاب، صدر للمؤلف دراسة عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) هاجم فيه احتلال إسرائيل للضفة والقطاع، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات حول قيام الدول الحديثة فى شمال أفريقيا، ويقوم حالياً بإعداد دراسة حول جذور السياحة فى الشرق الأوسط وتأثيراتها.

المترجم فى سطور:

بدر الرفاعى

المؤهل الدراسى: ليسانس الآداب - قسم الصحافة، مايو ١٩٧١.

ترجم ونشر فى:

الأهرام الاقتصادى - مجلة القاهرة (القديمة) - الثقافة العالمية (الكويت) - جريدة العالم اليوم - البيان (الإماراتية) - زهرة الخليج (الإماراتية) - كل الناس - وجهات نظر.

له كتب مترجمة:

- ١- أفريقيا قارة ثائرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
- ٢- الزخرفة عبر العصور، مكتبة مذبولى (بدون تاريخ نشر).
- ٣- ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، تأليف اليغازر بعيرى - دار سينا ١٩٩٠.
- ٤- الحروب العربية الإسرائيلية، حاييم هيرتزوج - دار سينا ١٩٩١.
- ٥- هوية مصر بين العرب والإسلام، جرشونى وجانكوفسكى - دار شرقيات ١٩٩٩.
- ٦- الميراث المر، بول سالم - المشروع القومى للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وميمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالمين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللفة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو باننيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقي جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتكوفنا	أحمد الحضري
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إيفيتش	سعد مصلوح وفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	جيرار جينيت	محمد مقيم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلى
١١-	مختارات	فيسرافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونستون وأبرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثنية السوداء (ج١)	مارتن برنال	يشارفد أحمد عثمان
١٧-	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بنوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الذكى وبنوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	يذر اليب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو باننيكار	أحمد فؤاد بليغ
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هويكنز	أحمد فؤاد بليغ
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصه إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثه	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثه	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

أنور مغيث	ألن تورين	نقد الحداثة	-٣٨
منيرة كروان	بيتر والكوت	الإغريق والحسد	-٣٩
محمد عيد إبراهيم	أن سكستون	قصائد حب	-٤٠
ماطف أحمد إبراهيم فتمى ومحمود ماجد	بيتر جران	ما بعد المركزية الأوروبية	-٤١
أحمد محمود	بنجامين بارير	عالم ماك	-٤٢
المهدي أخريف	أوكتايفو بات	اللهب المزوج	-٤٣
مارلين تادرس	ألدوس هكسلي	بعد عدة أصياف	-٤٤
أحمد محمود	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	التراث المفقود	-٤٥
محمود السيد علي	بابلو نيرودا	عشرون قصيدة حب	-٤٦
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج١)	-٤٧
ماهر جويجاتي	فرانسوا بوما	حضارة مصر الفرعونية	-٤٨
عبد الوهاب علوب	ه . ت . نوريس	الإسلام في البلقان	-٤٩
محمد برادة وعثمانى الميود ويوسف الأنطكى	جمال الدين بن الشيخ	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	-٥٠
محمد أبو العطا	داريو بيانوبيا وخ . م بينياليستي	مسار الرواية الإسبانية الأمريكية	-٥١
لطفى فطيم وعادل دمرداش	ب . نوفاليس وس . روجسيفيتز ووجر بيل	العلاج النفسى التدعيمى	-٥٢
مرسى سعد الدين	أ . ف . ألنجتون	الدراما والتعليم	-٥٣
محسن مصيلحى	ج . مايكل والتون	المفهوم الإغريقى للمسرح	-٥٤
على يوسف على	جون بولكنجهوم	ما وراء العلم	-٥٥
محمود على مكى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	-٥٦
محمود السيد و ماهر البطوطى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	-٥٧
محمد أبو العطا	فديريكو غرسية لوركا	مسرحيتان	-٥٨
السيد السيد سهيم	كارلوس مونيث	المحبرة (مسرحية)	-٥٩
صبرى محمد عبد الفنى	جوهانز إيتين	التصميم والشكل	-٦٠
مراجعة وإشراف : محمد الجوهري	شارلوت سيمور - سميت	موسوعة علم الإنسان	-٦١
محمد خير البقاعى .	رولان بارت	لذة النص	-٦٢
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	-٦٣
رمسيس عوض .	ألان وود	برتراند راسل (سيرة حياة)	-٦٤
رمسيس عوض .	برتراند راسل	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	-٦٥
عبد اللطيف عبد الحليم	أنطونيو جالا	خمس مسرحيات أندلسية	-٦٦
المهدي أخريف	فرناندو بيسوا	مختارات	-٦٧
أشرف الصباغ	فالتين راسبوتين	نتاشا العجوز وقصص أخرى	-٦٨
أحمد فؤاد متولى وهريدا محمد فهمى	عبد الرشيد إبراهيم	للعالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	-٦٩
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد	أوخينيو تشانج روبريجت	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	-٧٠
حسين محمود	داريو فو	السيدة لا تصلح إلا للرمى	-٧١
فؤاد مجلى	ت . س . إليوت	السياسى العجوز	-٧٢
حسن ناظم وعلى حاكم	جين . ب . توميكنز	نقد استجابة القارئ	-٧٣
حسن بيومى	ل . ا . سيمينوثا	صلاح النين والماليك فى مصر	-٧٤
أحمد درويش	أندريه موروا	فن التراجم والسير الذاتية	-٧٥
عبد المقصود عبد الكريم	مجموعة من الكتاب	جاك لاكن وإغواء التحليل النفسى	-٧٦

٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الفانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الفمري
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرفاوى
٨٢-	مسرح ميغيل	ميغيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنطونى جينتز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	رسم السيف	ميغل دى ثرياتس	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر	كارلوس ميغيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فينرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو بايخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نخبة	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مسألة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	رشيد بنحو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آباء	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى	برتول بريشت	عبد الفقار مكوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعور
١٠٧-	صورة الفنان فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنه بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف
١١٣-	رأية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان .
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	ول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان

١١٦-	امراة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	باشراف: روف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لند	نخبة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيتل ألكسندر وفنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب	جون جرائ	أحمد فؤاد بليغ
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	قولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيث	أميرة حسن لويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروت	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	جوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيثيلينا تارونى	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيغال	ريشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلقى الأتھار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة	كارلو جولونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	على عبدالرؤف البعبى
١٤٧-	خطبة الإدانة الطويلة	فانكريد دورست	عبدالغفار مكارى
١٤٨-	القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إميرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطايبى
١٥٣-	غرام الفراغة	فيولين فاتويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت

أحمد مرسى	نخبة من الشعراء	الشعر الأمريكى المعاصر	١٥٥-
مى التمسانى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	المدارس الجمالية الكبرى	١٥٦-
عبدالعزیز بقوش	النظامى الكنوجى	خسرو وشيرين	١٥٧-
بشير السباعى	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ٢)	١٥٨-
إبراهيم فتحي	ديفيد هوكس	الإيديولوجية	١٥٩-
حسين بيومى	بول إيرليش	آلة الطبيعة	١٦٠-
زيدان عبدالحليم زيدان	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	من المسرح الإسبانى	١٦١-
صلاح عبدالعزیز محجوب	يوجنا الأسبوى	تاريخ الكنيسة	١٦٢-
بإشراف: محمد الجوهري	جوردن مارشال	موسوعة علم الاجتماع	١٦٣-
نبيل سعد	جان لاکوتير	شامبوليون (حياة من نور)	١٦٤-
سهير المصادفة	أ. ن أفانا سيفا	حكايات الثعلب	١٦٥-
محمد محمود أبو غدير	يشعياهو ليتمان	العلاقات بين المثنيين والعلمانين فى إسرائيل	١٦٦-
شكرى محمد عياد	رابندرات طاغور	فى عالم طاغور	١٦٧-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	دراسات فى الأدب والثقافة	١٦٨-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المبدعين	إبداعات أدبية	١٦٩-
بسام ياسين رشيد	ميفيل دليبيس	الطريق	١٧٠-
هدى حسين	فرائك بيجو	وضع حد	١٧١-
محمد محمد الخطايبى	مختارات	حجر الشمس	١٧٢-
إمام عبد الفتاح إمام	واتر ت. ستيس	معنى الجمال	١٧٣-
أحمد محمود	ايليس كاشمور	صناعة الثقافة السوداء	١٧٤-
وجيه سمعان عبد المسيح	لورينزو فيلشس	التلفزيون فى الحياة اليومية	١٧٥-
جلال البنا	توم تيتنبرج	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	١٧٦-
حصه إبراهيم المنيف	هنرى تروايا	أنطون تشيخوف	١٧٧-
محمد حمدى إبراهيم	نخبة من الشعراء	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	١٧٨-
إمام عبد الفتاح إمام	أيسوب	حكايات أيسوب	١٧٩-
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	قصة جاريد	١٨٠-
محمد يحيى	فنسننت ب. ليتش	النقد الأدبى الأمريكى	١٨١-
ياسين طه حافظ	وب. بيتس	العنف والنبوة	١٨٢-
فتحي العشرى	رينيه جيلسون	چان كوكتو على شاشة السينما	١٨٣-
دسوقى سعيد	هانز إيندورفر	القاهرة... حاملة لا تنام	١٨٤-
عبد الوهاب علوب	توماس تومسن	أسفار العهد القديم	١٨٥-
إمام عبد الفتاح إمام	ميخائيل إنود	معجم مصطلحات هيجل	١٨٦-
محمد علاء الدين منصور	بُزرج علوى	الأرضة	١٨٧-
بدر الديب	الفين كرتان	موت الأدب	١٨٨-
سعيد الغانمى	بول دى مان	العمى والبصيرة	١٨٩-
محسن سيد فرجاني	كونفوشيوس	محاورات كونفوشيوس	١٩٠-
مصطفى حجازى السيد	الحاج أبو بكر إمام	الكلام رأسمال	١٩١-
محمود سلامة علوى	زين العابدين المراغى	سياحت تامه إبراهيم بك (ج ١)	١٩٢-
محمد عبد الواحد محمد	بيتر أبراهامز	عامل المنجم	١٩٣-

١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي	مجموعة من النقد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شقاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	ابوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لاندائى	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزابا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	أطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدى
٢٠٥-	الجيئات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى - سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى	رامون خوتاستندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوربان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى	سنائى الفزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فرديتان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدي عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلادر	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيندز	محمد محمود محى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازان	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	السيد محمد نفاذى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق	جابريل جارشيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى
٢٢٧-	المسرح الإشباني فى القرن السابع عشر	موسى مارديا زيف يوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مازق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١-	الذرافيل	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمى

فكرة الاضمحلال	٢٣٣-	أرثر هومان	ملعت الشايب
الإسلام في السودان	٢٣٤-	ج. سينسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
ديوان شمس تبريزي (ج١)	٢٣٥-	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
الولاية	٢٣٦-	ميشيل تود	أحمد الطيب
مصر أرض الوادي	٢٣٧-	روبين فيرين	عنايات حسين طلعت
العولة والتحرير	٢٣٨-	الانكاد	ياسر محمد جادالله وعيسى مديبولي أحمد
العربي في الأدب الإسرائيلي	٢٣٩-	جيلرافر - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	٢٤٠-	كامي حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
في انتظار البرابرة	٢٤١-	ج. م. كويتز	إبتسام عبدالله سعيد
سبعة أنماط من الغموض	٢٤٢-	وليام إمبسون	صبري محمد حسن عبدالنبي
تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	٢٤٣-	ليفى بروغنسال	علي عبدالرؤف البمبي
الغليان	٢٤٤-	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
نساء مقالات	٢٤٥-	إليزابيتا أديس	توفيق علي منصور
مختارات قصصية	٢٤٦-	جابريل جارشيا ماركث	علي إبراهيم منوفي
الثقافة الجامعية والمداثة في مصر	٢٤٧-	والتر إرمبريست	محمد طارق الشوقري
حقول عدن الخضراء	٢٤٨-	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
لغة التمزق	٢٤٩-	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
علم اجتماع العارم	٢٥٠-	دومنيك فينيك	ماجدة محسن أباطة
موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	٢٥١-	جوردين مارشال	إشراف: محمد الجوهري
رائدات الحركة النسوية المصرية	٢٥٢-	مارجو بدران	علي بدران
تاريخ مصر الفاطمية	٢٥٣-	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومي
الفلسفة	٢٥٤-	ديف روينسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
أفلاطون	٢٥٥-	ديف روينسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
ديكارت	٢٥٦-	ديف روينسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
تاريخ الفلسفة الحديثة	٢٥٧-	وايم كلي رايت	محمود سيد أحمد
الفجر	٢٥٨-	سير أنجوس فريزر	عبادة كحيلة
مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور	٢٥٩-	اقلام مختلفة	فاروجان كازانجيان
موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	٢٦٠-	جوردين مارشال	إشراف: محمد الجوهري
رحلة في فكر زكي نجيب محمود	٢٦١-	زكي نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
مدينة المعجزات	٢٦٢-	إنوار منوثا	محمد أبر العطا
الكشف عن حافة الزمن	٢٦٣-	جون جرين	علي يوسف علي
إبداعات شعرية مترجمة	٢٦٤-	هوراس وشلي	لويس عوض
روايات مترجمة	٢٦٥-	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	لويس عوض
مدير المدرسة	٢٦٦-	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
فن الرواية	٢٦٧-	ميلان كونديرا	بدر الدين عروكي
ديوان شمس تبريزي (ج٢)	٢٦٨-	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	٢٦٩-	وليم جيفور بالجريف	صبري محمد حسن
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	٢٧٠-	وليم جيفور بالجريف	صبري محمد حسن
الحضارة الغربية	٢٧١-	توماس سي. باترسون	شوقي جلال

إبراهيم سلامة	س. س والترز	الأديرة الأثرية في مصر	٢٧٢-
عنان الشهاوى	جوان آر. لوك	الاستعمار والثورة في الشرق الأوسط	٢٧٣-
محمود على مكى	رومولو جلاجوس	السيدة باربارا	٢٧٤-
ماهر شفيق فريد	أقلام مختلفة	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	٢٧٥-
عبد القادر التلمسانى	فرانك جوتيران	فنون السينما	٢٧٦-
أحمد فوزى	بريان فورد	الجيئات: الصراع من أجل الحياة	٢٧٧-
ظريف عبدالله	إسحق عظيموف	البدايات	٢٧٨-
طلعت الشايب	ف.س. سوندرز	الحرب الباردة الثقافية	٢٧٩-
سمير عبدالحميد	بريم شند وآخرون	من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	٢٨٠-
جلال الحفناوى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	الفردوس الأعلى	٢٨١-
سمير حنا صادق	لويس وليبرت	طبيعة العلم غير الطبيعية	٢٨٢-
على اليمبى	خوان رولفو	السهل يحترق	٢٨٣-
أحمد عثمان	يوريبيدس	هرقل مجنوناً	٢٨٤-
سمير عبد الحميد	حسن نظامى	رحلة الخواجة حسن نظامى	٢٨٥-
محمود سلامة علاوى	زين العابدين المراغى	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	٢٨٦-
محمد يحيى وآخرون	انتونى كنج	الثقافة والعولة والنظام العالمى	٢٨٧-
ماهر البطوطى	ديفيد لودج	الفن الروائى	٢٨٨-
محمد نور الدين عبدالمنعم	أبو نجم أحمد بن قوص	ديوان منجوهري الدامغانى	٢٨٩-
أحمد زكريا إبراهيم	جورج مونان	علم اللغة والترجمة	٢٩٠-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	المسرح الإشباني في القرن العشرين (ج١)	٢٩١-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	المسرح الإشباني في القرن العشرين (ج٢)	٢٩٢-
نخبة من المترجمين	روجر آلن	مقدمة للأدب العربى	٢٩٣-
رجاء ياقوت صالح	بوالو	فن الشعر	٢٩٤-
بدر الدين حب الله الديب	جوزيف كامبل	سلطان الأسطورة	٢٩٥-
محمد مصطفى بدوى	وليم شكسبير	مكبث	٢٩٦-
ماجدة محمد أنور	نيونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى	فن النحو بين اليونانية والسريانية	٢٩٧-
مصطفى حجازى السيد	أبو بكر تغاوابليوه	مأساة العبيد	٢٩٨-
هاشم أحمد فؤاد	جين ل. ماركس	ثورة في التكنولوجيا الحيوية	٢٩٩-
جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال	لويس عوض	أسطورة هيرميس في الأدب الإنجليزى والفرنسى (مج١)	٣٠٠-
جمال الجزيرى و محمد الجندى	لويس عوض	أسطورة هيرميس في الأدب الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	٣٠١-
إمام عبد الفتاح إمام	جون هيتون وجودى جروفز	فنجششتين	٣٠٢-
إمام عبد الفتاح إمام	جين هوب ويورن فان لون	بوذا	٣٠٣-
إمام عبد الفتاح إمام	ريوس	ماركس	٣٠٤-
صلاح عبد الصبور	كروزيو مالابارته	الجلد	٣٠٥-
نبيل سعد	جان فرانسوا ليوتار	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	٣٠٦-
محمود محمد أحمد	ديفيد بابينو	الشعور	٣٠٧-
ممنوح عبد المنعم أحمد	ستيف جونز	علم الوراثة	٣٠٨-
جمال الجزيرى	أنجوس چيلاتى	الذهن والمخ	٣٠٩-
محيى الدين محمد حسن	ناجى هيد	يونج	٣١٠-

٢١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٢١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	أسعد حليم
٢١٣-	أمثال فلسطينية	خاير بيان	عبدالله الجعيدى
٢١٤-	الفن كعدم	جينس مينيك	هويدا السباعى
٢١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	كاميليا صبحى
٢١٦-	محاكمة سقراط	أ.ف. ستون	نسيم مجلى
٢١٧-	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٢١٨-	الأب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٢١٩-	صور دريدا	جايترو ياسبيفاك وكريستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠-	لمعة السراج فى حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	ليفى برو فنسال	نخبة من المترجمين
٢٢٢-	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	دبليو يوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٢٢٣-	فن الساتور-	تراث يونانى قديم	هانم سليمان
٢٢٤-	اللعب بالنار	أشرف أسدى	محمود سلامة علاوى
٢٢٥-	عالم الآثار	فيليب بوسان	كريستين يوسف
٢٢٦-	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٢٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨-	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٢٢٩-	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٢٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٢٣١-	عندما جاء السردين	ستيفن جراى	سامية دياب
٢٣٢-	القصة القصيرة فى إسبانيا	نخبة	على إبراهيم منوفى
٢٣٣-	الإسلام فى بريطانيا	نييل مطر	بكر عباس
٢٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر س كلارك	مصطفى فهمى
٢٣٥-	عصر الشك	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٢٣٦-	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٢٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٣٨-	نظرات حائرة (رقص من الهنـد)	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٢٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (ج ٢)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخرى لبيب
٢٤١-	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٢٤٢-	سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٢٤٣-	العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤-	الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٢٤٥-	الركض خلف الزمن	بونو ندانى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧-	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨-	المتصورة الأولى فى الأدب التركى (ج ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين

٢٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٢٥١-	مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣-	الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٢٥٤-	الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٢٥٥-	التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٢٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧-	متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٢٥٨-	أمثال الهوسا العامة	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩-	محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلي الشربيني
٢٦١-	التصحر: التهديد والمجابهة	الان جرينجر	عاطف معتمد وأمال شاور
٢٦٢-	تلميذ بابنبرج	هاينرش شبرال	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤-	حادثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥-	سام باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦-	نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧-	القلم الجرىء	نخبة	البراقى عبدالهادى رضا
٢٦٨-	المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩-	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠-	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١-	التصوف الأربى فى الأدب التركى (ج٢)	محمد فؤاد كوبرلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢-	عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤-	اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥-	الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦-	الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٢٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (ج٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨-	المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٧٩-	ملك فى الحديقة	سنيل بات	جمال عبدالرحمن
٢٨٠-	حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٢٨١-	أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٢٨٢-	تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٢٨٣-	هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨٤-	القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٢٨٥-	مشتري العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٨٦-	دفاعاً عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٢٨٧-	أغنيات وسوناتات	جون دن	بهاء جاهين
٢٨٨-	مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور

٢٨٩-	من الأدب الباكستاني المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٩٠-	الأرشيقات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٢٩١-	الحافلة الليكية	مايف بينشى	منى الدروبي
٢٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٢٩٣-	في قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٢٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٢٩٥-	آلام سباوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٢٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود سلامة علاوى
٢٩٧-	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٨-	سارتر	فيليب تودى	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٩-	كامى	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو	مسيانيل إنده	باهر الجوهري
٤٠١-	الرياضيات	زيانون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبد المنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوير	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	جينيغر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)	ليفى بروفنسال	نخبة
٤١٣-	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للأداب	باسكال كازاتوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب	فريدريش دورنيماث	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العشانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة	روى متحدة	أشرف محمد كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسرارات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوانع الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود سلامة علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ثرىا شلبى

٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك	محمد أمان صافى
٤٢٩-	هيجل	ليود سبنسر وأندرجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	كانط	كرستوفر وانت وأندرجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	ماكيافللى	باتريك كبرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدي الجابرى
٤٣٤-	الرومانسية	دونكان هيث وجودن بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زيرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج ١)	فريدريك كويلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندي فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بييرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى	صدر الدين عيسى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية	كرستن بروسناد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية	كيس فرستينج	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز نائل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	الكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	نظرية الكم	ج. پ. ماك إيلوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	الحركة النسائية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	الفلسفة الشرقية	ريتشارد أزيورن ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل
٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فريدريك كويلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	المورييسكيون الأندلسيون	مرثيدس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	الفاشية والنازية	ستوارت هود ولينزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	لكأن	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوريين	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصه إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب ويطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة محمود

٤٦٧-	التفكير السياسي	ستيفن ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد الننة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج٢)	نخبة	عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسي	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج ولى شى دونج	عبد العزيز حمدي
٤٧٩-	المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدي
٤٨٠-	تساي ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدي
٤٨١-	عبادة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبرت يانس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسْرُل: الفلسفة علماً دقيقاً	هُسْرُل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار البيغاء	محمد قانرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأثريقي	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوى	إيوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج١)	إكوانو بانولى	نخبة
٤٩٧-	العلمانية والنوع والنولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بنوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز روكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (ج١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	هدى الصدة	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (ج١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (ج٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦-	ربما كان قديساً	آن تيلر	عبد الحميد فهمي الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضي الجميل	بيتر شيفر	شوقي فهمي
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومي	عبد الباقي جلبنارلي	عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان في عهد سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة	كارلو جولونوني	عبد الرزاق عيد
٥١١-	كوكب مرثع	آن تيلر	عبد الحميد فهمي الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائي	تيموثي كوريغان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمي
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوثان كوار	مصطفى بيومي عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطي بوجلاس	فدوى مالطي بوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان في شفاء الإدمان	أرنولد واشنطن وويونا باوندي	صبري محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات في المثالية الحديثة	جوزايا روس	أحمد الأنصاري
٥٢٠-	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبد الوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا في تاريخها	أميركو كاسترو	علي إبراهيم منوفي
٥٢٣-	الفن الطليطلي الإسلامي والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	علي إبراهيم منوفي
٥٢٤-	الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بنوي
٥٢٥-	موسم صيد في بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون رزيفز	نادية رفعت
٥٢٦-	علم السياسة البيئية	ستيفن كرويل ووليم رانكين	محيي الدين مزيد
٥٢٧-	كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيري
٥٢٨-	تروتسكي والماركسية	طارق علي وقل إيفانز	جمال الجزيري
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال في شعره الأروى	محمد إقبال	حازم محفوظ وديسين نجيب المصري
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١-	ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢-	الغامر والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣-	تعلم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوي
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيثرين لوبا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار	نظامي الكنجوي	عبد العزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	سمويل منتجتون	شوقي جلال
٥٣٧-	للحب والحرية	نخبة	عبد الغفار مكاوي
٥٣٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيال	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رؤف عباس
٥٤١-	هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الألب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبد القادر
٥٤٤-	ميلاني كلاين	نخبة	حمدي الجابري

٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسييس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	بارت	فيليب ثودى وأن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	علم الاجتماع	ريتشارد أوزيرن ويورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	علم العلامات	بول كويلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	شكسبير	نيك جروم وييرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثريانتس	على عبد الرعوف البمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسره	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	چان بودريار	كريس موروكس وزودان جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف	خاثيتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عش الغروب	خاثيتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا. ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المقتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر
٥٦٩-	موقع الثقافة	هوى. ك. بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١-	تاريخ النقد الإشبائى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فى زمن الفراغة	برونو ألنوا	كمال السيد
٥٧٣-	فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤-	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرتيا	علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥-	الاقتصاد السياسى للعولة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثريانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كواردى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس ومنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الرعوف
٥٧٩-	تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (ج١)	جون فيز وبول سيترجز	محمد ثنى عبد الهادى
٥٨١-	الحمقى يموتون	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا الذات	هوشنك كلشبرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان

٥٨٤-	سفر	محمود بولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزييث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	عبدالعزیز حمدي
٥٨٨-	أمنحوتب الثالث	أنيس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩-	تمبكت العجبية	فيلكس دييوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالنواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية	محمد صبرى السورىونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج٢)	إكوابو بانولى	نخبة
٥٩٦-	الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروياروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكتعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهريز	محمود سلامة علاوى
٦٠٠-	الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢-	ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافى	أرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (ج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى الصغير	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦-	قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (ج١)	هارى سينت فيليبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	هارى سينت فيليبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المدججة	رفانيل لويث جوشمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأيدىولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كران مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيليبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبي	توماس ماستناك	بشير السباعى
٦٢١-	النوبة المعبر الحضارى	وليم. ي. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى

٦٢٣-	نواذر جحا الإيراني	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروقى
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاى جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	هبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	باشراق: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	بولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكرويد وإسماعيل سراج النين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التبثيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج يولنده	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الخديوية	ف. رويرت هنتز	بدر الرفاعى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٤٢٩٣ / ٢٠٠٥